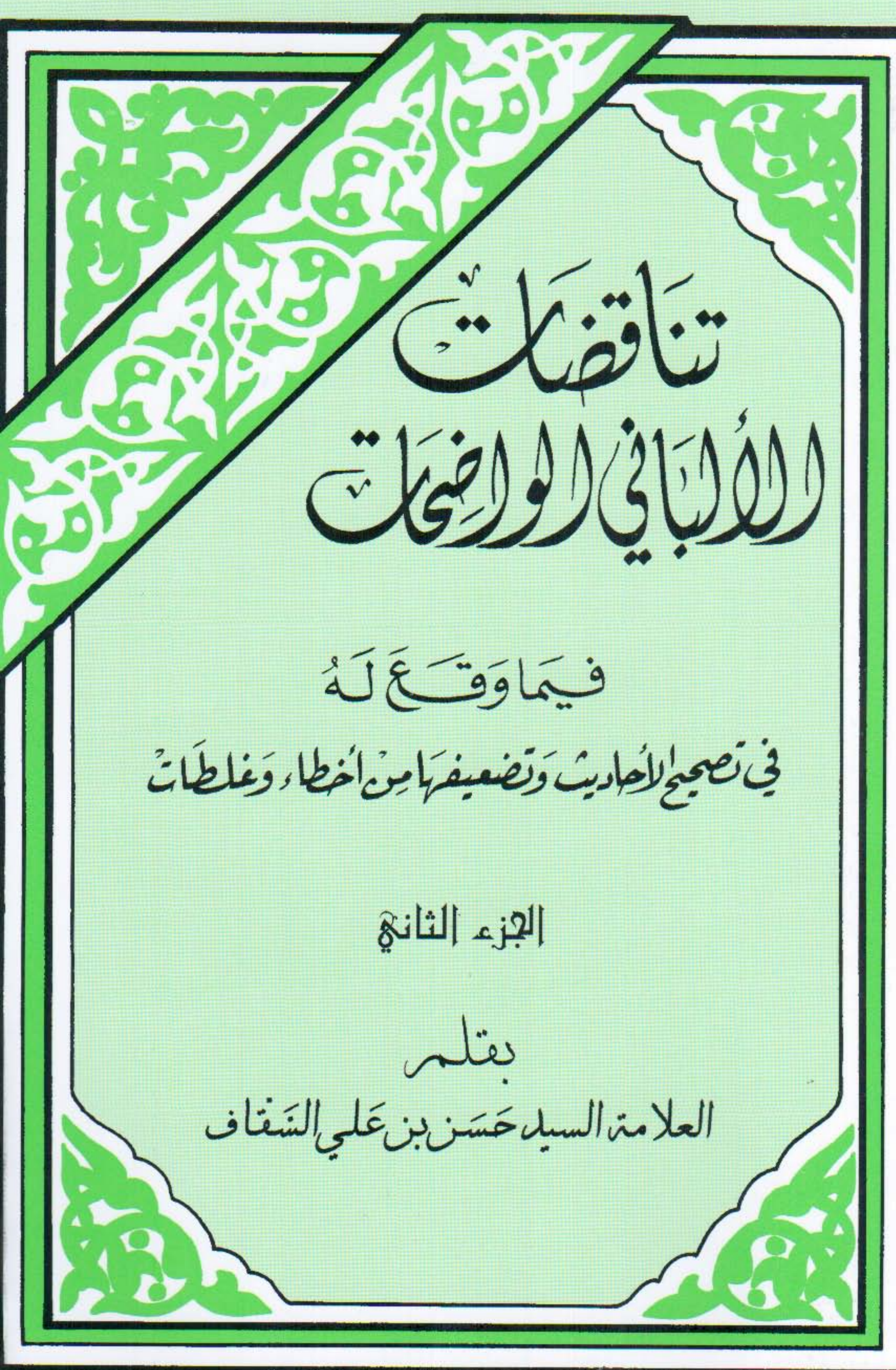


تناقضات الألباني الواضحات

فيما وقع له

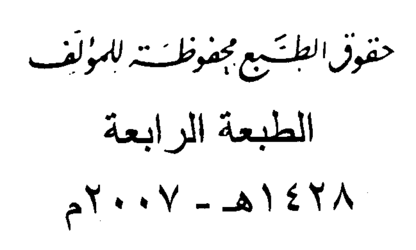
في تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أخطاء وغلطات

الجزء الثاني

بقلم

العلامة السيد حسن بن علي السقاف

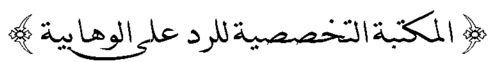
تناقضات الألباني الواضحات



الطبعة الرابعة

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

E-mail : hasan_alsaqqaf@maktoob.com



تناقضات الألباني الواضحات

فيما وقع له

في تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أخطاء وغلطات

الجزء الثاني

بقلم

حسن بن علي السقاف





هـذا الكتـاب

إنْ يَعِبْهُ أو يَضَعْ منه العِدا
فاعْذُرْهُمُ فَحَقُّهُ أن يُحْسَدَا



يقولُ مَنْ ألِفَ واسمُهُ حَسَنْ   —   وظنُّهُ باللهِ مولاهُ حَسَنْ
وكم لمولاه عليه مِن مِنَنْ   —   بالعَدِّ لا تدخُلُ تحت الحَصْرِ
أحْمَدُ مَنْ قد زَيَّنَ الإنسانا   —   باثْنَيْنِ أعني العَقْلَ واللِّسانا
ألْهَمَهُ الإدراكَ والبَيانا   —   والفَهْمَ والنُّطْقَ جِماعُ الخيرِ
فهاك بالحُمْرَةِ يا مُعاني   —   «تناقُضاً» مُختلفَ الألوانِ
كأنَّه شَقائِقُ النُّعْمانِ   —   بين البنفْسَجِ الذَّكيِّ النَّشْرِ
وحيث تَمَّ ما به القلبُ شُغِفْ   —   بعرضِنا «تناقضاتِ» مَنْ أنِفْ
أعْقِبُهُ بَعْدُ بذكرِ المُؤتلِفْ   —   مِن خَلْطِهِ وخَبْطِهِ بالكسرِ
فانْجَلَ بَدْراً لاح في تمامِهْ   —   ومِسْكُهُ قد فاح في ختامِهْ
وزهرُهُ يَضْحَكُ في أكْمامِهْ   —   ضحكَ السماءِ بالنُّجومِ الزُّهْرِ
واجتنِ نقدَ الهاشميِّ العربي   —   أدِلَّةً جاءت بنيلِ الأربِ
بديعةً ما عابها غَيْرُ غبي   —   هل يُدرِكُ المزكومُ ريحَ العِطْرِ
قلت له إذ عاب ناشئاً حَسَنْ   —   يا غافلاً لم يَتَنبَّه مِن وَسَنْ
تأخُذُ مِنهم جوهراً بلا ثَمَنْ   —   وتَجتلي بِكْراً بغيرِ مَهْرِ
فالحمد لله الذي يَسَّرَ ما   —   أرَدْتُهُ مِنْ جمعِ ما قد تَمَّما
مُصَلِّياً على النبيِّ مُسَلِّما   —   والآلِ عِتْرةِ الحبيبِ الطُّهْرِ

بسم الله الرحمن الرحيم

حدَّثني الإمام المحدّث أبوالفضل عبدالله بن الصديق الغماري قال أخبرني العلاّمة الفقيه محسن بن ناصر باحربه الحضرمي عن السيد عيدروس ابن عمر الحبشي صاحب العقد عن السيد الإمام محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن حسين الحداد عن السيد العلامة عمر بن طه بن عمر البار عن أبيه السيد طه عن أبيه السيد عمر البار عن السيد عبدالله بن علوي الحداد عن السيد الإمام محمد بن علوي السقاف عن السيد عبدالله بن علي صاحب الوهط عن السيد شيخ بن عبدالله بن شيخ بن عبدالله العيدروس بأحمدأباد عن العلامة أحمد بن حجر الهيتمي المكي عن العلامة القاضى زكريا الأنصاري عن الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني عن أبي هريرة ابن الحافظ الذهبي عن أبيه الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي قال أخبرنا محمد بن الحسين القرشي بمصر ويحيى بن أحمد الجُذامي بالثَّغر، قالا: أخبرنا محمد بن عماد أخبرنا ابن رفاعة أخبرنا الحافظ أبوالحسن الخِلَعيّ، أخبرنا أبوسعد الماليني أخبرنا عبدالله بن عدي الحافظ قال أنبأنا محمد بن محمد ابن الأشعث الكوفي حدثني موسى بن اسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد ثنا أبي عن أبيه عن جدّه جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ:

« يحملُ هذا العلم مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عدوله ينفون عنه تحريفَ الغالين، وانتحالَ المُبطلين، وتأويلَ الجاهلين ».

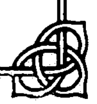
قلت: صَحَّحَ هذا المتن الإمام أحمد رحمه الله تعالى كما نقل ذلك عنه الخطيب كما في «الجامع الكبير» للحافظ السيوطي (٨/٦٢ - ٦٣).

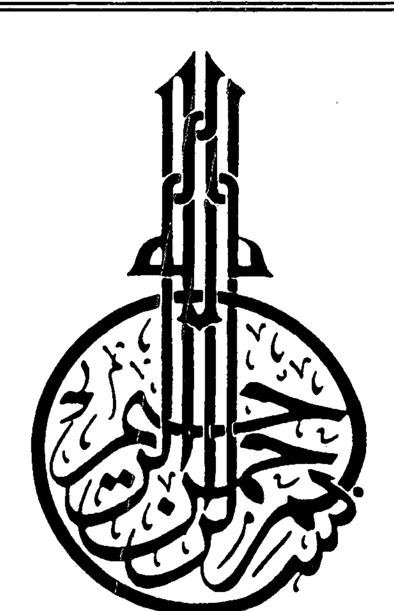


نسب المؤلف

حسن بن علي بن هاشم بن أحمد بن علوي (مُفْتي الشافعية، وشيخ الساده بمكة المحميّة المتوفى سنة ١٣٣٥ مصنف ترشيح المستفيدين) بن احمد بن عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن حسين بن عيدروس بن أحمد بن (أبي بكر باعقيل) بن عبدالرحمن بن عمر بن عبدالرحمن بن عقيل بن عبدالرحمن السقاف بن محمد بن علي بن علوي بن الفقيه المقدم محمد بن علي بن محمد بن علي بن علوي بن محمد بن علوي بن عبيدالله بن أحمد المهاجر ابن عيسى بن محمد النقيب ابن علي العُرَيضي ابن جعفر الصادق ابن محمد الباقر ابن علي زين العابدين ابن سيدنا الحُسَين السبط ابن سيدنا الإمام علي بن أبي طالب وابن السيدة فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

خَلَقَ اللهُ للمعالي أناساً وأناساً لقَصْعَةٍ وثَريدِ





إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئآت أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومَنْ يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، واشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله. ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتُنَّ إلّا وانتم مسلمون﴾، ﴿يا أيها النّاس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثَّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إنَّ الله كان عليكم رقيباً﴾، ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾.

﴿١٤﴾ وَٱسۡتَفۡتَحُواْ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٖ ﴿١٥﴾

الحمد لله الذي أنمى أهِلَّةَ العلمِ فأبْدَرَتْ، وكذا فروعَه فأثْمَرَتْ، ونجومَه فاستقلَّتْ مطالعها العَلَويَّةُ وتنوَّرَتْ، ولآلئه في بحارِ اللفظِ والفَضْلِ فَتَجَوْهَرَتْ، وأنهارَه التي أُخذت في المدِّ مآخذ تلك البحار فاسْتَرْحَبَتْ.

نحمدُهُ على نِعَمِهِ التي قَرَّتْ، ونشهدُ أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادةً امتزج بها اليقين وخصَّلَها فَوَفَرَتْ، ونصَّلها الإخلاص فمضت في أوداج الباطل وفَرَتْ، ونشهد أنَّ سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله الحاكم في فصلِ الأقضية لـمَّا شَجَرَتْ، والناظم دُرَرَ الإيمان حتى زهت في أعناق العقائد وزهرت، صلى الله عليه وعلى آله فئة الحق التي ظَهَرَتْ وطَهُرَتْ، ورضي الله تعالى عن أصحابه الكرام المنتخبين وهم عصابة الإسلام التي سَرَتْ خلفها سرايا الدين فهاجرت في الله تعالى ونصرت، صلاة طَيِّبَةً تحلو إذا تكررت، وتَعْبَقُ نَفَحَاتُ نَشْرِها إذا الصُحُفُ بالأدلَّةِ والبراهين للمتناقض!! نُشِرَتْ.

أمـــا بعــــد:

فهذا «الجزء الثاني» من كتاب «**تناقضات** الألباني **الواضحات**» بَيَّنْتُ فيه بأوضح أُسلوب وأسهل عبارة نماذج وتشكيلة واسعة من أنواع «**التناقضات**» وأشكال وألوان «الأخطاء والغلطات» التي وقع فيها مـمَّا شُحِنَتْ بها كتبه التي يدّعي أنه أفرغ فيها طاقته!! ونَقَّحَها ببالغ العناية

والجهد!! ولم أسرد في هذا الجزء تناقضاته ـ التي صارت مضبوطة عندي بالآلاف ـ سرداً كما فعلت في «الجزء الأول»، وإنّما اقتصرت على سرد (١٢٠) مائة وعشرين نموذجاً ومثالاً من «**تناقضاته**» سرداً، وأبقيت الباقي مـمّا يزيد في العدد على المئات الى «الأجزاء» و«المجلّدات» القادمة بمشيئة الله تعالى وتوفيقه، فجعلتُ غالب هذا الجزء في شرح وإيضاح وبيان **تناقضـــه** في التصحيح والتضعيف ونحوهما مُفَصّلاً، وكذلك ما يبنى عليه التصحيح والتضعيف مـمّا يُعْتَبَرُ أساسه وقواعده وهو التوثيق والتجريح للرواة **وتناقضـــه** في ذلك! وإظهار ما يبرهن على أنه يسلك سبيل المِزاجِيَّة! والانتصار بالعناد! والعصبية! لما يؤيّد رأيه وتفكيره!

فهو ـ هداه الله تعالى ـ بلا شك ولا ريب أبداً يُضَعِّف كُلّ حديثٍ خالف مشربه ويتمحَّلُ في ردّه أو تأويله بما يناسب مزاجه! ويطعن في رواته من غير موجب لذلك على التحقيق!

كما أنّه يُصَحِّحُ أحاديث ضعيفة كثيرة وهي تالفة الأسانيد لكنها تؤيّدُ آراءه!! وتحقق آماله!!

وقد برهنتُ ودَلَّلتُ على هذه القضيّة بما لا يدع مجالاً للشك بتاتاً، فذكـرت موازنـات ومقـارنات من **تناقضات** تقع له تبيّن كيفية وطريقة تضعيفه لأدلة مَنْ يعتبرهم خصومه ممن ينبزهم! ويشتمهم! ويخالفهم في رأيه! من أكابر أهل العلم وعوامّهم! فيضعّف لهم مثلاً رجلاً في إسناد

الحديث الذي يحتجون به! مع كونه يوثق هذا الرجل بعينه في مكان آخر وهو يدري أو لا يدري! وأحلاهما مُـرٌّ! كما قال القائل:

إنْ كنـتَ لا تدري فتـلك مُصيبـةٌ
وإنْ كنـتَ تدري فالمـصيبـة أعْـظَمُ

ولا بُدَّ من التنبيه هـهنا على أشياء مهمة فأقول :

[التـنبيـه الأوّل]: أنني لم أكتب هذا الكتاب ولم أُظهر هذه «التناقضات الواضحات» ليتباهىٰ بغلاف الكتاب وبما كتبته أعداءُ هذا الرجل ومبغضوه! دون أنْ يعلموا ما فيه! ويدرسوه دراسة الباحث المنصف المتأمّل المتجرّد عن العصبية، وإنّما كتبته للعقلاء والصادقين من طلاب العلم والعلماء الذين تحلّوا بالإخلاص في أعمالهم لوجه الله تعالى وابتغاء مرضاته، ومَنْ كان همّهم الوقوف على حقيقة أمر هذا الشيخ!! الذي نصَّبَ نفسه مرجعاً ومثلاً أعلى لكل مسلم ما عليه من مزيد ﴿وأعانَهُ عليه قوم آخرون . . .﴾ ـ مع عرائه عن مؤهلات ذلك ـ!!

فالواجب على كل مسلم مؤمنٍ يخشى الله تعالى أن يجتهد في أن يكون علمه وعمله وبحثه وتدريسه خالصاً لوجه الله تعالى لا يريد بهذه الأشياء إلا طاعة الله تعالى ورضاه، لئلا يقع كما وقع هذا الشيخ!! ولئلا يؤول أمره الى أن ينكشف عن غير ما يحمد عقباه كما انكشف أمره!



وليكـون تحذير الصادق المخلص من المبتدعة أو المتناقضين صيانة لهذا الدين الحنيف ليتحقق بنا جميعاً إن شاء الله تعالى قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم:

«ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

وليعلم بأنني لا أقـول بدعـاواه العريضة! فلا أدّعي السلامة من الخـطأ، كما لا أدّعي بأنني «العـالم النحرير»! ولا بأنّني «محدّث الديار الشامية»! ولا أقبَلُ أنْ يقال عني بأنني «حافظ الوقت»! ولا أنني «ما رأيت مثل نفسي»! كما أنني لا أدّعي بأنني: «تفرّدت في هذا العصر بالوقوف على أطـراف الحـديث ونـوادر مخطوطـاتـه»! ولا غير ذلـك من فارغ الادّعاءات! وبهرج العبارات! وإنما أقول بأنني رجل من المسلمين كسائر الناس ينطبق عليَّ ما ينطبق عليهم، وإذا وصلتُ أو بلغتُ درجة الاجتهاد فإن الدعاية الفارغة والبهرجة لا تدل على ذلك، وإنما يدلُّ عليه ويثبته الواقع!

فمن الخـطأ بمكـان أن يترك ـ الألباني ـ الإجابة عن هذه الأخطاء والتنـاقضـات الفادحة التي شُحِنَتْ وامتلأت بها كتبه التي يدّعي بأنها محققة!! ومغربلة!! فيظهر تناسيها أو يحاول أن يُنسيها!! مَنْ حوله أو من لا يزال يثق به!! فيتشاغل ببيان ما يزعمه من أخطاءٍ لــــي!! ويترك الإجابة وتفسير هذه التناقضات «الفادحة» الظاهرة!!

وما نقوله هو: نسأل الله تعالى الإخلاص في النية والقول والعمل، وأن لا يجعلنا ممَّن يدافعون عن أخطائهم بالباطل! أو يجادلون عن غلطاتهم ليثبتوا البراءة والسلامة من الخطأ لأنفسهم! فلا يعترفون بفداحة تناقضهم!!

هذا وقد وصفه بعض المفتونين به من شيعته بأوصافٍ ليس هو منها في شيء! - مع أنهم ينكرون على غيرهم تفخيم الألقاب -! فما على هذا الشيخ!! المفضال!! إلا أن ينكرها وخصوصاً بعد قراءة هذا «المجلّد» من «التناقضات» ويعلن ردّها! والبراءة منها! ورفضها! وعدم قبول أن يُمْدَحَ بما ليس وصفاً له! وبما هو بمعزلٍ عنه!

فإن لم يتراجع وينكر هذا الذي نُذَكِّرُهُ به الآن فليعلم بأَنَّ هذا ليس من وصف المخلصين الذين أخلصوا لله تعالى في أعمالهم وأفعالهم وأقوالهم وأحوالهم ونياتهم[1]، بل هذا وصف مَنْ نعتهم وبيّنهم الله تعالى في سورة

(1) بل إنَّ هذا الألباني أيضاً يتنابز بأسماء العلماء!! فضلاً عن عامة المسلمين!! ويخالف أمر الله تعالى ﴿ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان﴾ فقد وقفتُ على شريط تسجيل بصوته - وهو عندي الآن ويمكنني أنْ أُسمعه من شاء - يقول فيه - نابزاً - العلامة أباغدّة: «إنّه غدّة كغدّة البعير» ثم يتندّر! مستهزئاً! ضاحكاً! فيقول: «أتعرفون غدّة البعير؟!» ويقول عني: «سخّاف» و «خسّاف» بدل: السقاف، ومنه يتبيّن لكل مسلم ومؤمن صادق يخاف الله تعالى مبلغ أدب الألباني!! وامتثاله لأوامر الله تعالى ونواهيه!
ومن أراد معرفة ذلك موضّحاً مطوّلاً فليراجع رسالتنا المسماة:
«قاموس شتائم الألباني وألفاظه المنكرة التي يطلقها في حق علماء الأُمة وفضلائها».

التوبة من أهل النفاق!! وفي غيرها بقوله عز شأنه:

﴿ويُحِبُّونَ أن يُحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنّهم بمفازة من العذاب﴾.

فنسأل الله تعالى الإخلاص في النيّة والقول والعمل. آمين.

[التنبيه الثاني]: لا عذر لهذا الشيخ!! في التناقض الذي وقع فيه البتة، وليس له أن يتحجج بما وقع لأهل العلم الذين يعيبهم بما هو واقع فيه وقد بَيَّنتُ ذلك ووضحته في القاعدة التي ستأتي ص (٣٥) إن شاء الله تعالى بما لا يستطيع أنْ يَتَفَلَّتَ منه.

وأيضاً لا يلزم من الكلام على شخصٍ الكلام على آخر، إذا اتحد في القضيّة لأنّه توجد اعتبارات قد تمنع من الكلام على الشخص الآخر.

فدلالة الالتزام لا يستعين بها هنا في مثل هذه الحالة إلا شخص لا معرفة له بالعلوم! ولم يعوِّل أحد في آداب البحث والمناظرة على هذه الطريقة العرجاء!!

وما حاول أن يتعذّر به هذا الشيخ!! في بعض «التناقضات» الواردة في الجزء الأوّل بأنّها: من تخريج المشكاة «وقد حالت دون إخراجه وتخريجه على وجه لائق ظروف خاصة»!! كما يزعم!!

فجوابه: أن هذا تعذّر لا قيمة له بل هو منتسف من أساسه لأمور:



[أ]: أنَّ ما نِسْبَتُهُ ٣٥٪ من الأحاديث التي أوردناها في «المجلد الأول» من «تناقضات الألباني الواضحات» هي من تخريج المشكاة، وأما الباقي وهو ما يقارب ٦٥٪ فمِنْ كتبه الأُخرى التي يدّعي - وهو غير صادق - أنها محققة!! ومغربلة!!

[ب]: والثاني ما هي الظروف التي حالت دون تخريج الكتاب على الوجه اللائق به وهو في قاعة الظاهرية!! وكتب مكتبته بين يديه! كما أنَّ مراجع المكتب الإسلامي مُسَخَّرة له!! ومريده! وصديقه القديم!! ماثل في خدمته أيضاً!!

أو أنّه استعجال «الربح المادّي» والخضوع «لطلبات تجار الكتب السريعة»؟!!

ثم لِمَ لَمْ تعـذر الإمام المحدّث أباالفضل الغماري متعنا الله بعلمه حينما صنّف كتابه «الكنز الثمين» تحت ظروف قاهرة كما صَرّح هو بذلك، واعترفتَ أنت أيضاً به في كتبك! ثم لم تعذره وقد كان مُضَيَّقاً عليه أحد عشر عاماً بعيدة عنه كتب الحديث والمراجع، والعذر قائم له، وقد اعترف حفظه الله تعالى بأخطاءٍ وقعت له فيه وصرّح بأنه غير راضٍ عنه، فما زلت تلمز وتغمز دون أن ترعوي أو تنزجر ولعاً بالشغب الفارغ والتشويش المردود!!

أم انَّ الأمر حِلٌ لك حرام على غيرك[1] يا مَنْ تَدّعي وضع النقط البيضاء في صحائف العباد تشبّثاً وتشبّهاً «بصكوك الغفران»؟!!

وغداً ستوضع على جنبك في التراب فترى كيف يفعل ربنا سبحانه بمن «يبطر الحقَّ»!! ويتطاول على العباد! ويحقِّر علماء الاسلام، والعمد من الأئمة بالباطل المردود!!

أجبْ! ما هي الظروف الخاصة التي وقعت فيها أثناء تحقيقك للكتاب؟!!

أهي العجلة في تطلّب عائد المشروع أم ماذا؟!!

إنَّ حجج البراهين والأدلة وقوّة الحق الآن بهذا الجزء آخذة بتلابيبك!! قامعة لتخرّصاتك ساحقة لادعاءاتك!!

فإنْ قبلنا هذا في بعض مواضع من ابن حبان أو الذهبي أو غيرهما ممَّن أشبعت كلامك وكتاباتك طعناً فيهم! واستحقاراً لهم! واستخفافاً بهم! فإنَّ هذا غير مقبول منك يا «زبدة الحفاظ والمحدّثين»!! ويا «مَنْ بَقِيَتِ السُّنّة على طول القرون منتظرة لك وبحاجة إليك»!! حتى تنظر فيها فتعطي خلاصة القول والحكم على أسانيدها ومتونها!! ـ كما يزعم

(١) فإذا كُنْتَ تُحرِّم على الناس ما تُحِلُّهُ لنفسك فتلك دعوى عريضة! نسأل الله السلامة!! لم يدّعها إلا مثل «مسيلمة» أو «رتن الهندي»!!
فما عليك الآن إلّا أن تعلن البراءة منها! لأنها لازم غير منفك عنك! وليس لها تفسير إلا هذا!
فما تفسيرك وجوابك على هذا الظاهر الواضح؟!!

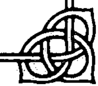


بعض المفتونين بك وترضى ولا تنكره ـ وبخاصة في هذا الزمن الذي طبعت فيه الكتب! وكثرت فيه الفهارس وتنوّعت!!

وأخصّ من هذا أنَّ الألباني قد فهرس لأحاديث كتبه في آخر كل جزء منها! بحيث يمكن للواقف عليها أن يراجع الحديث المتكلّم فيه في عدة مواطن في وقت يسير، وقل هذا الكلام أيضاً على الرجال الذين يتناقض أيضاً فيهم كما سيمر بك واضحاً جلياً في هذا الجزء مئات الأمثلة عليه!!

فلـمّا كان الأمر ـ والله تعالى أعلم بغيبه ـ لا يتعدّى في أحيانٍ كثيرةٍ مشروعاً تجارياً ضخماً! أو طلباً من أحد تجار الكتب الذين هم بالنسبة إليه معين لا ينضب! أو جدى لا ينفذ! أو بئر غير مُعَطَّلةٍ بَعْدُ! فنرى أن العائد من المشروع أرغم أنف صاحبه على عدم النيل من «مجلّداته المتناقضة» لأنه إن نال منها فاعترف بالحق الذي عرّفناه! سقطت قيمتها عند شيعته المغترين والمفتونين به!!

بل إنَّ هذا العائد يقول له: إيّاك ثُمَّ إيّاك أن تقترب من هذه المجلّدات التي عوّلت عليها في تقسيم عِدَّةِ كتبٍ ليست لك!! الى صحيح وضعيف! بل وفي تحقيق كتب أُخرى! فإنّك إنْ نظرت في هذه المجلدات! وأخرجت ما فيها من تناقضات سقطت وسقط ما بُني عليها!!

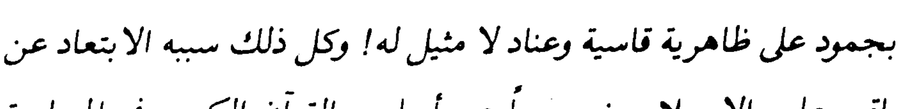


أليس هذا لسان حال العائد؟!! وإلّا فليقل لنا ومعه مشايعوه ما الذي يمنعك من النظر في «تناقضاتك الواضحات» و«أخطائك اللائحات» التي عرّفك بها الكثيرون والتي ذكرتُ لكَ منها في هذين الجزئين (٩٥٢) ؟!!

[التنبيه الثالث]: لا يجوز أن يشتغل بالتصحيح والتضعيف من علم الحديث إلا مَنْ قرأ علم الفقه على أهل الشأن، وكذلك علم الأصول وعلوم العربية ودرس علم التوحيد دراسة وافية، ليحكم على الأحاديث برجاحة عقل، وتفكيرٍ عميق، وسلامة رأي، وصفاء ذهنٍ، مبتعداً عن المجازفات! والمسارعة والطيش! ولئلا يتوهم نكارة أو ضعف كثير من الأحاديث الصحيحة التي قد لا يفهمها أو بالعكس كما وقع ذلك واضحاً للالباني!

وما كتبته في مسألة «القنوت» و«الإجماع» خير شاهد على ذلك!

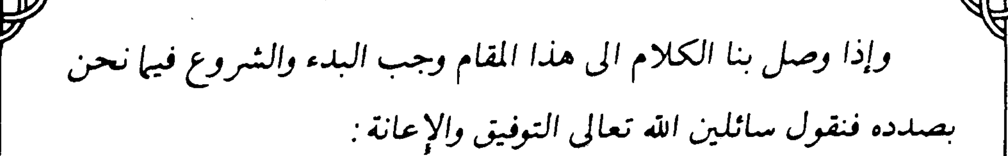
فهؤلاء الشباب الذين يقبلون أو قل يهجمون! اليوم على علم الحديث من ناحية رجاله وأسانيده وما يتعلّق به من علم الجرح والتعديل! قبل أن يفهموا معاني متونه المشروحة في كتب الفقه، المبسوطة قواعد فهمها في كتب الأصول، والتي ينبغي أن تُفْهَم حسب قوانين لغة العرب التي نزل بها القرآن الكريم، نجد عقولهم في غاية من التصلّب! والبعد عن إمكان الأخذ والرد بلطف! أو فهم ثاقب في معاني الألفاظ! بل



بجمود على ظاهرية قاسية وعناد لا مثيل له! وكل ذلك سببه الابتعاد عن باقي علوم الإسلام وخصوصاً عن أسلوب القرآن الكريم في المحاورة والبيان وكذا الابتعاد عن فهم المراد بالنص! فهؤلاء أخطأوا وعلينا أن ننصحهم ونبيّن لهم وقد تحمَّل بعض آثامهم من دفعهم الى علم الجرح والتعديل من غير استعداد ولا أهليّة! قبل أن يُعَلِّمهم الفقه والأصول والعربية! ولذا نجدهم قد جمدوا على ما فهموا من ظواهر النصوص! فنسأل الله تعالى لهم الهداية . آمين .

[التنبيه الرابع]: وقد حاولت جهدي في هذا «الجزء» أنْ أُبيّن تشكيلة واسعة! وباقة منوَّعة من «تناقضات» الشيخ المذكور! ! وألواناً من أخطائه! ! ولم اقتصر على سرد نوعٍ واحد بعينه لأنني أحببت أن يطّلع عليها في حياته وهو سليم معافى الآن! لئلا يقال بعد ذلك بأنني لم أستطع أن أَرُدَّ عليه او أنْ أُبيِّنَ أخطاءه إلا بعد ذهابه! علمًا بأَنَّ لي نحو خمسين رسالة في تعقبه أكثر من نصفها مطبوع الآن وقد قرأها واطّلع عليها! ! لذا اقتضى التنبيه! !

وهناك أشياء أُخرى أردت التنبيه عليها هنا، ولكونها مذكورة في صُلبِ الكتاب ما أَحْبَبْتُ الإطالةَ والتكرارَ هنا بذكرِها، فإنها ستمر بك أيها القارىء المنصف المتجرّد المخلص بإذن الله تعالى كقواعد ومسائل وتنبيهات دقيقة تتعلق بهذا الأمر الذي نكتب به الآن ونريد إيضاحه!



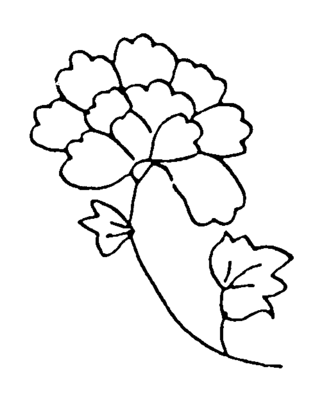
وإذا وصل بنا الكلام الى هذا المقام وجب البدء والشروع فيما نحن بصدده فنقول سائلين الله تعالى التوفيق والإعانة :



* ملاحظة هامة *

يوجد مقابل كل مأخذ يمثّل خطأ أو تناقضاً أو نحو ذلك دائرة هكذا: ◯ على جهة اليسار في داخلها رقم ذلك المأخذ ليعرف القارىء عدد ما وصل إليه من المآخذ من أول الكتاب، لأن كل فصل أو باب له أرقام على اليمين خاصة به، فنرجو ملاحظة ذلك.

وقد يتكرر الرقم على النقطة إذا تعددت وذلك لتنوّع الماسك فيها على أشياء مختلفة فتنبه!!





مناقشة وعرض
لبعض الأحاديث التي ضعفها وهي صحيحة
والتي صحّحها وهي ضعيفة
تعصباً أو لنصر آرائه المخطئة

(١) عاب على الإمام المحدّث أبي الفضل عبدالله بن الصديق إيراده في كتابه «الكنز الثمين» حديث سيدنا جابر رضي الله عنه قال:

«نهى رسول الله ﷺ أن يدخل الماء إلا بمئزر».

الذي رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (١/١٢٤) والحاكم في «مستدركه» (١/١٦٢) وهو قطعة من حديث رواه الترمذي في سننه (٥/١١٣ برقم ٢٨٠١) وفيه عن جابر مرفوعاً:

«من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام بغير إزار». اهـ

حسَّنَه الترمذي، **وصححه** ابن خزيمة والحاكم، وأقرّه الذهبي كما **صححه** المناوي.

(٢) **قلت**: قال الالباني **مُتَهكِّمًا** بالعلاّمة المناوي وبالإمام الغماري في «ضعيفته» (٤/١٣) ما نصه:

«**قلت**: ولعلَّ المناوي لم يتنبه لهاتين العلّتين، أو أنه قلّد الحاكم والذهبي، فقال في التيسير: إسناده صحيح، واغترَّ به الغماري، فقلّده كما هي عادته في كنزه»اهـ.

أقول: استيقظ عافاك الله تعالى!! فقد حسّنْتَهُ أنتَ في مواضع بل صححته في مواضع أُخرى منها:

أ - أنك قلت في «إرواء غليلك» (٦/٧) بعدما ذكرته من رواية ابن عمر وذكرتَ فيه لفظة «ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بإزار» ما نصه: (٣)

«قلت: لكن الحديث صحيح، فإنَّ له شواهد تقوّيه، أذكر بعضها»:

ثم ذكرتَ حديث جابر وقلتَ في الصحيفة التي تليها:

«ثم إنَّ الإسناد وإن كان على شرط مسلم، فإنَّ أباالزبير مدلس، معروف بذلك وقد عنعنه، فهو صحيح بما قبله ليس إلا»اهـ.

ب - وحسنه الالباني في «صحيح الترمذي» (٢/٣٦٥) من حديث جابر أيضاً وفيه: (٤)

«من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام بغير إزار».

جـ - وحسنه في «غاية المرام» ص (١٣٤) حيث قال: (٥)

[حسن، أخرجه النسائي والحاكم وأحمد من طريق أبي الزبير عن جابر وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم» ووافقه الذهبي، وأبوالزبير مدلّس وقد عنعنه **لكن تابعه طاووس أخرجه الترمذي...**]. اهـ

فتأملوا!!!

فهـذه نصـوص واضحة تبطل تهكم الالباني بمن ذكرناهم من أهل العلم وتقلب الأمر عليه وتثبت تعصبه وتناقضه و...

وقد أعل الحديث في «ضعيفته» (٤/١٣) بعلتين:

(الأولى): ضَعْف الحسن بن بشر الهمداني إذ قال عنه:

«مختلف فيه، قال الحافظ: صدوق يخطىء»اهـ!!

وسنرد عليه الآن في هذا إن شاء الله ببساطة.

(والثانية): عنعنة أبي الزبير وقد تابعه فيه غيره كما اعترف هو بذلك كما تقدم، فلا يحتاج هذا لرد ولا لتعليق.

(٦) فأما الحسن بن بشر الهمداني فهو من رجال البخاري في «صحيحه» وقد اعترف الالباني بصحة حديثه هذا في موضع آخر!! ولم يعلّه إلا بأبي الزبير إذ قال في تعليقه على «ابن خزيمة» (١/١٢٤) معقباً على قول محقق الكتاب «إسناد صحيح» ما نصه:

«لولا أنَّ فيه عنعنة أبي الزبير ناصر»اهـ.

فتأملوا!!!

ثم هو متابَعٌ فيه كما تقدّم باعتراف الالباني فبقي ماذا؟!!!

لم يبق إلا حب التفوق والشغب المنقوض الذي لا قيمة له!! وبذلك يتَّضح صحة قول من صحح الحديث كالحاكم والذهبي والمناوي والسيد أبي الفضل الغماري والحمد لله رب العالمين، فعلى الالباني أن ينقل هذا الحديث الى «صحيحته» ويضرب عليه في «ضعيفته» ليثق قرّاؤه به!! إن بقي مَنْ يثق به!! ولينتبه المحققون و(الدكاترة) الذين يعوّلون على كتبه!!

[تنبيه]: وقد ذكر الالباني سند هذا الحديث في «ضعيفته» (٤/١٣) هكذا:

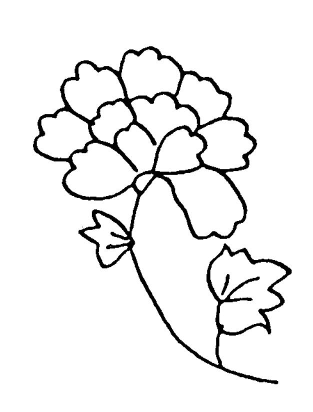
«عن الحسن بن بشر الهمداني عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً» وعزاه لابن خزيمة (١/٣٨/٢)، والحاكم (١/١٦٢)!!



قلت: وقد أسقط من سنده زهير وهو في سَنَدَيْ من عزاه إليهما!! وصوابه: «عن الحسن بن بشر عن زهير عن أبي الزبير. . .» فليصلح هذا السقط والخلل أيضاً إنْ كان من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه!! وكذا عليه أن يضرب على الحديث في «ضعيف الجامع وزيادته» وينقله لصحيحه، **ومنه يتبين أن كتبه بعضها مبنيّة على بعض فمتى انهدم بعضها انهدم الباقي**، فينطبق الآن عليه!! البيت الرائع الذي أورده في الورقات التي أملاها على أحدغلمانه وتخيّل أنه ردّ بها عليَّ! وهيهات!! فإنّه يحلم أحلام اليقظة!! ص (١٦) إذ قال:

إذا ما ماتَ بَعْضُكَ فابْكِ بعضاً

فإنَّ البعضَ مِنْ بعضٍ قريبُ. . .



الألباني يُقلِّد المناوي من وراء الستار ويقع في أوابد ويتابع المناوي في أخطائه مع أنه يطعن فيه أشد الطعن ويعيبه بالتقليد والتناقض والاغترار وقلة الاستحضار وغير ذلك من مستشنع الأوصاف

(٨) اعلموا أن الألباني يتبجّح ويتطاول ـ أمام مَنْ انغرَّ وانخدع ببهارجه من قليلي البضاعة في علم الحديث ـ على المناوي فيصفه بأبشع الأوصاف في مواضع لا تحصى فضلاً عن غيره من الجهابذة الذين لا يساوي المناوي أمامهم شيئاً، وهو في الحقيقة ـ أي الألباني ـ أتْبع للمناوي من ظله وإنما بنى كتبه السقيمة هذه! على مؤلفات المناوي! لكنه زاد عليها مئات الأخطاء! والتناقضات!! التي لا يستطيع الألباني أنْ يتفلت منها ولا أنْ يتملَّص من القيد الذي أحكمناه عليه بكشفها! ولو تتبع الإنسان كلام الألباني في كتبه التي يدعي أنه أفرغ فيها طاقاته المُخيفة!!! وجهوده الجبّارة!!! لوجد أنه يستطيع ان ينقل مجلدات ومئات النصوص التي نقلها الألباني صراحة من المناوي الذي يتهمه بالتناقض وغيره، فإذا كان المناوي متناقضاً قاصراً! صاحب أخطاء فاحشة! كما سننقل الآن إنْ شاء الله تعالى من وصف الألباني له بذلك، فلماذا يعوِّل عليه وينقل نصوصه (٩) فيعتمدها دون أن يتعقبها ويبيِّن ما فيها من الخطأ ونستطيع أن نُلَخِّص الأمر في هذا الباب فنقول:

إن الألباني غالباً يعترض وينتقص المناوي فيما هو مصيب فيه كما تبين من الحديث السابق «نهى أن يدخل الماء - أو الحمام - إلا بمئزر» الذي تناقض فيه الألباني! ويتابع المناوي مقلِّداً له فيما أخطأ فيه!!

فليُجبْ الألباني على ذلك إن كان لديه جواب لا تضحك منه الثكلى!! وليفدنا قواعد جديدة مهلهلة!! كتلك التي أملاها على بعض المتنفعين! بموالاته!

ولنكمل إثبات ذلك والبرهنة والتدليل عليه:

● سرد بعض النصوص التي قالها الألباني في النيل من المناوي الذي يعوّل عليه:

(١٠) * ١ - قوله في «صحيحته» (٥/٢٩٢):

«وهذامن أفحش الخطأ الذي رأيته للمناوي، وإنما ينشأ ذلك من قلة حفظه»اهـ. (رمتني بدائها وانسلَّتْ)!!

(١١) * ٢ - وقوله في «ضعيفته» (٤/٢٨٦):

[وقد اغترَّ بهما المناوي، فأقرّهما في «الفيض» ونتج من وراء ذلك خطأ أفحش، وهو قوله في «التيسير»: «إسناده صحيح»!]اهـ.

(١٢) * ٣ - وقال فضيلته!! في «ضعيفته» (٤/٣٤) ما نصه:

«وإنَّ من عجائب المناوي التي لا أعرف لها وجهاً أنه في كثير من الأحيان يناقض نفسه»اهـ.

(١٣) * ٤ - وقال الألباني أيضاً في «ضعيفته» (٣/٦١٦):

«وهذا من أعجب ما رأيت للمناوي، فإنَّ حديث أبي هريرة هذا موضوع

أيضاً، ومـا جاءه هذا الخبط والخلط، إلا من قلّة التحقيق. . . »اهـ
فتأملوا يا قوم!!

* ٥ ـ وقال الألمعي!! أيضاً في «ضعيفته» الرابعة المصونة!! ص (٣٨٦): (١٤)

«وأمَّا المناوي[(١)] فخفي عليه أن الحديث من رواية هذين الكذّابين»اهـ.

وبذلك يظهر لكل عاقل لبيب قيمة المناوي عند الالباني، فإذا كان المناوي بهذه المنزلة العظيمة!! عند الالباني فلماذا يعوّل عليه وينقل من كتبه ويتخذها مرجعاً ما عليه من مزيد؟! ثم نراه يُقَلِّده في أخطائه التي يسميها فاحشة؟!!

عرض مثال واضح يثبت «تقليد» الالباني المحض للمناوي في أخطائه: (١٥)

أورد الالباني في «سلسلته الضعيفة» الرابعة! ص (٦٢) حديث:
«السماحُ رباحٌ، والعسر شؤم».

وحكم عليه بأنـه: «منكر» مع أنَّه لا نكارة فيه البتة، وليس هذا موضوعنا وإنّما الذي يهمنا أنَّ الالباني قال هناك:

[والحـديث رواه الـديلمي في «مسنـد الفـردوس» من حديث أبي هريرة، كما في «الجـامـع»، وكـذا ابن نصر وابن لال. وعنهـما أورده

---

(١) لولا أنك تنقل و(تشف) من الفيض والتيسير الذي هو من أهزل كتب الحديث التي لا تعتمد على كشف الأسانيد وتوثيق النقول لما عكفت على النقل منه! فلا مهرب لك من هذه الورطة!! وهذا مما يثبت أنَّه من أبعد الناس عن وصف محدّث!!

الديلمي ، قال المناوي :

«فلو عزاه المصنّف للأصل لكان أولى ، وفيه حجاج بن فرافصة ، أورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال : قال أبوزرعة : ليس بقوي . **ونسبه ابن حبان الى الوضع** ، وقال ابن عَدي : **عامة ما يرويه لا يتابع عليه ، وقال الدارقطني : حديث منكر** »] انتهى كلام الالباني الى هنا عند هذا الحديث دون أي زيادة أو تَعَقُّب مُقِرًّا (باصماً) لكل ما أورده المناوي ! !

وهذا الكلام يصوِّر سنداً من التخليطات أو سلسلة من التخبّطات والتخريفات لا بُدَّ من توضيحها بأبلغ بيان ليظهر لكل عاقل على وجه الأرض كيف يقلِّـــد الالباني!! المناوي في أخطائه ، وليرجع بعد اليوم من يقـول : إن الالبـاني يعـرف الحديث والرجال والأسانيد ، أو: لا يستهان بمعرفته في هذا الفن ! ، فنقول وبالله تعالى التوفيق ومنه الإعانة :

(١٦) ١ ـ أما قوله (وكذا ابن نصرٍ) أي : رواه ابن نصر ! ! فليس صحيحاً وفيه أخطاء فاحشة منها :

(١٧) أ ـ أنَّ هذا من أخطاء المناوي ! ! في «فيض القدير» (٤ / ١٤٥) حيث قال :

«(فــر عن أبي هريرة) ورواه عنــه أيضــاً ابن نصر وابن لال ومن طريقهما وعنهما أورده الديلمي»اهـ .

فعلى الالباني مماسك :

(١٨) (أوّلها) : أنَّه لم يبينّ أن هذا كلام المناوي الذي قلّـــدهُ فيه ! ! وإنّما أوهم أنَّ هذا من زياداته على المناوي ! ! ويا ليته أفلح فيها ! ! إذ للأسف وقع في تقليـــد ! ! خطأ المناوي الفاحش ! !

١٩ (ثانيهما): أن من المضحك جداً ومـمّا يُسلّي الثكلى قوله (رواه ابن نصر) لأنَّ هذا الألمعي من فرط فطنتـه!! وذكائه!! ظنَّ أنَّ كل اسم يراه في «مسند الديلمي»[1] يوافق اسم مُخَرِّج من المخرّجين أصحاب المصنّفات ولو في نصف اسمه فإنّه يعزو ذلك الحديث إليه، كالبزّار وأبي يعلى وأبي نُعَيم والسُّلَمي وأمثـالهم، فكل رجل مثلاً وُصِفَ بالبزار فهو صاحب المسند عند هذا الألمعي!! الحاذق!! سواء كان في عصر البزّار أو بعده بألف سنة!

بل أعجب من ذلك أنَّه كرّر العزو الى البزار بتكرر هذه النسبة مع اختلاف الاسم والزمان! فتارة كان المذكور في السند عمر البزّار وتارةً كان إبـراهيم البزّار وتارةً كان محمد البزّار وهذا الألمعي!! الحاذق!! في كل ذلك يقول رواه البزّار مستدركاً بذلك على الحفاظ وأهل هذا الشأن!!

فالبزّار صاحب المسند الذي اسمه أحمد بن عمر كان يتسمىٰ عنده بأسامي متعددة هو وأبوه وجدّه! وكان يوجد عنده! في أزمان متعددة!! تارة في القرن الثالث! وأخرى في الرابع وأُخرى في الخامس، وقد وقفنا له على كلام جعل فيه شيخاً للديلمي واسمه أبوبكر أحمد بن زنجويه فعـزاه هذا (الفهـمان)!! الى ابن زنجويه المُخرّج المشهور الذي اسمه حميد!! والذي توفي قبل ولادة الديلمي الراوي عنه بنحو مائتين وخمسين سنة بل أكثر!!

٢٠ (١) مع أن هذا المتناقض! الألمعي! لم يرجع إلى سند الديلمي ولم يره وإنّما وقع في شَرَكِ مُقلّدِهِ!!!

وهنا جاء دور محمد بن نصر المروزي فعزا الحديث إليه!! لأنَّ الديلمي قال في هذا الحديث:

● «أخبرنا **أحمد بن نصر** أخبرنا أبوطالب بن الصباح المزكى أخبرنا بن لال حدثنا الزعفراني حدثنا جعفر بن محمد الصايغ حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن الحجاج بن فرافصة عن يحيى بن كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة. . . به»، فقال هذا (الفهمان)!! الألمعي!!:

*«رواه ابن نصر»يعني بلا شك الذي توفي سنة أربع وتسعين ومايتين قبل ولادة الجد السادس للديلمي الذي روى عنه والذي توفي سنة ثمانٍ وخمسين وخمسمائة فأعجب من هذا الجهل بالرجال وهذه الغفلة المزرية!! ومع هذا وافق من لام وعذل الحافظ السيوطي على عدم عزوه الحديث لابن نصر!! فما هذه الفداحة في (**التخبيص الذي لا مثيل له**)؟!!

(٢١)

٢ ـ أما قوله عن الحديث إنه: رواه «ابن لال» فما يقال في (ابن نصر) يقال في (ابن لال) في بابة **التقليد الأعمى**!!

(٢٢)

وعلى ذلك فإذا روى أحد المحدِّثين الحفاظ حديثاً فقال مثلاً:

حدَّثنا هلال بن علي الكوفي عن عطاء الخراساني عن. .

فيصح لبعض الحمقى! أن يقول: رواه الكوفي هلال بن علي والخراساني عطاء مع أنهما لم يصنِّفا مسنداً أو نحوه!! هذا مع الاحتراز عن قولنا عند البحث في الأسانيد رواه عن فلان: فلان، لأنَّ هذه قضيّة أخرى، أُحببتُ التنبيه عليها لئلا يتشبّث بها بعض السذج أو البسطاء!

(٢٣) ٣ ـ وأما قوله مُقَلِّـداً المناوي في شأن الحجاج بن فرافصة (ونسبه ابن حبان الى الوضع) فليس بصحيح قطعاً! وذلك لأنَّ ابن حبان لم ينسبه الى الوضع ولم يترجمه في كتابه «المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين» بل أورده في كتابه «الثقات» (٦/٢٠٣). ولم ينسبه هناك الى الوضع البتة!!

(٢٤) ٤ ـ وأمّا قوله في حجاج بن فرافصة أيضاً: (وقال ابن عديٍّ: عامة ما يرويه لا يتابع عليه) فمن المضحك جداً!!

وذلك لأنَّ ابن عدي لم يقل فيه ذلك! بل لم يورده في «كامله» فإن عاند الالباني فيما قلَّـد المناوي فيه فَلْيُخرِج لنا قول ابن عديٍّ الذي ادّعاه فيه ووافق من قاله وأقرّه عليه فلم يَتَعَقَّبْه!!

(٢٥) ٥ ـ وأمّـا قوله في حجاج بن فرافصة أيضاً (وقال الدارقطني: حديث منكر) فليس بصحيح أيضاً وعليه فيه ثلاثة مماسك:

(٢٦) **(الأول)**: لغوي فلو كان كلام الدارقطني فيه صحيحاً لكان: (حديثه منكر) بإثبات الهاء، لأنَّ حجّاجاً رجل وليس حديثاً!!

(٢٧) **(الثاني)**: تقليده للمناوي الذي يعيبه بالخطأ الفاحش دون أن يُمَحِّصَ قوله وأكثر كتبه المهلهلة!! مبنيَّة على مثل هذا!!

(٢٨) **(الثالث)**: أنَّ الدارقطني لم يقل ذلك!! وليخرج لنا هذا العنيد المعاند عبارة الدارقطني هذه في حجاج إن كان يستطيع!! ودونه خرط القتاد!!

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊

عاب الألباني عليَّ أمراً ظنني واقعاً فيه
ثم حكم على نفسه بما هو خارجٌ مِنْ فيه

لما رأى الألباني الجزءَ الأوّلَ مِن «التناقضات الواضحات» أخذته العزة بالإثم ولم ترضَ نفسُهُ بأنْ يعترفَ بالخطأ والتناقض الواضح الذي وقع فيه! ولعجزه أمام ما جلبناه من مئات الحجج والبراهين! ولإفلاسه! لم يجد إلا طريقة النبز والشتم التي يسلكها مَنْ اعتلق إعلاق الحرباء بالأعواد، فأملى[1] على دريئةٍ له قاموساً من الشتائم التي أنبأتْ عن بالغ أدَبِهِ ووفورِ علمه!!! والناس في الشرق والغرب يعلمون ويعرفون جيداً بأنه لا يستطيع أنْ يملي مجلساً واحداً في حديث رسول الله ﷺ كما كان يملي أهل الحديث من قبل فكان مما أملى على أحد مريديه!! شيئان تافهان:

الأول: اعترافه بالخطأ والتناقض في وسط باقةٍ من السب والشتم واللمز حيث قال ص (٢٨):

[وإن واجب الصدق مع الذات يلزمنا **بأنْ نُقِرَّ** أنَّ هناك عدداً من الإنتقادات الخسافية[2] **وهو أقل من القليل قد وافق الصواب فنحن نقبله**

---

(١) ولديَّ شَريطٌ مُسَجَّلٌ بصوته وقع فيه غالب تلك الكلمات النازلة التي شُحن به إملاؤه مما لا يستطيع ان يتملص منه بوجهٍ من الوجوه.

(٢) انظروا كيف ينبز آل بيت رسول الله ﷺ مما يدل على بالغ أدبه ونظافة لسانه ومخالفته لكتاب ربه!

ولا نرده لأن الحق أحب إلينا من أنفسنا[٣] وقبولنا لهذا الذي أُصابَ فيه[٤] إنما هو من باب القاعدة النبوية المعروفة «صدقك وهو كذوب». . .]اهـ

(٣٥) قلــت: فانظروا كيف يُرْدِفُ اعترافه بما هو مقلوبٌ عليه ولا يتأمّل مثل قوله تعالى: ﴿أفنجعل المسلمين كالمجرمين مالكم كيف تحكمون﴾.

(٣٦) الثانــي: قوله ص (٢٠) ـ ليسوّغ تناقضه ـ !!:

[وكم من حديثٍ أقر الذهبيُّ في «تلخيصه» الحاكمَ في «مستدركه» على تصحيحه، ثم يخالف ذلك في «الميزان» أو «مهذب سنن البيهقي»، أو غيرهما؟!

وكم من حديث أودعه ابن الجوزي في «الموضوعات» ومع ذلك هو عنده في «العلل المتناهية»؟! وكم من راوٍ وثّقه ابن حبان، ثم تراه في كتابه «المجروحين»؟!

وكم من راوٍ اختلف فيه قول الحافظ ابن حجر ما بين «تقريب التهذيب» و «فتح الباري» أو «التلخيص الحبير»؟!

فهل يقال لمثل هؤلاء الحفاظ والجهابذة: متناقضون؟!

إن المتناقض هو من يزعم تناقضهم، ويدعي اضطرابهم]اهـ.

قلــت: وهذا الكلام له جواب مختصر وآخر مفصّل، ولنشرع في ذلك بعون الله تعالى ومدده، فنقول:

(٣٣) (٣) فالحمد لله الذي اعترف بعد لفٍ ودوران بأننا أتينا بالحق.

(٣٤) (٤) وهذا اعترافٌ صريح بإصابة الهدف. فالحمد لله تعالى وحده.

الجواب المختصر : لا يستطيع الألباني ولا مَنْ يملي عليهم من شيعته المفتونين به إثبات أنّي أقول عن هؤلاء الحفاظ بأنهم متناقضون البتة، وكذلك ليس له عذرٌ في أن يضرب أمثلةً فيما يتخيّله من تناقض هؤلاء الحفاظ الجهابذة ليخرج من المأزق الذي وقع فيه البتة، لأنَّه قد انتقص هؤلاء الحفاظ الأربع وعابهم بالتناقض والإساءة وحكم وهو لا يدري بأن المتناقض هو من يزعم بأنَّهم متناقضون!! واليكم نقل العبارات الموجودة في كتبه التي يُصَرِّحُ فيها بوصم هؤلاء الحفاظ بالتناقض ويتَّهمهم ويعيبهم بالإساءة منتقصاً لهم علانية! وذلك على الترتيب الذي نقلناه آنفاً من كلامه: الذهبي فابن الجوزي فابن حبّان فالحافظ ابن حجر:

(٣٧) ١ - **أمّا الذهبي** فقد عابه الألباني بالتناقض في «سلسلته الضعيفة» (٤/٤٤٢) حيث قال ما نصه:

[**قلت**: فتأمل مبلغ **تناقض** الذهبي! لتحرص على العلم الصحيح، وتنجو من تقليد الرجال]اهـ.

(٣٨) ٢ - **وأمّا الحافظ ابن الجوزي** رحمه الله تعالى فقد قال عنه الألباني في «صحيحته» (١/١٩٣) ما نصه:

[ولذلك فقد **أساء** ابن الجوزي بإيراده لحديثه في «الموضوعات»! على أنه قد **تناقض**]اهـ.

(٣٩) ٣ - **وأمّا الحافظ ابن حبان** رحمه الله تعالى فقد قال عنه الألباني في «ضعيفته» (٣/٢٦٧) ما نصه:

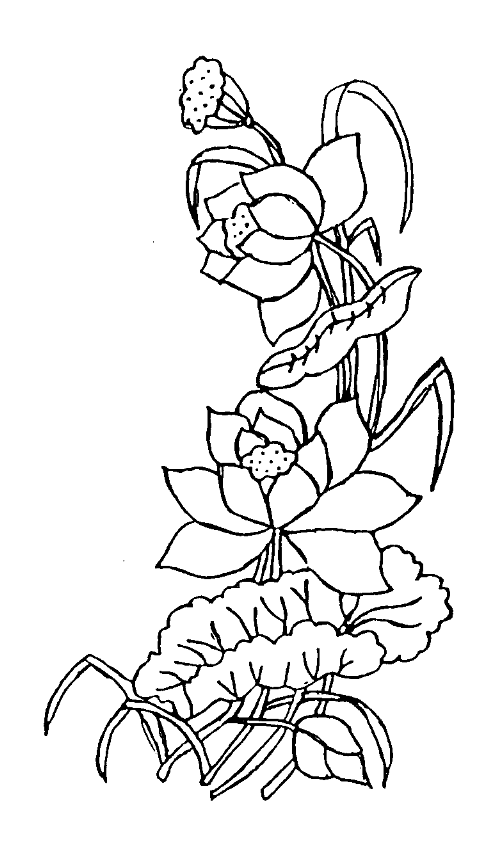
[**قلت**: وهذا **تناقض** ظاهر من ابن حبان]اهـ.

٤ ـ وأمّا الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى فقد قال عنه الألباني في «ضعيفته» (٣/٢٦٦) ما نصه: (٤٠)

[**وتناقض** رأي ابن حجر فيه]اهـ.

فكيف يقول الألباني فيما أملاه على دريئته بأن المتناقض هو من يزعم تناقض هؤلاء الجهابذة، مع أنّه هو الذي وقع في ذلك وحكم على نفسه بالتناقض كما ترون؟!!

وأمّا الجواب الثاني المفصّل فيكون بعقد بابٍ خاص لتقرير قاعدةٍ هامةٍ جداً في بيان هذا الأمر، نطبق فيها قاعدة: «**من فَمِكَ ندِيْنُكَ**»:





قاعدة هامة جداً

الألباني غير معذور في تناقضاته مهما حاول أن يتملَّص منها
ولـمّا تيقن بأننا كشفنا أوراقه وبيّنا عدم معرفته لهذا الفن
سارع ليحتجَّ بتناقض بعض مَنْ يعيب هو عليهم التناقض
ويرميهم بقلّة التحقيق كابن حبان والذهبي وابن الجوزي
والمنـذري والهيثمي وابن حجـر والحافظ السيوطي والمناوي
وغيرهم من الحفاظ

فوقع في تناقض جديد

ونحن نبين ذلك فنقول

«من فمك ندينك»

* * *

* *

*



[قاعـــدة] : لا يعذر الألباني في شيء من تناقضاته وتخليطاته الكثيرة التي هي بالمئات بعذرِ أنَّه انْغَرَّ بقولِ الحافظ الفلاني أو الإمام الفلاني، أو أنَّه لم ينشط!! ليكشف عن حال الراوي الفلاني(١)، أو أنّه لم يطّلع على قول فلان أو كلام فلان في هذا الرجل أو ذاك، وذلك لأنّه يعيب على كبار الحفاظ أنهم يقعون في مثل ذلك ويدّعي مُتَبَجِّحاً!! ـ وهو غيرُ صادقٍ ـ بأنّه لا يُقَلِّد أحداً وأنه قد اطّلع على كلام الحفاظ في الرجل الذي يحكم عليه وأنه قد رجح عنده ما يقوله في الرجل بعد التمحيص الدقيق!! مع أنـه من أبعـد الناس عن ذلك!! كما أنه جعل كتاب «التقريب» كتاباً معصوماً في غالب الأحوال إلا متى خالف مشربه ـ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ـ!!

وإليكم كلامه الذي يثبت ما قدّمتُ لِيُحَاكَمَ إليه ويَحْكُمَ هو على نفسه!!:

أ ـ قوله في مقدّمة «آداب زفافه»!! ص (٣٠):

«لعلمـه هو فضـلاً عن غيره ممن له اطّلاع على كتبي، وبخاصة «صحيح الترغيب والترهيب» أنني كثير المخالفة له، وذلك لأنّ الله تبارك وتعالى امتن عليَّ، **ووفقني أن لا أُقلِّد في دين الله أحداً**(٢) ما استطعت إلى

(١) وإنّما نشط لسب فلان!! والاستهزاء بفلان!! واحتقار فلان!! وإظهار تناقض فلان!! و. . .

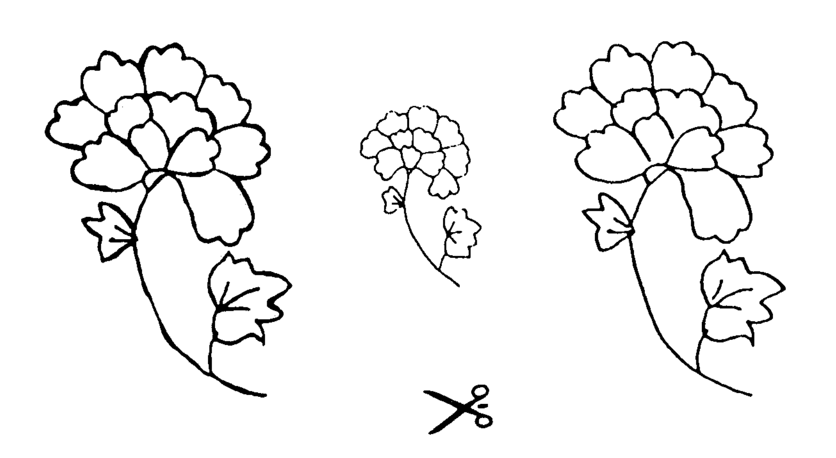
(٢) وهذا غير صحيح قطعاً لعراء هذا المدّعي للاجتهاد عن مؤهلاته التي من أهمها الحديث ومعرفة رجاله وعلله التي يتناقض فيها غاية التناقض والذي ظهر عياناً أنه مفلس فيه غاية الإفلاس و. . .

ذلك سبيلاً، فتصحيحي موافق له، وليس تقليداً»اهـ.

فانظروا كيف يقول بصراحةٍ تامة بأنّه لا يُقلِّد ـ مع أنّه غير صادقٍ في هذا ـ إذن هو غير معذورٍ في أي موضعٍ من كتبه أخطأ فيه أو ناقض فيه نفسه في موضعٍ آخر.

(٤٦) ب ـ يدّعي هذا الألباني أثناء بحوثه المتناقضة! بأنه مُطّلع على كلام الأئمة في الجرح والتعديل وأنّه يُرَجِّحُ منها ما يتبينّ له صوابه! من ذلك قوله في «صحيحته» (١/١٣٤): في محمد بن راشد المكحولي ـ مع أنه متناقض فيه!! كما تجده في هذا الكتاب ـ:

[ومحمد بن راشد هو المكحولي الخزاعي الدمشقي، وثقه جماعة من كبار الأئمة كأحمد وابن معين وغيرهما، وضعّفه آخرون، وتوسط فيه أبوحاتم فقال: «كان صدوقاً حسن الحديث» قلت: وهذا هو الراجح لدينا]اهـ!! ما شاء الله!!



الألباني يصف الحافظ السيوطي بأنّه:
«يجعجع»
ويعيب عليه أشياء وقع الألباني فيها حقيقة

(٤٧) جـ ـ اعلم أخي القارىء أن الألباني يتطاول على الإمام الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى ويصفه بأنه يجعجع، فيقول عنه في «ضعيفته» (٤/ ١٨٩):

«وجعجع حوله السيوطي في اللآلي دون طائل»اهـ.

(٤٨) * وقال في «ضعيفته» (٣/ ٤٧٩) بدون أدب!!:

«فياعجباً للسيوطي كيف لم يَخْجَلْ[1] من تسويد كتابه «الجامع الصغير» بهذا الحديث. . .»اهـ

(٥٠) * وقال هذا المؤدَّب!! أيضاً في «ضعيفته» (٣/ ١٨٧):

«ومع هذا فقد تجرأ السيوطي أو غفل فسوّد بهذا الحديث الجامع الصغير. . .»اهـ

وهل سَلِمَ الألباني من التجرُّؤ؟!!

(٥١) * وقال في «ضعيفته» (٣/ ٣٦٠):

«والحديث مما سوّد به السيوطي جامعه الصغير»اهـ.

(٥٢) * وقال أيضاً في «ضعيفته» (٣/ ٢٩٧):

---

(٤٩) (١) وياللعجب!! فانظروا الى لسانه النظيف!! ونسي نفسه حين صحح حديث «السلام قبل الكلام» في صحيح الترمذي مع أنه حكم بوضعه في «ضعيف الجامع وزيادته» انظر الجزء الأوّل من «التناقضات الواضحات» ص (١٦٦).

«والحديث مـمّا لم يَطَّلـع عليه الحافظ السيوطي»اهـ.

* وقال أيضاً في حق الحافظ السيوطي في «ضعيفته» (٤/ ١٨٢): (٥٣)

«لقـد شغله نهمـة التعقب على ابن الجوزي عن معرفة علة هذا الحديث الحقيقية».

قوله عن السيوطي متناقض: (٥٤)

قال الألباني في «ضعيفته» (٤/ ٣٨٦):

«ثم إن السيوطي **تناقـض** حيث أورد الحديث. . »اهـ.

فنـرجـو أن يصحـح الألباني لسانه النظيف!! مع **العُمُد من الأئمة** وغيرهم!! اللهم ارزقنا الكلمة الطيبة وحسِّن أخلاقنا!!

●● ـ ويقول في «سلسلته الضعيفة» (١/ ٧٠) ما نصه: (٥٥)

«ثم أليس من العجائب أن يورد السيوطي هذا الحديث في الجامع الصغير مع تعهده في مقدّمته أن يصونه مما تفرّد به كذاب أو وضاع»اهـ!!

وأقول له: انظر الى نفسك أوّلاً!!

* ـ أليس من العجائب أن تورد في «ضعيف الجامع وزيادته» (٣/ ٢٤٣ برقم ٣٣٧٢) حديث جابر مرفوعاً: (٥٦)

«السلام قبل الكلام» وتقول عنه:

«موضوع».

ثم تورده في «صحيح الترمذي» (٢/ ٣٤٦ برقم ٢١٧٠) وتقول عنه:

«حسن»؟!!

فأيُّ القولين المتناقضين يرجع إليه أصحابك والمفتونون بك؟! وعلى

أيِّ يعوِّلون؟! وما الذي يترجح عندك الآن؟!!!

(٥٧) ** ـ أوليس من العجيب أن تورد في «تخريج المشكاة»!! (٢/٩١٨ برقم ٣٠٤٨) حديث:

«القاتل لا يرث» وتقول عنه هناك:

«إسناده ضعيف جداً»

وتنقل عن الإمام أحمد أنه قال:

«حديث موضوع».

ثم تقول عن نفس الحديث في «صحيح الترمذي» (٢/٢١٥ برقم ١٧١٣):

«صحيح»؟!!

(٥٨) *** ـ أوليس من العجيب أن تورد في «ضعيف الجامع وزيادته» (٤/١٧٩ برقم ٤٣٦٣) حديث:

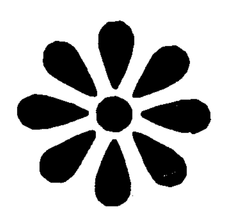
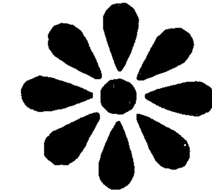
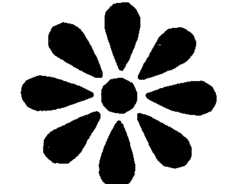
«كان ﷺ إذا بعث سرية أو جيشاً بعثهم من أوّل النهار» فتقول عنه:

«ضعيف جداً»!!

ثم تورده في «صحيح الترمذي» (٢/٤ برقم ٩٦٨) وتقول:

«صحيح»؟!!

استيقظ عافاك الله!!!

الألباني ينتقص الحافظَ الذهبيَّ ويعيبه بقلّة النظر والتحقيق ويصفه بالتناقض!!

(٥٩) د ـ ● قال الألباني في كتابه الفذ!! «غاية المرام» ص (٣٥) منتقصاً الحافظ الذهبي ما نصه:

«قلـت: فلِمَ إذن وافق الحاكم على تصحيح إسناده؟! وكم له من مثل هذه الموافقات الصادرة عن قِلَّةِ نظرٍ وتحقيق»اهـ!!

فالذهبي في نظر فضيلته!! قليل نظر وتحقيق!!

(٦٠) ●● ويقول أيضاً في «ضعيفته» (٤/٤٤٢) عن الحافظ الذهبي واصفاً إيّاه بالتناقض!! عائباً عليه!! ما نصه:

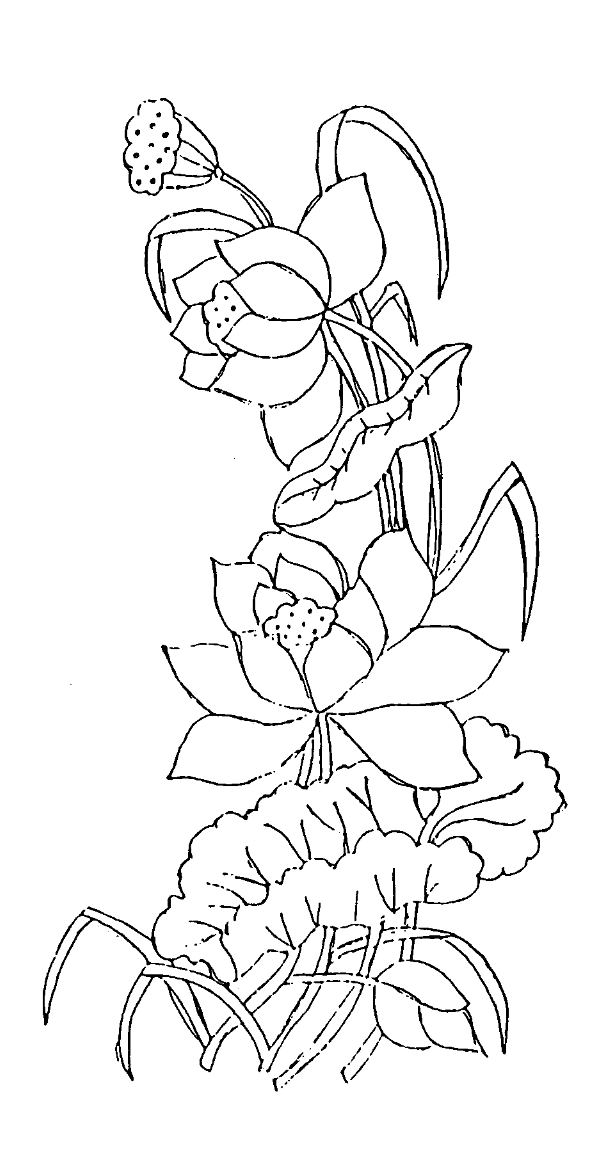
«فتأمّل مبلغ تناقض الذهبي! لتحرص على العلم الصحيح وتنجو من تقليد الرجال»اهـ!!

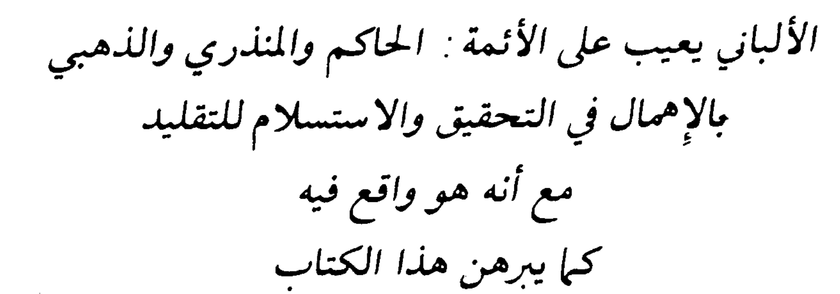
فالـذهبي متناقض بنظر فضيلته!! وفاقدٌ للعلم الصحيح!! وانما صاحب العلم الصحيح هو الألباني الذي استأثره الله به!! لتروج تجارته في الكتب المتناقضة!! فالله المستعان!!

فليس له أو لأي متشيّـــع له مفتون به! يتعصب له أو مَنْ يُنَصِّبُ نفسه دريئةً له ممن يُنْصِتُ لوحيه المشؤوم أن يحتجَّ بما يقع للحافظ الذهبي أو غيره، وليس له أن يُحَرِّم على غيره ما يستبيحه لنفسه.

(٦١) وإذا كان يَتَعَذَّرُ ويُسَوِّغُ لنفسه التناقضَ فَلِمَ يعيبه على غيره؟! وهو

يملك الفهارس الحديثية الحديثة التي تساعده في الابتعاد عن التناقض وأولئك الذين يعيبهم من أئمة الحفاظ وينتقصهم بالتناقض وغيره ما كانوا يملكون هذه الفهارس المتطورة!! التي يملكها الألباني اليوم!!





الألباني يعيب على الأئمة: الحاكم والمنذري والذهبي بالإهمال في التحقيق والاستسلام للتقليد مع أنه هو واقع فيه كما يبرهن هذا الكتاب

(٦٢) هـ - قال الألباني طاعناً في عدد من أكابر الحفاظ دون أن يسلك أسلوب الأدب معهم! في «سلسلته الضعيفة» (٣/٤١٦) لأنهم صححوا حديثاً يراه هو غير صحيح ما نصه:

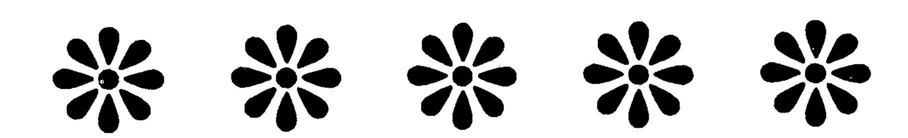
(٦٣) [وقال الحاكم: «صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي! وأقرّه المنذري في «الترغيب» (٣/١٦٦)! وكل ذلك من إهمال التحقيق، والاستسلام للتقليد، وإلا فكيف يمكن للمحقق أن يصحح مثل هذا الإسناد]اهـ!!

أَفلا يدلُّ هذا الكتاب الذي فيه مئات من أخطاء الألباني على ما وصف هو به هؤلاء الحفاظ وغيرهم؟!!

أم أن الأمر جائز له حرام على غيره؟!!

(٦٤) ولو أن أمثال المعلمي وقع في نظر الألباني بمثل هذا لرأيتم كيف يتلطّف معه!!

ولله في خلقه شؤون!!



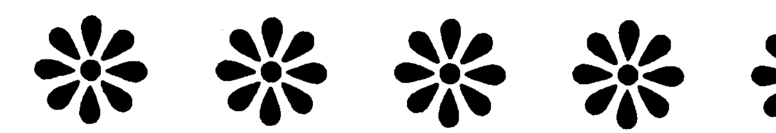
الألباني يعيب على الحافظ المتقن ابن القطان الفاسي ويرميه بالتناقض

اعلموا أن الحافظ المتقن ابن القطّان الفاسي المتوفى سنة ٦٢٨ تقريباً لم يسلم أيضاً من وصم الألباني له **بالتناقــض** حيث قال عنه في «ضعيفته» (٣/٢١٩) :

«فأنت ترى أن ابن القطان تناقض في عمر هذا، فمرة يُحَسِّن حديثه ومرة يضعفه[1]. . . »اهـ.

فتأملوا!!!

٦٥



(١) فهو لم يعذر الحافظ ابن القطان وهو من حذاق أهل هذه الصناعة بما حاول أن يعذر به نفسه ـ الألباني ـ فيما أملاه على غلامه وزعم أنه ردٌّ علينا! فتعذَّر به لنفسه في «أنواره الكاسفه» ص (٢٤ ـ ٢٥).

فالألباني الآن محصور بين أمرين إما أن يعترف بالتناقض حيث لم يعذر ابن القطان الفاسي في حكمه عن الحديث تارة بأنه حسن وتارة بأنه ضعيف كما يزعم، وإما أن يرجع عن انتقاص العلماء بالتناقض ويعلن ذلك على الملأ وفي مثله يقال: «طبيب يداوي الناس وهو مريض»!!

أنظر «ضعيفته» (٣/٢٤٩)!

٦٦

٦٧

استخفاف الألباني بالحافظين
ابن خزيمة وابن حبّان

قال الألباني في «ضعيفته» (٣/٤٠٢) ما نصه:

«فلا يفيد بعد الاطلاع على هذا أن ابن خزيمة أخرجه، لا سيما وهو معروف عند أهل المعرفة بهذا الفن أنه متساهل في التصحيح، على نحو تساهل تلميذه ابن حبّان الذي عرف عنه الإكثار من توثيق المجهولين» اهـ (٦٨) (٦٩)

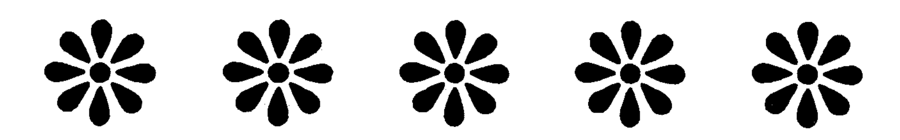
فتأملوا!!

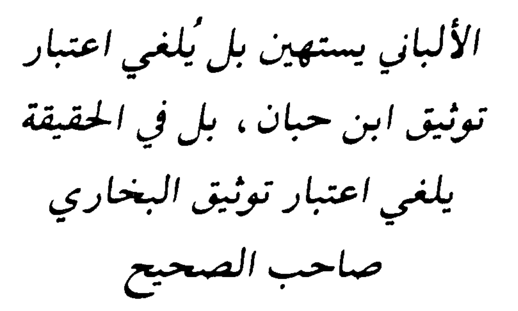
الألباني يرى خطأ الحاكم فاحشاً
ولا يرى خطأ نفسه فاحشاً!!

(٧٠) قال الألباني في «ضعيفته» (٣/٤٥٨) معترضاً!! بزعمه!! على الحافظ الحاكم صاحب «المستدرك» مُسْتَخِفًّا به ما نصه:

«ولذلك فقد أخطأ الحاكم خطأً فاحشاً» اهـ

وأقول له: وأغلاطك أليست فاحشة؟!





الألباني يستهين بل يُلغي اعتبار توثيق ابن حبان، بل في الحقيقة يلغي اعتبار توثيق البخاري صاحب الصحيح

(٧١) اعلم يرحمك الله تعالى أنَّ الالباني يصرّح بأنَّ توثيق ابن حبّان مما لا ينبغي الاعتماد عليه، ويهوّن قيمة كلام الحافظ المتقن ابن حبان، وينغرّ بذلك كثير ممن يثق بكلامه ممن فتن به أو مَنْ ينقل من كتبه ويتشيَّع له فيحسبها من مظان التحقيق!!

(٧٢) وفي الحقيقة هو لا يقيم لتوثيق البخاري ولا لتوثيق مسلم وزناً متى خالفَ مزاجه! فهو لا يهدر ابن حبان فحسب إنما يهدر في الواقع البخاري ومسلمًا وهذه هي الحقيقة، فتجده يضعِّف راوياً أخرج له البخاري أو البخاري ومسلم فيقول:

«وهو وإن روى له الشيخان فقد قال الحافظ في التقريب[1]: صدوق له خطأ كثير[2]» اهـ.

---

(٧٣) (١) وكأن كلام الحافظ ابن حجر مقدّم على كلام الشيخين، مع كون الحافظ مقلّداً في هذا الفن ناقلاً لأنه من أهل القرن التاسع، والشيخان مجتهدان فيه لأنهما في عصر الرواية الحقيقية في القرن الثالث الهجري، فتدبّر!!

(٧٤) (٢) مع أنه متناقض في هذا الرجل لأنه قال عنه في موضع آخر: «فيه كلام لا يضر»! وهو من رجال البخاري!! وقد بينت في هذا الكتاب ذلك بوضوح فقارن ما بين «الإرواء» (٣/٢٠٧) والصحيحة (٣/٢١٥) في الفضيل بن سليمان الذي سيأتي إن شاء الله تعالى.

فإن قال: إنما انتقىٰ له صاحب الصحيح فهو ثقة في الحديث الذي أخرجه له وينظر فيما لم يخرجه له.

قلنـا له: هذا كلام غير صحيح لأنَّك:

(٧٥) ضَعَّفْتَ أحاديث في الصحيحين ذكرنا بعضها في الجزء الأول من «التناقضات الواضحات».

(٧٦) وضعّفت حديث «مَنْ عادى لي ولياً» الذي رواه البخاري لأنَّ في سنده خالداً القطواني. (٧٧) وضعّفتَ في «ضعيفتك» (٣/٤٦٣) حديث البخاري «إنَّ العبد ليتكلّم بالكلمة لا يلقي لها بالاً..» حيث قلت هناك:

والعلة الأولى: سوء حفظ عبدالرحمن هذا مع كونه قد احتج به البخاري...»اهـ.

فلم تعبأ لإخراج البخاري رحمه الله تعالى له في الصحيح كما لم تعبأ لانتقائه ولم تلتفت إليه فما ستقوله باطل قطعاً ونازل!!

ولنعرض ما يقوله الألباني **في الحافظ ابن حبّان رحمه الله تعالى**:

(٧٨) ١ - قال في «ضعيفته» (١/١١٥) في الحاشية:

«ومن المعلوم أن توثيق ابن حبّان مما لا يعتد به أهل هذا الشأن»اهـ!!

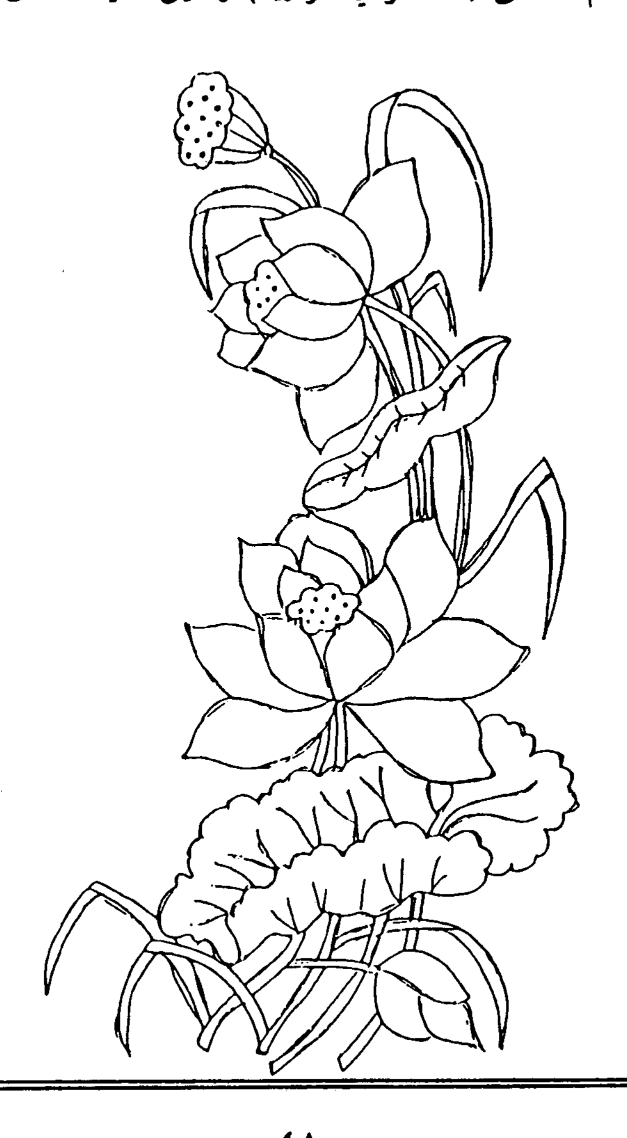
(٧٩) ٢ - وقال في «سلسلته الضعيفة» (٢/٣٠٠):

«إنَّ توثيق ابن حبّان مما لا ينبغي الاعتماد عليه، لأنَّ من قاعدته فيه توثيق المجهولين!»اهـ!!

قلــت: ومن غرائب صنائعه! وعجائب تناقضه! أنه يعتمد عليه

متى وافق مزاجه ولو تفرّد بالتوثيق!! بل هو لا يعتمد على كلام البخاري ولا مسلم ولا ابن خزيمة ولا ابن حبان ولا الذهبي ولا الحافظ ابن حجر ولا العراقي ولا السخاوي ولا السيوطي ولا مَنْ قبلهم أو بعدهم، ويتناقض فيحتج ويتمسك ويتشبث ولو بأخطائهم التي يراها في أماكن أخرى وبما عابهم به متى (انحشر في الزاوية) وضُيِّق عليه الخناق!!

(٨٠)



الألباني يرمي الحافظ ابن الجوزي رحمه الله بالتناقض ويتهمه بالإساءة

يحاول الألباني بين ثنايا كتبه وتخريجاته!! التي يزعمها! أن يزدري كبار الحفاظ وأعلام الأئمة والعمد من الأئمة، ليخدع القارىء البسيط وطلاب العلم بأنّه أعلم منهم وأكثر تحقيقاً ومعرفة! ليروّج كتبه المتناقضة عندهم وليقبل الناس عليها **وهيهات!! فإنَّ العلم إذا لم يمتزج به الإخلاص وابتغاء وجه الله تعالى فيه فإنه سيأتي عليه يومٌ ينسفه الله تعالى لصاحبه نسفاً** وسيجعل صاحبه ممن ماتوا كما مات من قبله إذ خمد ذكرهم، وخمل اسمهم، أو ذكروا مقرونين على مر الأيام والدهور بالتناقض!! والبدعة!! والخبط!! ويبقى أعلام السُنَّة معروفين!! ويظلُّ علماؤها معلومين مشهورين وبالحق معهودين ومذكورين، والحمد لله رب العالمين.

(٨١)

والذي يهمنا الآن أن نذكر تطاول الألباني **على الحافظ ابن الجوزي رحمه الله تعالى، فنقول:**

قال في «صحيحته» (١/١٩٣):

«ولذلك فقد أساء ابن الجوزي بإيراده لحديثه في «الموضوعات»! على أنه تناقض[1]، فقد أورده أيضاً في «الواهيات» يعني الأحاديث الواهية غير الموضوعة»اهـ!!

(٨٢) (٨٣)

(١) فإذا تدبّرت أيها القارىء الكريم وَصْمَهُ للحافظ ابن الجوزي رحمه الله تعالى هنا بالتناقض والإساءة ثم رجعتَ إلى ما أملاه على أحد غلمانه ممّن نصبهم دريئة له =

= في ما زعمه وحاول أن يخيّل به لشيعته المغرورين به أنه رد على كتابنا «تناقضات الألباني الواضحات» ـ الجزء الأول ـ ص (٢٠) لوجدتَ وتحققت بأنّه من السخف بمكان ومن التغرير بالألوان قوله هناك:

[وكم من حديث أقرَّ الذهبيُّ في تلخيصه الحاكم في «مستدركه» على تصحيحه، ثم يخالف ذلك في «الميزان» أو «مهذب سنن البيهقي» أو غيرهما؟!

وكم من حديث أودعه ابن الجوزي في «الموضوعات» ومع ذلك هو عنده في «العلل المتناهية» وكم من راوٍ وثّقه ابن حبّان، ثم تراه في كتابه «المجروحين»؟!

وكم من راوٍ اختلف فيه قول الحافظ ابن حجر ما بين «تقريب التهذيب» و «فتح الباري» أو «التلخيص الحبير»؟!

فهل يُقال لمثل هؤلاء الحفّاظ والجهابذة: متناقضون؟!

إن المتناقض هو من يزعُمُ تناقضهم، ويدّعي اضطرابهم]اهـ

(٨٤) **فأقول مجيباً**: لقد حكم الألباني على نفسه، وكذا حكم غلامه عليه بها لا يستطيع أن يُفْلت منه بأنه متناقض إذ قال: «فهل يقال لمثل هؤلاء الحفّاظ والجهابذة متناقضون؟! إن المتناقض هو من يزعم تناقضهم»، ونحن لم نحكم ولم نزعم بأنهم رضي الله عنهم وأرضاهم!! متناقضون وإنّما الذي زعم ذلك هو الألباني نفسه وإليك بيان ذلك واحداً واحداً حسب الترتيب الذي ذكره في فقرته السابقة:

أ ـ أما الحافظ الذهبي فقد قال عنه الألباني ـ كما قدّمنا ـ في «ضعيفته» (٤/٤٤٢):

«فتأمّل مبلغ تناقض الذهبي! لتحرص على العلم الصحيح وتنجو من تقليد الرجال»اهـ.

ب ـ وأمّا الحافظ ابن الجوزي فقد تقدّم آنفاً أنه قال عنه في «صحيحته» (١/١٩٣):

«ولذلك فقد أساء ابن الجوزي بإيراده لحديثه في الموضوعات على أنه تناقض...»اهـ

جـ ـ وأما ابن حبّان فقد رماه الألباني بالتناقض في مواضع لا تحصى منها في =

= «ضعيفته» (٣/٢٦٧) حيث قال:

«قلـت: وهذا تناقض ظاهر من ابن حبان يشبه تناقض الحافظ السابق»اهـ

وقال في «صحيحته» (٤/٣٧٧):

«وثقه ابن معين، وكذا ابن حبان ثم تناقـض فأورده في الضعفاء»اهـ!!

د - وأما الحافظ ابن حجر فقد رماه الألباني أيضاً بالتناقض حيث قال عنه في مواضع منها في «ضعيفته» (٣/٢٦٦):

«وتناقض رأي ابن حجر فيه»اهـ

هـ - وكذا وصم الحافظ السيوطي بالتناقض حيث قال عنه أيضاً في مواضع منها في «ضعيفته» (٤/٣٨٦):

«ثم إن السيوطي تناقض...»اهـ.

و - وكذا رمى المناوي رحمه الله بالتناقض في مواضع منها في «ضعيفته» (٤/٣٤) حيث قال عنه:

«وإن من عجائب المناوي التي لا أعرف لها وجهـاً، أنّه في كثير من الأحيان يناقض نفسه»اهـ

وكذلك رمى الحافظ ابن القطان الفاسي بالتناقض وذلك في «ضعيفته» (٣/٢١٩) حيث قال:

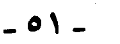
«قلت: فأنت ترى أنَّ ابن القطان تناقض في ابن عمر هذا فمرّة يُحسِّن حديثه ومرّة يُضعفه»اهـ

قلت: وبه أيضاً تنسف وتنهدم القاعدة التي قررها في «أنواره الكاسفة» ص (٢٤) في الحـديث الحسن والتشدّق به!! إذ أنه لم يعذر ابن القطان كما عذر نفسه بل وصمه بالتناقض!!

فليعتبر بذلك أولوا الأبصار!!

فالحق والحق أقول: لقد صدق الألباني هذه المرّة عندما حكم على نفسه إذ قال:

«إن المتناقض هو مَنْ يزعم تناقضهم» وعلى نفسـها جنت براقش!! والحمد لله!!



أقــول: إذا اعتبرت أيها الألباني أن الحكم على الحديث أنه موضوع تارة وواهٍ تارة أخرى من **التناقض**!! ومما أساء فيه ابن الجوزي رحمه الله بادّعائك فالأمر سهل جداً فما علينا إلاّ أن نثبت أنّك **تناقضت** في مواضع لا أكاد أحصيها فحكمت على الحديث في موضع بأنه موضوع وفي موضع آخر بأنه ضعيف جداً! أو في موضع بأنه ضعيف وفي موضع آخر بأنه ضعيف جداً فينطبق عليك ساعتئذ المثل السائر «رمتني بدائها وانسلّت» وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

(٨٦)

١ ـ حديث:

«لو كان جريج الراهب فقيهاً عالماً لعلم أن إجابته دعاء أُمّه أولى من عبادة ربه».

قال الألباني في «ضعيف الجامع وزيادته» (٥/٤٨ برقم ٤٨٤٢): «موضوع»اهـ

وتناقض!! فقال عنه في «سلسلته الضعيفة» (٤/١٠٣):

«ضعيف»اهـ.

(٨٧) فهلاّ عِبْتَ على نفسك قبل أن تعيب على ابن الجوزي وتتهمه **بالتناقض والإساءة** وهما غير منفكين عنك!!

(٨٨)

٢ ـ حديث:

«ما من عثرة، ولا اختلاج عِرْقٍ ولا خدش عود إلا بما قدّمت أيديكم وما يغفر الله أكثر».

حكم عليه الألباني في «ضعيف الجامع وزيادته» (٥/١٢٣ برقم ٥٢١٢) بأنه:

«موضوع» اهـ

وقال عنه في «ضعيفته» (٤/ ٢٧٩):

«ضعيف»!!

فياللتناقض!!

٨٩

٣ ـ حديث:

«ليس للدَّين دواء إلا القضاء والوفاء والحمد لله».

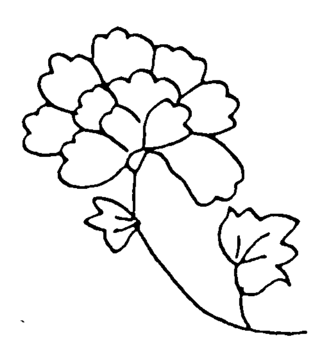
قال في «ضعيف الجامع وزيادته» (٥/ ٦٤/ ٤٩٢٠):

«ضعيف».

وقال في «سلسلته الضعيفة» (٢/ ٢٠٩):

«ضعيف جداً».

فَمَن الذي أساء **وتناقض** ابن الجوزي رحمه الله تعالى أم الحافظ!! الجهبذ!! الالباني؟!!





الألباني يرمي الحافظ ابن حجر رحمه الله بالذهول والتناقض

من العجيب الغريب حقاً أن يتطاول الألباني **على حفاظ الأمة والعُمُد من الأئمة**!! فيرميهم بالتناقض والإساءة والذهول والغفلة ثم متى وقع في المصيدة واشتد الخناق عليه استغاث وتحجج بأخطاءٍ وقعت لهؤلاء الحفاظ بعد أن كان قد هوّلها وطوّلها وعرّضها وتبجّح بها عليهم!! وإذا به الآن يدلس ويصحف فيقلب لام التهويل نوناً يهون مِن أمرها ويَسْتَتِرُ بها وكان قبل ذلك قد عابها ونقّص أصحابها!!

مع أنها لا تعدو عشر معشار معشار معشار ما هو غارق فيه من التناقض والغلط والتلاعب!! فهل يُدافِع أو يُصْلح الخطأ بالخطأ؟! أم لا بُدَّ له أن يعترف الآن بأنّه صاحب غلط وخطأ وتناقضٍ وأنّه دون أولئك الجهابذة بكرّات ومرّات؟!! بل لا يساوي شيئاً!!

(٩٠)

فإن لم يعترف بأنَّ كتبه مليئة بأخطاءٍ جاوزت المئات فسأخرج له قريباً **الجزء الثالث** من «التناقضات الواضحات» حتى يقتنع جميع العقلاء وأهل العلم وطلابه[١] بأنه لا يعوّل على مثله ولا يجوز أن يُلتفت لكلامه أصلاً، والله الموفق!!

---

(١) ولا يهمنّا البتة أولئك المفتونون المتعصبون له سواء اقتنعوا أم لا!! ونحن نعذرهم لأنَّ غلاف العصبية حجب عقولهم، وقَيْدُ الإصرارِ على الباطل أُحْكِم على قلوبهم، فلا يستطيعون التفكير (لهم قلوب لا يفقهون بها) وإنما لا يُعْذر أولئكم المحققون =

ومن أولئك الأعلام والجهابذة الذين يتعرّض لهم كثيراً في ثنايا كتبه!! ومؤلفاته!! ليُظهر أنّه فوقهم علمًا ومعرفة الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث رحمه الله تعالى فيرميه بالتناقض إذ يقول في أحد تلك المواضع وذلك في «ضعيفته» (٣/٢٦٧):

«وتناقض رأي ابن حجر فيه، ففي «التهذيب» يرجح قول أبي حاتم إنّه تابعي، وفي التقريب يجزم بأنه صحابي صغير له رؤية، وليس يخفى على طالب العلم أن هذا التناقض من مثل هذا الحافظ ما هو إلا لأنّه (٩١) ليس هناك دليل قاطع في صحبة جعدة»اهـ.

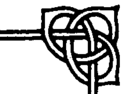
ثم قال بعد أسطر:

«وهذا تناقض ظاهر من ابن حبّان يشبه تناقض الحافظ

= التجاريون المنتشرون اليوم الكسالى البعيدون كل البعد عن النقد والتمحيص وغربلة الأخبار والآثار الذين ينقلون من كتبه المتناقضة!! فيقولون صححه الالباني وضعفه الالباني فليستيقظوا عافاهم الله! ومن اولئك المعلّق على «معجم الطبراني الكبير» الذي يدّعي تحقيقه!! وليس في ذلك التحقيق إلا نقل عبارات ونصوص الالباني من الصحيحة والضعيفة وغيرهما الى ذلك الكتاب وأمثاله ممن شاخ مفتوناً مولعاً بصاحب هذه التناقضات!! راغباً في العائد المادّي الآتي من هذه الكتب المحققة بأهزل التعليقات التي يسمونها تحقيق!! وما هي إلا ترويج لتلك الكتب بين العميان!!

وقد آن الأوان لأن يترك أمثال هؤلاء المحققون الركض وراء الأرباح العائدة من المتاجرة بكتب الشرع والإسلام، ويكتبوا ـ بعد أن يتعلموا ويتلقوا العلم على الطريقة الصحيحة المتوارثة ـ للعلم لا للتجارة، وبإخلاص النية لوجه الله تعالى.

وأقول أخيراً: آن الأوان للحياء وترك هذه الترهات والاستخفاف بشرع الله تعالى، والإقبال على العلم لوجه الله تعالى إرضاء له سبحانه وتعالى.

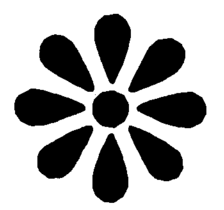
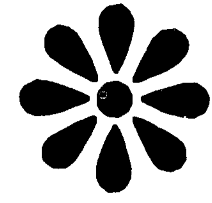
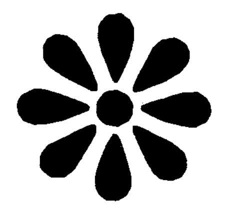


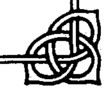
السابق»اهـ!!

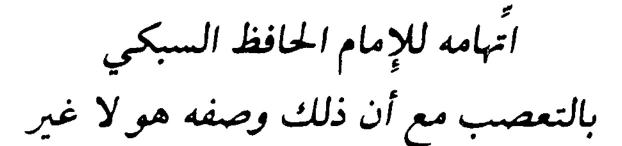
ثم من تطاول الالباني على الحافظ ابن حجر ورميه له بالذهول والغفلة قوله في «ضعيفته» (٤/ ١٩):

(٩٢) «فإنّه لم يدركه كما حققه الحافظ في التهذيب فكأنّه ذهل عن هذه الحقيقة حين قال في بذل الماعون: وسنده حسن.. قلت: وهو شاهد قاصر»اهـ!!

(٩٣) ولِمَ لَمْ يعذر الالباني الحافظَ بأنّه تغيّر اجتهاده في هذا الرجل بل وصمه بالتناقض!! ولذلك نحن نمنع قول من زعم بتغيّر اجتهاد الالباني! فضلاً عن أنه ليس من أهل الاجتهاد وخصوصاً في هذا الأمر بل هو مقلّدٌ من أهل التناقض!! كما يثبت ويبرهن ذلك هذا الكتاب بكل وضوح! وقد برهنا على أنّه متناقض ولم يتغير اجتهاده في أي موضعٍ من المواضع التي ألزمناه بالتناقض فيها، فليس له أو لأي فردٍ من شيعته، المفتونين بتسويداته أنْ يَتَبَجَّحَ بتغير اجتهاده لأن الأمر لا يجوز أن يكون حلالاً جائزاً له حراماً ممنوعاً على غيره، فَتَنَبَّهوا لذلك جيداً!! ولدينا مزيدٌ من البراهين والأدلة التي تقطع شغبه في هذه البابة. والحمد لله رب العالمين.





اتهامه للإمام الحافظ السبكي بالتعصب مع أن ذلك وصفه هو لا غير

(٩٤) ومن أولئك الذين يتطاول عليهم الألباني ويرميهم بشتى التهم ويصفهم بالتعصب الإمام الحافظ السبكي رحمه الله تعالى فإنه قال عنه في «ضعيفته» (٢ / ٢٨٥) أثناء تخريج حديث هناك ما نصه:

«ثم تعقّبه السبكي نحو ما سبق من تعقب الحافظ لابن طاهر، ولكنه دافع عنه بوازع من **التعصب** المذهبي، لا فائدة كبرى من نقل كلامه وبيان ما فيه **من التعصب**. . . »اهـ.

ولم يتأدب الألباني!! مع الحافظ السبكي رحمه الله تعالى مع كونه صرّح بضعف الحديث كما حكم عليه الألباني! ولم يعتبر بتأدب العلماء بعضهم مع بعض وذلك **لعصبية** مقيتة ربطت على قلبه تجاه الإمام الحافظ السبكي (٩٥) رحمه الله تعالى! ولم يتأسَّ بقول الحافظ ابن حجر رحمه الله في انكاره على ابن طاهر حينما تعدّى على إمام الحرمين بعبارة قاسية فقال الحافظ ابن حجر مُنْكِرَاً عليه كما في «التلخيص» (٤ / ١٨٣):

«قلت: **أساء الأدب** على إمام الحرمين، وكان يمكنه أن يُعَبِّر بألين من هذه العبارة»اهـ.

قلت: وما ذكرته في هذا الكتاب من البراهين الواضحة، والأدلة الجليّة اللائحة، في تضعيف الألباني لأحاديث صحيحة بالهوى حسب المزاج! وتصحيح أحاديث أخرى ضعيفة كذلك! من أكبر البراهين على

تعصب الألباني الشديد وحَيْده عن طريق أهل العلم والحديث وعدائه لهم! وتطاوله عليهم! والله المستعان!!

الألباني يطعن صراحة في المحدّث المناوي فيصفه بالتناقض والتعصب مع أن هذا وصفه هو لا غير

(٩٦) ليس للألباني أنْ يحتج بغلط وبخطأ من يسلك هذا السبيل فيقول فلان قال ذاك أو فلان قال ذلك البتة، لأن الخطأ لا يصلح بخطأ مثله، والغلط لا يحتج لتسويغه بغلط آخر، والتناقض لا يسوّغ بتناقض الآخرين، وليس له أن يقول فلان قال كذا وفلان قال كذا فَلِمَ تلومونني، وإنما الواجب عليه أن يعتذر وأن يجيب عمّا وقع هو فيه وليترك ذكر فلان وفلان، فإذا فهمنا هذا الأمر فنقول إن الألباني رمى المحدّث المناوي رحمه الله تعالى **بالتعصب**! **والتناقض**! وإليكم ذلك:

قال في «ضعيفته» (٢/ ٣٤٥):

«بل هو من تعصب المناوي...»اهـ

وقال في «ضعيفته» (٤/ ٣٤):

«إنه من عجائب المناوي التي لا أعرف لها وجهاً أنه في كثير من الأحيان يناقض نفسه»اهـ

(٩٧) **قلت**: ونسي الألباني نفسه حيث يناقضها في آلاف المواضع!!

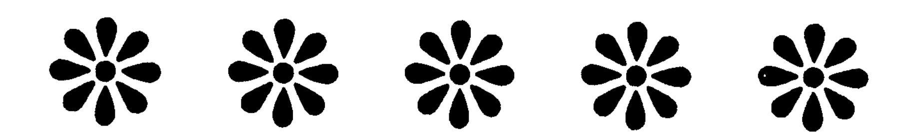
(٩٨) ونسيانه من تناقضه!!

ملخص القاعدة التي برهنّا عليها

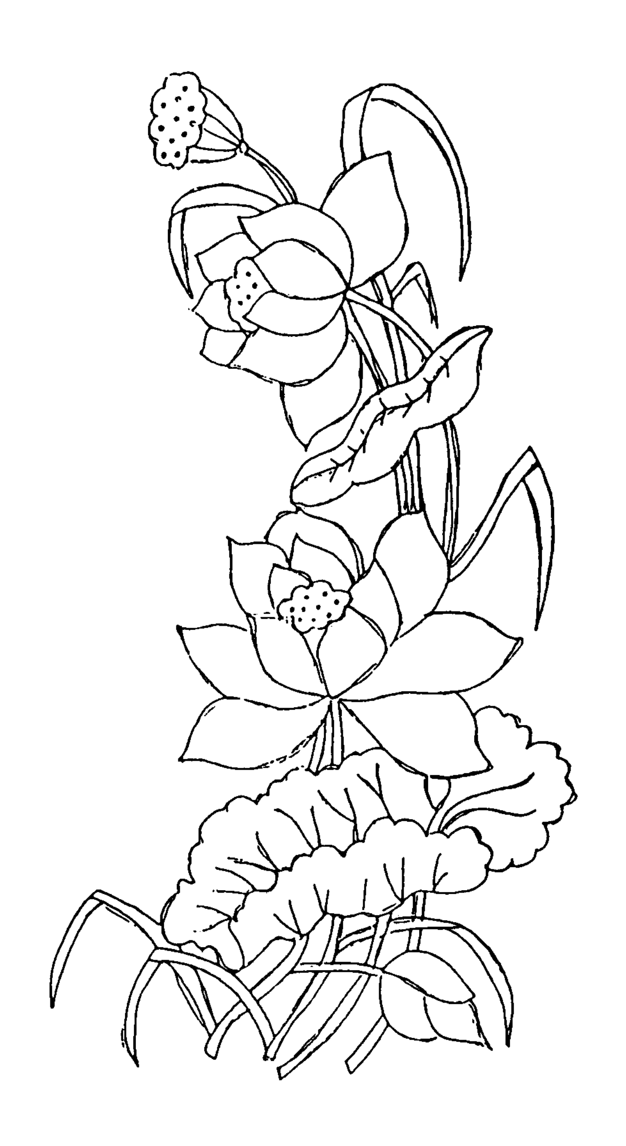
إذا علمتَ وتأملّت وتمعنتَ أيها القارىء المنصف فيما قلناه وذكرنا أدلتـه وشـواهـده تحققت أنَّ الألباني غير معـذور في تنـاقضاته وتخابطاته الواضحات وليس له أن يدافع عن نفسه أو يتستّر بخطأ غيره والواجب عليه أن يعترف بأنه مخطىء متناقض.

(٩٩) والألباني يعتبر نفسه أنه هو السُنّة!! وهو أهل الحديث!! كما أنّه هو أهل التوحيد!! فمتى خالفه شخص أو رد عليه أو بيّن له خطأه فإذا لم يكن خاضعـاً له أو دارّاً عليه من جدي لا ينضب اعتـبره عدو السُنّـة والحديث والتوحيد!! وهذا من أعجب العجب!!

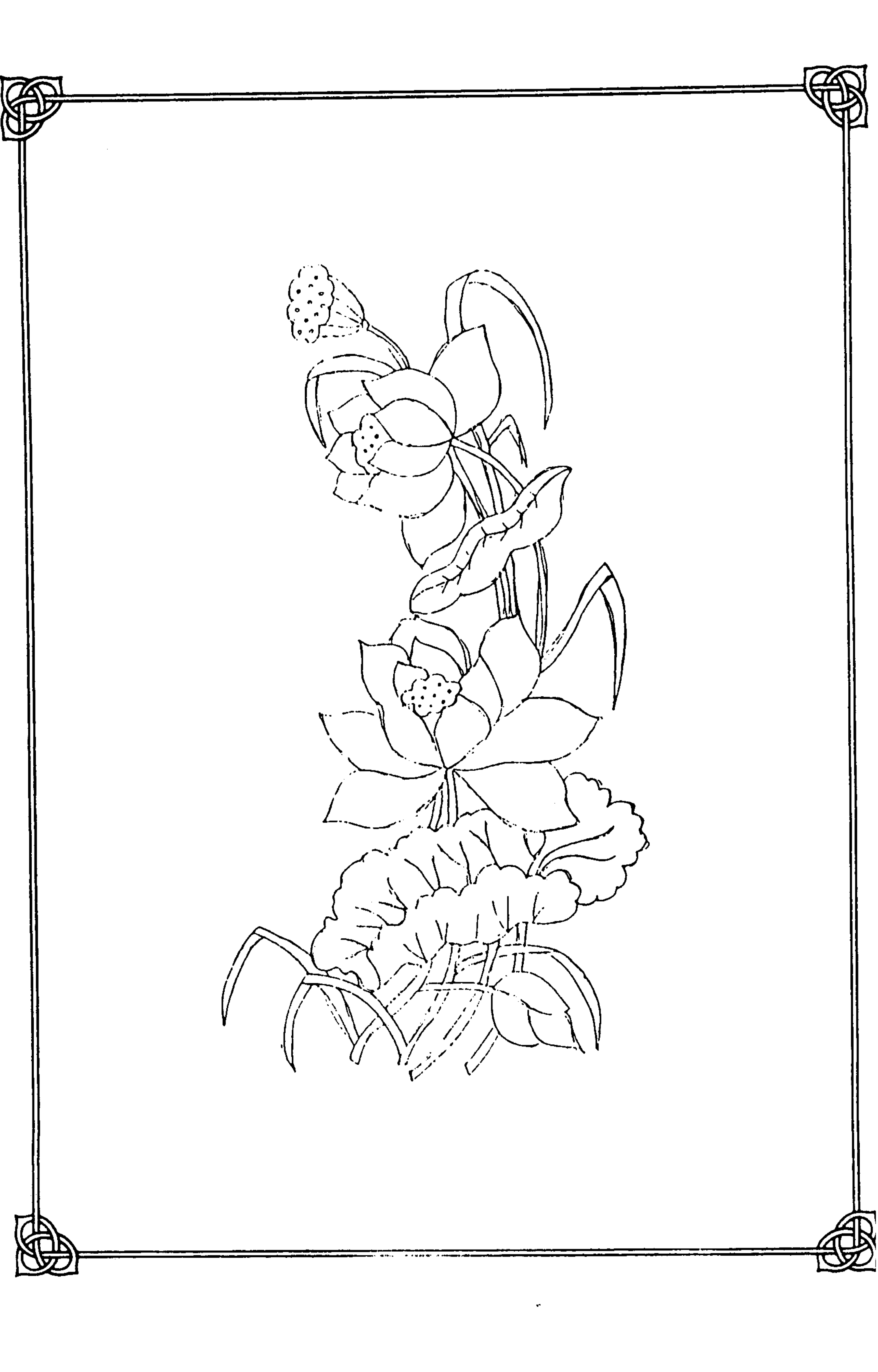
أفلا يكون هو عدو هذه الأمور الثلاثة(١) لما له من تهجم على أكابر الحفاظ وأهل الحديث والعمد من الأئمة ورميهم بالتناقض وبقلّة النظر والتحقيق والإهمال؟!



(١) ومن تأمّل ما قاله في مقدّمة آداب زفافه عن المحدّث الأعظمي وغيره ممن ردَّ عليه بأنهم أعداء السنة وأهل الحديث ودعاة التوحيد، وتأمل في رميه لصديقه ومريده!! الشيخ نسيب بالشرك الأكبر لما خرج عن الخضوع له!! كما تجد ذلك مفصلاً في «التوسل» ص (٩٢) «والتوصل» ص (م) في المقدمة تتحقق من ذلك!!



تناقض الألباني في موضوع هام جداً
يكشف عن التعصب
أسلوب اللف والدوران الملتوي الحلزوني لديه
في
محاوراته ومداوراته ينص على
تضعيف الراوي إذا احتج به المخالفون له في
الرأي
ويوثق نفس الراوي إذا احتج هو به
مما يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأنه
يتلاعب بالرجال ـ الرواة ـ وبأحاديثهم حسب
الهوى والمزاج
كما يلعب الصبي بالكرة
(وإبطال ذلك)





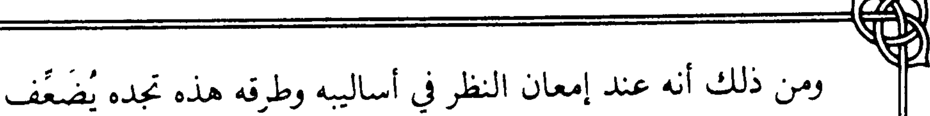
** باب إيضاح التعصب **

الألباني يوثّق الرجل من الرواة إذا احتجَّ به هو ويضعّفه إذا احتجَّ به خصمه أو مخالفه

(١٠٠) اعلم يرحمني الله وإيّاك أن الالباني قلب موازين علم الجرح والتعديل وقواعده، فجعله مطيةً!! سهلة له ليموِّه على قرّائه البسطاء ومن يثق بكلامه وتسويداته ليصحح به الأحاديث التي يحتج هو بها ويضعّف ما يحتج به جمهور الأمة المحمّديّة ومن يخالفهم في الرأي من أدلّة، لينفق (١٠١) بضاعته ويزداد العائد من التجارة التي يخوض غمارها والتي تتمثل سلعتها بحديث رسول الله ﷺ!! والله تعالى يقول ﴿**قل لا أسْألُكم عليه أجْراً إلا المودّة في القُرّبىٰ**﴾ الشورى: ٢٣، وهو بذلك يخدع شيعته والمفتونين به ممن لا يعرفون حقيقته ليقنعهم بإبطال أدلة خصومه حسب ما يتخيّل ويُخَيِّلُ لهم كما قيل: ـ يُخَيِّلُ إليهم مِنْ سِحْرِهِ أَنَّها تَسْعىٰ ـ ﴿**ولا يُفْلح الساحرُ حيث أتىٰ**﴾.

وهذه الأساليب التي يسلكها لا تنطلي على الجهابذة ولا على النُّقَّاد العارفين بهذا الفن، لأنّهم سيسارعون في تزييفها وكشفها، وبيان وهائها وبطلانها للناس كافّة، فهو يسلك في أسلوب محاوراته ومداوراته أنواعاً (١٠٢) من المراوغة واللّف والدوران المشوّش لكنه يخطىء في أكثرها أو جلّها بطرق غريبة وعجيبة جداً!! فيقع في التناقض!!

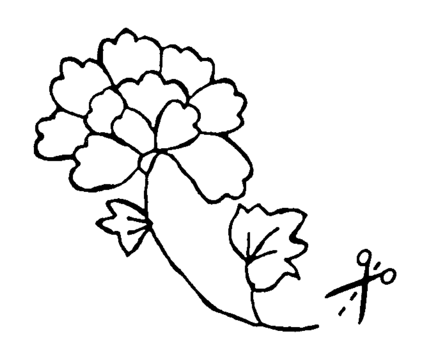




ومن ذلك أنه عند إمعان النظر في أساليبه وطرقه هذه تجده يُضَعِّف للعلماء الذين يخالفهم في الرأي رجالاً أو رجلاً من الرواة في أسانيد الأحاديث التي يحتجّون بها! ليصل إلى إبطال أدلّتهم أو دليلهم في مسألةٍ ما! ثم في موضع آخر ومقام مماثل يوثق ذلك الرجل بعينه ويصحح حديثه في مسألة يريد هو إثباتها ويميل إليها هواه!!

ومنه يتَّضح بطلان طريقه الحلزوني الواهي، وتعصّبه المشين على أهل الحديث الذي يدل على **تناقضه** الواضح.

ولإثبات هذا الأمر وإقامة الدليل والبرهان عليه لا بُدَّ أن أعقد فصولاً في هذا الباب أتحدّث في كل فصلٍ عن رجلٍ ضعّفه الألباني لخصمه الذي يرد عليه أو ينتقده ووثّقه وصحح حديثه لنفسه بأسلوب واضح، وخير الكلام ما قلَّ ودلَّ، فأقول مستعيناً بالله تعالى وحده لا شريك له:
ولا نعرف بماذا سيجيب عن مثل هذه الألاعيب الواضحة؟!





فصل

الألباني يضعّف سعيد بن زيد وهو يرد على المحدّث الغماري ويوثقه في مكان آخر عندما يحتج بحديثه!!

[١] سعيد بن زيد : (١٠٣)

طعن الألباني في كتابه «التوسل أنواعه وأحكامه» ص (١٢٨) في سعيد بن زيد هذا لـمّا كان في إسنادِ حديثٍ أو أثرٍ هنالك يخالف مشربه، فأراد أن يُضَعِّفه!! فقال عنه ما نصه:

[قلت: وهذا سندٌ ضعيف لا تقوم به حجة لأمور ثلاثة:

أوّلها: أنّ سعيد بن زيد وهو أخو حماد بن زيد فيه ضعف، قال فيه الحافظ في «التقريب» صدوق له أوهام. وقال الذهبي في «الميزان»: «قال يحيى بن سعيد: ضعيف، وقال السعدي: ليس بحُجَّة، يُضّعفون حديثه، وقال النَّسائي وغيره: ليس بالقوي، وقال أحمد: ليس به بأس، كان يحيى بن سعيد لا يستمرئه»]. اهـ

قلت: ولم يذكر الشيخ!! المتناقض!! أنَّ سعيد بن زيد هذا من رجال مسلم في الصحيح، كما لم يذكر أنَّ ابن معين ملك الحفاظ (١٠٤) وابن سعد والعجلي وسليمان بن حرب قالوا عنه: ثقة، وأن (١٠٥) البخاري والدارمي قالا عنه: صدوق حافظ. (١٠٦)

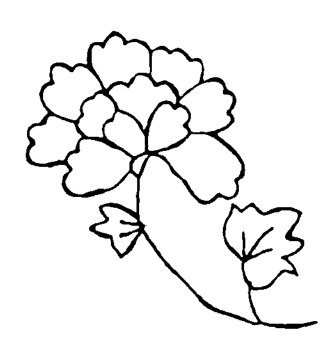
ولا ذكر أن ابن عَدِيٍّ قال عنه: وليس له من منكر، كما في «تهذيب (١٠٧) التهذيب» (٤ / ٢٩)، لأن هذه الأشياء مما تُعَكِّرُ عليه في مثل هذا المقام أعني كتابه: «التوسل أنواعه وأحكامه»!!

لكنه تناقض في موضعٍ آخر في كتبه إذ أظهر حقيقة القول والأمر في سعيد بن زيدٍ هذا إذ قال في «إرواء غليله» (٥/٣٣٨) عن إسنادٍ فيه سعيد بن زيد ما نصه:

[«قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات، وفي سعيد بن زيد ـ وهو اخو حماد ـ كلام لا ينزل به حديثه عن رتبة الحسن إن شاء الله تعالى وقال ابن القيم في «الفروسية» (٢٠): «وهو حديث جيد الإسناد»]اهـ!!!

(١٠٨)

فانظروا كيف نص هنا صراحة على توثيق سعيد بن زيد ونقض ما بناه في الموضع الأوّل!! فياللعجب من هذا التلاعب!!
وما جوابه عن مثل هذا التلاعب الواضح؟!!



فصل

الألباني يضعّف أبا صالح كاتب الليث وهو يرد على الحافظ الهيثمي

والسيوطي والسيد أبي الفضل الغماري وغيرهم

ويُحَسِّن حديثه إذا احتج هو به

وفي ذلك ما لا يخفى من التعصب الظاهر

(١٠٩) [٢] **عبدالله بن صالح : كاتب الليث :**

عاب الالباني على الحافظ الهيثمي والحافظ السيوطي والمناوي وكذلك على المحدّث أبي الفضل الغماري والقلعجي في «سلسلته الضعيفة» (٤/٣٠٢) تصحيحهم لحديث هناك في إسناده (١١٠) عبدالله بن صالح **فضعّفه** لأن حديثه في هذا المقام فيه إثبات الفِرَاسة التي يقول بها أهل الله من العلماء الصالحين فقال عنه ص(٣٠٠) ما نصه:

«إذ كيف يكون ابن صالح لا بأس به وحديثه حسناً، مع كثرة غلطه، وبالغ غفلته، حتى أُدخلت الأحاديث المفتعلة في كتبه، فيحدّث بها وهو لا يدري!» انتهى كلامه!!

(١١١) قلت: ولم يذكر هنالك أن عبدالله بن صالح هذا من رجال البخاري لأنَّ الحديث لا يوافق مزاجه، كما أنه لم يذكر أنَّ ابن (١١٢) معين وجماعة من أئمة النّقاد وثّقوه!!

(١١٣) **قلت: قد تناقض** الالباني تناقضاً ظاهراً في مواضع أُخرى من كتبه فَحسَّنَ وجوَّد أسانيد فيها عبدالله بن صالح وإليك ذلك:

* قال في «سلسلته الصحيحة» (٣/ ٢٢٩) عن إسناد هناك فيه ابن صالح هذا ما نصه:

«**قلت**: وعليه فالإسناد جيد، لأنَّ راشد بن سعد ثقة اتفاقاً، ومَنْ دونه من رجال الصحيح، وفي عبدالله بن صالح كلام لا يضر هنا إن شاء الله تعالى..»اهـ!!

(١١٤) * وقال في «صحيحته» (٢/ ٤٠٦) أيضاً عن سند فيه ابن صالح:

«وهو إسناد حسن في المتابعات»اهـ.

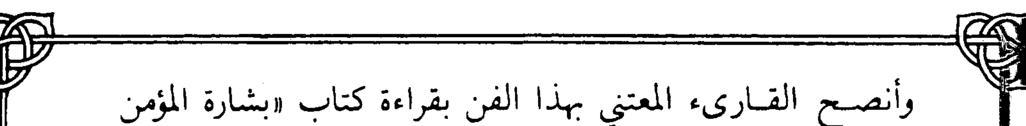
(١١٥) * وقال عنه في صحيحته (٤/ ٦٤٧) أيضاً:

«فهو حُجَّةٌ عند المتابعة»اهـ.

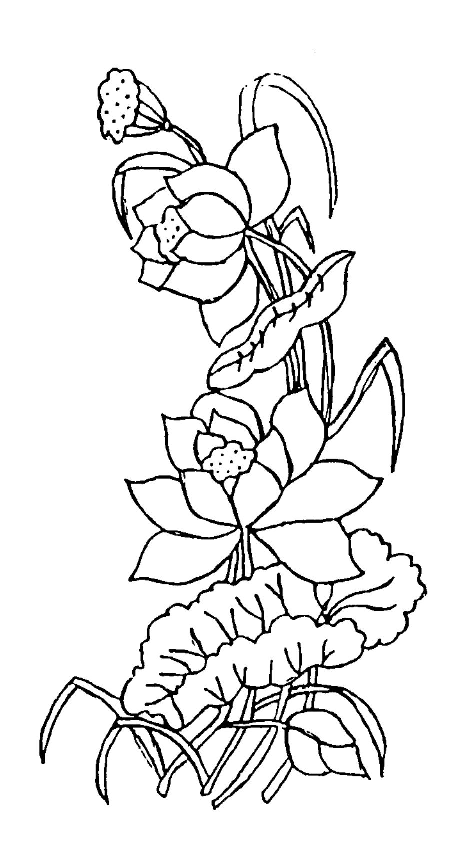
قلت: وفي الموضع الأوّل الذي ضعّفه فيه له متابع وهو عطية العوفي حَسَّن له الالباني أيضاً في المتابعات والشواهد في مواضع لا أكاد أُحصيها!! منها قوله في «صحيحته» (٣/ ٦٧) عن حديث يرويه عطية عن أبي سعيد وقال عنه الترمذي: «حديث حسن» ما نصه:

«**قلت**: يعني حسن لغيره، وذلك لأنّ عطية العوفي ضعيف»اهـ

(١١٦) ومنها أيضاً في «صحيحته» (٥/ ٥٣٦) حديث رقم (٢٤١٢)!! فتأمّلوا يا قوم في هذه الطرق الحلزونية التي يسلكها!! وفي هذا التناقض العريض الذي وقع فيه!!



وأنصح القارىء المعتني بهذا الفن بقراءة كتاب «بشارة المؤمن بتصحيح حديث اتقوا فراسة المؤمن» للأستاذ محمود سعيد ممدوح ليطّلع على مسألة أبي صالح كاتب الليث، ويعرف مدى تلاعب الألباني بالأسانيد، والرجال!! وكذلك عدم معرفته لهذا الفن!! على أنني ذكرت هنا ما لم يذكره الشيخ محمود سعيد.





الألباني يُضعِّف عمرو بن مالك النُّكْري
وهو يرد على سيد سابق في كتابه «تمام المنّة» ويضعّف حديثه
وفي موضع آخر يوثّقه ويصحح حديثه عندما يحتج هو به
وهذا هو التعصب بعينه

احتجَّ سيد سابق في كتابه «فقه السنة» بحديث ابن عباس مرفوعاً:

«عُرى الإسلام وقواعد الدين ثلاثة، عليهن أسس الإسلام، من ترك واحدة منها فهو كافر حلال الدم: شهادة أن لا إله إلا الله، والصلاة المكتوبة، وصوم رمضان» ثم قال ـ سيد سابق ـ ما نصه:

«رواه أبو يعلى بإسناد حسن»اهـ.

(١١٧) **قلت**: رَدَّ عليه الألباني في كتابه «تمام المنة» (ص١٣٨) وضعّف له هذا الحديث!! وطعن في أحد رواته!! وهو «عمرو بن مالك النُّكْري» فقال ما نصه:

[وكذا قال الهيثمي في المجمع (١/٤٨)، **قلت**: وفيه عندي نظر، لأنّه من رواية عمرو بن مالك النكري، ولم يذكروا توثيقه إلا عن ابن حبان، مع ذلك فقد وصفه ابن حبان بقوله:

«يخطىء ويغرب». وقال أيضاً:

«يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه».

وكل هذا يفيد أنه لا يُحْتج بما انفرد به، ومنه تعلم قول الذهبي فيما نقله المناوي عن كتابه «الكبائر»:

«هذا حديث صحيح» أنه غير صحيح]. اهـ كلام الألباني.

أقول: فانظر كيف غلّط الالباني وردَّ على سيد سابق والحافظ الهيثمي والحافظ ابن حبان والمناوي والحافظ الذهبي وهذا من تعصبه على أهل الحديث!! (١١٨)

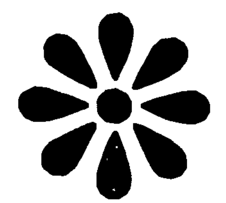
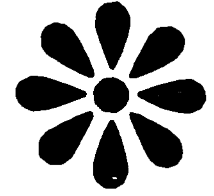
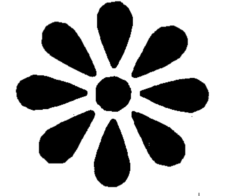
ولا أُريد هنا أن أُثبت له وللقارىء ثقة عمرو بن مالك النُّكْري لأن هذا أمر مشهور معلوم وإنّما أُريد أن أُطلعكم على أنه **متناقض** حيث وثَّق عمرو بن مالك النكري هذا في مكان آخر، **ومن ذلك يتبين لكل منصف كيف يُضعّف لمن يَرُدُّ عليه ويوثِّق لنفسه**!! وإليك ذلك: (١١٩)

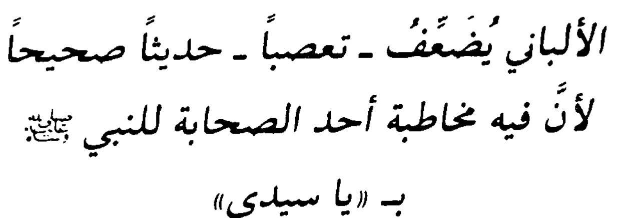
قال في «صحيحته» (٥/٦٠٨) عن حديث هناك:

«أخرجه أبوداود الطيالسي في مسنده (٢٧١٢): حدثنا نوح بن قيس قال: حدّثني **عمرو بن مالك النكري** عن أبي الجوزاء عن ابن عباس قال...

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، رجال مسلم، غير عمرو بن مالك النكري، **وهو ثقة**، كما قال الذهبي في «الميزان» ذكره فيه تمييزاً، ووثقه أيضاً من صحح حديثه هذا ممن يأتي ذكرهم»اهـ كلام الالباني!! (١٢٠)

فتأمّلوا يا قوم في هذا التناقض العريض!!



الألباني يُضعِّف ـ تعصباً ـ حديثاً صحيحاً لأنَّ فيه مخاطبة أحد الصحابة للنبي ﷺ بـ «يا سيدي»

[٤، ٥] عثمان بن حكيم وجدّته الرباب : (١٢١) (١٢٢)

من أعجب وأغرب ما وقع لي في معرفة تعصب الألباني على السُّنَّة الصحيحة وتعدّيه على أهلها!! تضعيفه في «سلسلته الضعيفة» لحديث سيدنا سهل بن حنيف رضي الله عنه في قوله للنبي ﷺ : «يا سيدي والرقىٰ صالحة. . . »؟!.

إذ لمّا كانت هذه اللفظة سنة صحيحة ثابتة نشبت في حلقه ولم يستطع استساغتها كما جاء : ﴿يتجرّعه ولا يكاد يسيغه﴾ إبراهيم: ١٧، أغار عليها بمحاولة تضعيف فاشلة[1] **وإليك ذلك موضَّحاً :**

أورد في «ضعيفته» (٤/ ٣٣٥ برقم ١٨٥٤) حديث سهل بن حنيف مرفوعاً :

[«مروا أبا ثابت يتعوّذ» قلت: يا سيدي! والرقىٰ صالحة؟! فقال: لا رقية إلاّ في نفس، أو حمةٍ، أو لَدْغةٍ].

فقال :

ضعيف، أخرجه أبوداود (٢/ ١٥٤)، والحاكم (٤/ ٤١٣)، وأحمد (٣/ ٤٨٦) وابن السنّي (٣٨٠) من طريق عبدالواحد بن زياد: ثنا

(١) هل وقع في خطأ فاختلط عليه راوٍ بآخر أم اختلق سنداً جديداً؟!! أم دلَّس؟!

عثمان بن حكيم، حدّثني جدّتي الرباب قالت: سمعت سهل بن حنيف. . . »اهـ.

ثم قال الالباني:

«وقال الحاكم: صحيح الاسناد. ووافقه الذهبي، **وفيه نظر**، فإنّ **عثمان بن حكيم وجدّته الرباب غير مشهورَيْن بالعدالة، وهما من المقبولين عند الحافظ في تقريبه**، وذلك عند المتابعة، كما نص عليه في المقدّمة، وقد توبعا على الشطر الثاني منه. . »اهـ.

قلت: وهذا كلام باطل وتعليل فاسد من وجوه:

(١٢٣)

(أولاً):

عثمان بن حكيم بن عباد بن حنيف الأنصاري الذي يروي عن جدّته الرباب ليس مقبولاً عند الحافظ في «التقريب» كما زعم الالباني بل هو «ثقة» من رجال البخاري في التعاليق ومسلم في الصحيح والأربعة، انظر «التقريب» ص (٣٨٣ طبعة عوّامه) برقم (٤٤٦١)

(١٢٤)

فهل يؤتمن بعد هذا الالباني على السُنّة ورواتها وهو يرمي مثل المحدّث الكوثري **باطلاً** بالتلاعب والتزوير المشين؟!!!

ثم لو رجعنا إلى «تهذيب التهذيب» (١٠٣/٧ الفكر) لوجدنا أن الأئمة لم يختلفوا في تعديل عثمان بن حكيم هذا، كما أننا لن نجد هناك ولو واحداً قد طعن فيه أو ضعّفه فتأمّلوا يا أولي الألباب!!

(١٢٥)

فهل هذه هي الأمانة العلمية؟!!

(ثانيــاً) : (١٢٦)

و «الرباب» جدّة عثمان، صحح الحاكم والذهبي حديثها ـ ويقول الألباني إن من صحح حديث رجل فإنما يعتبر توثيقاً له كما مَرَّ قريباً في (١٢٧) عمرو بن مالك النكري ـ وهي مقبولة عند الحافظ في «التقريب» ولحديثها شاهد ومتابع، والألباني حَسَّن وصحح حديث أشباهها (١٢٨) وشبيهاتها فحديثها حسن لذاته صحيح لغيره.

وإليك بعض نماذج عن نساء مقبولات لم يروِ عنهن إلا واحد صحح الألباني حديثهن :

١ ـ قال الألباني في «صحيحته» (٢/٤٥٢) عن طريق حديث (١٢٩) هناك :

«وسنده مقبول، رجال كلهم رجال الشيخين[١] غير أم سعيد، هذه، وهي مقبولة[٢]، غير أنَّ الراوية عنها وهي أنيسة لا تعرف[٣]، كما في التقريب». اهـ

فتأملوا كيف يقبل ويصحح أحاديث في إسنادها «مقبولة» كما في (١٣٠) التقريب (٨٧٣٦) وأخرى لا تعرف كما في «التقريب» (٨٥٤٢) أيضاً إذ صادف هوىً في نفسه!!

٢ ـ وقال الألباني في «صحيحته» (٢/٢٧٨) أيضاً عن حديث (١٣١) **اشتهى تصحيحه ما نصه :**

---

(١) انظروا الى ركة تعبيره الدال على اعوجاج لسانه!! وسقم تفكيره واجتهاده!! (١٣٢)

(٢) أي كما في التقريب. وهنا قبل حديثها!!

(٣) أي كما في التقريب أيضاً!!

[«وهـذا إسنـاد رجـالـه كلهم ثقات، غير أم حبيبة هذه، قال الذهبي: «تفرّد عنها وهب أبوخالد» وفي «التقريب»: «مقبولة» وقال الهيثمي (٥/ ٣٣٧): رواه أحمد والبزار والطبراني، وفيه أم حبيبـة بنت العرباض ولم أجد من وثقها، ولا جرحها، وبقية رجاله ثقات». قلت: وقال الذهبي أيضاً: «وما علمت في النساء من اتهمت، ولا من تركوها» قلت: وعليه فحديثها حسن، لأنَّ له شاهداً من حديث عبادة بن الصامت بلفظ...»اهـ كلام الألباني.

(١٣٣)

قلت: إذا حَسَّنْتَ حديث هذه فلِمَ لَمْ تُحسِّن حديث الرباب مع اعترافك بأن لجملة حديثها شاهد كما لجملة حديث هذه شاهد مع اختلاف اللفظ؟!!

(١٣٤)

ولِمَ لَمْ تُطَبِّق قول الذهبي «وما علمت في النساء من اتُهِمَتْ ولا مَنْ تركوها» إلا حيث لا يصادم هواك ومزاجك؟!!

(١٣٥)

يا رجل اتَّقِ الله تعالى!!

٣ ـ وهناك نماذج أخرى أرجئها لموضع آخر إن شاء الله تعالى.

(ثالثـاً):

(١٣٦)

لحديث الرباب شاهد في التسويد ـ **أي وصف النبي بالسيادة** ـ وهو ما ثبت في الصحيحين من قوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم» فَلِمَ يستنكر الألباني فيضعّف الحديث لأن فيه لفظة «يا سيدي»؟!!

الجواب: لأنّ هذه اللفظة النبوية تخالف مشربه ليس إلاّ!!

(رابعـــاً): (١٣٧)

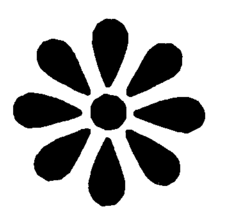
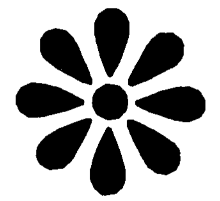
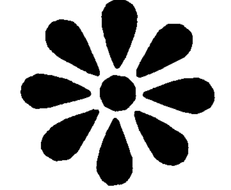
قوله في هذا الحديث: «من طريق عبدالواحد بن زياد، ثنا عثمان بن حكيم».

قلت: ليس هذا الحصر أو الإطلاق بجيد، بل هو خطأ وسيعرف الشيخ!! ذلك متى رجع لأهل الفن!!

فعلى هذا فحديث «ياسيدي والرقى صالحة» حديث صحيح لا سيما والصحابة كانوا يستعملون لفظة السيادة فهذا سيدنا عمر (١٣٨) رضـي الله تعالى عنه يقول عن سيدنا أبي بكر وسيدنا بلال رضـي الله عنهما كما في البخاري (فتح ٧/٩٩): «أبوبكر سيِّدُنا وأعتق سيِّدَنا، يعني بلالاً».

والنبي ﷺ استعمل هذه الكلمة كثيراً من ذلك قوله عن سبطه الحسن رضي الله عنه «إن ابني هذا سيد» رواه البخاري (٥/٣٠٦ فتح) وغير ذلك كثير، فلماذا التضعيف والنظر في هذا الأمر؟!!

اللهم إنا نعوذ بك من أن نحكم بالهوى!! أو أن نخالف أمرك ﴿فلا تتبعوا الهوى﴾ آمين!!

الألباني يوثق حماد بن سلمة حينما يرد على المحدث الكوثري ويضعفه ويجعله متى شاء علة في حديث لا يوافقه

(١٣٩)

[٦] حماد بن سلمة :

قال الألباني في «سلسلته الضعيفة» (٢/١٩٠) راداً على العلامة الكوثري رحمه الله تعالى رامياً له بالتعصب ما نصه :

[فمن عجائب تعصب الشيخ زاهد الكوثري على أهل الحديث انتصاراً لأهل مذهبه أنه يبرىء ابن شجاع هذا من عهدة هذا الحديث ويتهم به حماد بن سلمة رحمه الله **المتفق على جلالته وصدقه** والذي قال فيه بعضهم : «إذا رأيت الرجل يقع في حماد فاتهمه على الإسلام»]اهـ كلام الألباني.

وأقول : بل إذا أردت أن تعرف مَنْ ينبغي أن يتهم على الاسلام ومن غرق لشحمتي أذنيه في التعصب فانظر الى قول الألباني **في نفس المجلد** في «ضعيفته» (٢/٣٣٣) معللاً حديثاً هناك بعدّة علل منها حماد بن سلمة هذا إذ يقول :

«ويتخلص مما تقدم أن الحديث أعل بأربع علل :

الأولى : الخلاف في زاذان.

الثانية : **إن حمادٌ له أوهاماً . . . »اهـ بحروفه هكذا!!!!!! . . . .**

(١٤٠)

فياللعجب!!



ومما **ينقض** قول الالباني «حماد بن سلمة متفق على جلالته وصدقه» في معرض رده على العلامة الكوثري تعصباً أنه **ناقض نفسه** فقال عن حماد بن سلمة في تعليقه على «سنة ابن أبي عاصم» ص (٣٨٨):

«فيه كلام لا ينـزل حديثـه عن مرتبـة الحسن، وقد توبع عليه حماد بن سلمة كما في الطريق الآتية بعده»اهـ بمعناه!! (١٤١)

فأين الاتفاق على جلالته وصدقه وفيه كلام باعترافك أيها المتمجهد؟!! (١٤٢)

فإذا علمنا هذا حقاً ووقفنا على هذه الأدلة والبراهين بإنصاف دون تعسف، فما علينـا إلا أن نقلب كلامـاً للالباني **وَجَّهَهُ** الى العلامة الكوثري[1] وهوقوله عنه في ضعيفته (٢ / ٢٨٤):

«الحق، والحق أقول[2]: إن هذا الرجل لا يخشى الله، فإنه يتَّبع هواه انتصاراً لمذهبه، فيبرم أمراً أو قاعدة من عند نفسه لينقضها في مكان آخر متجاوباً مع مذهبه سلباً أو إيجاباً[3]، وفي ذلك من

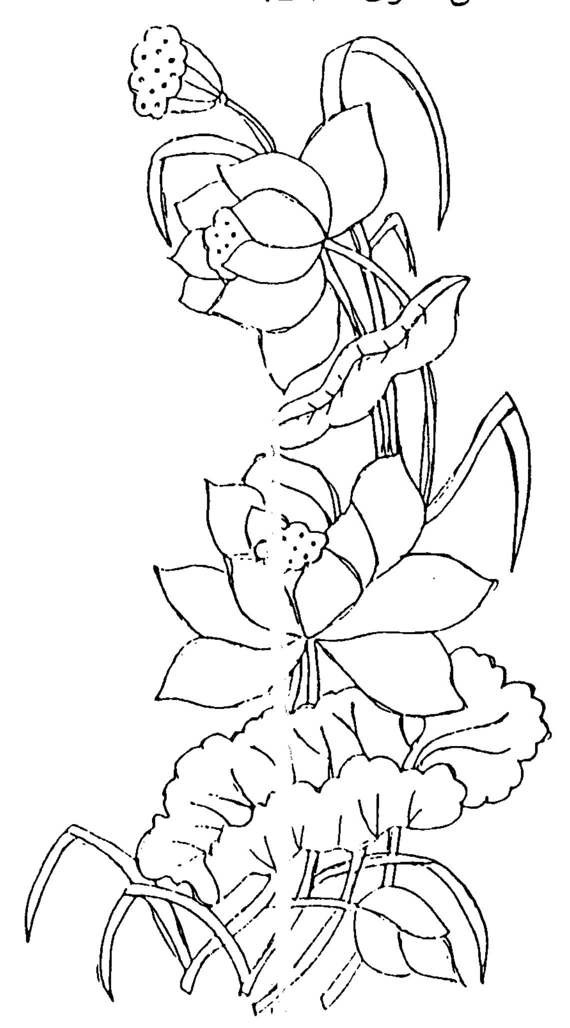
---

(١) متطاولاً عليه بعد مماته ولو كان الكوثري حياً لم يستطع هذا الالباني أن ينبس ببنت شفه ولو نبس لألقمه حجارة البراهين والحجج. (١٤٣)

(٢) كلا والذي نفسي بيده!! وكان الواجب عليك أن تقول: الباطل، والباطل أقول!! (١٤٤)

(٣) انظروا كيف ينعت الالباني نفسه لأنه يظن الناس مثله! وقد أثبت هذا الكتاب وغيره أنَّ هذا نعت الالباني الذي لا ينفك عنه بحال من الأحوال بما لا يدع مجالاً للشك، ومن حفر لأخيه حفرة أوقعه الله فيها!! وها أنا ذا أرد عليه في حياته وهو يتمتع بكامل قواه العقلية والجسدية ولا يستطيع أن يرد أو ينبس ببنت شفة، بل يغري بعض الغلمان لأن ينـالـوا مني بالنبز والسباب والمهاترات دون أي منطق علمي!! فالحمد لله!! (١٤٥)

التضليل وقلب الحقائق ما لا يخفى ضرره على أهل العلم[1]، نسأل الله العصمة من الهوى»[2]اهـ.



(١) كل هذه الحملة على الكوثري لأنه حنفي المذهب وهذا الحمل سببه رَدَّةُ فعل عند الالباني جرّاء حقده على والده الحنفي الصالح الذي لم يرتضه كما لم يرتض آراءه!! (١٤٦)

(٢) للأسف الشديد لم يستجب الله سبحانه وتعالى دعاءَك إذ لم يعصمك من الهوى ونحوه!! (١٤٧)

الألباني يرد حديث عائذ بن حبيب في موضع لأن فيه تحريم القرآن على الجنب والحائض ويقبله - متناقضاً - في موضع آخر

رد الألباني في «إرواء غليله» (٢ / ٢٤٣) حديثاً في سنده عائذ بن حبيب لأنه خالف مشربه! ونقل كلاماً للحافظ ابن عدي حرّفه وتلاعب فيه ليتم له مراده، ثم في حديثٍ آخر في سنده عائذ بن حبيب قَبِلَهُ ولم يضعِّفه وإليك ذلك مُفَصَّلاً:

[٧] عائذ بن حبيب : (١٤٨)

من رجال النسائي وابن ماجه، وهو ثقة، قال الذهبي في «الكاشف» (٢ / ٥٩) وفي «الميزان» (٢ / ٣٦٣):

روى عن هشام بن عروة وعنه أحمد واسحق وعِدَّة وثقه ابن مَعين» اهـ

وأما مَنْ طعن فيه كالجوزجاني فلأجل تشيّعه وهو جرح ساقط لا عبرة به عند المحققين كما هو معلوم، وقد قال الحافظ ابن عَدِيٍّ في «الكامل» (٥/١٩٩٣) بعد أنْ سبر رواياته ومحصّها ما نصه: «روى هو عن هشام بن عروة أحاديث أُنكرت عليه وسائر أحاديثه مستقيمة» اهـ.

قلت: وبذلك يظهر جلياً أنَّ جهة الضعف في حديث عائذ هي في روايته عن هشام بن عروة، وأمّا عن باقي الناس فمستقيمة.

والألباني عكس الأمر فرفض روايته عن غير هشام بن عروة ولم يقبلها (١٤٩)

في حديث تحريم القرآن على الجنب، وقبل روايته عن هشام بن عروة فلم يُنَبِّه على أنَّ فيها ضعفاً أو نكارة واكتفى بنقل قول الحافظ فيه في «التقريب»: «صدوق»!!

قال الالباني في «إرواء غليله» (٢/٢٤٣) عن سند أو حديث فيه عائذ هذا:

[«لو كان صريحاً في الرفع فهو شاذ أو منكر لأنَّ عائذ بن حبيب وإن كان ثقة فقد قال فيه ابن عديٍّ: «**روى أحاديث أُنكرت عليه**»]اهـ.

(١٥٠) **قلت**: ابن عدي لم يقل ذلك كما تقدّم وانما قال في «الكامل» (**٥/١٩٩٣**): «**روى عن هشام بن عروة أحاديث أُنكرت عليه وسائر أحاديثه مستقيمة**»اهـ.

قلت: ولم يروِ عائذ بن حبيب هذا الحديث الذي ضعّفه الالباني عن هشام بن عروة وإنّما رواه عن عامر بن السمط، وقد بَيَّنْتُ ذلك مفصّلاً في رسالتي: «إعلام المبيح الخائض بتحريم القرآن على الجنب والحائض» وقد حاول الالباني أنْ يدافع عن نفسه ويدفع هذه الورطة التي وقع بها فقال فيما أملاه على دريئةٍ له: إنه نقل كلام ابن عَدِيٍّ هذا من «الميزان» وهذا الذي أوقعه في الغلط .

قلت: هذا لن يفيدك أيها الالباني الألمعي!! لأُمور عديدة منها:

(١٥١) أ ـ أنَّك لم تَذْكُرْ هناك في «إروائك» أنَّ هذا منقول من «الميزان»!!

(١٥٢) ب - أن هذه العبارة سقط منها في «الميزان» عدّة كلمات أفْسَدَتْ هذه العبارة والعجب منك أنك **مقلّد لكتابٍ** فيه سقط وتحريف من الطابع ومتمسك بما فيه من الغلط دون أن ترجع الى الكتب الأصيلة الأصلية لهذا الفن، وكم عبتَ على أكابرٍ من أهل العلم (١٥٣) ما وقعت أنت فيه! من ذلك قولك في «ضعيفتك» (٣/ ٤١٦) **نابزاً وباهتاً** الحاكم والذهبي والمنذري **بالإهمال والتقليد** ما نصه:

«وقال الحاكم: صحيح الإسناد! ووافقه الذهبي وأقرّه المنذري في «الترغيب» (٣/ ١٦٦)! وكل ذلك من إهمال التحقيق والاستسلام للتقليد وإلا فكيف يمكن للمحقق أن يصحح مثل هذا الإسناد» اهـ. فتأمل!!

قلت: وقد نقض صاحبنا الألمعي!! كل ما تقدّم في عائذ بن حبيب فقال - مُقَلِّدَاً - في «إرواء غليله» (٨/ ٨٧):

[«**قلت**: لكنه لم يتفرّد به، بل تابعه هشام بن عروة وله عنه ثلاث طرق:

الأولى: عن محمد بن يزيد بن سنان حدّثنا أبي عنه.

قلت: ومحمد بن يزيد وأبوه ضعيفان.

الثانية: عن عائذ بن حبيب عنه.

قلت: وعائذ هذا صدوق كما في «التقريب»] اهـ. (١٥٤)

فتأملوا يا ذوي الأبصار!!

هل عائذ صدوق أم ثقة أم ذو مناكير أم . . . ؟!!! لا ندري بل لا يدري المُنَجِّمُون!! ماذا سيخترع الالباني من أوصاف أخرى!!

الألباني يتابع المعلِّمي على أغلاطه وأخطائه تعصباً في تعليقه على كتابه «التنكيل»

(١٥٥) الألباني يُعَظِّم المُعَلِّمي ويثني عليه وإن أخطأ ويتلطف معه لأنّه يردُّ على المحدّث الكوثري الحنفي رحمه الله تعالى وذلك يوافق هوىً في قلب الألباني ونفسه، فتجده يُلَقِّبُهُ بشتّىٰ الألقاب التي فيها تفخيم وإن أخطأ خلافاً لمن يناصبهم العداء من أكابر أهل العلم والفضل!! فتجده يقول عن المُعلمي أثناء عرضه لخطأ له في «ضعيفته» (٣/٢٠٦):

[وأما قول الشيخ المحقق العلامة المعلِّمي اليماني فيما علّقه على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص ٢٨٠) في بسام هذا: «صوابه: هشام» فكان يمكن أن يكون كذلك لولا أن الذهبي والعسقلاني نقلاه كما وقع في المطبوعة من «العلل» إلا أن يقال: إن نسخة الشيخين المذكورين فيها خطأ، وهو بعيد جداً]اهـ

فتأملوا في هذه اللطافة والنعومة!!!

(١٥٦) [٨] الإمام الحافظ الدولابي:

قلت: والألباني يتابع المعلمي على أغلاطه وتخطئته لخصومه بالباطل فمن ذلك قول المعلِّمي وتقليد الألباني له تعصباً في «التنكيل» (٢/٤٩٤):

«فأما الدولابي فهو محمد بن أحمد بن حماد له ترجمة في (الميزان)

و (اللسان) قال ابن يونس: «من أهل الصنعة حسن التصنيف وكان يُضَعَّف» وقال الدارقطني: «تكلّموا فيه لما تبين من أمره الأخير. . »اهـ.

قلت: الدارقطني لم يقل ما ذكره المعلمي ورَضيهُ الألباني في سبيل الطعن والتغليط للكوثري، وقد وقعت العبارة المنقولة عن الدارقطني في «الميزان» و «اللسان» مُحَرَّفة، والصحيح كما في «سؤالات السهمي للدارقطني» ص (١١٥) ترجمة (٨٢) ما نصه:

«تكلموا فيه [وما] تبينَ من أمره [إلاّ خيرٌ]»اهـ. (١٥٧)

وكذا وقعت على الصواب في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣١٠) و «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٦٠)، فتأملوا!!

والدولابي إمام حافظ يُرْجع إليه ويعوّل عليه، وقد وصفه الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» بِـ «الإمام الحافظ البارع».

والألباني يتناقض فيعوّل عليه في غير ما موضعٍ من كتبه الفذة!!

أفلا يحق لنا أن نُرْجع كلام الألباني الذي ذكره في «ضعيفته» (٤/ ٤٤٢) ونقلبه عليه فنقول:

«فتأمل مبلغ تناقض الذهبي [الألباني]!! لتحرص على العلم الصحيح وتنجو من تقليد الرجال»!!!!!! (١٥٨)



الألباني يُضعِّف القاضي أبا يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة في موضع ويوثقه في موضع آخر تعصباً

[٩] الإمام القاضي أبويوسف :

(١٥٩)

طعن الألباني في الإمام القاضي أبي يوسف رحمه الله تعالى في «ضعيفته» (٢ / ٣٠) في حديث رواه القاضي أبو يوسف في كتابه «الخراج» فقال هناك :

«أبويوسف فيه ضعف من قبل حفظه ، قال الفلاس : «صدوق كثير الخطأ» وضعّفه البخاري وغيره ووثقه ابن حبان . . . »اهـ

(١٦٠)

وليس لأبي يوسف هنا في الحقيقة ذنب إلا لأنه حنفيٌ روى حديثاً يؤيد ويوافق مذهب الإمام أبي حنيفة ! !

قلت : ومن عجائب هذا الألباني ! ! وغرائب **تناقضاته** أنه اعتمد توثيق أبي يوسف في مكان آخر ! وذلك في «إرواء غليله» (٥ / ٢٧٣) حيث قال عنه ما نصه :

«**قلت** : وهذا سند جيد ، رجاله ثقات رجال الشيخين غير يعقوب بن ابراهيم ، وهو أبويوسف القاضي صاحب أبي حنيفة رحمهما الله تعالى ، وقد اختلفوا فيه ، فوثقه جماعة ، وضعّفه آخرون ، ولم يتبيّن لي ضعفه»اهـ ! ! !

فتأملوا في هذا **التناقض** العريض ! ! !

الألباني يُضعِّف أبا العوام القطان في حديثٍ لأنه اشتمَّ فيه رائحة التصوّف ويوثقه في موضع آخر تعصباً (حديث الأبدال)

[١٠] أبوالعوّام عمران بن داوَر : (١٦١)

ضعّف الألباني أبا العوّام عمران بن دَاوَر القطّان حيث جاء في إسناد حديثٍ يخالف مشربه فيه ذكر **الأبدال** وذلك في «ضعيفته» (٤ / ٤٣٥) حيث قال عنه ما نصه:

«لكن في الطريق إليه أبوالعوّام[1]، وهو عمران بن داور القطان، **وفيه ضعف** من قبل حفظه، قال البخاري: «صدوق يهم» وقال الدارقطني: «**كان كثير المخالفة والوهم**»اهـ!!

وتناقض في موضع آخر فاحتج بعمران هذا!! وذلك في «إرواء غليله» (٢ / ٣١١) حيث قال:

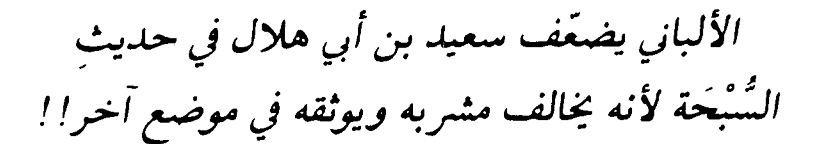
«قلت: وهذا سند حسن رجاله **كلهم ثقات** وفي عمران القطان كلام يسير لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن»اهـ.

فتأملوا يا قوم في هذا التعصب المشين!!

---

(١) انظروا كيف يلحن وهو وشيعته يعيبون على غيرهم ذلك فيقول «أبوالعوّام» بدل أن يقول «أباالعوام»!! وذلك لاعوجاج لسانه وللكنة في تفكيره!! ولله في خلقه شؤون!!

ولولا أنَّ كتبه كانت تعرض على لجان لتصحيح ما فيها من اللحن لرأيتم الطامّات المزرية فيها!!



(١٦٢)

[١١] سعيد بن أبي هلال :

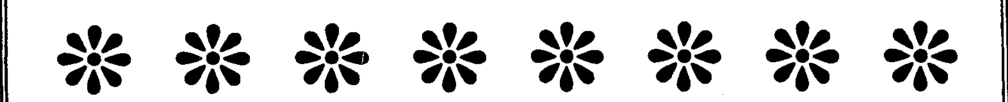
ضعّف الالباني سعيد بن أبي هلال في «سلسلته الضعيفة» (١/ ١١٤) لأنه في إسنادِ حديثٍ يؤيّد السبحة (المَسْبَحة) التي يكرهها!! الالباني ويبدّع حاملها!! إلا إذا كان حاملها من أصدقائه الذين يدرّون عليه من جَدي لا يَنْضَب!! حيث يقول عن سعيد هذا هناك :

«سعيد بن أبي هلال مع ثقته حكى الساجي عن أحمد أنه اختلط، فأنّى للحديث الصحة أو الحسن؟!».

قلت: تناقض المسكين إذ قال في «إرواء غليله» (١/ ١١٠) عن سند فيه سعيد بن أبي هلال هذا :

«رواه أحمد (٢/ ٤٠٠) ورجاله ثقات»اهـ!!

فتأملوا!!



الألباني يُضعِّف محمد بن عجلان في حديثٍ فيه نفي تحريك الإصبع في التشهد في الصلاة لأنه يخالف مشربه ويوثّقه في موضع آخر لا يعارض مزاجه

[١٢] **محمد بن عجلان** : (١٦٣)

ضعّف الالباني حديث عبدالله بن الزبير الذي فيه لفظة «لا يحرّكها» يعني الإصبع السبابة في التشهد وأعلّه بابن عجلان وذلك في «تمام منّته» ص (٢١٨) فقال:

«**وابن عجلان متكلّم فيه**»اهـ!!

قلت: الحق، والحق أقول: إن الرجل متناقض جداً وذلك لأنّه وثّق محمد بن عجلان هذا في مواضع أخرى!! مما يكشف لنا عن هوى وعصبية!! من تلك المواضع:

أ - قوله في «صحيحته» (٣/٢٧٢) عن سند فيه ابن عجلان: (١٦٤)

«ومن فوقه - وهو رجل دون ابن عجلان - ثقات معروفون على **كلام يسير في ابن عجلان فالإسناد حسن**»اهـ!!

ب - ومن ذلك قوله أيضاً في «صحيحته» (٥/٧) عن ابن عجلان وعن سند هو فيه: (١٦٥)

«**قلت: وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات معروفون من رجال** التهذيب على كلام يسير في محمد بن عجلان»اهـ!!

(١٦٦) جـ ـ ومن ذلك أيضاً قوله في «صحيحته» (٥/ ٢٧١) عن سند فيه ابن عجلان:

«وإسناده جيد»اهـ!!

فتأملوا!!!

الألباني يضعّف الفضيل بن سليمان في موضع لم يعجبه حديثه لأنه يتعلق برفع القبور ويصحح حديثه في موضع آخر لا يخالف مشربه!!

(١٦٧) [١٣] الفضيل بن سليمان:

ضعّف الألباني الفضيل بن سليمان في «إرواء غليله» (٣/ ٢٠٧) لأنّه في سند حديث جابر رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ رُفِعَ قَبْرُهُ عن الأرض قَدْرَ شبرٍ» فقال هناك ما نصه:

«وهو إن احتج به الشيخان فقد قال الحافظ في التقريب: صدوق له خطأ كثير»اهـ.

قلت: ونقض المسكين ما أبرمه هنا!! وتناقض!! إذ قال في «صحيحته» (٣/ ٢١٥) عن حديث في إسناده فضيل بن سليمان هذا ما نصه:

(١٦٨) «وإسناده جيد رجاله رجال البخاري وفي الفضيل كلام لا يضر»اهـ!!

فهل هذا هو التحقيق؟!!!!! أم التلفيق!!

الألباني يُضعِّف مالك بن نمير الخزاعي لأنه روى حديثاً فيه إشارة إلى عدم تحريك الإصبع ويصحح حديثه في مكان آخر فيتناقض

[١٤] **مالك بن نمير الخزاعي** : (١٦٩)

ضعّف الألباني مالك بن نمير الخزاعي في كتابه «تمام المنّة» ص (٢٢٢) ـ ومالك هذا ابن الصحابي نمير الخزاعي ـ فضعّف حديثه الذي فيه: «رأيت رسول الله ﷺ وهو قاعد في الصلاة. . . رافعاً إصبعه السبابة، وقد حناها شيئاً وهو يدعو» فقال الألباني ما نصه هناك:

«كلا، بل هو ضعيف الإسناد لأنَّ فيه مالك بن نمير الخزاعي وقد قال فيه ابن القطان والذهبي:
لا يُعْرف حال مالك، ولا روى عن أبيه غيره، وأشار الحافظ في التقريب إلى أنه لين الحديث»اهـ.

قلت: كلامه غير صحيح من وجهين:

أمّا الوجه الأوّل: فتناقضه لأنه في موضعٍ آخر صَحَّحَ حديثاً في سنده مالك بن نمير الخزاعي وذلك في «صحيح سنن النسائي» (١/ ٢٧٢ برقم ١٢٠٦) مع أنّه متناقض فيه أيضاً لأنه أورده في «ضعيف سنن أبي داود» ١٧٦ كما ذكر هو ذلك!! (١٧٠) (١٧١)

ولو رجعنا الى سنن النسائي (٣/٣٨ برقم ١٢٧١) لوجدنا سند الحديث هناك كالآتي:

أخبرني محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي عن المعافي عن عصام بن قدامة عن مالك وهو ابن نمير الخزاعي عن أبيه به.

وقد حكم عليه الالباني!! بالصحة

فسبحان الله تعالى وبحمده!!

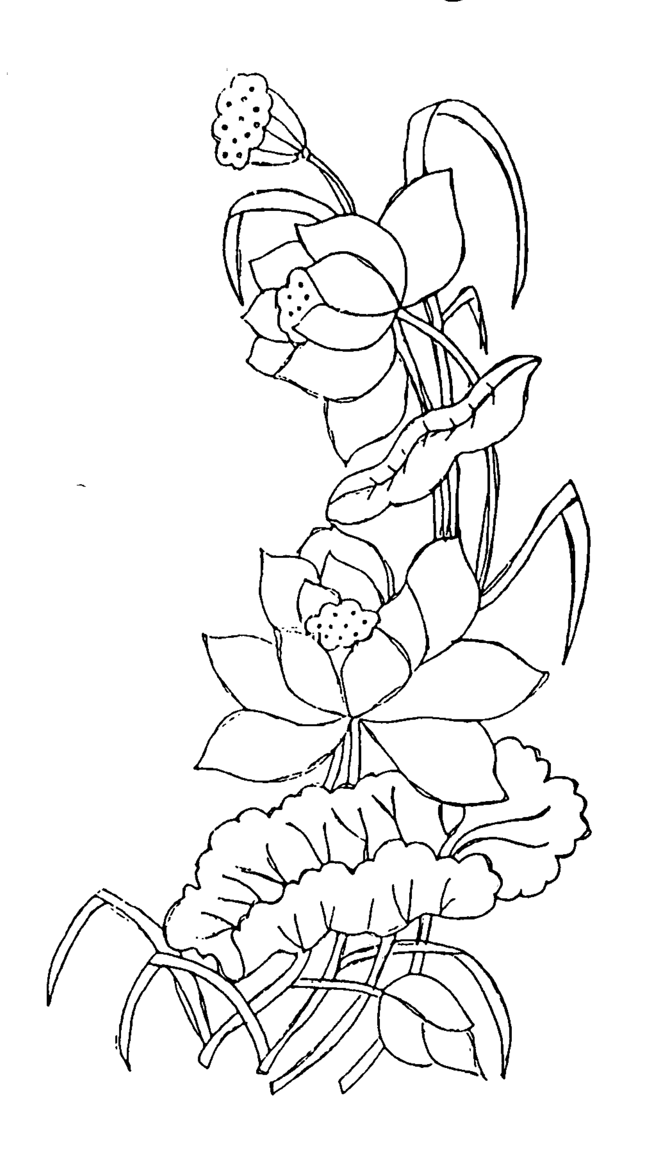
(١٧٢) وأما الوجه الثاني: فالحافظ لم يقل في «تقريبه» بأنه لين الحديث (١٧٣) وإنما قال: «مقبول» فقول الحافظ فيه «مقبول» مع قول الذهبي (١٧٤) فيه في «الكاشف» (٣/١١٦): «وُثِّق» مع توثيق ابن حبان له في «ثقاته» (٥/٣٨٦) وروى حديثه هذا في صحيحه (٣/٢٠٢/١٩٤٣ الفكر) وصححه ابن خزيمة في صحيحه (١٧٥) (١/٣٥٤) وسكت عليه الحافظ ابن حجر في الإصابة (١٧٦) (٣/٥٧٤ برقم ٨٨٠٧) ولم يجرحه أحد مع كونه تابعياً أفلا يُحكم على حديثه هذا بالحُسْنِ على الأقل؟!

(١٧٧) لا سيما والالباني يصحح حديث من هو دونه بكثير!!! وحديث «استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان» الذي صنّف أحدهم (١٧٨) فيه مجلداً!! يرد على تصحيح الألباني له خير شاهدٍ!!

لا أرى للحديث ذنباً عند الالباني يستحق أن يضعّفه إلا لأنه (١٧٩) يعارض تحريك الإصبع في التشهد الذي يحبّذه في سبيل عشق الشذوذ!! ولذلك أيضاً ضعّف حديث: ابن الزبير الصحيح الذي فيه: «لا يحركها» فالله المستعان على من يصحح ويضعّف

بالهوى والمزاج!!

وقد بَيَّنْتُ ذلك مُفَصَّلاً في رسالتي «تحذير العبد الأوّاه من تحريك الإصبع في الصلاة» فارجع إليها.



ومن تعصب الألباني أنه يصحح أحاديث سنة ابن أبي عاصم ويوثق رجالها مع كونه متناقضاً لأنه كان قد ضَعَّفَ كثيراً من أولئك الرجال في كتبه الأخرى

من أوضح الأمثلة على تعصب الألباني للمذهب الذي يسلكه وللآراء التي يتشبّث بها أنه كان قد ضعّف رجالاً في كتبه ثم عاد فوثّقهم في تعليقه وتخريجه!! على كتاب «السنة» لابن أبي عاصم!! وكان الواجب عليه أنْ يتشدد في شأنهم في كتاب السنة لأنّه يحوي أحاديث العقيدة التي يُطْلب فيها الحديث الصحيح القوي الذي ليس في سنده المقبول ولا ذو الوهم أو الخطأ والخالي عن المعارض، لكنَّ الألباني عكس القاعدة!! ولله في خلقه شؤون!!

(١٨٠)

واليكم مثالاً في تناقضه في هذا الباب:

(١٨١)

[١٥] عقيل بن مدرك:

ضعّفه في «إرواء غليله» (٦/ ٧٩) إذ قال:

[قلت: وعقيل بن مدرك ليس بالمشهور ولم يوثقه غير ابن حبان، وقال الحافظ في التقريب «مقبول». وخلاصة القول: إن جميع طرق الحديث ضعيف شديد الضعف[1]]اهـ.

(١٨٢)

(١) هل حديث المقبول يكون شديد الضعف؟!! وأنت قد حسنت أسانيد كثير ممن قيل فيهم مقبول؟!! بل حسّنت حديث هذا الرجل بعينه أيها الشيخ!! المتناقض!!

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة — وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

قلت: وقد تناقض الألباني!! في موضع آخر إذ اعتمد توثيق عقيل بن مدرك وذلك في تخريجه!! «لسنة ابن أبي عاصم» ص (٤٥٥ برقم ٩٦٨) حيث قال هناك عن سندٍ فيه عقيل بن مدرك هذا:

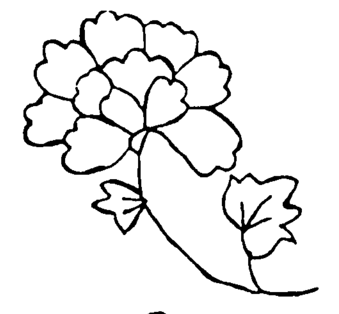
«إسناده حسن، رجاله ثقات غير عقيل بن مدرك، وقد وثقه ابن حبان، وروى عنه ثقتان آخران» اهـ.

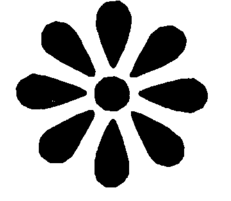
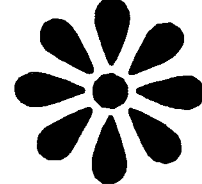
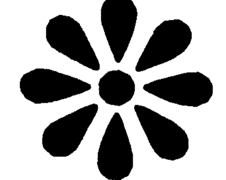
ولم يذكر له لا شاهداً ولا متابعاً!! (١٨٣)

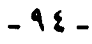
فتأمّلوا يا ذوي الأبصار!!

وإذا كان حديث عقيل بن مدرك حسن الإسناد لأنَّ ابن حبان وثَّقه وروى عنه اثنان، فلماذا لم يسلك هذا السبيل في أثَر مالك (١٨٤) الدار الذي وثقه ابن حبان وروى عنه أربعة أو خمسة وصحح الحَافظ وغيره حديثه؟!!

ما هو إلا التعصب والهوى نسأل الله تعالى السلامة!!





من تعصب الألباني أنه يضعّف ابن عقيل متى احتج به البوطي ويوثقه متى احتج هو به

من عجائب **التناقضات الواضحات** التي وقع بها الألباني أيضاً **عمداً وتلاعباً** أنه في ردّه على الشيخ البوطي الذي أورد في سيرته حديثاً من طريق **عبدالله بن محمد بن عقيل** ضعّفه له واعتبر ذلك من إحدى جهالات الشيخ البوطي، والذي ساعده على ذلك أنّه يعلم أن الشيخ البوطي بضاعته قليلة في هذا الفن فأخذ يتلاعب في الرد عليه!! يدل على ذلك أنه يصرّح في مواضع لا تحصى بتصحيح وتحسين حديث عبدالله بن محمد بن عقيل، وإليك ذلك وقد ذكرته دون أي تفصيل يتعلق بالتعصب في الجزء الأول وأحببت إيراده هنا لبيان مزيد تعصبه:

(١٨٥)

[١٦] **عبدالله بن محمد بن عقيل**: (١٨٦)

ضعّف الألباني ابن عقيل هذا في ردّه على العلامة البوطي الذي سماه: «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه فقه السيرة»!! ص (٩) حيث قال ليبرهن على جهالة البوطي التي يزعمها!! ما نصه:

«فإنَّ ابن عقيلٍ هذا تابعي على ضعف فيه، قال الحافظ في التقريب: صدوق في حديثه لين، ويقال تغيّر بأخرة...»اهـ.

قلت: ومن عجيب **تناقضاته** التي لا يمكنني إحصاؤها أنه قال

في شأن ابن عقيل هذا وفي حديثٍ هو فيه في تعليقه على «سنة ابن أبي عاصم» ص (٢٢٥) ما نصه:

«حديث صحيح، وإسناده حسن أو قريب منه فإن ابن عقيل حسن الحديث»اهـ!!! أفلا ينطبق على الالباني هنا قوله في العلامة الكوثري في «ضعيفته» (٣/٣٥٦):

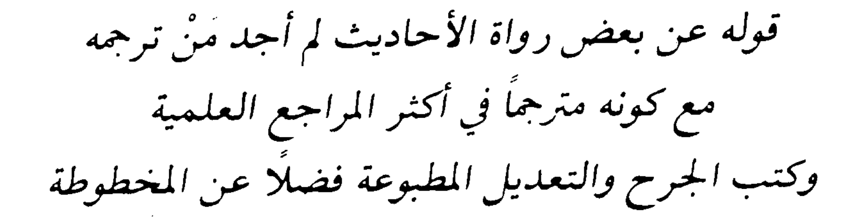
«فإياك أن تغتَرّ بمقالات الكوثري وكتاباته فإنه على سعة اطلاعه وعلمه[1] مدلّس صاحب هوى»اهـ.



(١) فهذا اعترافٌ من الالباني صريحٌ بسعة اطلاع وعلم المحدّث الكوثري!! على أننا لا نقول بسعة اطلاع وعلم الالباني لما برهنَ عليه هذا الكتاب!!



ذكر بعض الأدلّة والبراهين الواضحة
على أنَّ الألباني ضعيف في علم
الجرح والتعديل الذي
يُبْنَى عليه التصحيح والتضعيف، وفقدانه
للمعرفة
الواسعة الكافية بالرجال التي لا يستطيع المحدّث
بغيرها
أنْ يتكلّم في هذا الشأن
مما يُذَكِّرُنا بقول القائل
«ليس هذا عُشَّكِ فادرجي»



قوله عن بعض رواة الأحاديث لم أجد مَنْ ترجمه مع كونه مترجماً في أكثر المراجع العلمية وكتب الجرح والتعديل المطبوعة فضلاً عن المخطوطة

ومن دلائل قلة بضاعته في هذا الفن الذي يدّعي أنه إمام فيه لا يساويه إمام، أنه يدّعي في بعض الرواة أنه لم يجد له ترجمة مع كون الرجل مترجماً له في غالب كتب «الجرح والتعديل» إلاّ أنه لم يهتد لذلك لأنه ليس من أرباب هذا الفن وإنْ أكْثَرَ الكتابة والتسويد فيه وفي أمثاله يقال:

فَدَعْ عنكَ الكِتَابَةَ لستَ منها
ولو سوَّدْتَ وجهكَ بالمِدَادِ

وإليك مثالاً واضحاً على ذلك:

[١] **عبد الأعلى بن عبدالله بن أبي فروة**: (١٨٧)

قال الالباني في «ضعيفته» (١/٢١٣):

«وهو مجهول لم أجد مَنْ ترجمه»اهـ!!

قلت: ليس كذلك أيها الألمعي!! فإنَّ عبد الأعلى ثقة مُترجم في كتب كثيرة، ولـمّا كنتَ لستَ من أهل هذا الميدان لم تعرفه!!

فلقد ترجمه الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٦/٨٧ دار الفكر) فقال:

«روى عن المطلب بن عبدالله بن حنطب وزيد بن أسلم وابن المنكدر والزهري وغيرهم. وعنه سليمان بن بلال والدراوردي

والوليد بن مسلم وحاتم بن اسماعيل وابن وهب وعِدَّة، قال ابن معَين:

أولاد عبدالله بن أبي فروة كلهم ثقات إلا اسحاق...»اهـ

ووثقه أيضاً الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٥٥) حيث قال:

«عبدالله وعبدالحكيم وعبدالأعلى بنو أبي فروة ثقات»اهـ.

وترجمه ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٣٠)، والبخاري في تاريخه (٦/ ٧١)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٧)، والحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص٣٣١ طبعة عوامة) وقال عنه «ثقة فقيه».

والالباني المسكين[1] يقول: «وهو مجهول لم أجد من ترجمه»!!

فياللعجب!!

فليستيقظ أُولئك المحققون!! الكسالى الذين يعتمدون على كلامه في هذا الفن!!

---

(١) ولن أصف الالباني هنا بما يطلقه على بعض المحدّثين من آل البيت النبوي، كما يسلك سبيل الاعتساف في كثير من مسوداته كمثل مقدمة «سلسلته الضعيفة» (٤/ ص٣) حيث يقول فيها عن السيد العلامة المحدّث عبدالله بن الصديق أعلى الله درجته:

«جاهل بعلم الجرح والتعديل جهلاً بالغاً»!!

ثُمَّ يدّعي أنه يجب محبّة العِتْرة والحقيقة والواقع يشهدان بأنه غير صادق! لأننا لا نراه إلا وهو يتلفظ في حقهم بأبشع الألفاظ ولم نره أو نسمع قط عنه أنه يعظم أو يحترم أحداً منهم! ويكفي أنّه نبزني وشتمني لأنني بيّنتُ أخطاءه ولم يشكرني!! كما لم يحترمني!! وهو يعلم بأنني من آل بيت رسوله ﷺ، ولديَّ أشرطة مسجلة بصوته =

أمثلة واضحة في بيان ضعف علم الألباني في علم الجرح والتعديل وعدم معرفته بالرجال

أحببتُ أن أُفردَ في الفصل السابق مثالاً واحداً لرجل ظهرت فيه شدّة ضعف علم المحترم!! بعلم الجرح والتعديل ومعرفة الرجال والمقام يقتضي أن نسرد نماذج أُخرى لتزداد وتتأكد قناعة الباحث المنصف والمطّلع البعيد عن التعصب بما قلناه في العنوان السابق قبل قليل، ولنذكر بعض الأمثلة ونرجىء الباقي للجزء الآتي إنْ شاء الله تعالى فنقول:

(١٩١)

[٢] عمرو بن غالب الهمداني الكوفي : ت س

قال الالباني عنه في «إرواء غليله» (٧/ ٢٥٤) عند الكلام على أحد الأسانيد:

«ورجاله ثقات غير عمرو بن غالب وثقه ابن حبان ولم يروِ عنه غير أبي اسحاق وهو السبيعي»اهـ.

قلت: ليس كذلك أيها الألمعي!! فإنَّ عمرو بن غالب هذا تابعي ثقة جليل، روى عن سيدنا عليٍّ رضي الله عنه وسيدنا عمار

(١٩٢)

= فيها شتمي ورمي باليهودية وغيرها تثبت ذلك ولا يستطيع أن يتملّص منها بوجه من الوجوه، كما ذكرت بعض ذلك في كتاب «قاموس شتائم الالباني وألفاظه المنكرة التي يطلقها في حق علماء الأمة وفضلائها».

والله المستعان على أخلاقه!! ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾.

والسيدة عائشة رضوان الله عليهم، وقد وثّقه الحافظ النسائي (١٩٣) زيادة على توثيق ابن حبان كما في «التهذيب» (٨/٧٧) وصحح له (١٩٤) الترمذي كما في «ميزان» الذهبي (٣/٢٨٣) فاستيقظ!!

[تنبيه] وإنما ذكرت هذا لأن الرجل عند الألباني في عداد المجهولين، إذ لم يوثقه إلا ابن حبان، ولم يروِ عنه إلا السبيعي، فليستيقظ «محدّث الديار الشامية»!!

[٣] أبوالجوزاء: أوس بن عبدالله الرَّبَعي: (١٩٥)

قال فضيلته!! في «إرواء غليله» (٢/٢١) مُضَعِّفاً لسندٍ فيه أبوالجوزاء هذا ما نصه:

[**قلت**: وقد أشار إلى ذلك البخاري في ترجمة أبي الجوزاء واسمه أوس بن عبدلله فقال: «في إسناده نظر» قال الحافظ في «التهذيب».

يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما لا أنه ضعيف عنده» وقد أعلَّ الحافظ هذا الإسناد بالانقطاع في حديث آخر يأتي ويؤيد الانقطاع ما في «التهذيب»... عن أبي الجوزاء قال: أرْسَلْتُ رسولاً الى عائشة يسألها، فذكر الحديث.

قلت: فرجع الحديث إلى أنه عن رجل مجهول هو الواسطة بين أبي الجوزاء وعائشة، فثبت بذلك ضعف الإسناد]اهـ كلام الألباني!!.

وأقول: ليس كذلك!! وأتعجّب منك لِمَ بترتَ تمام كلام الحافظ (١٩٦) في «التهذيب» بل لِمَ حذفتَ من وسطه ما ليس في صالحكَ؟!

ولم تذكر تمامه الذي يهدم كلامكَ وما ذهبتَ إليه؟!!
وتمام كلام الحافظ في «التهذيب» (١/٣٣٦ دار الفكر) ما نصه:
«قلت: حديثه عن عائشة في الافتتاح بالتكبير عند مسلم».
ثم قال:
«عن أبي الجوزاء قال: أرسلتُ رسولاً إلى عائشة يسألها فذكر الحديث **فهذا ظاهره أنه لم يشافهها لكن لا مانع من جواز كونه توجه إليها بعد ذلك فشافهها على مذهب مسلم في إمكان اللقاء**»اهـ.

(١٩٧) فانظروا كيف يحذف الالباني من كلام الأئمة ما لا يعجبه متى أراد أنْ يضعّف أو يصحح حسب ما يشتهي!!
وما ذكرتهُ في «الجزء الأول» من التناقضات ص (٢٤) خير شاهد على ذلك!!
بل إنه يُحسِّن حديث من يرسل عن الصحابة ثم يضعّف حديث أبي الجوزاء المتصل على شرط مسلم وإليك ذلك:

(١٩٨) [٤] **محمد بن قيس**:

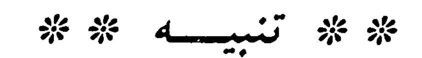
قال عنه الالباني في «إرواء غليله» (٢/٢١٦) لـمّا ذكر روايته عن سيدنا جابر بن عبدالله رضي الله عنه ما نصه:
«وإسناده محتمل للتحسين...»اهـ
قلت: خفي عليك يا محدّث الديار الشامية!! ويا حافظ الوقت!! ويا من لم تر مثل نفسك!! أن رواية محمد بن قيس عن جابر بن

عبدالله مُرْسَلَة أي أنَّ فيها انقطاعاً، فقد قال الحافظ في ترجمته في «التقريب» :

«وحديثه عن الصحابة مرسل»اهـ.

فواعجباه!!!

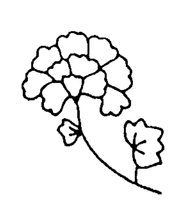




ليتدبّر هذا الخلط والخبط المحققون
الكسالى الذين يعوّلون على كتبه
فيعتمدونها وينقلون منها

تنبيه آخر

بلغ عدد المماسك الى هنا
(١٩٨) ممسكاً



فصل هام

ذكر بعض أمثلة مما وقع فيه الألباني من خطأ فادح حيث اختلط عليه راوٍ بآخر

من المضحك حقاً أن يعيب الألباني «مجمع التناقضات»!! أموراً على غيره ممن لا يخضع لأفكاره الخاطئة مع كونه واقعاً فيها غارقاً لشحمتي أذنيه في لُجَّتِها! ومن ذلكم أنه عاب في مقدّمة «ضعيفته» (٤/٧) على محقق!! «مسند أبي يعلى»[1] بأنه اختلط عليه راوٍ بآخر ولم ينظر الى نفسه حيث (١٩٩) اختلط عليه رواة بآخرين ﴿وفي أنفسكم أفلا تبصرون﴾!!!

---

(١) ووصفه بـ «ناشىء» حيث قال منتقداً له ما نصه:
[فقد رأيته صحح حديثاً مع ضعف أحد رواته عنده أيضاً، لأنَّ له متابعاً بزعمه، وادّعى أن إسناده صحيح لتوهمه أن بعض رواته من الثقات، وليس كذلك لأنه اختلط عليه راوٍ بآخر».
ثم قال:
«لهذه الأمثلة وغيرها أنصح لكل من يكتب في مجال التصحيح والتضعيف أن يتئد ولا يستعجل في إصدار أحكامه على الأحاديث، إلا بعد أن يمضي عليه دهر طويل في دراسة هذا العلم في أصوله، وتراجم رجاله، ومعرفة علله...].
ثم قال بعد ذلك:
[أنصح بهذا لكل إخواننا المشتغلين بهذا العلم، حتى لا يقعوا في مخالفة قول الله تبارك وتعالى: ﴿ولا تَقْفُ ما ليس لك به علمٌ إنَّ السمعَ والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا﴾. ولكي لا يصدق عليهم المثل المعروف: «تَزَبَّبَ قبل أن يتحصرم»! ولا يصيبهم ما جاء في بعض الحِكَم: «من استعجل الشيء قبل أوانه =

= ابُتلي بحرمانه»].

وأقول مجيباً فضيلته!! :

١ ـ لقد صدق المثل المعروف «تَزَبَّب قبل أنْ يتحصرم»! عليك أوّل ما تحقق!! كما أصابك أول الناس!! وربما اختصَّ بك ما جاء في بعض الحكم «من استعجل الشيء قبل أوانه ابتلي بحرمانه»!! وقد صار هذا الأمر محققاً واضحاً بعد صدور «المجلّد الثاني» من هذه التناقضات والتخليطات التي وقعتَ بها وغرقت في بحرها!!

٢ ـ وأمّا قوله تعالى: ﴿ولا تَقفُ ما ليس لك به علم إنَّ السمعَ والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا﴾ فلا أجد إنساناً اليوم على وجه الأرض ينطبق عليه هذا الأمر ووقع في مخالفته غيرك! وقد أثبتنا ذلك ـ والحمد لله وحده ـ بالبرهان العلمي المنهجي المحسوس بما لا يدع مجالاً للشك «والُمتَشَبِّعُ بما لم يُعْط يقرؤك السلام»!!

٣ ـ ومما يؤكد ذلك ويؤيده ويحققه أنك متطفِّل على علوم الشريعة عامة وعلى الحديث النبوي خاصة وذلك لأنّك صحفي منهم غير أصيل مهما ادّعيت الأصالة، فأنتَ لم تتلق هذا العلم من أهله وابتدعت طريقة حادثة وخالفت سُنَّة التلقي عن أهل العلم التي قررها سيدنا رسول الله ﷺ وتلقاها من سيدنا جبريل عليه السلام الذي بعثه الله بهذا المنهج الرباني لجميع الأنبياء وهو القادر على تعليمهم دون واسطة الَملَك:

وكم بلا أدري أجابَ المصطفى حيثُ أتى الوحيُ وإلاّ وَقَفا

وعلى ذلك درج الناس من عهد النبوة إلى اليوم حتى أتيتَ، يا فضيلة!! المحدّث!! فخالفت قواعد تلقّي العلم التي سنَّها الله تعالى لأنبيائه وقررها ونفذها الرسل عليهم الصلاة والسلام، فإذن اسمح لي أن أقول لك أنت «دَعِيٌّ»!! في هذا العلم لا يُعرف لك فيه أبٌ!! وحسبك هذا!!

قال القائل:

يَكتُبُ العلم ويُلقي في السَفط ثُمّ لا يَحفَظُ لا يُفلحُ قَطْ =

(٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣)

إنما يُفلحُ مَنْ يَفهمُهُ مِنْ إمامٍ كابرٍ لا عن غَلَطْ

وقال أيضاً:

** لا تحسبنّ أنّ بالكُتْبِ مثلنا ستصير

فللدّجاجة ريشٌ لكنها لا تطير

(٢٠٤) ٤ ـ وأما قولك (ناشىء) فاعلم أنه قد بلغ الإفلاس العلمي منك مبلغه إذ تيقظ لك أهل الشأن وفرسان الميدان بعد أن «دَهْلَزْتَ» على الناس ممن لا يميزون بين خطأ وصواب نحواً من خمسة وثلاثين عاماً وأنت تنشر لهم القشيب والرث، وتنشل لهم الهزيل والغث، وتطاولت على جماعة من الدماشقة وأشباههم ممّن لا يعرفون هذه الصناعة، حتى إذا جاءك من يضرب عنقك، ويجتث فكرك، ويهدم على رأسك سقف بيتك ﴿يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين﴾ قمت تقول: «ناشىء» ولم يمض له في هذا الفن مثلي دهر طويل (٥٠ سنه)!!

(٢٠٥) فهل يا فضيلة!! المحدّث الألمعي!! عَيَّنَ الشارعُ في الكتاب والسُّنَّة سناً مُعَيَّنة يبقى الإنسان يُسَمَّى فيها «ناشىء» ولا يُعْتَرف بعلمه حتى يُزَكِّيه الألباني المتناقض!! وبشرط أن لا يقع منه اعتراض على هذا الألباني الذي يقول لبعض الناس: «إخضعوا لنا حتى نضع لكم نقطاً بيضاء في صحائفكم عندنا»!!

أيها المتناقض!! ألا تستحي من الله!! ألا ترعوي خوفاً منه!! وقد قرب وقت الرحيل!!

واعلم أنك بتهربك من الحقيقة عندما زللت فوقعت في الطين حيث لم تستطع مواجهة الحقائق العلمية المُبَذَّذة لحقيقة أمرك وما عندك! ولما صرت تقول «ناشىء» خالفت الكتاب والسنة والصحابة رضي الله عنهم.

(٢٠٦) أما الكتاب الكريم: فنصوصه التي منها: ﴿وآتيناه الحكم صبياً﴾ وقوله تعالى: ﴿إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى﴾ قاطعة لشغبك أنت وشيعتك!!

(٢٠٧) وأمّا السُّنَّة المطهرة: فسيدنا أسامة الذي جعله سيدنا رسول الله ﷺ على الجيش ولم يتجاوز السابعة عشرة مما ينسف اصطلاحك الحادث!! الباطل!! بل إن إمامة عمرو بن سلِمة الصحابي بقومه ولم يتجاوز السابعة من عمره التي في صحيح البخاري. وغيره =

فانظروا كيف اختلط على فضيلة!! محدّث!! الديار الشامية رواةٌ بغيرهم واليكم ذلك أيها المنصفون المتيقظون:

(٢٠٩)

[٥] عمران بن أبي ليلى:

من أوهامه الشنيعة أنّه قال في «إرواء غليله» (٦/١٣٤) عن سندٍ هناك أخرجه الحاكم عن محمد بن عمران بن أبي ليلى أنبأ أبي عن أبي ليلى عن الشعبي... الخ، ما نصه:

«قلت: وابن أبي ليلى هو محمد بن عبدالرحمن وهو سيء الحفظ»!!

أقول: ليس كذلك!! بل ابن أبي ليلى الذي في هذا السند هو عمران بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، الذي قال عنه صاحب «التقريب» (برقم ٥١٦٦):

«مقبول» وهو من رجال الترمذي وابن ماجه.

وليس كما توهمتَ أنه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المترجم في «التقريب» (برقم ٦٠٨١) الذي قيل عنه هناك:

«صدوق سيء الحفظ جداً» فاستيقظ!!

فقد اختلط عليك هنا راوٍ بآخر!!

= ناسفة لاصطلاحك الحادث!! نسفاً تاماً والحمد لله!!

(٢٠٨)

٥ - أما قولك عائباً على محقق!! «مسند أبي يعلى» «اختلط عليه راوٍ بآخر»!!:
فكم اختلط عليك راوٍ بآخر!! كما هو ثابت في هذا الكتاب فانظر الى نفسك وعيبك وأبصر الجذع الذي بعينك قبل أن تعيب القذاة التي بعين أخيك!! سامحك الله!! عد وتب وأعلن رجوعك عما نبّهناك وعلمناك إياه!! هداك الله!!

[٦] أبومريم الأنصاري : بخ د ت

قال الألباني في «صحيحته» (٣/٤٨٢):

«رواه الطبراني في الأوسط (١/٩٥/١ من الجمع بين المعجمين) عن كثير النواء، حدّثني أبومسلم الأنصاري وكان ابن خمسين ومائة سنة سمعت عمر بن الخطاب. . .».

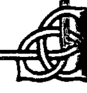
ثم قال الألباني:

«وأبومسلم الأنصاري هذا المحمر لم أعرفه»اهـ.

قلت: لقد غلطت غلطاً فادحاً!! فأبو مسلم هذا الذي ادّعيته هو: أبومريم الأنصاري ثقة من رجال «التهذيب»، ففي «مجمع البحرين» (٢/٦٩) نسخة الحرم المكي واضح تماماً بأنه: أبومريم الأنصاري، ولعدم معرفة الألباني بهذه الصناعة ولفقدانه التحقيق فيها كما ينبغي! ولأنه حاطب ليل! لم يعرفه!!

فإن طول الزمن الذي يدّعي أنه أمضاه في هذا الفن دون الأخذ عن الشيوخ لم يَحُلْ دون وقوعه في مثل هذه البلايا والرزايا العجيبة! ولم يمنع مَنْ يطلق عليه الألباني «ناشىء» أن يقف على الصواب!! وكم ترك الُمعَتَّق للناشىء!!

فهذا خلط واضح بين راوٍ بآخر أيضاً!!



٢١١

[٧] شعيب بن رزيق الطائفي الثقفي :

قال الالباني عنه في «إرواء غليله» (٣/٧٨) :

«فيه كلام يسير لا ينزل الحديث به عن رتبة الحسن» . اهـ

قلت: قد خلط فأخطأ!! وذلك لأنّه ظنَّ أن شعيب بن رزيق الطائفي هو الشامي الذي يكنّى بأبي شيبة المقدسي الذي لم يُتَرْجَمْ في «التقريب» (ص٢٦٧) غيره - أي لا قبله ولا بعده في اسم شعيب - فظنّه هو!! لاعتماده على التقريب فقط!! ولم يرجع للتهذيب!! ولو رجع «للتهذيب» (٤/٣٠٨) لوجده ولم يجد فيه كلاماً!!

٢١٢

[٨] عبدالله بن عبيدالله بن عمر بن الخطاب العدوي : د س

٢١٣

قال الالباني عنه في «إرواء غليله» (٨/٩٣) :

«عبدالله بن عبيد بن عبيدالله وهو ابن عبدالله بن عمر بن الخطاب، قال أبوحاتم لا أعرفه»اهـ.

قلت: ليس كذلك!! وقد خلّط الالباني ووهم!! ولم يُصِبْ!! فالرجل ليس ابن عبدالله بن عمر، وإنّما هو ابن عمر، وعمه: عبدالله بن عمر، كما في «تهذيب التهذيب» (٥/٢٦٨).

ثم الرجل - عبدالله بن عبيد الله - قد روى عنه اثنان ووثقه ابن حبّان، فكيف يقتصر الالباني على قول أبي حاتم فيه: «لا أعرفه»[1]؟!!!

---

(١) فتأمل في قصور باع هذا الألمعي لتحرص على العلم الصحيح وتنجو من تقليده أو الألتفات لكلامه!! راجع «ضعيفته» (٤/٤٤٢ سطر ١٠) وتأمّل!!

٢١٤

(٢١٥)

[٩] عبدالرحمن بن زيد بن أسلم : ت ق

قال الالباني في «صحيحته» (١/١٧٥):

«الثاني: عن ابن زيد قال: حدّثني أبي قال: قال أبوذر فذكره».

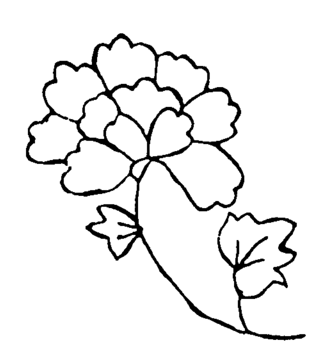
ثم قال بعد ذلك بثلاثة أسطر:

«إنّ ابن زيد هو عمر بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب وهو ثقة من رجال الشيخين»!!اهـ.

قلت: ليس كذلك أيها الألمعي!! فقد اختلط عليك راوٍ بآخر!!

لأنَّ ابن زيد هذا هو عبدالرحمن بن زيد بن أسلم «ضعيف» كما في «التقريب» (ص ٣٤٠).

وليتحقق فضيلة!! المحدّث!! من ذلك بنفسه!!



الألباني يختلط عليه حديث بآخر أيضاً

ولم يقتصر خطأ الالباني على أن يختلط عليه راوٍ بآخر فحسب!! وإنّما تعدّى خَطَؤه الى أكثر من ذلك إذ اختلط عليه حديث بآخر وإليك مثالاً واضحاً على ذلك:

[١٠] ذكر الالباني في تعليقه على «سنة ابن أبي عاصم» (ص٢٤٤ حديث ٥٥٤) حديث أبي رزين مرفوعاً: (٢١٦)

«ضحـك ربنـا من قنوط عباده وقرب غيره، قال أبورزين: يا رسول الله ويضحك ربنا؟ قال: نعم، قال: لن نعدم من رب يضحك خيراً».

قال الالباني عقبه:

«إسناده ضعيف، وقد مضى الكلام عليه برقم (٤٥٩)، وهو طرف من الحديث المتقدّم بعضه هناك، وقد خرّجته ثمّ»اهـ.

قلــت: كلا، ليس كذلك!! لأنك لم تخرّجه ثمّ!! وذلك لأن الحـديث رقم (٤٥٩) ليس هذا وإنما هو حديث آخر عن أبي رزين ونصه:

«قلت: يا رسول الله أكلنا يرى ربه يوم القيامة؟ قال: «أكلكم يرى القمر مخلياً به؟ قال: قلنا: نعم. قال الله أعظم».

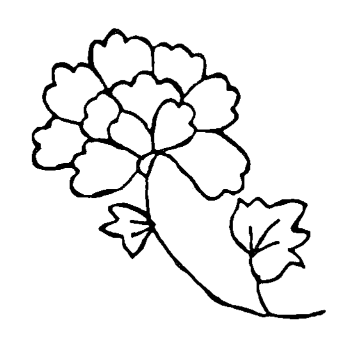
قلت: اختلط هذا على الالباني بذاك انخداعاً بالسند، لأنه رأى كلًا منهما عن وكيع عن أبي رزين!!

والحق أن الأول ليس طرفاً من الثاني ولا العكس، بل كل واحد

منهما مستقل وإن اتحد السند، فكثير من الأحاديث المختلفة تتحد أسانيدها، بل إن هذا الحديث لم يتحد سنده عند «ابن أبي عاصم» في «سننه» فرقم (٤٥٩) هو من طريق: «يعلى بن عطاء عن جعفر عن وكيع عن أبي رزين»، ورقم (٥٥٤) من طريق: «**يعلى بن عطاء** عن وكيع، عن أبي رزين» فالثاني ليس فيه جعفر أو سقط فلم يتقن ضبطه ولم يعرف ذلك الألباني وأحلاهما مُرٌّ.

(٢١٧)

ثم إن كلاً منهما حديث مستقل كما في سنن ابن ماجه (١/٦٤) برقم (١٨٠ و١٨١) وكذلك في «مسند أحمد» (٤/١٢) فليستيقظ فضيلته!!



تناقض شنيع جداً وقع للألباني
في رواية شريح عن أبي مالك الأشعري

(٢١٨) [١١] ضعّف الألباني في «ضعيفته» (٤/ ١٩) حديثاً من طريق ضمضم عن شريح عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله أجاركم من ثلاث خلال، أنْ لا يدعو عليكم نبيكم فتهلكوا جميعاً، وأن لا يظهر أهلُ الباطل على أهل الحق، وأن لا تجتمعوا على ضلالة».

وأعلّه بالانقطاع بين شريح وأبي مالك الأشعري فقال:

«وهذا إسناد رجاله ثقات، لكنه منقطع بين شريح - وهو ابن عبيد الحضرمي المصري[1] - وأبي مالك الأشعري، فإنه لم يدركه كما حققه الحافظ في التهذيب، **فكأنه ذهل عن هذه الحقيقة حين قال في بذل الماعون (٢٥/ ١): وسنده حسن**»اهـ. (٢١٩)

ثم قال الألباني بعد ذلك ص (٢٠):

«وبالجمله فالحديث ضعيف الإسناد لانقطاعه»اهـ!!

قلت: إذا كان الأمر كذلك أيها الألمعي!! فَلِمَ التناقض الفاضح!! والتخابط اللائح إذن؟!! **ولماذا تصحح رواية شريح هذا عن أبي مالك الأشعري في موضع آخر حيث يحلو لك؟!!**

وإليك أيها القارىء المنصف ذلك:

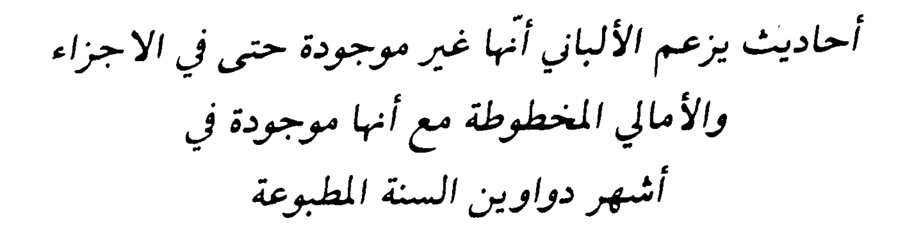
---

(١) أقول: الصواب الحمصي وليس المصري فليصلح الألباني هذا الخطأ!! (٢٢٠)

قال الألباني في «صحيحته» (١ / ٣٩٤) عند حديث رقم (٢٢٥):
«إذا ولج الرجل في بيته. . .» ما نصه:
«أخرجه أبوداود في سننه (رقم ٥٠٩٦) عن اسماعيل: حدثني ضمضم عن شريح عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ:
قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات، واسماعيل هو ابن عياش وهو صحيح الحديث عن الشاميين، وهذا منها، فإنَّ ضمضم وهو ابن زرعة بن ثوب شامي حمصي، وشريح هو ابن عبيد الحضرمي الحمصي ثقة، فالسند كله شامي»اهـ.
قلت: فهنيئاً لك وهنيئاً لشيعتك على هذا الخلط!! فمن الذي ذهل الآن أنتَ أم الحافظ ابن حجر؟!!
وقد وقع له في هذا السند تناقض آخر وذلك في:

[١٢] ضمضم بن زرعة: (٢٢١)

فقد قال في «صحيحته (٢ / ١٤٤) عن ضمضم هذا:
[وثقه جماعة وضعَّفه أبوحاتم، وقال الحافظ: «صدوق يهم»]. اهـ.
ثم صحح حديثه بالشواهد فقال:
«والحديث صحيح، فإن له شواهد»اهـ.
فتأملوا بالله عليكم!!



أحاديث يزعم الألباني أنّها غير موجودة حتى في الاجزاء والأمالي المخطوطة مع أنها موجودة في أشهر دواوين السنة المطبوعة

من أغرب الغرائب وأعجب العجائب أن الالباني يزدري ويسخر بكثير من العلماء الحفاظ من أهل الحديث ويعيبهم بقصور الاطلاع!! ويجعل نفسه مرجعاً للمسلمين ما عليه مزيد! ويحاول أن يتشبه بأئمة أهل الحديث فيقول عن بعض الأحاديث لم يجده في ديوان من دواوين السنة!! ويرمي كثيراً من جهابذة الحفاظ بالتناقض أو الغفلة مع أنه هو الموصوف بذلك!! ومع كون الحديث الذي نفاه موجوداً في أشهر كتب السنة المطبوعة وإليك مثالاً على ذلك:

(٢٢٢) [١] أورد صاحب «مشكاة المصابيح» الخطيب التبريزي في كتابه المذكور (١/٦٢) حديث سيدنا ابن عمر رضي الله تعالى عنهما:

قال رسول الله ﷺ:

«اتّبعوا السوادَ الأعظم، فإنّه من شذَّ شذَّ في النار».

قال الالباني معّلقاً عليه:

«لم أجده في شيء من كتب السنة المعروفة حتى الأمالي والفوائد والأجزاء التي مررت عليها وهي تبلغ المئات»اهـ.

قلت: ليس كذلك أيها الألمعي!! فالحديث موجود في مستدرك الحاكم (١/١١٥) وإليك إسناده ومتنه:

قال الحاكم: حدثنا أبوالحسين محمد بن أحمد بن تميم الأصم ببغداد، ثنا جعفر بن محمد بن شاكر، ثنا خالد بن يزيد القرني، ثنا المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن عبدالله بن دينار، عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا يجمع الله هذه الأمة على الضلالة أبداً، وقال: يد الله على الجماعة فاتبعوا السواد الأعظم فإنّه مَنْ شذَّ شذَّ في النار».

(٢٢٣) قلت: لم يجد الألباني هذا الحديث لأنه ليس بمحدّث إذ لم يقرأ على أهل الفن وأرباب الصناعة حديث رسول الله ﷺ، وإنما هو مُقَلِّبُ فهارس!! لا غير كما قيل:

* وكُتُباً كثيرةَ الصُّفُوفِ
على الكَناب وعلى الرُّفُوفِ
* حَظُّكَ منها أنْ تُقَلِّبَ الوَرَقْ
ولَمْ تَصِلْ لِلَّحْم منها والمَرَقْ
* مهلًا هداك الله ما الحديثُ لَكْ
مَنْ خاض في اللُّجَّةِ حَتْمًا قدْ هَلَكْ

فلمّا لم يجد أوّل الحديث كما يتخيّل «اتبعوا السواد...» في الألِف التي تليها التاء ظنه غير موجود!! حتى في الأمالي والأجزاء التي تبلغ المئات!!

فلا يغترّنَّ أولئك المحققون الذين يعوّلون على مثل كتبه ولا يرجعون إلى المصادر الأصلية بعد اليوم، لئلا يصبحوا مهزلة وضحكة أمام طلبة العلم وأهل هذا الشأن!!

ضعف الألباني في اللغة العربية

وهذا الباب أيضاً له فيه أغلاط كثيرة ذكرنا شيئاً يسيراً جداً منها في الجزء الأول ولا بأس ههنا بذكر طرفٍ نَزْرٍ من بعض أمثلتها أيضاً فنقول وبالله تعالى التوفيق:

١ - يقول في «سلسلته الضعيفة» (٢/٣٣٣) ما نصه: (٢٢٤)

«إن حماد له أوهاماً». اهـ

فعكس عمل «إنَّ» فجعله عمل «كان» وأخواتها وهذا قلب صريح لمقاييس اللغة!! والصواب أن يقول:

«إن حماداً له أوهام». وما «تويز» منه ببعيد!!

٢ - ويقول في «صحيحته»!! (٤/٣١٥) في حديث رقم (١٧٣٦): (٢٢٥)

«على كل زَوْجَةٍ سبعونَ حُلَّةٍ يبدو مخ ساقها»اهـ.

هكذا بخفض آخر حرف من كلمة «حلة» لأنَّهُ فاقد للتمييز!! فالتمييز عنده بالكسر خلافاً للعرب!!!

وهكذا تعاكس شذوذاته!! أهل الفن في جميع المجالات!!

ولله في خلقه شؤون!!

٣ - ويقول في «سلسلته الصحيحة» (١/٤٧) ما نصه: (٢٢٦)

«لكنهما غير متهمان»اهـ.

قلت: لو تحرّى الصواب لعرف أن الصحيح أن يقول:

«لكنهما غير متهمين». وهذا مما يدّلك على أن هذه أغلاط طَبْعيَّةٌ لا أخطاءٌ مَطْبَعِيَّةٌ!! ولدينا مزيد من ذلك ندّخره لوقت الحاجة والله المستعان!!

تصحيفات شائنة وقع بها الألباني

[١] يقول في «إرواء غليله» (٤/ ١٠٠) في حديث هناك: (٢٢٧)

«إن كنت صائمًا فصم الغد»اهـ بالدال.

والصواب هو: «الغُرّ» يعني: الأيام الغُر (١٣ و١٤ و١٥ من كل شهر).

[٢] ويقـول الألباني في «إرواء غليله» (٣/ ٧٨): «شعيب بن زريق الطائفي» بتقديم الزين على الراء في «زريق»!! (٢٢٨)

والصـواب هو «رزيق» بتقـديم الـراء المهملة، كما في «تهـذيب التهذيب» (٤/ ٣٠٨) وغيره.

[٣] ويقـول في تخريج «سنـة ابن أبي عاصم» (ص٤٤٨) عن رجل اسمه سلمة تارة: (٢٢٩)

«سلمة بن نبابة»

وتارة:

«سلمة بن نباته»

فلا ندري ما هو الصواب فيه عنده؟!!

[٤] ويقول الألباني عن رجل اسمه سليمان بن سلمان في «إرواء غليله» (٥/ ٢٣٣): (٢٣٠)

«الجنائزي»

وفي «صحيحته» (٣/ ٢٦٨)

يقول: «الخبائزي»!!

فياللتصحيف ويا للعجب! ولُيجبْ ما تفسير ذلك؟!!

تحليل طريقة الألباني في التصحيح والتمثيل على ذلك

ومن تخليطات!! الألباني في هذا الفن:

أنه أورد في «صحيحته» (١/ ٧١٤) حديث: «صوتان ملعونان...» وفي سند هذا الحديث محمد بن يونس وهو متهم بوضع الحديث باعترافه، ثم زعم أن للحديث طريقين آخرين عن الضحّاك بن مخلد ثنا شبيب بن بشر.. الخ.

(٢٣١)

ثم قال:

«فالسند حسن إن شاء الله»اهـ.

قلت: كلا والذي خلق التناقض فيك!! كيف يكون السند حسناً وشبيب بن بشر ضعيف عندك؟!!

(٢٣٢)

هل نسيتَ أو تناسيتَ أنّكَ قلتَ في شبيب بن بشر في «ضعيفتك» (٣/ ١٧٤) وعن إسناد هو فيه:

«ضعيف، وذلك لأن شبيب بن بشر صدوق يخطىء»؟!!

استيقظ!!

وقد ضعّفته أيضاً أيها الألمعي!! في مواضع أُخرى!! عافاك الله!! وأحسن عزاء شيعتك فيك وفي كتبك!!

ثم قال الألباني في «صحيحته» (١/ ٧١٤) زائداً في نغمة مزماره:

«وله شاهد يزداد به قوّة، أخرجه الحاكم (٤/ ٤٠) من طريق محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى...»اهـ.

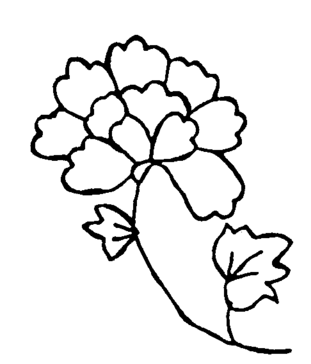
قلت: كلا، لم يزدد به إلا ضعفاً!! وذلك لأنَّ محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى موصوف بأنه سيء الحفظ جداً كما في «التقريب» (٢٣٣) وقد ضعّفته أنت في مواضع لا أكاد أُحْصيها منها قولك عنه في (٢٣٤) «ضعيفتك» (١٦٧/٣) ناقضاً ما قلته في «صحيحتك»:

«فهو غير مستقيم، لأنَّ السيّء الحفظ حديثه من قسم المردود كما هو (٢٣٥) مقرر في المصطلح»اهـ!!!!

فليهنأ فضيلته!! وشيعته!! الأكارم!! بهذا التناقض!! وليستيقظوا عافاهم الله! وبه يتبين بطلان قوله هناك:

«فمثله يستشهد به ويعتضد»!! (٢٣٦)

أقول: وكيف يعتضد وفي سند الحاكم أيضاً مجهول قبل ابن أبي ليلى؟!!



رواةٌ ادّعى الألباني أنه متفق على تضعيفهم وليسوا كذلك

[١] الربيع بن سهل بن الركين : (٢٣٧)

قال الألباني عنه في «صحيحته» (٢/ ٣٣) :

«وهو ضعيف اتفاقاً»اهـ.

قلت: ليس كذلك فقد وثقه ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٢٧) و (٦/ ٢٩٦) وغيره وقد اعترف الالباني بذلك فقال في «إرواء غليله» (٨/ ٢٠) متناقضاً :

«ضعّفه النسائي وغيره ووثقه ابن حبان» ! ! (٢٣٨)

فتبين باعترافه أنه ليس ضعيفاً اتفاقاً فتأملوا ! !

قلت: وقد روى عنه شعبة وهو لا يروي إلا عن ثقة كما يزعم الالباني[١] في مواضع ويتناقض في مواضع ! ! (٢٣٩)

[٢] عطيّــة العوفي : (٢٤٠)

ذكر الالباني في «ضعيفته» (٣/ ٤٥) ناقلاً مقراً الاتفاق على ضعف عطية فقال ما نصه :

«هذا إسناد مسلسل بالضعفاء، عطية متفق على تضعيفه»اهـ.

---

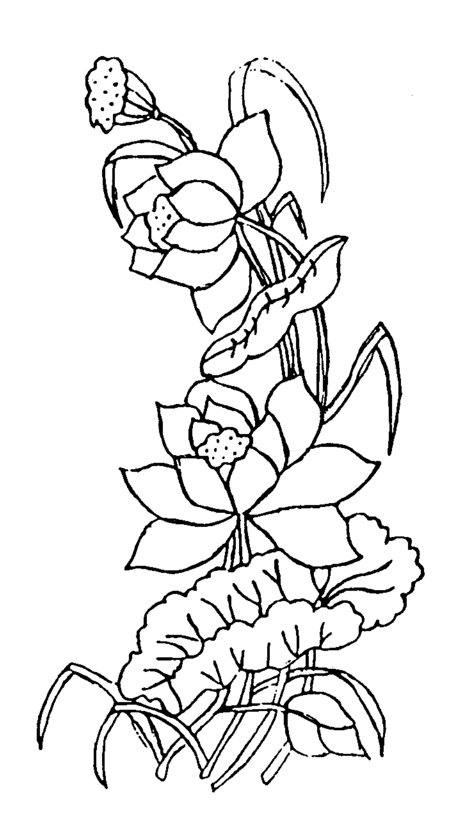
(١) قال الالباني في صحيحته (٥/ ١٢) في سبيل توثيق رجل هناك :

«ويكفي في تعديله رواية شعبة عنه». اهـ فياللعجب.

قلت: ليس كذلك أيها الألمعي!! فقد قال الحافظ ابن حجر في «أمالي الأذكار» (٢ / ٤١٤):

«وقد قال أبوحاتم وابن عدي: يكتب حديثه، وقال الدوري عن ابن معين: صالح الحديث، وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله تعالى، وبعضهم لا يحتج به، قلت: والترمذي يُحَسِّن حديثه، **وهذا كله يرد قول من قال فيه: مجمع على ضعفه»اهـ**

فتأمّل أيها الألباني!!





رواة ادّعى الألباني أنه متفق على توثيقهم وليس الأمر كذلك

ولا أترك ضرب ولو مثالٍ واحدٍ يثبت إفلاسه في هذا الفن الذي يتبجّح به على الناس وعلى منْ لا يتقنه يدّعي فيه أن فلاناً من الرواة متفق على توثيقه مع بطلان كلامه:

(٢٤١)

[٣] أبوالصديق بكر بن عمرو :

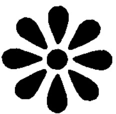
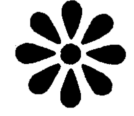
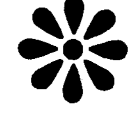
يقول الألباني في «صحيحته» (٤/ ٤٠):

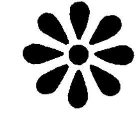
«وأبـوالصديق اسمه بكر بن عمرو وهو ثقة اتفاقاً محتج به عند الشيخين وجميع المحدّثين فمن ضعّف حديثه هذا من المتأخرين فقد خالف سبيل المؤمنين»اهـ!!

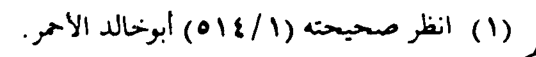
قلت: كذا قال!! وهو يضعِّف كثيراً من رجال الصحيحين[1] في أماكن أخرى!! ولو علم أن الإمام الحافظ ابن سعد السلفي قال عن بكر بن عمرو هذا في طبقاته (٧/ ٢٢٦):

«**يتكلّمون في أحاديثه ويستنكرونها**»اهـ.

لما جازف الألباني هذه المجازفة المزيفة!! وتفوّه بهذا الكلام المهدوم!!

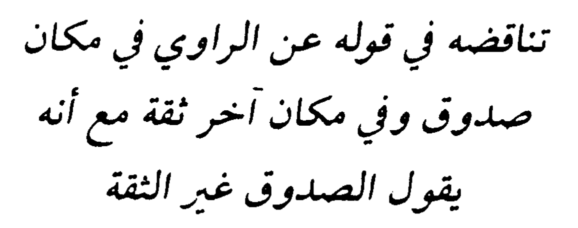








(١) انظر صحيحته (١/ ٥١٤) أبوخالد الأحمر.





تناقضه في قوله عن الراوي في مكان صدوق وفي مكان آخر ثقة مع أنه يقول الصدوق غير الثقة

ومن أنواع تناقضات الألباني أنَّه صرّح في أماكن كثيرة بأنَّ الصدوق مغاير للثقة كما هو معروف عند أهل الحديث، وهو متى تكلّم على سند مثلاً قال فيه رجالـه ثقات غير فلان فإنه صدوق، فأكَّد بذلك تغاير الصدوق والثقة، من ذلك مثلاً قوله في «إرواء غليله» (٨/٧) عن رجال سند هناك:

«رجاله ثقات رجال الصحيح غير الأجلح وهو ابن عبدالله الكوفي وهو صدوق» اهـ.

ثم نراه يتنـاقض فتارة يقول عن الراوي صدوق وفي موضع آخر يقول ثقة واليكم بعض الأمثلة على ذلك:

(٢٤٣)

١ ـ هريم بن سفيان :

قال عنه في «ضعيفته» (٤/١٦٩):

«صدوق».

وخالف هذا فقال عنه في «صحيحته» (١/٦١٨):

«ثقة»!!

(٢٤٤)

٢ ـ ابن ثوبان: عبدالرحمن بن ثابت :

قال عنه في «الصحيحة» (١/١٨١):

«وهو مختلف فيه، والمتقرر أنه حسن الحديث إذا لم يخالف» اهـ.

وخالف هذا في «ضعيفته» (٤/٤٠٨) فقال عن سند هو فيه:
«رجاله موثوقون»!!

٢٤٥

٣ - اسماعيل بن زكريا:

قال عنه في «صحيحته» (٣/٢٦٧):
«وهذا سند حسن فإن رجال الإسناد ثقات كلهم».
ثم استثنى اسماعيل فأكمل قائلاً:
«واسماعيل احتج به الشيخان، قال الحافظ: صدوق يخطىء قليلاً»اهـ.
فأنزل الحديث الى درجة الحسن لأجله!!
وقد خالف ذلك في موضع آخر وذلك في «ضعيفته» (٣/٤٥١) إذ قال:
«إن اسماعيل بن زكريا ثقة محتجٌ به في الصحيحين فالسند صحيح...»اهـ
فتأملوا!!

٢٤٦

٤ - هوذة بن خليفة:

وثقه «في صحيحته» (٢/١١٤) فقال عنه:
«وهو ثقة».
وخالف هذا في موضع آخر من «صحيحته»!! وذلك (٣/٣٢٩) حيث قال:
«صدوق»اهـ.
فتأملوا!!

قصور اطلاع الألباني في مواضع لا تحصى وأمثلة ذلك أو عرض بعض ما وقع فيه الألباني من أخطاء ظاهرة وأغلاط فاحشة في علم الحديث مما يدلُّ دلالة واضحة على عدم معرفته بهذا الفن تماماً

من الغريب العجيب أن نجد هذا الألباني يقع في أغلاط لا تقع لصغار الطلبة عندنا!! ونجده يعيب على الجهابذة من المحدّثين وكبار الحفاظ الذين يبني مؤلفاته القيّمة!! على فتات موائدهم ثم يتطاول عليهم بما هو واقع فيه!! كما بيّنا بعض أمثلته سابقاً فيقع بأشنع مما عابهم به كرّات ومرّات والله المستعان.

وإن مما يشمئز له قلب المنصف قول الألباني في مقدّمة «صحيح الجامع وزيادته» ص (١٧) عن الإمام الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى أنه:

«ليس من أهل النقد والدقة»[١] اهـ!!! (٢٤٧)

أفلم يكن من واجب الألباني أنْ يشكر الإمام السيوطي رحمه الله تعالى ويترحم عليه ويدعو له؟!! لا سيما وقد سرق كتبه علانية ونسبها الى نفسه (٢٤٨) فوضع عليها: «تأليف محمد ناصر[٢] الدين الألباني» مع أن الكتاب للحافظ السيوطي رحمه الله!! وكان عليه أن يقول: «بتحقيق محمد ناصر[٢] الدين الألباني»

(١) وهل أنت من أهل النقد والدقة بعد بيان المئات من هذه التناقضات والأغلاط؟!!! قل: لا!! إن كنت عاقلاً!!

(٢) هادم.

على ما في تحقيقه من الخبط والتناقض!![1].

أفلم يستفد الالباني من الإمام الحافظ السيوطي؟!! أفلم يستفد من «الجامع الصغير» و «الزيادة عليه» و «الجامع الكبير» و «الدر المنثور» و. . . . ؟!

و «مَن لا يشكر الناس لا يشكر الله»!!

فأين الأدب والتأدب أيها الالباني **المتناقض**!! المعثار! مع العمد من الأئمة؟!!!

ولنسرد نماذج وأمثلة تدل دلالة واضحة على قصور الالباني في الحديث وفي الرجال وفي علم الجرح والتعديل وفي غير ذلك من ألوان تناقضاته وبالله عز وجل نستعين لا رب سواه ولا إله غيره:

[١] قال الالباني في «صحيحته» (٤/٢٦٢) ما نصه:

«وللحديث شاهد من حديث ابن عمر مرفوعاً به نحوه. أخرجه أحمد (٢/٤٩) ثنا **إبراهيم بن وهب بن الشهيد**: ثنا أبي عن

---

(١) وما طبع على غلاف بعض طبعات مسند الإمام أحمد وعلى كعب الغلاف أنه «مع فهرس الالباني» مما تضحك منه الثكلى!! وكل ذلك ترويجاً ودعاية لهذا المتناقض!! مع أن أصغر الطلبة عندنا لو كلفناه أن يصنع هذا الفهرس الذي يتبجّح به الالباني لمااستغرق معه أكثر من ثلاث ساعات لا غير!!

ولله في خلقه شؤون فتنبّهوا الى الدعاية التي يقوم بها هذا الالباني!! ومريده!! القديم صاحب المكتب الإسلامي اللذين اقتتلا في المحاكم النظاميّة على الدنيا والعوائد الماديّة!! لتدركوا الأمر!! وقد انغرَّ بمثل هذا الترويج بسطاء المحققين من (الدكاترة)!

أنس بن سيرين عنه . وإبراهيم هذا وأبوه لم أعرفهما، ولم يترجمها[1] الحافظ في التعجيل!»اهـ كلامه .

أقول: كذا قال لم أعرفهما!! وذلك لقصوره!!

وقد تصحّف الإسم عليه فلم يعرفهما!! والصواب هو:

(٢٥٤) * إبراهيم بن حبيب بن الشهيد:

(٢٥٥) من رجال النسائي وهو «ثقة» كما في «تهذيب التهذيب» (١/٩٨) فليستيقظ!!

وأبـــوه هو:

(٢٥٦) * حبيب بن الشهيد الأزدي أبومحمد:

(٢٥٧) «ثقة» من رجال البخاري ومسلم والأربعة مترجم في عدّة كتب منها: «تهذيب الكمال» للحافظ المزي (٥/٣٧٨) و«التهذيب» و«التقريب» و«الكاشف» و...

فياللعجب من جهل الالباني برجال الصحيحين فضلاً عن رجال الكتب الستة فضلاً عن رواة الحديث!!

(٢٥٨) ومن هذا البيان يتبين لك أنه «فِهْرِسي» «صَحَفِي» لا غير!!

(٢٥٩) [٢] قال الالباني في «صحيحته» (٤/٢٦٩) عن إسناد حديثٍ هناك ما نصه:

«ورجال إسناده ثقات كلهم غير امرأة ابن عمر فلم أعرفها» اهـ كلامه.

---

(١) وصوابه: ولم يترجمهما فَلْيُصْلحْ ذلك!!

قلت: هي يا ألمعي!! صفيّة بنت أبي عبيد بن مسعود الثقفيّة من رواة البخاري في التعاليق ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه كما رمز الحافظ لها وهي مترجمة في «التقريب» ص (٧٤٩) برقم (٨٦٢٣) وغيره فاستيقظ!!

[٣] قال الالباني في «صحيحته» (٤/ ١١٤):

(٢٦٠)

«وابن عُيَيْنَة إنما سمع من عطاء بعد اختلاطه فالاعتماد على رواية الثوري عنه»اهـ.

قلت: كلا أيها الألمعي!! قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٨٤ دار الفكر):

[قال الحميدي عن ابن عُيَيْنَة: «كنتُ سمعتُ من عطاء بن السائب قديماً ثم قدم علينا قدمه فسمعته يُحَدِّثُ ببعض ما كنت سمعت فخلّط فيه فاتّقيته واعتزلته»اهـ.

فاستيقظ!!

وأزيدكَ أيها المتناقض!! فأقول لك:

(٢٦١)

لقد نقضتَ ما أبرمتَهُ في «صحيحتك» حيث قلت في «إرواء غليلك» (٧/ ٣٩):

«وكأنّه خفي عليه ـ المنذري ـ أنه عند أبي داود من رواية شعبة عن عطاء وقد سمع منه قبل الاختلاط، وكذلك رواه أحمد عن شعبة وعن سفيان أيضاً وقد سمع منه قبل الاختلاط أيضاً»اهـ!!

فتأملوا في تخبّطاته!! وتناقضاته!!

فلا ندري التعويل الآن بعد هذا البيان عنده وعند شيعته المفتونين

به على ما ذكره في «صحيحته» أم على ما ذكره في «إروائه»؟!! والله المستعان!!

ومن ذلك يتبين سخف وبطلان ما قاله في «ضعيفته» (٢/ ٢٨٤) عن الإمام المحدث الكوثري بأن ما يبرمه في مكان ينقضه في مكان آخر ويتبين أن هذا نعته لا غير!! (٢٦٢)

[٤] **ومن تناقضه الفاحش!!** قوله في «صحيحته» (٤/ ٤٠٧) عن سندٍ يرويه سيدنا محمد الباقر بن سيدنا علي زين العابدين ما نصه: (٢٦٣)

«... عن محمد بن علي عن أبي هريرة به. قلت: وهذا سند صحيح ورجاله كلهم ثقات، ومحمد بن علي هو أبوجعفر الصادق..»اهـ.

قلت: تناقض المسكين مع نفسه!! لأنّه قال قبل ذلك في «صحيحته» (٢/ ١٤٨) عن هذا السند نقلاً عن الحافظ الذهبي:

«محمد بن علي بن الحسين وروايته عن أبي هريرة وعن أُم سلمة فيها إرسال، لم يلحقهما أصلاً»اهـ.

ثم جزم بذلك فقال:

«إن كان محمد بن علي بن الحسين[1] فهو مرسل»اهـ

قلت: والمرسل من أقسام الضعيف فهو غير الصحيح أليس كذلك أيها الجهبذ؟!!

عافاك الله تعالى!!

---

(١) أي إن كان يرويه عن أبي هريرة.

(٢٦٤)

[٥] **من مجازفات التقليد الأعمى :**

قال الالباني في «صحيحته» (٤/٣٤٥) ما نصه :

«**قلت** : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات غير محمد بن مالك . . واضطرب[1] فيه ابن حبّان ، فذكره في كتابه «الثقات و الضعفاء !» اهـ

قلت : كذا قال ! ! ولو أنه ترك التقليد في هذا الشأن وكان مجتهداً لعرف أنَّ مَنْ نقل عنه ذلك قد أخطأ ! ! وذلك لأن ابن حبان لم يُتَرْجِمْ هذا المذكور ـ محمد بن مالك ـ في الثقات فليستقظ هذا الالباني ! !

(٢٦٦)

[٦] قال الالباني في «صحيحته» (٤/٤١١) ما نصه :

«وعبدالرحمن بن اسحق هذا الظاهر أنه أبوشيبة الواسطي وهو ضعيف» اهـ

قلت : كلا ! ! بل هو عبدالرحمن بن اسحق بن عبدالله بن الحارث بن كنانة العامري القرشي وهو صدوق من رجال مسلم ، فاستيقظ ! ! وراجع ذلك ! !

(٢٦٧)

[٧] **تطاول وتبجّح :**

قال الالباني في تعليقه السقيم ! ! وتخريجه القاصر ! ! على سنة ابن أبي عاصم ص (٢٠١) ما نصه :

«وعدس بضم العين المهملة ، ويقال حدس بالحاء المهملة ،

(١) وهذا تصريح من الألباني بأنَّ التناقض هو اضطراب وهو من الضعف ! ! (٢٦٥)

وهكذا وقع في الرواية المتقدّمة وهو الصواب كما قال الإمام أحمد في المسند (٤/١١) وهذا من الفوائد التي خلت منها كتب الرجال! . . . » الخ هرائه!!

وأقول: كلا أيها الألمعي!! فإنَّ كتب الرجال لم تخل من هذا الضبط!!

وقد نقلوه عمّن قبل الإمام أحمد!! فقد قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/١١٥ دار الفكر) نقلاً عن الآجرّي:

«سمعت عيسى بن يونس يقول رأيت رجلاً من ولد وكيع فسألته عنه فقال: ابن حدس»اهـ.

ونقل الحافظ ضبط حدس في «التهذيب» عن جماعة فليرجع إليه!! فتأملوا!!

(٢٦٨) [٨] قال الألباني في «صحيحته» (٤/١٠١) عن حديث رواه عبدالله بن سلام ما نصه:

«أخرجه ابن حبّان في صحيحه (٢١٢٧ ـ موارد) قلت: واسناده صحيح»اهـ.

قلت: كلا أيها الألمعي!! إذ كيف يكون صحيحاً وفي سنده عمرو بن عثمان الكلابي وهو ضعيف؟!

انظر التقريب ص (٤٢٤) رقم (٥٠٧٤) واستيقظ!!

(٢٦٩) [٩] ومن عجائب صنع الألباني في هذا الفن أنه قال عن عمرو بن واقد في صحيحته (٥/٦٠٥):

«متروك عند البخاري وغيره، ورمي بالكذب»اهـ.



وهو متناقض!! لأنه استشهد بحديثه قبل ذلك في صحيحته (٤/٦١٨). بل صحيحة في «صحيح الترمذي»!!

[١٠] جهل عجيب : (٢٧٠)

ومما يثبت أنَّ الألباني ليس بمحدّث ولا شم رائحة التحقيق في هذا الفن!! أنه قال في «صحيحته» (٢/٤) عن حديثٍ هناك:

«أخرجه أحمد ٦/٢٢): ثنا يزيد بن هارون قال:

أخبرني الجريري به. وأخرجه أبوداود (٤١٦٠) والنسائي (٢/٢٩٢-٢٩٣)

قلت: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين»اهـ.

قلت: كذا قال! وليس كذلك!! ولو عرف أن رواية يزيد بن هارون عن الجريري في زمن اختلاطه لما فاه بهذا الهذيان الفارغ!!

قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/٧) - في ترجمة الجريري - ما نصه:

«روى عنه في الاختلاط يزيد بن هارون..»اهـ

فتأملوا!!

وليستيقظ!!

[١١] قال الألباني في «صحيحته» (٢/٣٠) عن سند حديث فيه يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبدالله بن عمرو... الخ ما نصه: (٢٧١)

«أخرجه الحاكم ٤/١٥١-١٥٢ من طريقين عنه وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي وهو كما قالا»اهـ!!



قلت: كذا قال!! صحيح وعلى شرط مسلم!! ولو كان يعرف هذا الفن حق المعرفة ويدري الحديث حق الدراية لما قال هذا!!

* فالحديث ليس على شرط مسلم لأن والد يعلى وهو عطاء العامري الطائفي ليس من رجال مسلم كما في «تهذيب التهذيب» (٧/١٩٦).

* وكذلك ليس الحديث صحيحاً لأن عطاء العامري هذا قال عنه أبوالحسن القطان مجهول الحال ما روى عنه غير ابنه يعلى وتبعه الذهبي في الميزان.

فليستيقظ محدّث الديار الشامية!! وحافظ الوقت!!

وكم له من خطأ فاحش في قوله في مواضع كثيرة (على شرط مسلم) ونحوِ هذه الشروط واعدادها لا تكاد تحصى ولعلِّي أنْ أُفرِدَ فصلاً خاصاً في ذكر بعضها في المجلد والجزء الآتي (الثالث)!! إن شاء الله تعالى.

[١٢] (٢٧٢) **ومـمّا يدلُّ على تعصب** الالباني **المقيت تثبيته في كتاب مختصر العلو** ص (١٣٦) عبارة منقولة عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى من طريق أبي مطيع البلخي حيث قال!! في معرض مدحه والبناء على كلامه وتثبيته ـ ما نصه:

«**قلت**: أبومطيع البلخي هذا من كبار أصحاب أبي حنيفة وفقهائهم..» اهـ.

ونقول له: اثبت العرش ثم أنقش أيها الألمعي!!

وسبحان من جعلك تتناقض فتقول عن أبي مطيع هذا في موضع

آخر وذلك في «صحيحتك» (٢ / ٣٩) عن سندٍ هو فيه:
«**قلت**: فهذا ضعيف جداً، من أجل البلخي، فقد ضعفوه، واتهمه بعضهم بالكذب والوضع . . . »اهـ.
فليتأمل ذلك المفتونون بالشيخ!! والمتعصبون له!! **وليتدبر ذلك أدعياء التحقيق من (الدكاترة)!! الذين يعوّلون على مثله!!**.
[**تنبيــــه**]: ثم لو قال إنما صححت رواية أبي مطيع ـ لتلك العبارة ـ التي أعشقها عن أبي حنيفة ولم أُصحح ذلك الحديث الذي في سنده أبو مطيع لأنَّ أبا مطيع من كبار أصحاب أبي حنيفة لكنه في الحديث واهٍ كما قال الذهبي ونقلته عنه.
(٢٧٣) **قلنا**: ليس كذلك أيها الألمعي!! وكيف تقبل رواية رجل عن أبي حنيفة وهو وضاع يكذب على رسول الله ﷺ؟! أوليس من كذب على رسول الله كان من السهل عليه أن يكذب على أبي حنيفة؟!! أم أنك تجعله من كبار أصحاب أبي حنيفة وفقهائهم **في موضع يحلو لك تعصباً لتنصر ما برأسك من أفكار!** وتجعله في موضعٍ آخر كذاباً وضاعاً **حيث يروق لك ذلك؟!**
يا رجل اتقِ الله تعالى وتب إليه!!
[**ملاحظة مهمة جداً**]: ومما يؤكد تعصبك وإعمالك الهوى في الكلام على الأسانيد قبولك لما يرويه ابن بطة (صاحب الإبانة) وردُّك لما يرويه أبوعبدالرحمن السُلَمي (صاحب الطبقات).



● **فأما ابن بطة**

فقولك عنه مثلاً في «ضعيفتك» (٣/٣٩٢) ـ راداً جرح الأئمة له!! ـ :

«قلت: لأنَّه عالم فاضل صالح بلا خلاف... ولمجرّد وقوع خطأ واحد من مثله لا يجوز أنْ ينسب الى الوضع حتى يكثر منه، ويظهر مع ذلك أنه قصد الوضع، **وهيهات أن يثبت ذلك عنه!**»اهـ.

وهذا كلام مردود قطعاً وفاسد تحقيقاً!! ولن يُغْني الالباني من الحق شيئاً ما ذكره صاحب التنكيل (١/٣٣٨ ـ ٣٤٧) بعد ثبوت:

(٢٧٤) * قول الحافظ الخطيب البغدادي في تاريخه (١٠/٣٧٥) عن حديث موضوعٍ هناك:

«والحمل فيه على ابن بطة».

(٢٧٥) * وقول الحافظ ابن حجر فيه في «لسان الميزان» (٤/١١٣ هندية):

«وقد وقفت لابن بطة على أمرٍ استعظمته واقشعرً جلدي منه».

(٢٧٦) * وبعد قول أبي القاسم الأزهري فيه كما في «اللسان» (٤/١١٣):

«ابن بطة ضعيف ضعيف»اهـ.

(٢٧٧) * وبعد قول الحافظ الذهبي فيه في «الميزان» بما معناه:

«قليلُ اتقانٍ في الرواية».

(٢٧٨) * وبعد كشف الحافظ الدارقطني لكـذب روايته حيث قال لنصرٍ الأندلسيٍّ كما في «اللسان» (٤/١١٤):

«إيش كتبت عن ابن بطة، قال: كتاب السنن لرجاء بن مرجا. حدّثني به عن حفص بن عمر الأردبيلي عن رجاء بن مرجا، فقال الدارقطني: هذا محال دخل رجاء بن مُرَجًّا بغداد سنة أربعين ودخل حفص بن عمر سنة سبعين فكيف سمع منه؟!!»اهـ.

قلت: ذلك يتم بالكذب والكشط والحك!!

(٢٧٩) * فقد قال الخطيب في «تاريخه» (١٠ / ٣٧٤):

«حدثني أحمد بن الحسن بن خيرون قال: رأيت كتاب بن بطة بمعجم البغوي في نسخة كانت لغيره، **وقد حَكَّ اسم صاحبها وكتب اسمه عليها**».

(٢٨٠) * وقال ابن عساكر: وقد أراني شيخنا أبوالقاسم السمرقندي بعض نسخة ابن بطة بمعجم البغوي فوجدت سماعه فيه مُصْلَحاً بعد الحك.

(٢٨١) * وبعد قول أبي ذرٍ الهروي: اجهَدْتُ على أنْ يخرج لي شيئاً من الأصول فلم يفعل فزهدت فيه.

(٢٨٢) * وبعد إقرار الحافظ ابن حجر هذه الأشياء التي تشتمل على الطعن الصريح من أكابر الحفاظ في ابن بطة هذا الذي يتعصب له الالباني دون طائل تقليداً وجرياً وراء ترهات المُعَلِّمي.



وأمّا قول الالباني (عالم فاضل صالح بلا خلاف) فقد تبيّن بطلانه وأنّه ضعيف بلا خلاف!! والوضّاع لم يكن في يوم من الأيام فاضلاً!!

(٢٨٤) وأما قوله (صالح) فكثير من الصلحاء هتك الألباني عدالتهم ورد روايتهم وشنعّ عليهم ! ومنهم أبوعبدالرحمن السلمي ، والإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى من كبار الصالحين ورؤوس أهل الفضل ومثله كثير فلم يعبأ الألباني بصلاحه ولا بفضله بل طعن فيه وسرد أقوال من ضعّفه في مواضع منها في تعليقه!! على سنة ابن أبي عاصم ص (٧٦) حيث قال:

«إسناده ضعيف، رجاله رجال البخاري غير أبي حنيفة، فإنه على جلالته في الفقه **ضعّفه الأئمة لسوء حفظه**(١)، وقد خرّجت أسماء هؤلاء الأئمة في الأحاديث الضعيفة ٥/٧٦ بما لا تراه في كتاب آخر، ولدينا مزيد!»

فيا للهول!!

(٢٨٥) ● **وأما أبوعبدالرحمن السلمي** :

فقد طعن فيه الألباني في مواضع!! منها قوله في «ضعيفته» (٤/٩٢):

«**قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً مظلم فإنَّ مُخرّجه السلمي** نفسه متهم بأنّه كان يضع الأحاديث...»اهـ

قلت: فعكس الألباني في شأنه عكس ما فعله في شأن ابن بطة مع قول الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٥/١٤١) فيه:

(١) وهل أنت أيها الجهبذ!! مع هذه التناقضات الواضحات والأغلاط الفاحشات أكثر حفظاً وفقهاً من الإمام أبي حنيفة أم أنك على صلاحك!! وفضلك!! تتلاعب وتُضعِّف وتكشط وتحك وتحذف كصديقك!! الصالح!! ابن بطة!! فأنت ترى ذلك غير مسقط للعدالة فتدافع وتنافح!!

(٢٨٦) «وقال السراج مثله إن شاء الله لا يتعمد الكذب»اهـ

قلت: ومما عابوه به إيراده الأحاديث الموضوعة في كتبه مع أنَّ كثيراً من الحفاظ الذين يوثقهم الالباني يفعلون ذلك أيضاً، وهو يعلم ذلك جيداً.

وقد قال الذهبي في صدر ترجمته في «سير أعلام النبلاء»:

«الإمام الحافظ المحدِّث...» فلا ندري لم أثنى الالباني على ذلك وطعن في ذا!!!

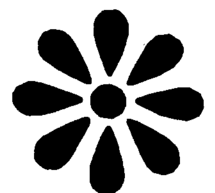
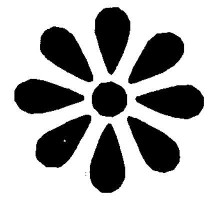
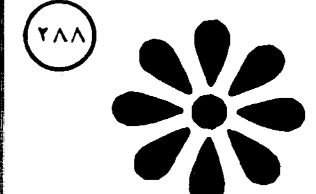
[١٣] (٢٨٧) **ومما يدل أيضاً على إفلاسه في علم الحديث وفي معرفة الأسانيد** والحكم عليها قوله في «صحيحته» (٢ / ٧٤) عن حديث هناك:

«أخرجه الإمام أحمد (٦/ ٤٠٤) ثنا حجاج قال: ثنا ابن جريج عن ابن شهاب عن حميد.. قلت: وهذا إسناد على شرط الشيخين»اهـ.

قلت: يا ألمعي!! هل يقال عن سند فيه عنعنة ابن جريج أنه على شرط الشيخين وقد رواه الطحاوي في «شرح المشكل» (/) من طريق أبي عاصم عن ابن جريج قال: «حُدِّثْتُ»اهـ

وهذا يبين لك أنه قد دلَّسه! فاستيقظ!!

(٢٨٨)


بـــاب

تناقض الألباني

في

تصحيح الحديث في موضع وتضعيفه في موضع آخر

وكذلك

تناقضه في

توثيق الرجل في موضع وتضعيفه والطعن فيه

في موضع آخر!!

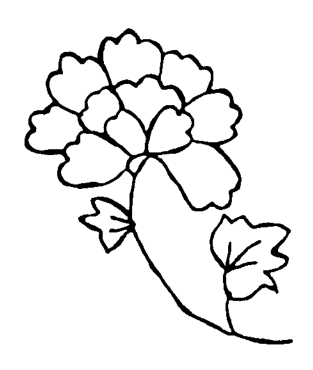
سرد (١٢٠) مثالاً على ذلك



تنبيـــــه

نرجـو عند مراجعة هذه المسائل مراعاة الطبعة المذكورة في فهرس ثبت المراجع المذكورآخر هذا الكتاب ، وذلك لأنَّ هذا المتناقض!! يغيِّر أرقام الأحاديث في أحيان كثيرة لئلا يهتدي الباحث الى أخطائه

«لذا اقتضى التنبيه»



﴿كالتي نقضت غزلها من بعد قوّة أنكاثا﴾

فصل
تناقض الألباني الواضح في تصحيح بعض الأحاديث في موضع وتضعيفها في موضع آخر
سرد (٢٠) مثالاً على ذلك

لم أُخصِّص هذا الجزء (رقم ٢) لتناقض هذاالألمعي! في الحكم على متن الحديث ومع ذلك فإنني لا أترك ضرب ولو عشرين مثلاً على إثبات **تناقضه** في هذا المجال توكيداً للماضي الجزء (رقم ١) واستعداداً للآتي الجزء (رقم ٣) إن شاء الله تعالى حتى يطَّلع أهل العلم وطلاب الحديث والمغرمون الواهون من **شيعته**!! والمفتونون بكتبه والناقلون منها والمعوّلون عليها على شيء من ذلك ههنا وتحقيقاً لرغبة بعض الأصدقاء والمريدين!! وإليك ذلك وبالله نستعين:

[١] **حديث أبي برزة مرفوعاً** : (٢٨٩)

«والله لا تجِدُونَ بعدي رَجُلاً هو أعْدَلُ مِنيِّ».

رواه النسائي في سننه (٧/ ١٢٠ برقم ٤١٠٣).

قلت: صححه الألباني فأورده في «صحيح الجامع وزيادته» (٦/ ١٠٥ برقم ٦٩٧٨) وقال:

«صحيح».

ومن العجيب أنه ضعّفه في موضع آخر!! حيث ذكره في كتابه «ضعيف سنن النسائي» ص (١٦٤ حديث رقم ٢٨٧) وقال: «ضعيف».

فتأمّلوا في هذا التخابط!!

[٢] حديث حرملة بن عمرو الأسلمي عن عمه مرفوعاً: (٢٩٠)

«إرموا الجمار بمثل حصى الخذف ـ أو الخاذف».

رواه ابن خزيمة في صحيحه (٤/٢٧٦ ـ ٢٧٧ برقم ٢٨٧٤).

قلت: أقـرَّ الألباني تضعيفه في صحيح ابن خُزيمة ونص العبارة: «إسناده ضعيف».

وتناقض فصححه في «صحيح الجامع وزيادته» (١/٣١٢ برقم ٩٢٣) حيث قال:

«صحيح» اهـ.

فتأملوا!!

[٣] حديث سيدنا جابر بن عبدالله رضي الله عنهما: (٢٩١)

سئل النبي ﷺ عن الجنب هل يأكل أو ينام قال:

«ـ نعم ـ إذا توضأ وضوءه للصلاة».

رواه ابن خزيمة برقم (٢١٧) وابن ماجه (٥٩٢).

ضعفه هذا المتناقض!! حيث أقـرَّ تضعيفه في تعليقه على ابن خزيمة (١/١٠٨ برقم ٢١٧).

ثم تناقض!! فصححه في صحيح ابن ماجه (١/٩٦ برقم

٤٨٢).

فياللعجب!!

(٢٩٢) [٤] حديث السيدة عائشة رضي الله عنها مرفوعاً :

«إناء كإناء، وطعام كطعام» رواه النسائي في سننه (٧/ ٧١ برقم ٣٩٥٧).

صححه الألباني ـ الذي حلف بعض المتعصبين بأنـــه لم ير مثل نفسه ـ في كتابه الفذ!!! «صحيح الجامع وزيادته» (٢/ ١٣ برقم ١٤٦٢) قائلاً:

«صحيح» اهـ.

وتناقض!! فخلّط ولم يدر! حيث ضعّفه في ضعيف سنن النسائي ص (١٥٧) برقم (٢٦٣) قائلاً:

«**ضعيف**»

فتأملوا يا قوم!

(٢٩٣) [٥] حديث سيدنا أنس رضي الله عنه :

«ليسأل أحدكم ربَّه حاجته كلها، حتى يسأله شسع نعله إذا انقطع».

حسنه الألباني في تخريج «المشكاة» (٢/ ٦٩٦ برقم ٢٢٥١ و٢٢٥٢).

وتناقض فضعّفه في «ضعيف الجامع وزيادته» (٥/ ٦٩ برقم ٤٩٤٧ و٤٩٤٨).

فأحكم قيد **التناقض** عليه!!

(٢٩٤)

[٦] حديث سيدنا أبي ذرٍ رضي الله عنه مرفوعاً :

«إن كنت صائمًا فعليك بالغر البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة».

ضعّفه في «ضعيف النسائي» ص(٨٤). وفي تعليقه على ابن خزيمه (٣/٣٠٢/ برقم ٢١٢٧).

وصححه متناقضاً مع نفسه!! في «صحيح الجامع وزيادته» (٢/ ١٠ برقم ١٤٤٨)!! كما صححه في صحيح النسائي (٣/٩٠٢ رقم ٤٠٢١)!!

فتأمل!!

من الغريب العجيب في تناقض هذا الرجل أنْ يوردَ هذا الحديث في «صحيح سنن النسائي» ويذكره أيضاً في «ضعيف سنن النسائي» مما يدل على أنه لا يعي ما يقول!! أو ما يخرج من رأسه!! (٢٩٥)

فهل يعوّل على مثل كتب هذا الناقل!!

وهذا مما يؤكّد لنا ما سمعناه في شأنه من أنه يجمع غلمانه فيأمرهم بكتابة هذه التساويد ثم يلقي عليها نظرة فينسبها له كما يفعل غيره من محققي هذه الازمان لِتَرُوجَ هذه الكتب تجارياً عند من فُتِنَ بهذا (٢٩٦) الرجل وظن أنه يعرف علم الحديث!! وقد اعترف هو ببعض ذلك فوقع من حيث لا يدري حيث صَرح في مقدمة صفة صلاته الجديدة ص (٥ ـ ٦) أن كتاب «الحلال والحرام» للقرضاوي بقي (٢٩٧) اسمه عليه هكذا: (تخريج المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني) مدة اثنتي عشرة سنة أي من سنة ١٤٠٠هـ للآن، وبقي هكذا كما يقول

ويعبر: (فأسرّها يوسف في نفسه) هذه المدّة الطويلة لينخدع القرّاء البسطاء الذين فتنوا به وكذلكم شيعته فيُقْبلوا على الكتاب ويشتروه ليزداد العائد من المتاجرة به! وهكذا يكشف الله ما يقوم به هذا الرجل من تلاعب وإيهام وادّعاء فارغ للعلم الذي هو بمعزلٍ عن جوهره!!

(٢٩٨)

[٧] حديث السيدة ميمونة رضي الله عنها :

«ما من أحد يدّان دَيْناً فعلم الله أنّه يريد قضاءه إلا أداه الله عنه في الدنيا».

رواه النسائي (٧/٣١٥) وغيره.

قلت: قال ناصر في «ضعيف النسائي» ص (١٩٠):

«صحيح دون قوله في الدنيا»اهـ

قلت: أيها المتناقض لقد **صححته** بإثبات لفظة «في الدنيا» في صحيح الجامع وزيادته (٥/١٥٦) ولم تنبه على اللفظة.

فواعجباً من **تناقضك**!! وواأسفاً على من اغتّر بكلامك!!

(٢٩٩)

[٨] حديث بريدة رضي الله عنه مرفوعاً :

«مالي أرى عليك حلية أهل النار» يعني خاتم الحديد.

رواه النسائي (٨/١٧٢) في سننه وغيره.

قلت: صححه الالباني في «صحيح الجامع زيادته» (٥/١٥٣ برقم ٥٥٤٠) فقال:

«صحيح»

وتناقض فأورد الحديث في «ضعيف النسائي» ص (٢٣٠) قائلاً:

«ضعيف»اهـ.

فياللعجب وهل يعوَّل على كلامك أيها المحقق الجهبذ؟!!

[٩] **حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً:** (٣٠٠)

«من ابتاع محفَّلة أو مصراة فهو بالخيار **ثلاثة أيام** إن شاء أن يمسكها أمسكها وإن شاء أن يردّها ردّها، وصاعاً من تمرٍ لا سمراء».

رواه النسائي (٧/ ٢٥٤) وغيره.

قلت: ضعّفه الألباني بإثبات لفظة «ثلاثة أيام» فيه، فإنّه يراها في حال من أحوال تجلياته لا تثبت، وذلك في «ضعيف سنن النسائي» له (ص١٨٦) حيث قال:

«صحيح... دون ثلاثة أيام».

وأقول له: لقد تناقضت أيها الألمعي!! فصححتَهُ بإثبات «ثلاثة أيام» وذلك في «صحيح الجامع وزيادته» (٥/ ٢٢٠ رقم ٥٨٠٤).

فاستيقظ!!

[١٠] **حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً:** (٣٠١)

«من أدرك من صلاة الجمعة ركعة، فقد أدرك».

رواه النسائي (٣/ ١١٢) وابن ماجه (١/ ٣٥٦) وغيرهما.

ضعّفه الألباني فأورده في «ضعيف سنن النسائي» ص (٤٩) برقم

(٧٨) وقال:

«شاذ بذكر الجمعة. . »اهـ.

قلت: لقد وقعت أيها الألمعي!! في التناقض إذ قد **صححتَهُ** بذكر الجمعة في «إرواء الغليل» (٣/ ٨٤ برقم ٦٢٢)

حيث قلت:

«صحيح»اهـ

فاستيقظ!! عافاك الله!!

(٣٠٢) وبمثل هذا **التناقض** الفاضح اللائح **تتناقض** الأحكام التي يبني عليها الألباني **فقهه** الذي يمثل الآراء **الشاذة**!! مما يسبب فوضى كبيرة جداً في الفقه الذي يزعم أنه فقه الكتاب والسنة الصحيحة! وخلاصة وزبدة المذاهب والآراء! فهل يعوّل على فقه سقيم مبني على مثل هذا **التهافت والتناقض**؟!!

[١١] **حديث النعمان بن بشير مرفوعاً**: (٣٠٣)

«إنَّ أهل الجاهلية كانوا يقولون إنَّ الشمس والقمر لا ينخسفان إلا لموت عظيم من عظماء أهل الأرض وإن الشمس والقمر لا ينخسفان لموت أحد ولا لحياته ولكنهما خليقتان من خلقه، يحدث الله في خلقه ما يشاء، فأيهما انخسف فصلوا حتى ينجلي، أو يحدث الله أمراً».

رواه النسائي (٣/ ١٤٥).

صححه الألباني في «صحيح الجامع وزيادته» (٢/ ١٨٦ برقم

٢٠٢١) فقال:

«صحيح»اهـ

وتناقض المسكين!! حيث حكم على الحديث بأنه ضعيف في «ضعيف النسائي» ص(٥٨).

فياللهول!!

[١٢] **حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً :** (٣٠٤)

«إن كنت صائمًا فصم الغر».

ضعّفه في موضعين من «ضعيف النسائي» (ص ٨٣ برقم ١٤٤) إذ قال:

«ضعيف»اهـ

وتناقض على عادته فأورده في «صحيحته» (٤/٩٣ برقم ١٠٦٧).

فياللعجب!!

[١٣] **حديث :** (٣٠٥)

«إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد فاشهدوا عليه[1] بالإيمان».

ضعّفه الالباني **في «ضعيف الجامع وزيادته» (١/١٨٤ برقم ٦٠٨)**

وتناقض في موضع آخر وذلك في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة» (٢/٣٧٩) فأقرَّ مَنْ قال:

«إسناده صحيح».

وقد ذكر في مقدمة ابن خزيمة ص (٣٢) أنه راجع الكتاب

وخاصة التعليقات.

فياللعجب!!

[١٤] حديث عبدالله بن الزبير مرفوعاً: (٣٠٦)

«مَنْ شَهَرَ سيفَه ثم وضعه، فدمه هدر».

رواه النَّسائي في سننه (٧/١١٧ برقم ٤٠٩٧) والحاكم في «المستدرك» (٢/١٥٩) وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الحافظ الذهبي هناك.

أقول: صححه الألباني في «صحيح الجامع وزيادته» (٥/٣٠٨ برقم ٦١٩٨) فقال:

«صحيح».

وتناقض تناقضاً عجيباً فضعّفه في كتابٍ آخر، حيث أورده في «ضعيف النسائي» ص (١٦٣) وقال:

«شاذ»

فياسبحان الله!!!

[١٥] حديث إبراهيم بن جرير عن أبيه: (٣٠٧)

«أن نبي الله ﷺ دخل الغَيْطَة فقضى حاجته فأتاه جرير بإداوةٍ من ماء فاستنجى بها. قال: ومسح يده بالتراب».

رواه ابن ماجه في سننه (١/١٢٩) وغيره.

ضعفه الألباني في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة» إقراراً (١/٤٧

برقم ٨٩) قائلاً:

«إسناده ضعيف جه طهارة ٢٩»

قلت: لقد **تناقض** إذ حسّنه في صحيح ابن ماجه فأورده هناك (١/٦٣ برقم ٢٨٨).

فتأملوا!!

أفهذه هي الدقة في تخريج الأحاديث والتعاون على التحقيق والمراجعة؟!!

[١٦] حديث كعب بن عجرة مرفوعاً: (٣٠٨)

«إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه، ثم خرج عامداً الى المسجد فلا يشبكنَّ يديه فإنه في صلاة».

رواه ابوداود (١/١٥٤) وابن خزيمة (١/٢٢٧ برقم ٤٤١).

ضعّف الالباني هذا الحديث في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة» (٤٤١) فقال:

«إسناده ضعيف أبوثمامة مجهول الحال، ناصر»اهـ.

وتناقض تناقضاً عجيباً!! حيث **صحح** الحديث في «صحيح أبي داود» (١/١١٢ برقم ٥٢٦) وفي سنده هناك أبوثمامة أيضاً!!

فقال:

«صحيح»اهـ

فياللعجب!!

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(٣٠٩) [١٧] حديث سلمان بن عامر الضبي مرفوعاً :

«إذا أفطر أحدكم فليفطر على تمرٍ فإنه بركة فإن لم يجد تمراً فليفطر على الماء فإنّه طهور».

رواه ابن خزيمة (٣/٢٧٨) وغيره.

قلت: صححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (١/١٥٩ برقم ٣٦٠) فقال:

«صحيح»اهـ.

وتناقض في موضع آخر فضعّفه وذلك في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة» (٣/٢٧٨ برقم ٢٠٦٧) إذ قال:

«إسناده ضعيف»!!

فتأملوا!!

(٣١٠) [١٨] حديث سلمان بن عامر الضبي مرفوعاً :

«الصدقة على المسكين صدقة، وهي على القريب صدقتان: صدقة وصلة».

رواه ابن خزيمة في صحيحه (٣/٢٧٨ برقم ٢٠٦٧) وغيره.

قلت: صححه الألباني في «صحيح الجامع وزيادته» (٣/٢٦٣ برقم ٣٧٥٢) فقال:

«صحيح».

وتناقض فضعّفه في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة (٣/٢٧٨ برقم ٢٠٦٧) فقال:



«إسناده ضعيف»اهـ

فياللتخابط!! والتهافت!!

[١٩] **حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً :** (٣١١)

«إني كنتُ أعْلِمْتُها يعني الساعة التي في الجمعة ثم أُنسيتها كما أنسيت ليلة القدر».

ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع وزيادته» (٢/٢٢٣) فقال:

«ضعيف». اهـ

وتناقض في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة» (٣/١٢٢ برقم ١٧٤١). فقال:

«رجال اسناده ثقات رجال الشيخين..»اهـ

[٢٠] **حديث معاوية مرفوعاً :** (٣١٢)

«مَن نَسي شيئاً من صلاته فليسجد مثل هاتين السجدتين».

رواه الإمام أحمد في المسند (٤/١٠٠) والنسائي في سننه (٣/٣٣ - ٣٤ برقم ١٢٦٠).

أقول: أورده الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (٥/٣٦٢ برقم ٦٤٤٦) وقال:

«حسن»اهـ.

ومن عجيب تناقضاته الغريبة!! أنه أورده مضعّفاً إياه في «ضعيف سنن النسائي» ص (٤٣) حيث قال:

«ضعيف»!!

فياللعجب من هذا الألمعي!!

«فصــــل»

تناقض الألباني

في الرجال

مع أنه يدّعــي بأنَّه خرج من علم الجرح والتعديل

بخلاصة ما قال فيه

السابقون ورجَّح القول

الصواب الصحيح

في كل رجل

واجتنب التناقض الذي وقع فيه

مَنْ يعيبهم من أهل هذا العلم

«وليس كذلك»

سرد (١٠٠) مثال على ذلك

رد الألباني على الألباني

﴿كالتي نقضت غزلها من بعد قوّة أنكاثا﴾

تناقض الألباني الواضح

في

توثيق بعض الرجال في موضع

وتضعيفهم والطعن فيهم في موضعٍ آخر

(٣١٣)

[١] قَنَان بن عبدالله النَّهْمي :

تناقض الألباني حيث وثّق قناناً هذا في موضعٍ وضعّفه في موضعٍ آخر ، وإليك ذلك :

قال في «صحيحته» (٣/٤٨١) :

«**قلت: وقنان حسن الحديث فقد وثقه ابن معين**» اهـ

وتناقض تناقضاً بيّناً حيث قال في «ضعيفته» (٤/٢٨٢) :

«وقنان هذا فيه ضعف» اهـ!!

وجعله أحد سببي ضعف السند!! فتأمّلوا بالله عليكم!!

وبذلك يتحقق الباحث الذي سيطلع على ما سنورده في هذا الكتاب أنّ هذا الرجل يمكنه أنْ يصحح أيَّ حديثٍ شاء متى وافق ما يريد، ويضعّف أيَّ حديث شاء متى صادم ما يريد، وفي (٣١٤)

ذلك ما لا يخفى من الخطر، مع أنه يقول بأنه يريد الاعتماد في إصدار أحكامه على الحديث النبوي الصحيح لا غير! ولا يريد أنْ يسلك مسلك أهل الرأي الذين يعيبهم في غير ما موضع! وأنت ترى أخي المؤمن المنصف المتعقل بعينك كيف يضعّف الراوي في مكان ثم يوثقه في مكان آخر، وقد قدّمنا في فصلِ إظهارِ التعصبِ في التصحيح والتضعيف وتوثيق الرواة وتجريحهم ما يكفي دليلاً واضحاً لإثبات ذلك، وإنني أتركك أيها القارىء تحكم بالعدل والإنصاف، وهل يجوز التعويل على مثل تحقيقات هذا الرجل؟!!!

[٢] مجاعة بن الزبير : (٣١٥)

ضعّفه الألباني في «إرواء غليله» (٣/٢٤٢) فقال :

«وهذا إسناد ضعيف، مجاعة هذا قال أحمد لم يكن به بأس، وضعّفه الدارقطني . . .» اهـ!!

ثم تناقض فقال في «صحيحته» (١/٦١٣) :

«ورجاله ثقات غير مجاعة هذا وهو حسن الحديث» اهـ

فياللعجب!!

ويالِلتناقض!!

[٣] عتبة بن حميد الضبّي : (٣١٦)

ضعّفه الألباني في «إرواء غليله» (٥/٢٣٧) حيث قال هناك ما نصه :

«قلت وهذا إسناد ضعيف فيه ثلاث علل . . .

الثانية : ضعف عتبة الضبّي، قال الحافظ : صدوق له أوهام» اهـ
قلت : تنبهوا إلى أنه فسَّر كلام الحافظ «صدوق له أوهام» هنا بأنه : ضعيف .
ثم تناقض تناقضاً واضحاً في موضع آخرَ وذلك في «صحيحته» (٢ / ٤٣٢) حيث قال عن سند فيه عتبة هذا ما نصه :
«وهذا إسناد حسن، عتبة بن حميد صدوق له أوهام وبقيَّة رجاله ثقات» . اهـ
(٣١٧) قلت : فتنبهوا أيها العقلاء كيف فسَّر هنا قول الحافظ «صدوق له أوهام» بأنَّه : حَسَنُ الحديثِ خلافَ ما تقدَّم ! ! كما قيل :

يوماً يمانٍ إذا لاقيتَ ذا يمنٍ — وإنْ لَقِيتَ مَعْدياً فعدناني

وهكذا يجد مجالاً واسعاً أَمامه لِيُضَعِّف ويصحِّح حسب ما يراه (٣١٨) مناسباً لتفكيره ورأيه وما يميل إليه، ويكيد ويسفّه لخصمه ومَنْ قد يرفع رأسه لمعارضته ! ! وما كان يحسب ولا يتخيَّل أنه سيأتي شخص يَدُكُّ له هذه الألاعيب التي يقوم بها دكاً وينسف له هذه التساويد التي يخطها على رأسه نسفاً ! !
فسبحان قاسم العقول ! ! وقاصم مَنْ ادّعى أنه من الفحول ! !

[٤] هشام بن سعد : (٣١٩)

قال عنه الألباني في «صحيحته» (١ / ٣٢٥) :
«وهشام بن سعد ثقةٌ حسنُ الحديث» اهـ
وتناقض إذ قال في موضع آخر وذلك في «إرواء غليله»

(١ /٢٨٣):

«لكن هشاماً هذا فيه ضعف من قبل حفظه»اهـ

فياللعجب!!

[٥] عمر بن علي المقدمي : (٣٢٠)

ضعّفه الألباني في «صحيحته» (١ /٣٧١) حيث قال عنه ما نصّه:

«هو في نفسه ثقةٌ لكنه كان يدلّس تدليساً سيئاً جداً بحيث يبدو أنه لا يعتد بحديثه حتى لو صرّح بالتحديث كما هو مذكور في ترجمته من التهذيب». اهـ

قلت: تناقض!! في موضعٍ آخرَ من «صحيحته» فَقَبِلَ روايتَه وعدّه من الثقات فقال في «صحيحته» (٢ /٢٥٩) عن إسنادٍ هناك فيه عمر بن عليٍّ هذا:

«أخرجه الحاكم، وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، وهو كما قالا»اهـ!!

فياللعجب!!

[٦] علي بن سعيد الرازي : (٣٢١)

ضعّفه الألباني في «إرواء غليله» (٧/١٣) ولم يُحسِّن إسناده فقال فيه:

«والرازي تكلموا فيه»اهـ

ثمَّ تناقض في موضع آخر من كتبه الفذة!! فَحسَّنَ! إسناداً فيه

علي بن سعيد هذا وذلك في «صحيحته» (٤/ ٢٥) حيث قال:

«قلت: **وهذا إسناد حسن ورجاله ثقات، وعلي بن سعيد الرازي فيه كلام يسير من قبل حفظه**»اهـ!!

فتأمّلوا!!!

[٧] **عاصم بن بهدلة عن زرٍ:** (٣٢٢)

أشـار الالباني إلى ضعف عاصمٍ إذا خولف وتحسين حديثه إذا لم يخالف، مما فيه تصريح منه بأنه ليس بثقةٍ، لأنَّ هذا الوصف لا ينطبق عليه، وفي مكان آخر صرّح بأنّه ثقة، وإليك ذكر ذلك معزوًا:

قال في «ضعيفته» (٣/ ٣٢٧) في عاصم هذا:

«**المتقرر فيه أنه حسن الحديث يحتج به إذا لم يخالف**»اهـ

ثم نقض هذا ونـاقضه حيث قال في «ضعيفته» (٤/ ٤١٢) عن سندٍ فيه عاصم عن زِرّ:

«رجاله كلهم **ثقات** غير العدوى»اهـ!!

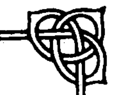
قلت: والعدوي رجل آخر، فتأمّلوا!!

[٨] **أشعث بن اسحق بن سعد:** (٣٢٣)

من الغـريب العجيب أنّ الشيخ!! الالباني!! قال عن أشعث بن اسحق هذا في «إرواء غليله» (٢/ ٢٢٨):

«**مجهول الحال** لم يوثقه إلا ابن حبان». اهـ

ثم **تناقض على عادته**!! لأنه ناقلٌ من الكتب لا غيرا! ومقلّد دون



معرفة! وليس محدّثاً قطعاً! فقال عن أشعثٍ هذا في صحيحته (١ / ٤٥٠):

«ثقة». اهـ!!!

فياللعجب من شَذَرَ مَذَرْ!!

وهذا **التناقض** الواضح البيّن وقع في كتابين من كتبه التي يدّعي الالباني **وشيعته** المتعصبون له أنه أفرغ طاقاته الجبّارة!! ووسعه (٣٢٤) فيهما!! وهما «صحيحته» و«إرواؤه» فليعرف ذلك أهل العلم والمهتمون بهذا الأمر!!!

(٣٢٥)

[٩] **إبراهيم بن هانىء :**

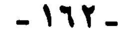
وثّقه فضيلة!! المحدّث!! الفذ!! في موضعٍ وجعله مجهولاً صاحب بواطيل في موضع آخر!! وكل ذلك قد وقع في كتبه الفذة!! التي أودع فيها دقائق تحقيقاته وتمحيصاته!! التي لم يسبق إليها!! وإليك تفصيل ذلك:

قال الالباني في «صحيحته» (٣/ ٤٢٦) موثّقاً إبراهيم بن هانىء مُقِرّاً لكلام الحاكم:

«فإنَّ إبراهيم بن هانيء ثقة مأمون»اهـ

ثم ناقض نفسه!! فقال عنه في «ضعيفته» (٢/ ٢٢٥) ناقلاً قول المناوي فيه مقراً له:

«وفيه إبراهيم بن هانىء، أورده الذهبي في الضعفاء وقال: **مجهول أتى بالبواطيل**»اهـ.



قلت: ومثل هذا النقل يبرهن لنا برهاناً قاطعاً أن الرجل مُقلّد بعيد عن الاجتهاد والتحقيق، فلا يغرنّك انخداع **شيعته** المفتونين به، ووصفهم إياه بأوصاف هو بمنأى عنها!!

[١٠] الأجلح بن عبدالله الكوفي : (٣٢٦)

صحح الألباني إسناد حديثٍ هو فيه **فجوّده** في «إرواء غليله» (٧/٨) إذ قال فيه:

«**قلت**: وإسناده جيد رجاله ثقات رجال الصحيح غير الأجلح وهو ابن عبدالله الكوفي **وهو صدوق**». اهـ

أقول: **وتناقض** على عادته في موضعٍ آخر وذلك في «ضعيفته» (٤/٧١) حيث ضعّف حديثاً في إسناده الأجلح هذا وجعله من علل إسنادِ حديثٍ هناك حيث قال:

«**الأجلح بن عبدالله فيه ضَعْف**»اهـ

ثم نقل كلام ابن الجوزي رحمه الله تعالى فيه لِيُجْهِزَ على هذا الأجلح فقال:

«الأجلح كان لا يدري ما يقول»اهـ!!

قلت: فهل يعتمد على تحقيقات وتخريجات مثل هذا؟!!

[١١] أبو مروان والد عطاء : (٣٢٧)

وثّقــه في موضع فاعتمد توثيق ابن حبان والعجلي فيه! مع أنه لا يقيم لتوثيقهما وزناً في مواضع أخرى وردَّ تجهيل الحافظ النسائي له إذ قال في «إرواء غليله» (٨/٥٧) عنه ما نصه:



«وثقه ابن حبان والعجلي، وقال النسائي: غير معروف»اهـ

ثم ردَّ الألباني على الحافظ النسائي عقب ذلك فقال:

«قلت: لكن روى عنه جماعة، وقيل: له صحبة»اهـ

أقول: وقد هدم كل هذا وناقض نفسه كعادته في موضع آخر من كتبه الفذة!! حيث جعل أبا مروان هذا من علل حديثٍ حكم عليه بالوضع !! وذلك في «ضعيفته» (٣/٢٩٤) حيث قال:

«أبومروان والد عطاء ليس بالمعروف كما قال النسائي»اهـ

فتأملوا يا قوم في أمر هذا الرجل!!

[١٢] قيس بن الربيع: (٣٢٨)

اعتمد الألباني توثيقه وكلام من أثنى عليه في موضع وذلك في «إرواء غليله» (٥/١٤٥) إذ قال في حقه ناقلاً مُقرّاً:

«قيس بن الربيع عامة رواياته مستقيمة، والقول فيه ما قال شعبة وأنه لا بأس به». اهـ

قلت: شعبة قال عنه: «ثقة» كما في «تهذيب التهذيب» (٨/٣٥٠ دار الفكر في السطر الأخير).

ومن عجيب التناقض والتخابط أنه قال في «ضعيفته» (٢/٣٢٢) عن سندٍ فيه قيس هذا ما نصه:

«قلت: ولكن إسناده واهٍ جداً فلا يصلح للشهادة، فإن قيساً

ضعيف وابن عبدويه أشد ضعفاً منه . . »اهـ.

فسبحان الله ! !

[١٣] رِشْدِين بن سعد : (٣٢٩)

وثَّقه في «صحيحته» (٣/ ٧٩) واعتمد ذلك فقال عن رشدين ما نصه :

«وفيه رشدين بن سعد وقد وثّق»اهـ.

ومن عجيب التناقض أنه ضعّفه في موضع آخر وذلك في «ضعيفته» (٤/ ٥٣) حيث قال عنه :

«ورشدين بن سعد ضعيف أيضاً»اهـ

فتأملوا ! !

[١٤] حبيب بن أبي حبيب : (٣٣٠)

اعتمد الالباني في موضع أنه صدوق فقال عنه في «إرواء غليله» (٣/ ٢٠) :

«وهو حسن الحديث»اهـ

وطعن فيه فجرحه ! ! وأهدر روايته ! ! في موضع آخر ! ! حيث قال عنه في «ضعيفته» (٣/ ٥٩) :

«قد كذّبه غير واحد»اهـ

ونقل عن الحافظ الهيثمي أنه متروك ، كما نقل عن الذهبي أن له حديثين موضوعين عن مالك ، ولم يزد على ذلك فلم يُرَجِّحْ

حُسْنَ حديثِهِ كما فعل في الموضع الأوّل!!

فتأملوا في هذا المتناقض!! الذي ينعت العلماء والمحدّثين بما فيه فيقول عن السيد الإمام أبي الفضل بن الصديق: إنه جاهل بعلم الجرح والتعديل جهلاً بالغاً(١)!!

(٣٣١)

فياللعجب!!

(٣٣٢)

[١٥] **محمد بن راشد المكحولي** :

وثَّقه الألباني في موضع، وخالف ذلك فاعتمد قول من قال فيه متروك في موضع آخر من كتبه العجيبة!! الفذة!! وإليك ذلك:

قال في «إرواء غليله» (٧/٣٣٢) عن محمد بن راشد ما نصه:

«قلت: وهذا إسناد حسن إن شاء الله تعالى، **رجاله ثقات**، وفي محمد بن راشد وهو المكحولي وسليمان بن موسى كلام **لا ينزل حديثهما عن رتبة الحسن**». اهـ

وتناقض في موضع آخر!! وذلك في «ضعيفته» (٣/٦٠٧) إذ قال:

«قلت: . . . الأولى: **ضعف محمد بن راشد** وهو المكحولي الخزاعي الدمشقي، قال ابن حبّان: كثرت المناكير في روايته **فاستحق الترك**. . .»اهـ

فسبحان الله وبحمده!!! وسبحان الله العظيم!!

---

(١) كما في «ضعيفته» (٤/٣).

[١٦] أبوظبية : (٣٣٣)

ضعّفه الألباني في موضعٍ، وتناقض فوثّقه في موضعٍ آخرَ وردَّ على الحافظ ابن حجر العسقلاني في قوله عنه «مقبول»، وذلك أنه قال عن أبي ظبية هذا في «إرواء غليله» (٣/٥٧):

«وأبوظبية اسمه: عيسى بن سليمان الجرجاني، **ضعيف**»اهـ

ثم نقض هذا فقال في «صحيحته» (٢/١٤٤) ما نصه:

«وقول الحافظ في أبي ظبية: مقبول، غير مقبول، بل هو قصور، فإنَّ الرجل قد وثقه جماعة من المتقدّمين منهم ابن معين، وقال الدارقطني: ليس به بأس، وقد روى عنه جماعة من الثقات، والحديث صحيح»اهـ

فإن قلت: أبوظبية هذا ليس عيسى بن سليمان!!

(٣٣٤) **قلنا:** كلا بل هو عندك عيسى بن سليمان والدليل عليه أنك أوضحت هذا في فهرس «صحيحتك» (٢/٨٢٠) حيث قلت في السطر (١٢) تقريباً من الجانب الأيمن في فهرس الرواة المترجم لهم في كتابك ما نصه:

«أبوظبية عيسى بن سليمان ١٠١، ١٤٤»اهـ!!

أي المترجم صفحة (١٠١) والمترجم ص (١٤٤) فاستيقظ عافاك الله!! ويكفيك قصوراً وتطاولاً على الحافظ ابن حجر!!

❊ ❊ ❊ ❊



[١٧] عمرو بن مالك النُّكْري : (٣٣٥)

ضعفه الألباني في «إرواء غليله» (٣/ ٢٥٠) حيث قال عنه ما نصه:

«**قلت**: **وهذا سند ضعيف**، عمرو بن مالك هذا هو أبومالك النكري أورده ابن أبي حاتم (٣/ ١/ ٢٥٩) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأما ابن حبّان، فذكره في الثقات (٢/ ٢١٢) ولكنه قال: يعتبر بحديثه. **قلت**: والاعتبار والاستشهاد بمعنى واحد تقريباً، ففيه إشارة إلى أنه **لا يحتج به** إذ تفرّد، وذلك لسوء حفظه» اهـ.

ثم تناقض فضيلته!! فهدم كل هذا إذ قال عن عمرو بن مالك النكري هذا في «صحيحته» (٥/ ٦٠٨):

«**قلت**: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، رجال مسلم، غير عمرو بن مالك النكري، **وهو ثقة**» اهـ!!

فتأملوا ياقوم في أعمال هذا المتخابط!!

[١٨] عبيد بن عبدالواحد بن شريك : (٣٣٦)

ضعّفه الألباني **المتناقض!!** في «صحيحته» (١/ ٧٨٧ ـ ٧٨٨) ولم يُثْبت روايته فقال:

«ومع ذلك **فإن في ثبوت هذا السياق عن يحيى نظر**، لأنَّ الراوي عنه عبيد بن عبدالواحد بن شريك **فيه كلام أيضاً**» اهـ

ثم ناقض نفسه في «صحيحته» (٣/١٨٨) فصحح حديثه قائلاً:

«قلت: وهذا إسناد جيد رجاله كلّهم ثقات رجال الصحيح غير عبيد بن عبدالواحد، وهو ابن شريك البزار **وكان ثقة صدوقاً** كما في اللسان»اهـ!!

فياللعجب!! وياللتخابط!!

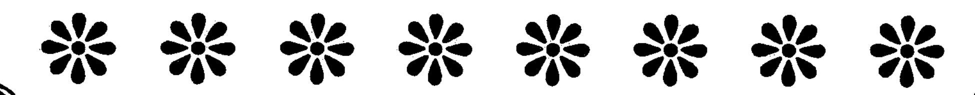
[١٩] **محمد بن الأشعث** : (٣٣٧)

ضعّفه الألباني وضعّف حديثه وردَّ على من قال إنّ إسنادَ حديثه حسنٌ أو صحيح!! وأعلّه بجهالة محمد بن الأشعث هذا، ونقل تجهيله عن ابن القطان، وتضعيفه عن ابن حزم، **وأقرّهما**!! وذلك في «إرواء غليله» (٥/١٦٩).

ثم تناقض تناقضاً فاضحاً في مكان آخر من كتبه المُنَقَّحَة!! التي أفرغ فيها جهده!! وطاقته!! وذلك في «صحيحته» (٢/٣١٣) حيث قال عن حديثٍ هناك في سنده ابن الأشعث هذا:

«إسناده جيد، رجاله ثقات رجال مسلم، غير محمد بن الأشعث **وقد وثقه ابن حبان** وروى عنه جماعة وهو تابعي كبير»اهـ!!

فواعجباً من هذا الذي يدّعي علم الحديث ويعيب على أهله جهلهم به!!



[٢٠] حماد بن أبي سليمان : (٣٣٨)

ضعّفه الألباني في «الإرواء» (٤ / ٨١) حيث قال فيه:

«مع فضله وفقهه في حفظه **ضَعْف** فلا يقبل منه ما تفرّد به مخالفاً فيه الثقات» اهـ

قلت: وتناقض في موضع آخر فانقصم ما قال!! وذلك في «صحيحته» (١ / ٣٢١) حيث قال هناك:

«**قلت**: وهذا سند جيد وهو على شرط مسلم، وحماد وهو ابن أبي سليمان الفقيه وفيه كلام لا يضر والحديث صحيح قطعاً» اهـ.

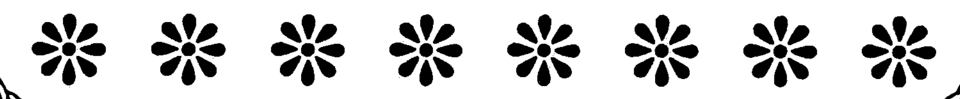
فياللهول من هذا التناقض!!

[٢١] الحكم بن أبان : (٣٣٩)

وثّقه الألباني!! **المتناقض**!! في «صحيحته» (٤ / ٥٠١) إذ نقل عن الحافظ الهيثمي أنه قال في الحكم: «ثقة» وأقرّه على ذلك ولم يَتَعَقَّبْهُ.

ثم تناقض كعادته **فضعّفه وأَعَلَّ حديثاً به** في موضعٍ آخر، وذلك في «إرواء غليله» (٦ / ١٨٦).

فسبحان الله!!



(٣٤٠)

[٢٢] أبو إسحق السبيعي :

ضعّف الألباني!! في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة» (١/ ٣٢٦) حديثاً وأعلّه باختلاط أبي إسحق وعنعنته إذ قال هناك المعلّق على ابن خزيمة :

«إسناده صحيح»

فزاد الألباني عليه :

«لولا اختلاط أبي اسحق وهو السبيعي وعنعنته. ناصر» اهـ

قلـــت: ومن غريب ما يقع به من التناقض الواضح أنّه صحح هذا الحديث بوجود أبي إسحق السبيعي في سنده وروايته بالعنعنة في «صحيح النسائي» (١/ ٢٣٧ برقم ١٠٥٧)!!

فانظروا «سنن النسائي» (٢/ ٢١٢) للتأكّد من ذلك!!

(٣٤١) وهنا ممسك دقيق على الألباني في أدّعائه اختلاط أبي اسحق السبيعي وهـو أنَّ الحافظ الذهبي قال في «الميزان» (٢/ ٦٦١) في ترجمة عبدالملك بن عمير اللخمي ما نصه :

«والرجل من نظراء السبيعي أبي إسحاق وسعيد المقبري ، لـمّا وقعوا في هرم الشيخوخة نقص حفظهم، وساءت أذهانهم، ولم يختلطوا، وحديثهم في كتب الإسلام كلها» اهـ

فتأمّلوا!!

(٣٤٢) وقـد رأيت أحـاديث كثيرة لأبي اسحق السبيعي قد عنعن في أسانيدها وصححها الألباني دون متابعات أو شواهد! يضيق المقام



الآن عن إيرادها ولعلّي أن أُفردها في الجزء الآتي قريباً بفصل خاص إن شاء الله تعالى، حتى يتبين إفلاس هذا الرجل واضطرابه **وتناقضه** الواضح في هذا الفن **وحرمة** التعويل على كتاباته التي يتبجّح بها على الناس!! والله المستعان!!

[٢٣] محمد بن حميد الرازي : (٣٤٣)

اعتمد الالباني توثيقه في موضع مقلداً!! الحافظ الهيثمي في المجمع (٩/ ٢٩٠) ثم خالف ذلك فنقض ما أبرمه! في موضع آخر وإليك ذلك:

نقل الالباني في «صحيحته» (٣/ ٢٢٥) قول الهيثمي فقال:

«وفي إسناد البزار محمد بن حميد الرازي **وهو ثقة** وفيه خلاف وبقيّة رجاله وثِّقوا»اهـ

وأقرَّ ذلك ولم يعقبه بشيء!!

ثم تناقض في موضع آخر تناقضاً شديداً فطعن في محمد بن حميد الرازي وذلك في «إرواء غليله» (١/ ٨٨ ـ ٨٩) إذ قال:

«الثانية: محمد بن حميد الرازي، فإنّه وإن كان موصوفاً بالحفظ **فهو مطعون فيه حتى كذّبه بعضهم كأبي زُرْعَةَ وغيره**»اهـ!!

فتأملوا في هذا التخابط!!

أليس هذا جاهلاً بعلم الجرح والتعديل جهلاً بالغاً؟!!

* * * * * * * * * * *

[٢٤، ٢٥] موسى بن أبي عثمان (وأبوه) : (٣٤٤) (٣٤٥)

ومن غرائب تناقضات الألباني الجهبذ!! أنه ضعّف موسى بن أبي عثمان وأباه في «صحيحته» (٣/ ٦٤) ووصفهما بالجهالة حيث قال هناك:

«وهذا سند ضعيف من أجل موسى بن أبي عثمان وأبيه، فإنهما في عداد المجهولين» اهـ

ثم تناقض فنقض المسكين هذا في «إرواء غليله» (٧/ ٦٤) حيث قال هناك عن سندٍ هما فيه ما نصه:

«بحسبه أن يكون حسناً فإنّ موسى بن أبي عثمان وأباه لم يوثقهما غير ابن حبان» اهـ

فتأملوا يا قوم!!

[٢٦] شبيب بن بشر : (٣٤٦)

وثَّقه الألباني في موضع وقبل حديثه، وتناقض في موضع آخر فردّه فتم بذلك تناقضه!! وذلك أنه قال في «صحيحته» (١/ ٦٢٢) عنه وعن سند هو فيه ما نصه:

«قلت: وهذا سند حسن رجاله ثقات وفي شبيب كلام لا يضر» اهـ

ثم نقض هذا فقال في «إرواء غليله» (٦/ ٣٣٢) عنه ما نصه:

«وشبيب بن بشر ضعيف» اهـ!!

فتأملوا في هذا!!



[٢٧] أبوخالد الأحمر سليمان بن حيّان :

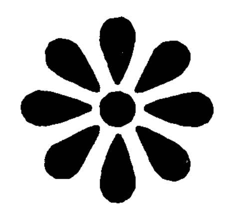
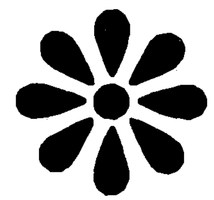
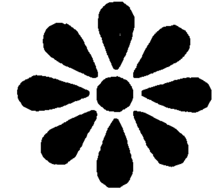
من العجائب والغرائب التي يأتي بها هذا الالباني قوله في «صحيحته» (١ / ٥١٤) مضعّفاً طاعناً في أبي خالد الأحمر هذا ما نصه:

«وهو عندي معلول بالمخالفة والوهم من قِبَلِ أبي خالد واسمه سليمان بن حيان الأحمر، وهو وإن كان ثقة محتجاً به في الصحيحين فإنّ في حفظه ضعفاً كما يتبين لمن راجع أقوال الأئمة فيه من التهذيب، وقد لّخصها الحافظ كعادته في كتابه التقريب فقال: صدوق يخطىء»اهـ.

ومن عجيب أمر الالباني هذا أنه ناقض نفسه فقال عن أبي خالد الأحمر هذا في «إرواء غليله» (٢ / ١٢١) راداً على الإمام الحافظ أبي داود في نسبة الوهم إلى أبي خالد ما نصه:

«قلت: هو سليمان بن حيّان ثقة احتج به الشيخان»اهـ

فتأملوا في هذا التناقض الفاضح!! الذي يدل على أنه لا علم له بهذا الفن البتة!! فلا يغرنكم كثرة التسويد والنقل!! فإنها بُنِيَتْ على جُرُفٍ هارٍ!!



[٢٨] سلام بن سليمان بن سوار المدائني : أبوالمنذر : (٣٤٨)

ضعّفه الالباني فطعن فيه في موضع وذلك في «ضعيفته» (٤/٣٠٣) حيث قال : «سلام بن سليمان : قال الذهبي في الضعفاء : قال ابن عدي : عامّة ما يرويه لا يتابع علَيه، ولذا قال الحافظ في التقريب : ضعيف»اهـ.

ثم تناقض تناقضاً تاماً فقال في موضع آخر وذلك في «صحيحته» (٢/٦٥) عن سلام بن سليمان هذا :

«فإنَّ سلاماً موثَّقٌ عند جماعة وهو حسن الحديث»اهـ!!

فتأملوا أيها العلماء!! وسبحان الله!!

[٢٩] محمد بن عثمان بن أبي شيبة : (٣٤٩)

ضعّفه بل كذّبه الالباني في موضع، ووثقه في موضع آخر! فتم بذلك تناقضه!!!

أما تضعيفه ففي «إرواء غليله» (٧/١٠٧) حيث قال بعد أن ذكر أن الحاكم صحح إسناد حديثٍ فيه محمد بن عثمان بن أبي شيبة هذا ووافقه الذهبي وقال على شرط مسلم، رادّاً عليهما - أعني الحاكم والذهبي - مبطلاً لكلامهما متعجباً منهما ما نصه :

«كذا قالا!! ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة فيه اختلاف كثير، تراه في الميزان للذهبي وفي غيره، وحسبك هنا أن الذهبي نفسه قد أورده في الضعفاء وقال :

كذّبه عبدالله بن أحمد ووثقه صالح جزرة، قلت: فمثله كيف يصحح حديثه؟!»اهـ

وهدم هذا في موضع آخر وتناقض!! حيث قال في «صحيحته» (١٥٦/٤) عن محمد بن عثمان ما نصه:

«إسنادٌ حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير محمد بن عثمان بن أبي شيبة وفيه كلام لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن»اهـ!!

فياعجباً لك!! أوَما تتقي الله؟!!

[٣٠] موسى بن جبير: (٣٥٠)

ضعّفه الالباني فوصفه بالجهالة وذلك في «إرواء غليله» (١٥٨/٧) حيث قال:

«قلت: ورجاله ثقات غير موسى بن جبير فهو مجهول الحال»اهـ

(٣٥١) وزاد ضغثاً على إبالة في موضع آخر!! وذلك في «ضعيفته» (٢٠٥/١) حيث قال في حديث في سنده موسى بن جبير هذا ما نصه:

[وذكره ابن حبان في الثقات ولكنه قال: «وكان يخطىء ويخالف»

قلت: واغترّ به الهيثمي فقال في المجمع بعدما عزى الحديث لأحمد: «ورجاله رجال الصحيح غير موسى بن جبير وهو ثقة».

قلت: لو أنَّ ابن حبّان أورده في كتابه ساكتاً عليه كما هو غالب عادته لما جاز الاعتماد عليه لما عرف عنه من التساهل في التوثيق

فكيف وهو قد وصفه بقوله: «يخطىء ويخالف» وليت شعري مَنْ كان هذا وصفه فكيف يكون ثقة ويخرّج حديثه في الصحيح؟!]

انتهى كلام الالباني المتناقض!!

وأقـول له: سَلْ نفسك كيف يُخَرَّج حديثه في الصحيح وقد أخـرجتـه أنت في «صحيحتـك» (١٢/٣) «فناقضتَ» نفسك وهدمت ونسفت ما أبرمته آنفاً حيث قلت عنه دون أن تعي ما تقول:

«فمثله حسن الحديث عندي إذا لم يخالف»اهـ

فياللعجب!! وسبحان الله تعالى وبحمده!! وهذا مما يؤكد أنه حاطب ليل وكاسب ويل!!

[٣١] عمر بن عبدالرحمن بن عطية بن دلاف المزني: (٣٥٢)

ضعّفه الالباني في «إرواء غليله» (٢٦٢/٥) وضعّف حديثه فقال عنه:

«فـإنَّ عمر هذا أورده ابن أبي حاتم برواية جماعة عنه، وسمّاه عمـر بن عبـدالرحمن بن عطية بن دلاف المزني، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً»اهـ

أي أنّه مجهول وحكم على حديثه قائلاً:

«ضعيف»اهـ

ومن عجيب تنـاقضاته الغريبة أنه صحح حديثه وعدّله فوثقه واعتمد ذلك في موضع آخر من كتبه!! وذلك في «صحيحته»



(١ / ٥٧٦) حيث قال عن إسناد حديثه :

«**قلت : وهذا إسناد صحيح . . .**»

ثم قال :

«**رواية مالك عنه تعديل له**، فقد قال ابن معين : كل من روى عنه مالك فهو ثقة إلا عبدالكريم، وكذا قال ابن حبان . . . »اهـ ! ! فانظره هناك وتَعَجَّبْ من **تناقضات** هذا الرجل ! !

وسبحان الله ! ! من شُرُمْ بُرُمْ ! !

(٣٥٣)

[٣٢] ابن لهيعة أبوعبدالرحمن عبدالله المصري :

تناقض الألباني فاعتمد توثيق مَن وثّقه في موضع، وردّ على من وثقه في موضعٍ آخر وهذا من العجائب والغرائب ! !

فأمّا تضعيفه له فقوله عنه في «صحيحته» (١ / ٦٣٧) راداً على الحافظ الهيثمي في تحسينه لحديثه مُتَعَقِّباً له ما نصه :

«وأقول : **الصواب فيه أنّه ضعيف الحديث في غير رواية العبادلة عنه**»اهـ

ونقل عن الحافظ ابن حجر من التقريب أنه قال فيه :

«صدوق، خلّط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما . . . »اهـ

قلت : وقد عَيَّنَ فضيلة ! ! الألباني العبادلة وهم ثلاثة لا غير قال في «صحيحته» (١ / ٥٥٠) :



(٣٥٤)

«وابن لهيعة هو عبدالله المصري وهو سيء الحفظ إلا ما رواه العبادلة عنه عبدالله بن وهب، وعبدالله بن يزيد المقري، وعبدالله بن المبارك»اهـ

وقال في «ضعيفته» (٤/٩٥) أيضاً:

«أقول: فتحسين حديثه والحالة هذه لا يخلو من تساهل، إلا أن يكون من رواية أحد العبادلة الثلاثة ذكر الحافظ اثنين منهم والثالث عبدالله بن يزيد المقرىء»اهـ

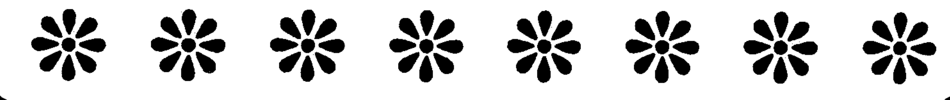
قلت: فهؤلاء الثلاثة هم العبادلة حسب حصر وتحديد الألباني لهم، وهناك أيضاً نصوص صريحة في كتب الألباني فيها أن العبادلة هم هؤلاء الثلاثة لا غير.

ثم رأيته أقرَّ الحافظ الهيثمي في تحسينه لطريق فيها رواية ابن لهيعة عن غير هؤلاء العبادلة الثلاث فتم بذلك **تناقضه**! وذلك أنه أورد حديثاً في «إرواء غليله» (٥/٢٦٧) فقال عقبه:

«أخرجه الطبراني في الكبير كما في الإصابة لابن حجر والمجمع للهيثمي (٤/١٤٢ ـ ١٤٣) وقال: وابن لهيعة حديثه حسن، وبقيّة رجاله رجال الصحيح»اهـ!!

قلت: والذي روى الحديث في الطبراني (٢٢/٢٩١ برقم ٧٤٥) ليس واحداً من العبادلة الثلاثة هؤلاء!!

فياللعجب!! وياللتناقض!!



[٣٣] عمرو بن مرزوق :

(٣٥٥) ضعَفه الألباني وحكم على حديثه بالشذوذ وذلك في «صحيحته» (١ / ٣٧٤) حيث قال عنه :

«وهو ذو أوهام كما في التقريب» اهـ ! !

قلت : أوهم أنه من رجال «الأدب المفرد» فقط لأنه ساق إسناداً في «الأدب المفرد» هو فيه ، واقتصر على بعض كلام الحافظ في «التقريب» فذكر أنه : «ذو أوهام» فبتر صدر الكلام ! ! والحق أن الحافظ قال فيه في «التقريب» :

«ثقة فاضل له أوهام»

فتأمل في هذا ! ! الإيهام الذي أقترفه الألباني جيداً ! !

(٣٥٦) قلت : وهو من رجال البخاري في الصحيح .

ثم هو متناقض ! ! لأنه أسقط «ذو أوهام» في مكان آخر أراد الاحتجاج فيه بحديث عمرو بن مرزوق هذا وذلك في «إرواء غليله» (٢ / ١٧٣) حيث قال :

قلت : وهذا إسناد صحيح عندي ، فإنّ عمرو بن مرزوق هو أبو عثمان الباهلي وهو ثقة احتج به البخاري» اهـ ! !

(٣٥٧) فأين «ذو أوهام» مُقْتَصَرَةَ من «ثقة احتج به البخاري» مُجَرَّدَةَ ؟ ! ! أفرأيتم كيف يتلاعب ؟ ! !



[٣٤] سماك بن حرب : (٣٥٨)

ضعّفه الألباني المتناقض!! في موضعٍ، وذلك في «سلسلته الضعيفة» (٣/١٩١) فقال عنه هنالك وعن سنده هو فيه ما نصه:

«**وهذا إسناد ضعيف** لأنَّ سماكاً وإنْ كان من رجال مسلم **ففيه ضعف** من قِبَلِ **حفظه وخصوصاً في روايته عن عكرمة**»اهـ.

ثم تناقض في موضع آخر فقال في «صحيحته» (٤/٥٤٩) عن سماكٍ هذا وعن سندٍ فيه رواية سماك عن عكرمة ما نصه:

«رواه أبو عبيد في غريب الحديث.. عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ به، **قلت: إسناد جيد**، رجاله ثقات كلهم رجال مسلم، **وفي سماك كلام يسير**»اهـ.

فتأملوا في أفانين خلطه!!

[٣٥] شُرَحْبيل بن مسلم : (٣٥٩)

ليّنه الألباني **في موضعٍ وصرَّحٍ بأنّه: «ثقة» في موضعٍ** آخرَ فتمَّ **بذلك تناقضه!!**

وذلك أنه قال عن شرحبيل هذا في «إرواء غليله» (٥/٢٤٦) ما نصه:

«شرحبيل بن مسلم شامي، لكن فيه لين»اهـ.

قلت: وتناقض فلم يذكر تليينًا فيه في موضع آخر وصحح

حديثه ووثقه فقال عن سندٍ هو فيه في «صحيحته» (١٦٣/١):

[وقال ابن بشران عقب الحديث: «حديث صحيح، وإسناده كلهم ثقات» وهو كما قال]اهـ.

(٣٦٠) فتأملوا في هذا الذي يُحَسِّنُ في موضع ويصحح في موضع ومتى شاء ضعّف في موضع ثالث وإن اقتضى المقام معه حكم عليه بالوضع في مكان رابع!! فالله المستعان على مَنْ يدّعي العلم والفهم!!

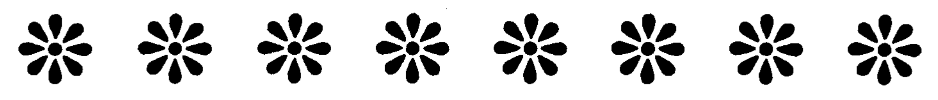
[٣٦] شيبان بن فرّوخ: (٣٦١)

ضعّفه الألباني حاكمًا على روايته بالشذوذ رامياً له بالوهم وذلك في «إرواء غليله» (١٥١/٢ ـ ١٥٢) حيث قال:

«**والعلّة من شيبان هذا، فإنّه وإن كان من رجال مسلم ففي حفظه شيء**، قال الحافظ في التقريب: صدوق يهم»اهـ.

قلت: وتناقض في موضع آخر فأطلق بأنه «ثقة» وذلك في تعليقه وتخريجه على «سنة ابن أبي عاصم» ص (١١٧ حديث رقم ٢٦٥) حيث قال هناك عن حديث أو إسنادٍ هو فيه:

«**إسناد صحيح** رجاله ثقات رجال البخاري غير شيبان بن فرّوخ فمن رجال مسلم»اهـ!!



[٣٧] الضحّاك بن عثمان : (٣٦٢)

ضعّفه الألباني في موضع روى فيه عن هشام بن عروة، ووثقه أو إنْ شئت فقل حَسَّن حديثه في موضع آخر روى فيه عن هشام بن عروة فتم بذلك تناقضه!! وإليك ذلك قال في «إرواء غليله» (٤ / ٢٧٧) عن حديثه هناك:

«ضعيف»اهـ.

ثم قال مُفَصِّلاً أثناء الكلام على سنده:

«إلا أنَّ الضحّاك فيه ضعف من قبل حفظه»اهـ.

قلت: وناقض هذا فقال في موضع آخر وذلك في «صحيحته» (١ / ١٨٢) عن سند فيه الضحاك بن عثمان ما نصه:

«وهذا سند حسن، وهو على شرط مسلم.... لكن الضحّاك وهو ابن عثمان.... قد تكلّم فيه بعض الأئمة من قبل حفظه، لكن ذلك لا يُنْزل حديثه من رتبة الحسن»اهـ!!

فتأمّلوا في هذا التناقض!!

[٣٨] صالح بن رستم أبوعامر الخزاز : (٣٦٣)

ضعّفه في موضعٍ وذلك في «إرواء غليله» (٦/٢٤٢) حيث قال:

«قلت: وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات غير أبي عامر الخزاز واسمه صالح بن رستم»اهـ

وزعم أن ذلك بسبب كثرة خطئه كما نقله عن الحافظ.

وتناقض في موضع آخر من كتبه!! فنقض ما أبرمه هنا!! حيث قال في «صحيحته» (١/ ٣٧٧) في حقه:

«**فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى**»اهـ!!

وحَسَّن إسناده لذاته وصححه لغيره والله المستعان!!

فياللعجب!!

[٣٩] مِقْسَم بن بُجْرة:

(٣٦٤)

يقال إنّه مولى ابن عباس رضي الله عنهما:

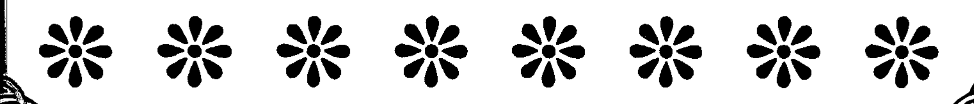
وثَّقه الألباني وجعله من رجال الصحيح في موضع وذلك في «إرواء غليله» (٤/ ٢٧٥ - ٢٧٦) فقال عنه:

«**قلت: وإسناده صحيح، ومقسم هو ابن بُجرة. يقال له مولى ابن عباس للزومه له، وهو ثقة احتج به البخاري**»اهـ.

وتناقض في موضع آخر! فنسف ما أبرمه هنا!! حيث نقل عن المناوي في «صحيحته» (٤/ ٣١٧) أقوال مَنْ جرحه وأقرّهم ولم يتعقبهم على تضعيفهم لِمقْسَم بأيِّ شيء قائلاً:

«**ومقسم مولى ابن عباس أورده البخاري في كتاب «الضعفاء الكبير» وضعّفه ابن حزم وغيره**»اهـ!!

فتأملوا يا قوم في هذا الهذيان!!



(٣٦٥)

[٤٠] مشرح بن هاعان :

وثقـــه الألباني في «إرواء غليله» (٦/ ٣٥) فقال عن سندٍ هو فيه :

«وهذا إسناد لا بأس به في الشواهد رجاله **ثقات** غير ابن لهيعة . . . »اهـ.

فصرّح بتوثيق مشرح بن هاعان وهو من رجال الإسناد!!

ثم نقض ذلـك فتناقض كعادته حيث ضعّف مشرحاً هذا في موضع آخر وذلك في «ضعيفته» (٢/ ٢٠١) حيث قال :

«**قلت** : وهذا **إسناد تالف** مشرح مختلف فيه . . . »اهـ

فجعله من أسباب تلف السند ، وصرح بأنه من إحدى علله!!

فياللعجب!!

(٣٦٦)

[٤١] هشام بن عمّار :

ضعّفـه الألبـاني في «سلسلتـه الضعيفـة» (٤/ ٣١٢) وجعله من إحدى علل حديثٍ هناك فقال عنه ما نصه :

«**وهشام بن عمّار كان يُلَقَّنُ فيتلقن**»اهـ.

ثم ناقض نفسه!! ونقض ما أبرمه!! حيث قال في «صحيحته» (٢/ ٣٠٨) عن سندٍ فيه هشام بن عمّار ما نصه :

«**وهـذا إسنـاد حسن** رجـالـه كلهم ثقات وفي هشام بن عمّار وإبراهيم الأفطس **كلام لا ينزل الحديث** عمّا ذكرنا»اهـ.

فتأملوا يا قوم في تخبطات مَن يدّعي بأنه مُحَدِّث الديار الشامية!!

[٤٢] الفرج بن فَضالة : (٣٦٧)

تناقض الألباني فضعّف روايته عن لقمان بن عامر في موضع وصححها في موضع آخر فتم بذلك تناقضه!! وإليك ذلك:

ضعّفه الألباني فأورد حديثه في «سلسلته الضعيفة» (٤/ ٣١٢ - ٣١٣) حيث قال عنه:

[«قلت: وهذا إسناد ضعيف، فإنَّ الفرج هذا وهو ابن فضالة ضعيف، كما قال الحافظ في «التقريب». وقال الذهبي في «الميزان»: «ضعيف من قبل حفظه»، وقال في «الضعفاء»: «ضعفوه»، وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١١١): «رواه أحمد ورجاله ثقات، غير الفرج بن فضالة وقد وثق». قلت: ونقله المناوي في «الفيض» عن الهيثمي، لكن لم يذكر قوله: «غير الفرج...»، فلا أدري أهو سهو منه، أم كذلك هو في نسخته من «المجمع»؟ وقد ترتب عليه خطأ فاحش منه، فإنهُ قال عقب (٣٦٨) ذلك: «ورمز المؤلف لحسنه، غير حسن، بل حقه الرمز لصحته».

ثم لخص ذلك في «التيسير» فقال: «وإسناده صحيح، خلافاً لقول المؤلف: حسن».

وقد عرفت أنه لا يستحق الحسن، فضلاً عن الصحة، وإنما أوقعه في هذا الخطأ تقليده لما نقله بدون تحقيق منه»]اهـ!! (٣٦٩)

قلت: بل أنت أيها المتطاول السادر الألمعي!! الذي أفحشت

في الخطأ!! وبالغت في التناقض!!

والدليل على ذلك أنك صححت في «صحيحتك» (٤/٥٥٨ - ٥٥٩) حديثه!! حيث أوردتَ حديثاً من طريق فرج بن فضالة عن لقمان بن عامر وفصّلت في رواية فرج بن فضالة بعد ذكرك لضعفه فقلت هناك ما نصه:

٣٧٠ [لكن فرّق أحمد بين روايته عن الشاميين فقوّاها، وبين روايته عن الحجازيين، فقال:

«إذا حدّث عن الشاميين فليس به بأس، ولكنه حدث عن يحيى بن سعيد مناكير» قلت: وهذا من روايته عن الشاميين، فإن لقمان بن عامر منهم]اهـ

قلت: وفي الموضع الأول - في الضعيفة - أيها الألباني الألمعي!! روى عن لقمان بن عامر، فاستيقظ عافاك الله!! وانظر ترجمة لقمان في التهذيب (٨/٤٠٩ دار الفكر).

وسبحان الله!!

[٤٣] هَرِم بن نسيب أبوالعجفاء السلمي : ٣٧١

أشعر الألباني بضعفه في «صحيحته» (٣/٢٤٢)، حيث قال عنه: «مختلف فيه».

ثم بعد أن نقل توثيق إثنين له قال:

«وقال البخاري في حديثه نظر»اهـ.

ثم تناقض وخالف هذا الاختلاف في الرجل فجزم بتوثيقه ورد

على الحافظ ابن حجر العسقلاني، وذلك في «إرواء غليله» (٦/٣٤٧) حيث قال:

«**وقد وثقه ابن معين والدارقطني**، وروى عنه جماعة من الثقات، فلا يلتفت بعد هذا الى قول الحافظ فيه مقبول»اهـ.

فما هذا التناقض أيها اللوذعي؟!!

ومن الذي لا يُلْتَفَتُ لكلامه؟!!

(٣٧٢)

وأراك قد التفتَّ الى كلامه في موضع أو مواضع أم لم تكن محدّثاً ساعتئذ؟!!

فإذا لم تكن مُحدّثاً ولا مؤهّلاً ساعتئذ فكيف تصنِّف وتحكم؟!! أيها الألمعي؟!!!

[٤٤] الوليد بن القاسم الهمداني :

(٣٧٣)

ضعّفه الألباني الشاطر!! في موضع وجعله من علل حديثٍ وذلك في «آداب زفافه»[١] حيث قال هناك ما نصه:

«وفيه علة أخرى، وهي ضعف الراوي عنه: الوليد بن القاسم الهمداني **ضعّفه ابن معين وغيره**، وقال ابن حبان: انفرد عن الثقات بما لا يشبه حديثهم، **فخرج عن حد الاحتجاج به**»اهـ.

---

(١) ص (٣٧ من طبعة مريد!! الشيخ المتناقض سابقاً!! صاحب المكتب الاسلامي، وهي الطبعة التي كتب على غلافها الداخلي: طبعة شرعية جديدة منقحة ومزيدة، مفهرسة ومهذبة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) السطر الأوّل من أسفل.

قلت: وقد تناقض فهدم ما بناه هنا حيث قال عن الوليد بن القاسم هذا في «**صحيحته**» (١/ ٦٩٠) ما نصه:

«**قلت**: بلى قد تابعه الوليد بن القاسم بن الوليد الهمداني، **وهو ثقة حسن الحديث**...»اهـ.

[٤٥] يعقوب بن حميد بن كاسب: (٣٧٤)

ومن تناقضات الألباني العجيبة الغريبة!! في كتبه المنقحة!! أو المهذبة!! **أنه ضعّف يعقوب بن حميدٍ** هذا في «ضعيفته» (١/ ٥٠٧) حيث قال:

«**قلت**: ويعقوب بن حميد **فيه ضعف من قبل حفظه**»اهـ

ثم تناقض في موضع آخر وذلك في «إرواء غليله» (٥/ ٩) حيث قال هناك ما نصه:

«**قلت**: وهذا إسناد جيد، وابن كاسب **هو يعقوب بن حميد** وعبدالله بن صالح هو أبوصالح العجلي، **وكلاهما ثقة**...»اهـ!!

فهل بقي من أبواب التناقض باب لم يطرقه هذا الرجل؟!!

[٤٦] أبوبكر بن عيّاش: (٣٧٥)

وثقه الألباني في موضع، وتناقض في موضع آخر فأعلّ به حديثاً وضعّفه وإليك ذلك:

قال في «صحيحته» (٣/ ٢٣٣) ما نصه:

[وقال أبونعيم: «لم يروه عن أبي حصين إلا أبوبكر» **قلت: وهو ثقة من رجال البخاري، وفيه كلام لا يضر**، وقد أحسن الدفاع عنه، والثناء عليه ابن حبان في «الثقات»، ومن فوقه ثقات من رجال مسلم **فالإسنادُ صحيح**]اهـ.

(٣٧٦) **قلت**: أصار ابن حبان الآن ممّن يعوّل عليه أيها الألمعي؟!! ومن عجيب وغريب تناقضات هذا الرجل **أنّه ضعّف** حديثاً في «ضعيفته» (٣/ ٢٠٩) وأعَلَّه بأبي بكر بن عياشٍ هذا فقال ما نصه:

«**قلت**: وأبـوبكـر بن عياش **وإن كان من رجال البخاري في حفظه ضعف**»اهـ!!

فياللعجب!! ويا للذهول!!

(٣٧٧) [٤٧] **أبوبكر بن عيّاش**: مرة أخرى

تنـاقض الألباني في أبي بكـر هذا في موضـع آخر أيضاً **فجوّد** في «صحيحته» إسناداً فيه أبوبكرٍ هذا فقال عنه هناك:

«**قلت: وهـذا إسنـاد جيـد، رجـالـه كلهم ثقات** من رجال الشيخين عدا أبابكر وهو ابن عياش، فإنه من رجال البخاري وحده، **وفيه كلام، لا ينزل به حديثه عن رتبة الحسن**»اهـ.

ثم بين نقلاً عن الحافظ ابن حجر **أنّ الإسناد صحيح**.

ثم هدم هذا فقال في «إرواء غليله» (٦/ ٦٠) ما نصه:

[أخـرجـه الحاكم وقال: «هذا إسناد صحيح، فقد صح عند

الأعمش الإسنادان جميعاً على شرط الشيخين، ونحن على أصلنا في قبول الزيادات من الثقات في الأسانيد والمتون» **قلت**: وأقرّه الذهبي أيضاً، وكان يكون ذلك كما قالا، **لو كان** أبوبكر بن عياش حافظاً ضابطاً، **وليس كذلك**]اهـ.

فتأمل في هذا التخابط!!

[٤٨] أبوعبدالله الشامي: (٣٧٨)

صحح الالباني حديثه في «صحيحته» (٤/ ٦٠٠ ـ ٦٠١) **ومال الى توثيقه فقال بعد أن ذكر رواية شعبة عنه ما نصه**:

«وقد قيل: إنّ شعبة لا يروي إلاّ عن ثقة»اهـ.

ثم تناقض وهدم ما أبرمه مما تقدّم حيث قال في «إرواء غليله» (٣/ ٥٦):

«**وأبوعبدالله الشامي ضعّفه الأزدي**»اهـ.

فتأملوا!! في **تناقضات محدث الديار الشامية!! وحافظ الوقت!!**

[٤٩] أبومنيب الجُرَشِيُّ: (٣٧٩)

وثّقه الالباني في موضع وطعن فيه في موضع آخر فتم بذلك تناقضه وذلك أنه ساق في «إرواء غليله» (٥/ ١٠٩) سنداً فيه أبومنيب فقال:

«عن عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان ثناحسان بن عطية عن أبي منيب الجرشي عن ابن عمر قال: قال رسول الله....»

ثم قال:

«**قلت**: وهذا إسناد حسن رجاله **كلهم ثقات** غير ابن ثوبان هذا...»اهـ

فصرّح بتوثيق أبي منيب!!!

وتناقض تناقضاً بيّناً فقال عن أبي منيب الجرشي في «ضعيفته» (٤/٣٢٠):

ما نصه:

[«وقال ـ الطبراني: «لم يروه عن يحيى إلا أبوالمنيب الجرشي ولا عنه إلا عبيدالله، تفردّ به يحيى» **قلت**: وعبيدالله بن زَحْر **وأبوالمنيب** واسمه عبيدالله بن عبدالله **ضعيفان**...]»اهـ

قلت: كان عليه أن ينفي أنه الجرشي وقوله هو عبيدالله بن عبدالله لن يجديه في الدفاع عن نفسه ولو تنبّه لذلك لفعل. (٣٨٠)

فسبحان الله!!

[٥٠] إسماعيل بن مرزوق الكعبي: (٣٨١)

مال الألباني إلى توثيقه في «صحيحته» (٤/٦٣٠) إذ قال:

«واسماعيل بن مرزوق هو المرادي الكعبي المصري، ذكره ابن حبان في الثقات وتكلّم فيه الطحاوي، **لكن استنظف الحافظ إسناد حديث آخر من طريقه**»اهـ

قلت: **ناقض!!** هذا فقال في «إرواء غليله» (٥/٣٥٧) عن طريقٍ هناك:

«وإسناده ضعيف، فيه اسماعيل بن مرزوق الكعبي، ليس بالمشهور. . .»اهـ.

فأين ذهب استنظاف الحافظ؟!!

فتأمّل!!

[٥١] أسامة بن زيد الليثي : (٣٨٢)

وثّقه الألباني في «إرواء غليله» (٦/ ٢٧٤) وصحح حديثه على شرط مسلم!! مع أنَّ مسلمًا أخرج له في المتابعات فقط[١] فقال عن سند هو فيه:

قلت: وهذا إسناد جيد على شرط مسلم إن كان أسامة بن زيد هو الليثي»اهـ.

أقول: وضعّفه في موضع آخر وأعلَّ الحديث به وذلك في «ضعيفته» (١/ ٥٠٥) حيث قال:

«هذا إسناد ضعيف وله علّتان: . . . الثانية: أسامة بن زيد[٢] في حفظه ضعف»اهـ.

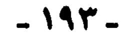
فتأملوا في هذا التناقض!!

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(٣٨٣)

(١) وهذا مما يؤكد أيضاً أنه يجهل رجال الصحيحين فضلاً عن غيرهما!!

(٢) قلت: هو الليثي بلا شك لأنَّ الراوي عنه عند أبي ماجه (١/ ٥٣٢/ ١٦٦٦) هو عبدالله بن موسى التميمي، وهو من جملة الرواة عن الليثي كما في «تهذيب الكمال» (٢/ ٣٤٨) ولغير ذلك من الأدلة الواضحة، فتنبه، وإياك من الاعتراض.



[٥٢] أسامة بن زيد العدوي :

(٣٨٤)

قال الألباني في «صحيحته» (١ / ٧٣٩) مصححاً إسناده :
«فالإسناد صحيح على شرط مسلم إن كان العدوي قد حفظ، فإن في حفظه شيئاً»اهـ.

قلت : قال الحافظ في «التقريب» في حق العدوي : «ضعيف من قِبَلِ حفظه» فمن هنا قال الألباني : «في حفظه شيئاً».

والحق أنه متناقض، وذلك لأنه قال في العدوي هذا في «صحيحته» (٢ / ٧٩) أيضاً :
«أما العدوي فضعيف»اهـ.
فتأملوا في خبطه وخلطه ! !

[٥٣] أيوب بن سويد : :

(٣٨٥)

ضعّفه الألباني في «إرواء غليله» (٧ / ٣٥) حيث قال عنه ما نصه :
«وأيوب بن سويد ضعيف»اهـ.
ثم تناقض فجوّد شاهداً أتى به أيوب هذا في «صحيحته» (٢ / ١٨١) فقال ما نصه :
«وأيوب هذا صدوق يخطىء كما في التقريب فهو شاهد جيد»اهـ.
قلت : ولا يملك أحد ههنا أن يبطل ما أثبتناه هنا من تناقضٍ، وذلك لأن قوله : «فهو شاهد جيد» يعني به : حسن الإسناد،

وعندي على ذلك أدلة عديدة لا يمكن الفكاك من قيودها أذكر الآن واحداً منها وهو: قوله في «صحيحته» (١ / ٧٣١):

«قلت: إذا لم يكن له علّة غير ابن ثوبان هذا فهو حسن الإسناد، لأنَّ ابن ثوبان صدوق يخطىء كما في التقريب»اهـ!!

فأُحْكِمَ بذلك قيد التناقض، والحمد لله تعالى، ونسأله المزيد!!

[٥٤] خالد بن خداش: (٣٨٦)

اعتمد الألباني تضعيف خالد بن خداش هذا وردَّ قولَ الحافظ العراقيِّ بأنَّ إسنادَ حديثه مرسلٌ صحيح الإسناد، وذلك في «ضعيفته» (٢ / ٣١٦) حيث قال:

«قلت: كلا، فإن خالد بن خداش **مخدوش**»اهـ.

ثم قال بعد ذلك بأربعة أسطر:

«قلت: فالإسناد على إرساله **ضعيف من أجله**، فالحديث لا يصح بوجه من الوجوه»اهـ!!

وأقول: تناقض المسكين!![1] لأنَّ اعتراضه على الحافظ العراقي رحمه الله هو المخدوش لا سيما وأنّه خالف هذا كله في موضع آخر!! وذلك في «إرواء غليله» (٣ / ١٨٤) حيث قال عن سند فيه خالد بن خداشٍ الذي زعم أنه مخدوش ما نصه:

«أخرجه البيهقي من طريق خالد بن خداش عن حماد به، وهذا

---

(١) هكذا يقول هو عن من يستهين به من أهل العلم!! أنظر مثالاً عليه «سلسلته الضعيفة» (١ / ٤١٩).

سند جيد، وهو على شرط مسلم، وفي خالد كلام يسير»اهـ.

فتأمّلوا في هذا التخبط والتناقض!! فهل يدري هذا! ما يخرج من رأسه؟!!

[٥٥] موسى بن وردان : (٣٨٧)

تناقض الألباني فحسّن حديثه في موضع، وجعله من علل حديثٍ في موضعٍ آخر!!

وذلك أنه قال في «إرواء غليله» (٦/ ٤٤):

«**قلت: وهذا إسناد حسن** كما قال الحافظ في التلخيص (٣/ ٧٠) وضمام بن إسماعيل وموسى بن وردان قال في كل منهما الحافظ في التقريب: صدوق ربما أخطأ». اهـ

وخالف ذلك في «ضعيفته» (٤/ ٩٥) **وناقض** نفسه حيث قال:

«**قلت**: وموسى بن وردان، **فيه كلام أيضاً، قال الذهبي في الضعفاء: ضعّفه ابن معين**...»اهـ!!

فتأملوا!!

[٥٦] صالح بن أبي عَريب : (٣٨٨)

ضعّفه الألباني في موضع واعتمد قول مَنْ قال عنه «لا يعرف» ثم في موضع آخر حَسَّنَ حديثه وردَّ كلام من قال «لا يعرف» فتم بذلك إحكام قيد تناقضه!! وغُلَّ مع الشُطّار المتطاولين على أهل الحديث والعلم بغير حق!!

وذلك أنه قال في «ضعيفته» (٤/١٤٣):

«وشيخه صالح بن أبي عريب، قال ابن القطان: **لا يعرف حاله**» وأما ابن حبّان فذكره في الثقات. . .»اهـ.

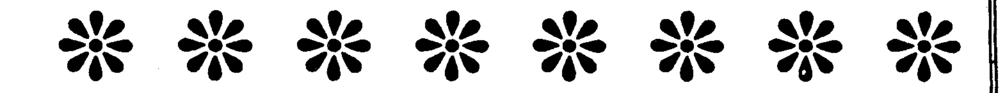
قلت: نقض هذا فقال في «إرواء غليله» (٣/١٥٠):

[**قلت:** ورجاله ثقات كلهم، غير صالح بن أبي عَريب، قال ابن منده: «مصري مشهور». وقال ابن القطان: «لا يعرف حاله، ولا يعرف من روى عنه غير عبدالحميد بن جعفر» قال الذهبي: «قلت: بلى، روى عنه حيوة بن شُريح والليث وابن لهيعة، وغيرهم، له أحاديث، وثقه ابن حبان».

قلت: فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى]. اهـ

(٣٨٩) فانظروا يرحمكم الله تعالى كيف يورد في موضع كلام ابن القطان دون أن يردفه بتعقب الذهبي له متى أراد تضعيف الحديث الذي هو في إسناده!!! ثم متى أراد تصحيح حديثٍ آخر هو في إسناده أردف كلام ابن القطان بكلام الذهبي مبطلا له، ولله في خلقه شؤون!!!

(٣٩٠) فهو يتلاعب بحديث رسول الله ﷺ تلاعب الصبي بالكرة حسب الهوى والمزاج!! وهذا مما لا يستطيع بعد هذا الجزء أن يتملص منه أو يتفلّت!!





[٥٧] **شهر بن حوشب** : (٣٩١)

حسَّن الألباني حديثه في الشواهد ووصفه بالصدق وذلك في «صحيحته» (٤ /٤٣٨) إذ قال عن سند فيه شهر هذا:

«**قلت**: وهذا سند حسن في الشواهد، رجاله صدوقون، على ضعفٍ في شهر بن حوشب من قبل حفظه»اهـ.

قلت: وتناقض تناقضاً فظيعاً في مكان آخر وذلك أنه أورد في «إرواء غليله» (٥/١٣٣) قول ابن حزم في شهرٍ هذا «متروك» وأقرّه عليه فلم يتعقبه، فأين «المتروك» ممَن هو «حسن في الشواهد»؟!!

فياللعجب!!

[٥٨] **محمد بن راشد المكحولي** : مرةً أخرى!! (٣٩٢)

ضعّفه الألباني في «ارواء غليله» (٨/ ٦١) حيث قال عنه ما نصه:

«لكن محمد بن راشد هذا وهو المكحولي **فيه ضعف من قبل حفظه**»اهـ

وتناقض حيث هدم هذا فقال في «صحيحته» (١/ ١٣٤):

[ومحمد بن راشد هو المكحولي الدمشقي، **وثقه جماعة من كبار الأئمة** كأحمد وابن معين. . وتوسط فيه أبوحاتم فقال «كان صدوقاً حسن الحديث» **قلت: وهذا هو الراجح لدينا**]اهـ.

فتأمّلوا!!

[٥٩] سَوَّار بن داود المزني : (٢٩٣)

حكم الألباني بضعف سوّار هذا في «ضعيفته» (٢/ ٣٧٤) حيث ذكر ليث بن أبي سليم وسوّاراً هذا فقال:

«فإن اتفاق ضعيفين على لفظ من لفظين، أولى بالترجيح من اللفظ الآخر الذي تفرّد به أحدهما»اهـ.

فحكم على كل منهما بالضعف!! ثم تناقض في موضع آخر من كتبه!! وذلك في «إرواء غليله» (٦/ ١٦٩) حيث قال عن سوّار:

«وسوّار هو ابن داود المزني، **وهو صدوق** له أوهام كما في التقريب، **قلت: فالحديث عندي حسن**»اهـ.

فياللتناقض وياللتخابط!!

[٦٠] سعيد بن سالم : (٢٩٤)

حكم الألباني **الألمعي!!** على سندٍ فيه سعيد بن سالم بأنه جيد أي صحيح أو حسن وذلك في «إرواء غليله» (٤/ ٢١١) حيث قال:

«**وهذا إسناد جيد** رجال كلهم ثقات رجال الشيخين غير سعيد بن سالم، قال الحافظ في التقريب: **صدوق يهم** رمي بالإرجاء وكان فقيهاً»اهـ.

ثم تناقض تناقضاً بيّناً فقال عنه في «صحيحته» (١/ ٧٨٠):

«**وهذا سند ضعيف** من أجل عنعنة ابن جريج **وضعف سعيد**

بن سالم» فتأملوا يا ذوي الأبصار في هذا التخابط!!

[٦١] الصعق بن حزن : (٣٩٥)

ضعّف الألباني حديثه في «إرواء الغليل» (١/١٤١) فقال عن طريق فيه الصعق بن حزن هذا ما نصه:

«وهو شاذ في الطريق الى المنهال الصعق بن حزن وهو صدوق يهم كما قال الحافظ»اهـ.

قلت: تنبّه أنه لم يذكر ههنا أنه من رجال مسلم في صحيحه.

ثم تناقض فقال في «صحيحته» (٤/٥٦٩) عن إسنادٍ فيه الصعق هذا:

«**وهذا إسناد جيد** رجاله ثقات رجال البخاري غير الصعق بن حزن فهو من رجال مسلم **وفيه كلام لا يضر**»اهـ.

(٣٩٦) **قلت**: وذكر في «إرواء غليله» (٢/٢٩٩) إسناداً فيه الصعق بن حزن فقال نقلاً عن الحاكم ما نصه:

«صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وانما هو على شرط مسلم وحده، فإن الصعق هذا إنما أخرجه[1] له البخاري خارج الصحيح»اهـ.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋

---

(٣٩٧) (١) الصحيح أن يقول: (إنما أخرج له البخاري) وليس (إنما أخرجه له البخاري) وانما قال ذلك لضعفه في اللغة العربية!!

[٦٢] قَطَن بن نُسَير : (٣٩٨)

مال الالباني الى توثيقه في «إرواء غليله» (٦/ ٢٤١) حيث قال عنه :

«صدوق يخطىء، احتجَّ به مسلم»اهـ

وتناقض تناقضاً واضحاً في موضعٍ آخر فقال عن قطن هذا في «ضعيفته» (٣/ ٥٣٩) :

«قد عرفت من قول ابن عدي المتقَدم فيه : أنه يسرق الحديث ويوصله»اهـ.

فما هذا التخابط والتناقض يا قوم؟!!!!

[٦٣] محمد بن صالح التمّار : (٣٩٩)

ضعّفه الالباني في موضع ووصفه بأنه حسن الحديث في موضع آخر فتم بذلك تناقضه!! بيان ذلك أنه ضعّفه في «إرواء غليله» (٣/ ٢٨٣) حيث قال عنه وعن عبدالرحمن بن اسحق ما نصه :

«وفي حفظه ضعف كالتمّار»اهـ.

قلت : وقال عن التمار هذا في موضعٍ آخر من «إرواء غليله» (٥/ ٢٧٥) :

«فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى إذا لم يخالف»اهـ.

فتأملوا في أمر هذا الذي تسمّى مُحَدِّثاً!!

(٤٠٠)

[٦٤] كثير بن زيد :

تناقض الألباني إذ قال عنه في صحيحته» (٤/ ٣٢٨):

«كثير بن زيد هو الأسلمي **ضعيف**»اهـ.

وردّ على الترمذي الذي حسّنه!!

ثم في موضع آخر حسَّن إسناداً فيه كثير هذا فقال في «صحيحته» (٣/ ٣٨٥) ناقلاً قول الحاكم زائداً عليه:

[«كثير بن زيد وأبوعبدالله القراظ مدنيان لا نعرفهما إلا بالصدق، وهذا حديث صحيح» ووافقه الذهبي. **قلت: بل هو إسناد حسن...**]. اهـ

(٤٠١) فتأملوا يا قوم كيف يتخابط!! يعترض على الحافظ الترمذي في موضعٍ متعالياً عليه!! ثم يوافقه في موضعٍ آخر! فيما اعترض عليه في الموضع الأول فيقع في التناقض!!.

(٤٠٢)

[٦٥] هارون بن عنترة :

ضعّفه الألباني في «إرواء غليله» (٤/ ٣٦) وحكم على سنده بالضعف إذ قال هناك عنه:

«**وهذا إسناد ضعيف جداً، وفيه علتان:** ......

والأخرى: هارون بن عنترة، مختلف فيه، نقل الذهبي في الميزان عن الدارقطني أنه ضعّفه، وأورده ابن حبان في «الضعفاء» وقال: **منكر الحديث جداً...**»اهـ

ثم حكم واعتمد في موضع آخر قول الحافظ فيه «لا بأس به» ولم يجعله من علل طريق، وذلك في «ضعيفته» (٢/٢٢٨) حيث قال:

«وهارون بن عنترة لا بأس به»اهـ.

فتأملوا!!

[٦٦] أبوأويس عبدالله بن عبدالله بن أويس : (٤٠٣)

قال الالباني عنه وعن سندٍ هو فيه في «صحيحته» (٣/٤٠) ما نصه:

«وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير أبي أويس قال في التقريب «صدوق يهم» وأخرج له مسلم في الشواهد»اهـ.

ثم تناقض في موضع آخر وذلك في نفس المجلد من صحيحته ص (٣٣٤) حيث قال عنه:

«وأبو أويس وهو مع كون مسلم احتج به، ففيه ضعف»اهـ.

فانظروا الى تناقضه!! ثم إلى تخابطه في قوله هو «ممن احتج بهم مسلم» وقوله قبل ذلك «أخرج له مسلم في الشواهد»!! لتعرفوا (٤٠٤) أنه طفيلي متطفّل في هذا الفن!!

[٦٧] عكرمة بن عمّار : (٤٠٥)

ضعّفه الالباني في مواضع منها في «صحيحته» (٥/٥٢٧) حيث ذكر سنداً فيه عكرمة هذا فقال:

«قلت: وهذا إسناد **ضعيف**، عكرمة بن عمار مع أنه من رجال مسلم، فإنه كما قال الحافظ صدوق **يغلط**. . . . »اهـ

وقد تناقض **فضيلته**!! تناقضاً واضحاً!! إذ قال قبل ذلك في نفس المجلد (ص٤٥٤) عن سند فيه عكرمة هذا ما نصه:

«وقال الحاكم **صحيح** على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. قلت: وهو كما قالا على **ضعف** يسير في عكرمة بن عمار»!!!

وقال عن سند آخر فيه عكرمة بن عمار هذا وذلك في «صحيحته» (٤/٣٦٥):

«قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله **ثقات**، وفي عكرمة بن عمار كلام»اهـ.

فتأملوا يا قوم في هذا التخابط!!

[٦٨] أبوهلال محمد بن سليم الراسبي: (٤٠٦)

تناقض الألباني **فيه تناقضاً واضحاً**!! أو فاضحاً!! إذ أقر الحافظ الترمذيَّ على تحسين حديثه في «إرواء غليله» (٤/٣١) إذ قال:

«والترمذي وقال: حديث حسن، قلت: وإنها لم يصححه لأنه عنده من رواية أبي هلال. . . »اهـ واعتمد ذلك!! فلم يتعقبه بشيء!!

ثم **تناقض** فقال عن إسنادٍ آخر فيه أبوهلال هذا في «ضعيفته» (٤/٣٧٥) ما نصه:

«قلت: وهذا إسناد ضعيف أبوهلال اسمه محمد بن سليم

الراسبي قال الحافظ: صدوق فيه لين»اهـ.

فتأملوا!!

[٦٩] إبراهيم بن مهاجر: (٤٠٧)

ومن تناقضات الألباني العجيبة!! أنه حسَّنَ في «صحيحته» (١/ ٥١٨) سنداً فيه إبراهيم بن مهاجر هذا فقال عنه ما نصه:

[إسناده حسن عندي، رجاله ثقات رجال الشيخين، سوى ابن مهاجر فإنه من رجال مسلم، وحده، **وفيه ضعف يسير**، قال الحافظ في التقريب: «صدوق لين الحفظ» وأورده الذهبي في الضعفاء تمييزاً فقال: «**ثقة**»]اهـ.

ثم قال عنه في «ضعيفته» (٤/ ٢٦١) وعن إسنادٍ فيه ابن مهاجر ما نصه:

«**قلت**: وإبراهيم هذا **ضعيف** لسوء حفظه»اهـ!!

فياللعجب!!

(٤٠٨) **فأين هذا من قول: «عنـدي» للمتشبّـع بما لم يعط!! بله مَن يدّعي أنه إمام المُحَدّثين؟!!**

[٧٠] حريث بن السائب الأسدي: (٤٠٩)

ومن تناقضات الألباني الألمعي!! أيضاً أنه قال عن حريث الأسدي هذا وعن إسناد هو فيه في «صحيحته» (٢/ ٦٦١) ما نصه:

«**قلت**: وهذا إسناد مرسل حسن الإسناد الحسن هو البصري،

وحريث قال الحافظ صدوق يخطىء من السابعة»اهـ.

ثم تناقض فقال في موضع آخر! وذلك في «ضعيفته» (٤ / ١٠٩) مضعَفاً حريث وإسناد حديثه ما نصه:

«وإسناده مع إرساله ضعيف لضعف حريث هذا»اهـ!!

أقول: سبحان الله لقد كان حسناً فما الذي صيَّره ضعيفاً يا محدّث الديار الشامية!!

ويا حافظ الوقت!!

[٧١] الرباب بنت صليع الضبيَّة أم الرائح : (٤١٠)

ضعَفها الألباني وضعّف حديثها في موضع وتناقض فحَسَّن حديثها في موضع آخر!! وإليك ذلك:

قال في «إرواء غليله» (٤ / ٥٠) معترضاً على تصحيح أبي حاتم الرازي والترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي والحافظ ابن حجر ما نصه:

«ولا أدري ما وجه هذا التصحيح، لاسيما من مثل أبي حاتم فإنه معروف بتشدده في التصحيح، والقواعد الحديثية تأبى مثل هذا التصحيح، لتفرّد حَفْصَة عن الرباب كما تقدّم ومعنى ذلك أنها مجهولة فكيف يصحح حديثها؟!»اهـ.

ومثل هذا في تعليقه السقيم على ابن خزيمة (٣/٢٧٨ برقم ٢٠٦٧).

قلت: خالف ذلك فتناقض إذ قال في موضعٍ آخر من «إرواء

غليله» (٣/٣٨٨) ما نصه:

«وقال الترمذي حديث حسن، وقال الحاكم: إسناده صحيح! ووافقه الذهبي. قلت: وفيه نظر فإنّ الرباب هذه وهي بنت صليع الضبية أم الرائح لم يروِ عنها غير حفصة بنت سيرين ولم يوثقها غير ابن حبان، وقال الحافظ: «مقبولة» **فحديثها حسن** كما قال الترمذي»اهـ!!

فياللعجب!!

[٧٢] جعفر بن سليمان الضُّبعي: (٤١١)

وثَّقــه الألباني **في موضع وتناقض فضعّفه في موضع آخر!!** وذلك أنه قال عنه في «صحيحته» (٥/٢٦١) ما نصه:

«قلت: **وهو ثقة من رجال مسلم**، وكذلك سائر رجاله، ولذلك قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم. وأقرّه الذهبي»اهـ.

ثم قال في نفس المجلّد!! من «صحيحته» (٥/ ٦٠٩) ناقضاً ما قاله:

«فإنّه ـ جعفر بن سليمان ـ وإن كان من رجال مسلم **فقد ضعّفه غير واحد من الأئمة، منهم البخاري**»اهـ!!

(٤١٢) فتأمّلوا كيف يستخدم كلام العلماء فيما يهوى ليردّ على الحفاظ، فيموّه على البسطاء الذين ينغرّون بكلامه ويعوّلون على تصحيحاته وتضعيفاته أنه أكثر فهمًا وإدراكاً ومعرفة من أولئك الجهابذة الذين ينقل عنهم ويقلد أقوالهم ويقتات على

موائدهم!! ثم يأتي بعض الدكاترة والمحققين الكسالى فينقلون من كتبه التي تمثل ساحات تخابطاته وتناقضاته دون وعي فيقول أحدهم:

صححه الالباني!! **وضعفه** الالباني!! وإنني أنصحهم أن يستيقظوا وأعلمهم بتحريم النقل عن مثل كتبه المخطئة وخصوصاً بعد اطلاع علماء المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها على ما كتبناه من **تناقضات** هذا الرجل، ولله الأمر من قبل ومن بعد، والله الموفق.

[٧٣] عباد بن راشد:

ضعّفه الالباني في «ضعيفته» (٢/ ٣٧٠) حيث قال:

«**قلت**: وعباد بن راشد صدوق له أوهام فمتابعته للمبارك تذهب بالعلة الثانية»اهـ.

قلت: فقرر أنه إذا توبع أو تابع انتفت العلة من حديثه، لأنه ذو أوهام، **والمقرر عنده أن ذا الأوهام ضعيف**، والدليل على ذلك قوله في «إرواء غليله» (٥/ ٢٣٧):

«الثانية: ضعف عتبة الضبّي، قال الحافظ: صدوق له أوهام»اهـ.

قلت: **ونقض** ما تقدّم في عباد بن راشد **وأحكم قيد التناقض** على نفسه حيث قال عنه وعن سند هو فيه في «صحيحته» (٣/ ٣٣١):

«وهذا إسناد جيد، رجاله رجال الصحيح، وفي عبّاد كلام لا يضر»اهـ.

فتأملوا في هذا التناقض!!

(٤١٤)

[٧٤] **فُلَيْح بن سليمان:**

تناقض الألباني تناقضاً واضحاً حين وثق فليحاً في مكان وضعّفه وأعل أحاديث له في أمكنة أخرى وإليك بعض ذلك:

أورد الألباني في كتابه «مختصر العلو» (ص٩٨ برقم ٣٨) حديثاً موضوعاً في سنده فليح هذا ونقل قول الذهبي فيه:

«**رواته ثقات**، رواه أبوبكر الخلال في كتاب السُّنَّة له».

وزاد على هذا ليوهم القرّاء البسطاء!! ومَن يثق بكلامه!! أنَّ الحديث صحيح لأنه يوافق مشربه ما نصه:

«وذكر ابن القيم في «الجيوش الاسلامية» (ص٣٤) أن إسناده صحيح على شرط البخاري»اهـ!!

(٤١٥)

وقد زعم هذا الألباني في «صحيحته» (٢/ ٦٣٢) أنه نزّه «مختصر العلو» من الأخبار الواهية!!

وليس كذلك.

وبهذا تعلم أيها القارىء المنصف علمًا أكيداً أنه صحح حديث فليح بن سليمان وأقرّ مَن وثقه وزعم أنَّ حديثه على شرط البخاري!!

وأزيد على ذلك بأنه قال في «صحيحته» (١/ ٨٩) عن فليح ما

نصه:

«والراجح عندنا أنه صدوق في نفسه وأنّه يخطىء أحياناً فمثله حسن الحديث»اهـ.

قلت: تناقض فحكم على حديثِ «مختصرالعلو» الذي زعم أنه على شرط البخاري في موضع آخر بأنه منكر جداً وذلك في «ضعيفته» (٢/ ١٧٧ برقم ٧٥٥) وأعلّه بفليح!!

(٤١٦) وقال كأنه لا يدري ما خرج من رأسه وهو يرد على نفسه هنالك ما نصه:

«ثم إنّ قول أبي نصر «إن رواة طريق قتادة من رجال الصحيح» صحيح... ولكن لا يلزم من ذلك، أن يكون سند الحديث بالذات صحيحاً لجواز أن يكون فيه من تكلم فيه...» الخ هرائه.

وأقول له: (إحكي لحالك) ولِمَ لَمْ تقل ذلك في «مختصر العلو»؟! أم أنَّ المقام اقتضى التدليس والتلاعب! أم أنك كتبت «مختصر العلو» ضمن ظروف خاصة كما تدّعي دائـماً متى أفْلَسْتَ وأفْلَسَتْ أساليبك؟! هداك الله ارجع واعترف بالصواب وتراجع عن أخطائك!!

(٤١٧) **وأزيد فأقول**: وقد طعن الالباني في مواضع أُخرى بفليح منها قوله في «ضعيفته» (٣/ ٣٢٣) عن طريق حديث هناك:

«**قلت**: وفي صحته نظر فإن فليحاً هذا وإن كان من رجال الشيخين ففيه كلام كثير»اهـ

ثم قال بعد ذلك عنه في نفس الصحيفة:

«فمثله لا يطمئن القلب لصحة حديثه عند التفرّد...»اهـ

فتأملوا أيها العقلاء في هذا التناقض بل والتخابط!!

وسبحان الله تعالى وبحمده!!

[٧٥] سعيد بن بشير: (٤١٨)

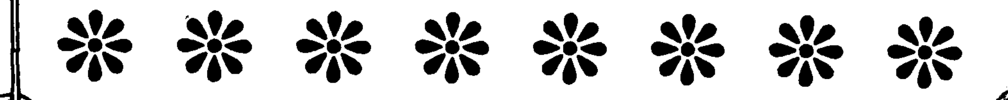
تناقض الألباني حيث قال عنه في «صحيحته» (٤/٣٨١) ناقلاً قول ابن عدي فيه ومقراً غير متعقِّبٍ له ما نصه:

«ولا أرى بما يروي عن سعيد بن بشير بأساً، ولعلّه يهم في الشيء بعد الشيء ويغلط، **والغالب على حديثه الاستقامة والغالب عليه الصدق**»اهـ.

ثم هدم هذا إذ قال في «ضعيفته» (٤/٤٠٩) عن سعيد بن بشير هذا:

«ورجاله ثقات غير سعيد بن بشير، **وهو ضعيف كما في التقريب**»اهـ.

قلت: تأملوا كيف يستعمل أقوال من يوثق الرجل حين يريد تصحيح حديثه وكيف يستعمل أقوال من ضعّفه حين يريد تضعيف حديثه، وتنبّهوا بأن هذا المتناقض يخبط كحاطب ليل بلا قاعدة ولا أصل يرجع إليه!!



(٤١٩)

[٧٦] أُمُّ حبيبة بنت العرباض :

ومن عجيب تناقضات هذا الألباني أنه حكم على أُم حبيبة هذه بالجهالة في «إرواء غليله» (٥/٧٦) ووافق الهيثمي في قوله عنها :

«ولم أجد مَنْ وثقها ولا جرحها»اهـ.

ثم تناقض فحسَّن حديثها في «صحيحته» (٢/٢٧٨) فقال :

«وعليه فحديثها حسن»اهـ.

فياللعجب!!

(٤٢٠)

[٧٧] ربيعة بن ناجذ :

مال الألباني الى توثيقه وجوَّدَ سندَ حديثٍ هو فيه!! وذلك في «صحيحته» (٤/٥٨٢) حيث قال :

«قلت : وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات غير ربيعة هذا فقد وثقه الحافظ فقط تبعاً لابن حبان»اهـ.

قلت : ربيعة بن ناجذ لم ينفرد ابن حبان بتوثيقه في «الثقات» (٤/٢٢٩) وإنما وثقه أيضاً العجلي حيث قال عنه كما في «تهذيب التهذيب» (٣/٢٢٨ الفكر) : «كوفي تابعي ثقة» فاستيقظ!!

(٤٢١)

قلت : وتناقض الألباني لأنه كرر الحديث بحروفه متناقضاً في «صحيحته» حيث قال قبل ذلك فيها (٢/٢٧٩) :

[وهذا إسناد رجاله ثقات غير ربيعة بن ناجذ قال في الخلاصة :

«روى عنه أبو صادق الأزدي فقط» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال الذهبي في «الميزان»: «لا يكاد يعرف» وأما الحافظ فقال في التقريب: «إنه ثقة» وما أدري عمدته في ذلك، وما أراه إلا وهماً منه رحمه الله تعالى]اهـ.

أقول: عمدة الحافظ في توثيقه هو كما تقدم هو ابن حبان والعجلي وعدم وجود جارحٍ له وكونه من التابعين، وتصحيح (٤٢٢) الضياء له في المختارة (ق٦٧/١)، وقال الخطيب في «تاريخه» (٤٢٣) (٨/ ٤٢٠): «سمع علي بن أبي طالب، وورد الأنبار في (٤٢٤) صحبته» فيكفيه في ذلك توثيقاً والله أعلم.

وتأملوا في تخابطات الألباني المتناقض!! الذي يكرّر الحديث في «صحيحته» وغيرها تكثيراً فارغاً!![1].

---

(١) ومثال ذلك: حديث «إذا جاء (وفي لفظٍ أتى) خادم أحدكم بطعامه قد كفاه حَرَّه وعمله فإن لم يقعده معه ليأكل، فليناوله أكلة من طعامه» كرّر هذا الحديث في مجلّد واحد (٤) مرات وذلك في «صحيحته» الثالثة برقم (١٠٤٣) و(١٢٨٥) و(١٢٩٧) و(١٣٩٩) على اختلاف يسير جداً في ألفاظه بتقديم أو تأخير وعزاه في ثلاثة موضع منها للدارمي (٢/ ١٠٧).
وأوضح من هذا بكثير حديث: «كان يأخذ الوبرة من جنب البعير من المغنم...» أورده في صحيحته (٢/ ٢٧٨ برقم ٦٧٠) وكرره فيها بعينه أيضاً (٤/ ٥٨٢ برقم ١٩٤٢ (فارجعوا الى ذلك لتتأكدوا أيها المنصفون!! وهناك أمثلة كثيرة جداً جداً من مثل هذا التكرار لتكثير الصفحات ومضاعفة الأرقام زيادة في التغرير والإيهام!! (٤٢٥)
وأقول: يا شيخ!! الباني!! النار لا ينبغي أن تجرها دائماً لقرصك!! والإناء لا ينبغي أيضاً أن تميله دوماً لشقك!! سامحك الله وهداك!!

(٤٢٦)

[٧٨] الحسن بن يحيى الخشني :

تناقض الألباني **تناقضاً** واضحاً!! حيث نص في «ضعيفته» على أنَّ الحسن بن يحيى هذا «متروك متهم» ونص في «صحيحته» على أنه «صدوق» فاستحكم قيد التناقض على يديه!! وإليك ذلك :

قال الألباني في «ضعيفته» (٣/ ٤١٠) ما نصه :

«كيف والخشني هذا **متروك** متهم برواية الأحـاديث **الموضوعة** التي لا أصل لها»اهـ.

ثم قال عنه في «صحيحته» (٤/ ١٨٩) :

«الحسن بن يحيى وهو الخشني ، وهو **صدوق** كثير الغلط كما في التقريب»اهـ

فتأملوا البَوْنَ بين الصدوق الذي يكثر الغلط وبين المتروك المتهم بالوضع ، وتنبّهوا لهذا الخلط والغلط!!

(٤٢٧)

[٧٩] حجاج بن فرافصة :

وهَــاهُ الألباني وطعن فيه تماماً في «ضعيفته» (٤/ ٦٢) حيث قال عنه ما نصه :

«قال المناوي : . . . وفيه حجاج بن فرافصة ، أورده الذهبي في الضعفاء وقال أبوزرعة : ليس بقوي اهـ **ونسبه ابن حبان الى الـوضع** وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه ، وقال الدارقطني : **حديث منكر**»اهـ!!

وقال في «صحيحته» (٢/ ٦٤٥) محكمًا قيد التناقض :

«وقال في المستدرك: الحجاج بن فرافصة قال ابن معين: لا بأس به، وقال أبوحاتم: **شيخ صالح متعبد**»اهـ.

ثم قال:

«قال الحافظ في التقريب: **صدوق عابد يهم**»اهـ!!

فتأملوا يا قوم في أفانين تخبطاته!! وفنون تصرفاته وتناقضاته!!

وياللعجب!!

[٨٠] جرير بن عبدالحميد: (٤٢٨)

تناقض الالباني **الألمعي!! حيث ضعّف جريراً هذا في «ضعيفته»** (٣/٣١٧) وجعله أحد علل حديثٍ هناك!! فقال:

«قد نسب في آخر عمره الى سوء الحفظ»اهـ.

ووثّقه في «صحيحته» (١/٣٨٨) فقال عنه وعن سند هو فيه:

«وهذا سند صحيح رجاله كلهم **ثقات** رجال الشيخين غير زرٍ فمن رجال مسلم وحده وجرير هو ابن عبدالحميد الضبي الكوفي». اهـ!!

فتأملوا!!

[٨١] بكر بن بكّار: (٤٢٩)

ضعّفه الالباني **فَلْتَةُ الدهر!! في «إرواء غليله» (٦/٤٥) فقال عنه:**

«**وبكر هذا ضعيف**»اهـ.

وتناقض تناقضاً واضحاً!! حيث صحح حديثه ومال الى توثيقه

في تعليقه على «سنة ابن أبي عاصم» ص (٣٢٥) حيث قال عن حديثٍ هو فيه:

«حديث صحيح، ورجاله ثقات رجال مسلم غير بكر بن بكار وهو أبوعمرو القيسي وثقه المصنّف - ابن أبي عاصم - وغيره وضعّفه الجمهور»اهـ!!

فتأملوا!!

[٨٢] زكريا بن أبي زائدة: (٤٣٠)

قال الالباني مُضَعِّفاً لروايةٍ له في «إرواء غليله» (٤٧/٧):

«رجاله كلهم ثقات إلا أن زكريا هذا مُدلِّس كما قال أبوداود وغيره وقد عنعنه عند الجميع. ولما سبق أقول إنَّ الحديث بحاجة الى شاهد يعتضد به، ولعلّنا نجده فيما بعد»اهـ.

ثم تناقض إذ قال في «صحيحته» (٢٠٩/٤) عن زكريا هذا في نفس الحديث والسند ما نصه:

«لكنه يبدو أنه قليل التدليس...»اهـ!!

[٨٣] الفضل بن الحباب: (٤٣١)

صحح الالباني حديثه في «إرواء غليله» (٣٣/٧) فقال:

«وهذا إسناد صحيح.. الفضل بن الحباب وهو ثقة حافظ»اهـ

ثم استنكر حديثه في موضع آخر!! وذلك في «صحيحته» (٤٨٤/٤) فتم تناقضه حيث قال:

«ويحتمل عندي أن تكون النكارة من شيخ ابن حبان: الفضل

بن الحباب، **فإنّ فيه بعض الكلام**»اهـ!!

فتأملوا يا قوم!!

[٨٤] قبيصة بن عقبة : (٤٣٢)

طعن الألباني في روايته عن سفيان الثوري في «إرواء غليله» (١٩٨/٧) وصحح الحديث من طريق آخر.

وتناقض في «صحيحته» (٧٩/٤) فصحح حديثه عن سفيان الثوري وقَبِلَهُ!!

فياللعجب!!

[٨٥] مالك بن نُمَيْر الخُزاعي : (٤٣٣)

ضعّفه الألباني!! وضعّف حديثه الذي لم يوافق هواه!! في «تمام منيته» (ص٢٢٢) حيث قال:

«بل هو ضعيف الإسناد لأنّ فيه مالك بن نمير الخزاعي وقد قال فيه ابن القطان والذهبي: «لا يعرف حال مالك، ولا روى عن أبيه غيره» وأشار الحافظ في «التقريب» إلى أنه لين الحديث»اهـ.

قلت: تناقض تناقضاً فاضحاً!! حيث صحح حديث مالك بن نمير الخزاعي في «صحيح سنن النسائي» (٢٧٢/١ برقم ١٢٠٦) فقال:

«**صحيح**»

والسند فيه مالك بن نمير كما في «سنن النسائي» (٣٨/٣ برقم

١٢٧١)!!

فتأملوا يا أولي الأبصار في أفانين تخبطات هذا المتناقض!!

[٨٦] الضحاك بن عبدالرحمن بن عَرْزب : (٤٣٤)

قال الألباني في «صحيحته» (٣/ ٣٩٩) مضعّفاً ومجهلاً للضحاك هذا ما نصه:

«وابن عرزب مجهول»اهـ

قلت: وهو متناقض!! وذلك لأنه صحح حديثاً في موضعٍ آخر في سنده الضحاك هذا وذلك في «صحيح الترمذي» له (١/ ٢٩٨ برقم ٨١٤) حيث ذكر حديثاً هناك وذكر ابن عرزب ثم قال:

«حسن/ الصحيحة ١٤٠٨».

فتأمّلوا!!

[٨٧] أبوبلال الأشعري : (٤٣٥)

ومن تناقضاته أنه حَسَّن إسناداً في المتابعات أو الشواهد فيه: أبوبلال الأشعري في «صحيحته» (١/ ٢٤٩) فصحح به الحديث الأصلي وقال:

«هذا إسناد حسن في المتابعات»اهـ.

ثم تناقض في «إرواء غليله» (٥/ ٦٥) حيث ضعّف «أبا بلال الأشعري» ونقل كلام الهيثمي في تضعيفه مقراً له، ولم يقبل



شاهده!! وضعّف الحديث الأصلي!!

فسبحان الله!!

٤٣٦

[٨٨] **شعيب بن رزيق الشامي** :

قال الألباني مُحَسِّناً حديثه في «إرواء غليله» (٣/ ٧٨) مخلطاً بينه وبين الطائفي ما نصه:

«**قلت: وهذا سند حسن وفي شهاب وشعيب كلام يسير لا ينزل الحديث به عن رتبة الحسن**»اهـ.

قلت: وتناقض تناقضاً واضحاً!! حيث ضعّف حديث شعيب في «ضعيفته» (٤/ ٣٥١) فقال:

«**قلت: وهذا إسناد ضعيف**»اهـ.

ثم قال:

«وشعيب بن رُزيق هو الشامي أبوشيبة المقدسي، قال الحافظ: صدوق يخطىء»اهـ.

فتأمّلوا!!



[٨٩] **شهر بن حوشب** : مرة أخرى وتناقض آخر:

قال عنه الألباني في «ضعيفته» (٣/ ٦٦٦) ما نصه:

«وشهر بن حوشب ضعيف»اهـ.

ثم تناقض فقال عنه في «صحيحته» (٥/ ٥٨٣):

«وشهر لا بأس به في الشواهد وبعضهم يُحَسِّن حديثه، ولعلّه لذلك سكت عنه الحاكم والذهبي»اهـ.

فتأملوا!!

(٤٣٨)

[٩٠] حديـــج بن معاوية :

صحح الألباني حديثه في «صحيحته» (٥ / ٥٣٥) فقال:

«وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم، غير حديج قال الحافظ صدوق يخطىء» اهـ

قلت: وتناقض في موضع آخر!! وذلك أنه قال في «إرواء غليله» (٢ / ٢٨١) عن حديثٍ هناك في سنده حديج هذا ما نصه:

«إسناده ضعيف، فيه حديج بن معاوية، وهو ضعيف كما قال النسائي وغيره» اهـ!!

فتأملوا يا قوم كيف يستعمل تارة قول الحافظ ابن حجر وتارة قول الامام النسائي!! لتحقيق ما يريد!! ومنه يفهم ويعلم كل بصير (٤٣٩) أن أيَّ إنسان يستطيع إذا لم يتق الله أن يتلاعب فيقترف مثل هذه الأساليب!!

(٤٤٠)

[٩١] خلف بن خليفـــة :

وثَّقـــه الألباني في موضع وأطلق بأنه من رجال مسلم وذلك في «صحيحته» (٤ / ٦٥) إذ قال:

«خلف ومَنْ فوقه من رجال مسلم» اهـ

وهذا توثيق صريح دون تعقّب.

ثم قال عن نفس السند ونفس الحديث في «صحيحته» (٥ / ٥٣٧):

«وهذا إسناد ضعيف، خلف بن خليفة قال الحافظ: صدوق

اختلط في الآخر، وادّعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي فأنكر عليه ذلك ابن عُيَيْنة وأحمد»اهـ.

فتأملوا في هذا التناقض الواضح!!

[٩٢] عبيد بن أبي قُــرّة : (٤٤١)

وثّقــه الألباني في موضع، وذلك في «صحيحته» (٢/ ٢٦٠) حيث قال:

«قلت: وهذا إسناد جيد، رجاله كلهم ثقات، وفي عبيد بن أبي قرّة كلام لا يضر»اهـ

وتناقض فاعتمد تضعيفه في مكان آخر!! فلم يقبله إلا في الشواهد وذلك في «إرواء غليله» (٨/ ١٨٦) حيث قال:

«وهـذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبيد هذا وهو مختلف فيه لا بأس به في الشواهد»اهـ.

فتأملوا في هذا التخابط!!

[٩٣] أبوميمونــة : (٤٤٢)

تناقــض الألباني حيث وثقه في موضع وحكم عليه بأنه مجهول يُترك في موضع آخر!! وإليك ذلك:

قال في «سلسلته الضعيفة» (٣/ ٤٩٢):

«أبوميمونة عن أبي هريرة، وعنه قتادة: مجهول يترك»اهـ.

ثم قال عنه في «إرواء غليله» (٣/ ٢٣٨):

«اسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين غير أبي ميمونة وهو

ثقة»اهـ!!

فتأملوا!!

[٩٤] عبدالرحمن بن اسحق القرشي : (٤٤٣)

تناقـض الألباني فقال عنه في «إرواء غليله» (٣/ ٢٨٧) :

«وهو **حسن الحديث** كما تقدّم مراراً وفي حفظه ضعف»اهـ.

ثم قال في موضع آخر وذلك في «ضعيفته» (٤/ ٤٤٢) :

«والقرشي **هذا ثقة** من رجال مسلم»اهـ

فتأملوا!!

[٩٥] أبومروان محمد بن عثمان العثماني : (٤٤٤)

صحح حديثه الألباني في «صحيحته» (٣/ ٣٦٧) وقال :

«فيه كلام يسير»اهـ.

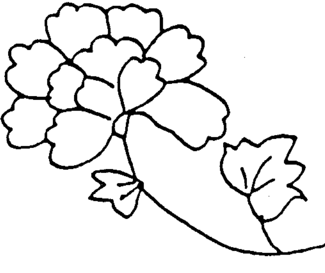
ثم قال :

«فالحديث حسن على أقل الدرجات»اهـ

ثم تناقض كعادته فقال في «ضعيفته» (١/ ٤٠) :

«وعثمان وابنه أبومروان **لا يحتج بهما**. . »اهـ.

فتأملوا!!



(٤٤٥)

[٩٦] مسكين بين بكير الحذاء الحراني :

ضعّفه الألباني ورجّح رواية غيره عليه وذلك في «صحيحته» (٤٢/١) حيث قال:

«ومسكين هذا صدوق يخطىء، فرواية ابن حمير المرفوعة أرجح» اهـ.

وذكر أنه من رجال البخاري!!

ثم تناقض فأومأ الى توثيقه!! في «إرواء غليله» (٣/١١ - ١٢) وجعله من رجال الشيخين حيث قال:

«لكن قد تابعه في رفع هذا الحديث مسكين هذا، **وقد احتج به الشيخان**» اهـ

يعني أنه ثقة لأنَّ الأصل في رجال الشيخين التوثيق.

فتأملوا!!

(٤٤٦)

[٩٧] اسماعيل بن أميّة :

ضعّفه في «صحيحته» (٣٥٤/٢) حيث قال واهماً عن سندٍ فيه اسماعيل هذا:

«**قلت**: ورجاله موثوقون غير اسماعيل هذا، والظاهر أنه الذي في الميزان واللسان» اهـ ثم ذكر أنه متروك.

قلت: تناقض في موضع آخر وذلك في «إرواء غليله» (١١٢/٦) فقال عن سند فيه اسماعيل بن أمية:

«ورجاله ثقات رجال مسلم، . . . .» اهـ غير رجلٍ آخر ذكره!!

فتأملوا!!

(٤٤٧)

[٩٨] **أبوبلج يحيى بن أبي سليم :**

وثَّقــه في «سلسلته الضعيفة» (١ / ١٢٢) فقال :

«وقـال الحـاكم صحيح على شرط مسلم، ووافقـه الذهبي، قلت: هو صحيح، أما على شرط مسلم فلا فإنّ فيه عند الحاكم وكذا عند أحمد في بعض طرقه أبابلج واسمه يحيى بن سليم **وهو ثقة**، إلا أنه ليس من رجال مسلم»اهـ.

قلت : تناقض فخالف ذلك في «إرواء غليله» (٧ / ٥١) إذ قال :

«وقـال الحـاكم : صحيح الإسنـاد، ووافقـه الذهبي، قلت : ويترجح عندي أنه حسن فقط كما قال الترمذي، لأنّ أبابلج هذا تكلّم فيه بعضهم، **وذكر له الذهبي في ترجمته من الميزان بعض** المنكرات، وقال الحافظ في التقريب : **صدوق ربما أخطأ**»اهـ!!

فتأملوا في هذا التخابط!!

(٤٤٨)

[٩٩] **جعفر بن زياد الأحمــر :**

ضعّف حديثه الالبانى في «ضعيفته» (٣ / ٢٥٤) بعدما نقل توثيق الذهبي له ثم أردف ذلك بقوله :

«قـال ابن حبان في القلب منه!!، وقال الحافظ في التقريب : صدوق يتشيّع.

قلت : فمثله لا يطمئن القلب لحديثه»اهـ.

فَرَدَّ حديثه ولم يَقْبَلْهُ!!

وتنـاقض في موضعٍ آخر إذ قال عن إسناد حديثٍ في «إرواء غليله» (٧/ ٢٧٠) :

«قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم غير جعفر وهو ابن زياد الأحمر وهو ثقة. . . »اهـ

فتأملوا ! !

(٤٤٩)

[١٠٠] زائدة بن نشيط :

ضعّفــه الألباني وحكم عليه بالجهـالـة وذلـك في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة» (٢ /١٨٨ برقم ١١٥٩) إذ قال :

«إسناده ضعيف زائدة مجهول الحال ناصر»اهـ

ومن غريب تناقضه أنه صحح حديث زائدة هذا فوثّقه ضمناً في صحيح أبي داود (١ /٢٤٦ برقم ١٧٧٩) إذ قال :

« حسن »اهـ

فلو قال : حَسَّنْتُهُ أو صححه ولم أقل بتوثيقه

قلنا له : ليس كذلك أيها الألمعي ! وهذا ليس مقبولاً منك بعد أن قلت في صحيحتك (٥/٦٠٨) عن رجلٍ هناك مُقَعِّداً قاعدة :

«ووثقه أيضاً من صحح حديثه هذا ممن يأتي ذكرهم» ! !

فنسأل الله تعالى السلامة ! !

انتبه أخي القارىء الكريم إلى أنَّ عدد المماسك وصل لغاية هنا الى الرقم (٤٤٩)

ليتدبّر هذه التناقضات الواضحات

أولئك المحققون التجاريون وغيرهم من الذين يعوّلون

على كتب هذا الشيخ!! وينقلون منها!!

فيقولون صححه الألباني!! وضعّفه

الألباني!!

هل انخدعتم أيها المُعَلِّقون بالدعاية المبهرجة؟!!

وما تفسير هذه المئات من التناقضات

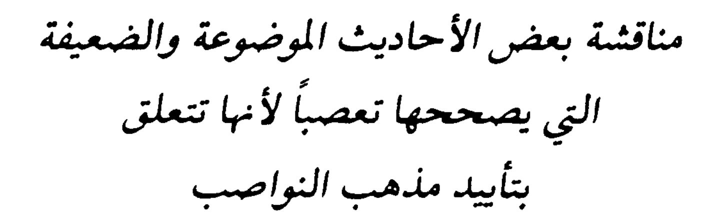
ولماذا لا نعوِّل على الأئمة الكبار

والحفاظ الجهابذة الذين ينقل

هذا الألباني من كتبهم؟!!

بدلاً من التعويل على كتبه المتناقضة؟!!





مناقشة بعض الأحاديث الموضوعة والضعيفة التي يصححها تعصباً لأنها تتعلق بتأييد مذهب النواصب

إعلم أن الالباني يصحح أحاديث موضوعة وضعيفة فيها ذكر فضائل لمعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص شغباً وتأييداً للنواصب وهو مخطىء وخاطىء في ذلك لأنَّ هذه الأحاديث لا يمكن أن تصح حسب موازين علم الحديث زيادة على تصريح الحذاق من أهل هذا الشأن من كبار المحدّثين بعدم صحتها وإليك ذلك:

(٤٥٠) ١ ـ حديث عمير بن سعيد قال: لا تذكروا معاوية إلا بخير فإنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اللهم اهد به».

رواه الترمذي في «سننه» (٥/٦٨٧) وغيره.

قلت: صححه الالباني في «صحيح سنن الترمذي» (٣/٢٣٦) فقال: «صحيح بما قبله»اهـ!!

قلت: كلا والذي برأ النسمة، فإنّه حديث موضوع لاشك في ذلك فإن في سنده عمرو بن واقد، وقد قال فيه الالباني نفسه في «ضعيفته» (٢/٣٤١) متناقضاً:

(٤٥١) «وعمرو بن واقد متروك كما في التقريب»اهـ.

وقال في «صحيحته» (١/٤٥٨) عن طريق فيها عمرو هذا:

(٤٥٢) «فهذه طريق أخرى عن اسماعيل ولكنها واهية فإن عمرو بن واقد متروك»اهـ

(٤٥٣) **قلت** : **بل هو كذّاب كذّبه جماعة من الحفاظ**، ففي «تهذيب التهذيب» (٨/١٠٢).

«قال أبومسهر: كان يكذب. . .

وقال البخاري وأبوحاتم ودحيم ويعقوب بن سفيان: ليس بشيء. . . وكان مروان يقول: عمرو بن واقد: كذاب. . .

وقال النسائي والدارقطني والبرقاني: متروك الحديث. .

وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد ويروي المناكير عن المشاهير واستحق الترك. . .» اهـ.

فعلى الالباني أن يضرب على هذا الحديث لأنه موضوع وراويه كذاب متروك وهو لا ينفع ولا يصلح في الشواهد!!

(٤٥٤) فإن قال: «هذا الحديث صحيح بما قبله» قلنا له: أنت متناقض!! لأنك صَحَّحْتَ الحديث الذي قبله بهذا الموضوع الذي بعده!! حيث قلت في «صحيحتك» (٤/٦١٨): مصححاً ما قبله مما سأزيّف تصحيحك الآن له إن شاء الله تعالى ما نصه:

«ثم إنّ للحديث طريقاً أُخرى، يرويه عمرو بن واقد عن يونس بن حلبس عن أبي إدريس الخولاني عن عمير بن سعد الأنصاري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره»[1]. اهـ

---

(٤٥٥) (١) كلا لم يذكره بلفظه وانما اقتصر على قوله فيه: «اللهم اهد به» ولم يسق لفظة «اجعله هادياً مهدياً» فلِمَ صححتها على فرض صلاحية طريق عمرو بن واقد الفاسدة التي زعمتها؟!

(٤٥٦) ولِمَ لَمْ تسلك هذا في حديث: «يا سيدي والرقى صالحة» فاعتبرت أنها ضعيفة مع =

ثم قال الألباني:

«وبالجملة فالحديث صحيح، وهذه الطرق تزيده قوّة على قوّة»اهـ.

(٤٥٧) **أقول : هل تزيد طريق الكذاب المتروك الحديث قوّة الى قوّة! وجميع كتبك تشهد ببطلان هذا التهافت؟!!**

عليك أيها الألباني أن تنقل هذا الحديث من الصحيحة الى الموضوعة!! وفقك الله تعالى إلى الرجوع إلى الحق!!

٢ ـ فإذا تحققنا الآن وجوب الضرب على الحديث الثاني الذي أورده في «صحيح الترمذي» (٣/٢٣٦ برقم ٣٠١٩) وعلمنا أنه موضوع لا يصلح للمتابعة ولا للاستشهاد فلنرجع الى الحديث الأوّل الذي أورده برقم (٣٠١٨) ولنناقشه باختصار مفيد في تصحيحه إياه حيث أورده في «الصحيحة» (٤/٦١٥ ـ ٦١٨) فنقول:

أورد الألباني حديث عبدالرحمن بن أبي عميرة مرفوعاً «اللهم اجعله هادياً مهدياً واهد به» يعني معاوية وهذا حديث لا يصح بحال لوجوه:

(٤٥٨) (أولاً): قال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣/١٣٢) عن اسحق بن راهويه أنه قال:

«لا يصحُّ عن النبي ﷺ في فضل معاوية شيء»اهـ.

(٤٥٩) (ثانياً): هذا الحديث بالخصوص نص حُذّاق المحدّثين على أنه لا يصح».

= اعترافك هناك بوجود شاهد للحديث بالجملة ومع كون الرباب جدة عثمان بن حكيم «مقبولة» وليست كعمرو بن واقد «كذاب متروك»؟!!

اتق الله أيها الشيخ!! وارجع عن هذا التلاعب المشين!!!

قال أبوحاتم الرازي كما في «علل الحديث» لابنه (٢/٣٦٢ - ٣٦٣): إن عبدالرحمن ابن أبي عميرة لم يسمع هذا الحديث من النبي ﷺ.

(٤٦٠) وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٢٠) نقلاً عن الحافظ ابن عبدالبر إن عبدالرحمن بن أبي عمير هذا:

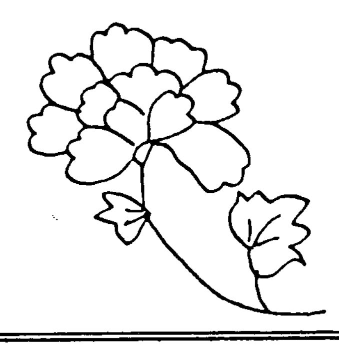
«لا تصح صحبته، ولا يثبت إسناد حديثه»اهـ!!

(٤٦١) (ثالثاً): طرق هذا الحديث تدور على سعيد بن عبدالعزيز عن ربيعة بن يزيد عن عبدالرحمن بن عميرة به.

وسعيد بن عبدالعزيز اختلط كما أقرَّ واعترف هناك الالباني.

(٤٦٢) وقد زعم الالباني أنه قد تابعه جمع!! ولم يصدق!! لأنَّ مَنْ رجع الى المتابعات التي زعمها في كتابه وجدها كلها تدور على سعيد بن عبدالعزيز، وسعيد هذا اختلط كما قال أبومسهر، وكذا قال أبوداود ويحيى بن معين كما تجد ذلك في «التهذيب» (٤/ ٥٤) وقد اعترف الالباني باختلاطه في مواضع منها في «ضعيفته» (٣/٣٩٣)، ومنها في «صحيحته» (٢/ ٦٤٧) وغير ذلك، فكيف يصح هذا أيضاً؟!!

فما على الالباني إلاّ أن ينقل الحديث «للضعيفة»!!!



٣ - برهان عدم صحة حديث: «اللهم علمه الكتاب وقه العذاب»:

(٤٦٣) وأما حديث: «اللهم علِّم معاوية الكتاب، وقه العذاب» فلا يمكن أن يصح للعلل والأسباب التالية:

١ - هذا الدعاء: «اللهم علمه الكتاب» هو دعاء النبي ﷺ لابن عبّاس كما في البخاري في مواضع منها (١/١٦٩ فتح) فَقَلَبَهُ النواصب وحرّفوه لمعاوية، ومعاوية لا يُؤثر عنه أنه كان عالماً بالكتاب البتة، وإنّما العالم بالكتاب هو سيدنا ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، كما امتلأت كتب التفسير من أقواله في تفسير الكتاب العزيز، فالواقع أثبت بطلان هذا الحديث بلا مثنوية.

(٤٦٤) ٢ - هذا الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده (٤/١٢٧) والطبراني (١٨/٢٥٢) وابن عدي في الضعفاء (٦/٢٤٠٢) وغيرهم.

قلت: وفي سنده: الحارث بن زياد وهو شامي لا تقبل روايته لمثل هذا الحديث الضعيف بل الموضوع الذي يؤيد مشربه، ولم يروِ عنه إلّا يونس بن سيف الكلاعي فهو مجهول، قال الحافظ ابن حجر في ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٢/١٢٣):

«قال الذهبي في الميزان - ١/٤٣٣ -: مجهول، وشرطه أنْ لا يُطلق هذه اللفظة إلا إذا كان أبوحاتم الرازي قالها»(١) اهـ.

ثم قال الحافظ:

«نعم، قال أبوعمر بن عبدالبر فيه: مجهولٌ، وحديثه منكر» اهـ.

---

(١) أي أن الحارث بن زياد مجهول، قالها ابن أبي حاتم نقلاً عن أبيه في «الجرح والتعديل» (٣/٧٥).

قلت: وفي سنده يونس بن سيف: حمصي، ومعاوية بن صالح: حمصي، قال عنه الحافظ في «التقريب»: «صدوق له أوهام»، وقال في «التهذيب» (١٠ / ١٨٩) ما ملخصه في أقوال مَنْ جرحه:

«كان يحيى بن سعيد القطان لا يرضاه، وفي رواية عن ابن معين: ليس بمرضي، وقال أبواسحق الفزاري:

ما كان بأهْلٍ أن يروى عنه، وقال ابن أبي خيثمة: يُغْرب بحديث أهل الشام جداً»اهـ.

قلت: وهذا منها بلا شك لمخالفته للواقع.

وحكم الحافظ الذهبي على هذا المتن من بعض طرقه في «الميزان» (١ / ٣٨٨) بأنّه:

«منكر بمرّة» وفي الطريق مجهول ورجل لا يُعْرف.

وفي طريق أخرى ذكرها الذهبي في «الميزان» (٣/ ٤٧): من طريق اسحاق بن كعب، حدثنا عثمان بن عبدالرحمن عن عطاء عن ابن عباس به.

وعثمان بن عبدالرحمن هو الوقاصي كما قال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٤٧) في ترجمة الجمحي، وهو متروك كما قال البخاري[1] وكذّبه ابن معين كما في «الميزان» (٣/ ٤٣).

(٤٦٥) وقد ضعّف!! هذا الحديث الألباني في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة» (٣/ ٢١٤) فأنى تقوم لهذا الحديث قائمة بعد هذا البيان

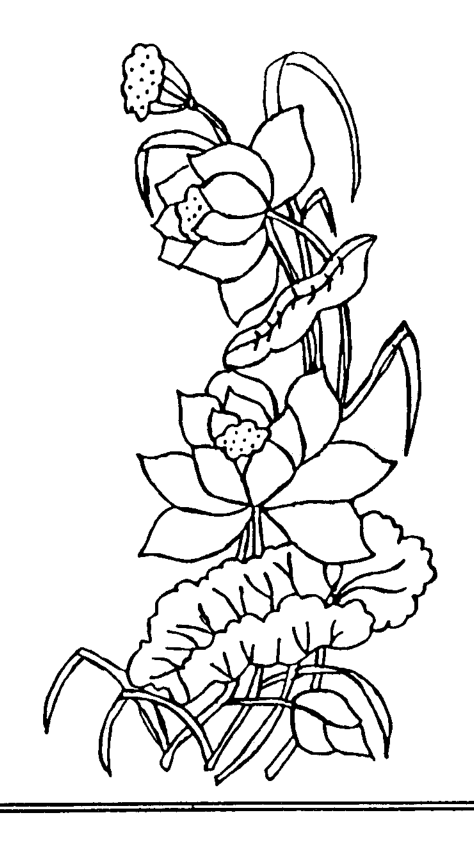
(١) قال البخاري في كتابه «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٣٨ ترجمة ٢٢٧٠): «تركوه».

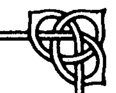
الواضح العلمي؟!!

ولذلك أورده الحافظ ابن الجوزي الحنبلي في كتابه «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» (١/٢٧٢).

فتدبّروا يا أولي الألباب!!

تنبّه أخي القارىء الكريم إلى أنَّ عدد المماسك وصل لغاية هنا الى الرقم (٤٦٥)





مناقشة

أحاديث فضائل عمرو بن العاص التي صححها الألباني والتي لا يصح منها شيء في ميزان التحقيق

ومن تلك الأحاديث التي صححها الألباني مما يتعلق بنصرة مذهب النصب أحاديث أوردها في «صحيحته» (١/ ٢٣٨ برقم ١٥٥): «أسلم الناس وآمن عمرو بن العاص».

وحديث رقم (١٥٦):

«ابنا العاص مؤمنان: هشام وعمرو».

فلنناقشه فيهما واحداً واحداً فنقول وبالله تعالى التوفيق:

أما حديث «أسلم الناس وآمن عمرو بن العاص» فليس بصحيح ولا حسن من أوجه:

(٤٦٦) أ ـ ركاكة لفظه ومن ذلك: ما سَبَبُ هذا التخصيص مع ما فعل عمرو بن العاص مـمّا هو مشهور ومتواتر؟!

ولفظة «أسلم الناس» ألا تفيد تفضيله على جماعة من الكبار مثل سيدنا أبي بكر وسيدنا عمر رضوان الله تعالى عليهما، ولِمَ لَمْ يأتِ «أسلم الناس وآمن أبوبكر وعمر» فما هي الحكمة من تخصيص عمرو؟!!

ب ـ ضعف إسناده:

قال الإمام أحمد في مسنده (٤/ ١٥٥) حدثنا أبوعبدالرحمن ثنا ابن

لهيعة حدثني مشرح بن هاعان قال سمعتُ عقبة بن عامر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول فذكره.

قلت: في السند علّتين قويّتين:

(٤٦٧) **العلة الأولى**: ضعف ابن لهيعة حتى في رواية العبادلة عنه، حتى عند الألباني متى أراد وتشهّىٰ!!:

(٤٦٨) قال الألباني في «غاية المرام» ص(٤١):

«وهذا إسناد ضعيف، علته ابن لهيعة واسمه عبدالله وهو ضعيف سيء الحفظ»اهـ.

وقال الألباني في «غاية المرام» ص (١٨٩) أيضاً عن سند هناك رواه أحمد في مسنده من طريق «ابن لهيعة» وصرّح في «صحيحته» (٣/ ٣٢) أنه من رواية عبدالله بن وهب عنه ومع ذلك قال في «غاية المرام» ليظهر قصور القرضاوي:

(٤٦٩) «وهذا سند ضعيف من أجل ابن لهيعة»اهـ.

ودعوى الألباني أن ابن لهيعة صحيح الحديث إذا روى عنه أحد العبادلة الثلاثة دعوى غير صحيحة في ميزان التحقيق، وقد تشبّث بها الألباني وتبعه بعض مَنْ يدّعي التحقيق والتخريج في هذا العصر ممّن فتن به أو تأثّر بأسلوبه المخطىء وانغرّ به دون تمييز أو تحقيق وتبصر!!

(٤٧٠) وحسبك في ذلك أنَّ الحافظ ابن حجر قال في ترجمته في «التقريب»: «صدوق خلّط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض شيء مقرون»اهـ.

وفي «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٣١):

«قال ابن أبي حاتم سألت أبي وأبا زرعة عن الإفريقي وابن لهيعة أيهما أحب إليك فقالا جميعاً ضعيفان، وابن لهيعة أمره مضطرب يكتب حديثه على الاعتبار، قال عبدالرحمن: قلت لأبي: إذا كان مَنْ يروي عن (٤٧١) ابن لهيعة مثل ابن المبارك فابن لهيعة يحتج به؟! قال: لا، قال أبوزرعة: كان لا يضبط، وقال ابن عديٍّ: حديثه كأنّه نسيان وهو ممن يكتب حديثه، وقال محمد بن سعد: كان ضعيفاً، ومن سمع منه في أوّل أمره أحسن حالاً في روايته ممن سمع منه بآخره، وقال مسلم في الكنى: تركه ابن مهدي ويحيى ابن سعيد ووكيع، وقال الحاكم أبوأحمد: ذاهب الحديث.

وقال ابن حبان: سبرتُ أخبارَهُ فرأيتُهُ يدلّس عن أقوام ضعفاء على أقوام ثقات قد رآهم، ثم كان لا يبالي ما دفع إليه قرأه سواء كان من حديثه أولم يكن فوجب التنكب عن رواية المتقدّمين عنه قبل احتراق كتبه (٤٧٢) لما فيها من الأخبار المدلسة عن المتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين بعد احتراق كتبه لما فيها مما ليس من حديثه»اهـ فتأمل.

وقال الذهبي في «الميزان» (٢/٤٧٧):

(٤٧٣) «**وقال ابن معين: هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها**».

ثم قال:

(٤٧٤) «وقال أبوزرعة: سماع الأوائل والأواخر منه سواء، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتبعان أصوله، وليس ممن يحتج به». اهـ.

أي ولو روى عنه ابن المبارك وابن وهب فروايته ضعيفة.

وقال الحافظ الذهبي في «الكاشف» (٢/١٢٢) ملخصاً القول فيه

غير ملتفتٍ إلى رواية العبادلة عنه ما نصه:

«العمل على تضعيف حديثه»اهـ. (٤٧٥)

العلة الثانية: لحديث «أسلم الناس وآمن عمرو بن العاص»:

ضَعْف (١) ابن هاعان، وعدم عدالته (٢)، ونكارة روايته (٣) عن عقبة كما صرّح بذلك الحفاظ وإليك ذلك:

ضعف مشرح: (٤٧٦)

١ - قال الحافظ في «التقريب» ص (٥٣٢): «مقبول».

فنقول للألباني مردّدين عبارته المعروفة: «يعني عند المتابعة وإلا فهو لين (٤٧٧) كما صرّح الحافظ في المقدّمة»اهـ!!!!

● هذا وقد ضعّفه الألباني في مواضع منها: (٤٧٨)

قوله في «ضعيفته» (٢/٢٠١):

«قلت: وهذا إسناد تالف مشرح مختلف فيه...»اهـ

فجعله من أسباب تلف السند، وصرّح بأنه من إحدى علله!!

●● قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٠/١٤١): (٤٧٩)

«قال ابن حبان في الثقات: يخطيء ويخالف»[1]اهـ.

---

(١) و الألباني ملزمٌ لا محالة بأنْ يُضعّف حديث مشرح هذا، فإنه قال في مواضع فيمن (٤٨٠) يقول فيه ابن حبان: «يخطيء ويخالف» بأنه ليس ثقة ولا يُخرّج حديثه في الصحيح، من ذلك قوله في «ضعيفته» (١/٢٥) في موسى بن جبير ما نصه:

[وذكره ابن حبان في الثقات ولكنه قال: «وكان يخطيء ويخالف»] =

ثم قال الألباني بعد ذلك:

٢ ـ وأما عدم عدالته :

فقد أورده العقيلي في كتابه «الضعفاء» (٤/٢٢٢) وقال الحافظ الذهبي في «الميزان» (٤/١١٧) :

«وذكره العقيلي فما زاد في ترجمته أكثر من أن قيل: إنّه ممن جاء مع الحجاج الى مكة، ونصب المنجنيق على الكعبة»اهـ

قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (١٠/١٤١) :

«وقد جزم بذلك ابن يونس في تاريخه»اهـ.

(٤٨١)

قلت: فهل يعدّل مَنْ مشىٰ في جيش الحجاج[1]، ومن نصب المنجنيق على الكعبة فرماها؟!!

ربما يكون عدلاً عند الالباني تقليداً لمن وثّقه لا نظراً وتمحيصاً واجتهاداً!!

٣ ـ وأمّا نكارة روايته عن عقبة :

فقد قال الذهبي في «الميزان» (٤/١١٧)والحافظ في «التهذيب» (١٠/١٤١) :

= [وليت شعري مَنْ كان هذا وصفه فكيف يكون ثقة ويخرّج حديثه في الصحيح]اهـ!!

وأقول: سل نفسك!! كيف خرّجت حديثه في صحيحتك!!

(١) قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» في شأن الحجاج :

«قال طاووس: عجبت لمن يسميه مؤمناً، وكفره جماعة منهم: سعيد بن جبير والنخعي ومجاهد وعاصم بن أبي النجود والشعبي وغيرهم، وقالت له أسماء بنت أبي بكر: أنت المبير الذي أخبرنا به رسول الله ﷺ»اهـ. والمبير: المُهلِك للأمة.

(٤٨٢) قال ابن حبان في الضعفاء: يروي عن عقبة مناكير لا يتابع عليها فالصواب ترك ما انفرد به»[1] اهـ.

وبذلك ظهر جلياً وهاء حديث: «أسلم الناس وآمن عمرو. . .».

البرهان والدليل على عدم ثبوت حديث: «ابنا العاص مؤمنان هشام وعمرو» وأنه حديث ضعيف:

وأما حديث «ابنا العاص مؤمنان: هشام وعمرو» فليس صحيحاً أيضاً وإليك ذلك:

روى هذا الحديث الإمام أحمد في مسنده (٢/ ٣٠٤ و٣٢٧ و٣٥٣) وابن سعد (٤/ ١٩١) والحاكم (٣/ ٢٤٠ و٤٥٢) وغيرهم من طريق حماد بن سلمة[2] ثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

وفي هذا السند علّتان:

(٤٨٣) **الأولى**: حماد بن سلمة، الذي قال عنه الألباني في «ضعيفته» (٢/ ٣٣٣) إذ جعله ضعيفاً ومن أحدى علل حديثٍ هناك ما نصه: «إن حماد له أوهاماً»!! اهـ بحروفه.

هكذا قال!!

(٤٨٤) وقد جزم الذهبي في «الكاشف» (١/ ٢٥٢) بأنه: يغلط.

(٤٨٥) وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٣):

«قال الحاكم لم يُخْرج مسلم لحماد بن سلمة في الأُصول إلا من حديثه

---

(١) أنظر كتاب «الضعفاء والمجروحين» للحافظ ابن حبان (٣/ ٢٨).

(٢) هذا إذا تغاضينا عمن دون حماد بن سلمة.

عن ثابت وقد خرّج له في الشواهد عن طائفة، وقال البيهقي : هو أحد أئمة المسلمين إلا أنّه لما كبر ساء حفظه فلذا تركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره»اهـ فتأمل.

فمن أراد أن يصحح حديث حماد فليصحح مارواه عن ثابت كما هو معروف وليحذر ما يخالف به الثقات وخصوصاً في العقائد كما بينّاه في التعليق على «دفع شبه التشبيه» ص (١٨٩ ـ ١٩٠)، وهذا الحديث لم يروه عن ثابت.

(٤٨٦) **وأما العلة الثانيـــة : فضعف محمد بن عمرو بن علقمة :**

قال الحافظ في «التقريب» : «صدوق له أوهام».

(٤٨٧) وليس هو من رجال الشيخين في الإصول، قال الحافظ في «التهذيب» (٩/ ٣٣٤) :

«روى له البخاري مقروناً بغيره ومسلم في المتابعات».

واليك أقوال من ضعّفه منقولة من «تهذيب التهذيب» :

١ ـ قال يحيى بن سعيد : ليس هو ممّن تريد.

٢ ـ وكذا قال مالك رحمه الله تعالى.

٣ ـ وقال الجوزجاني : ليس بقوي الحديث.

٤ ـ وقال ابن حبان في الثقات (٧/ ٣٧٧) : يخطىء.

٥ ـ وقال يعقوب بن شيبة : هو وسط والى الضعف ما هو.

٦ ـ وقال ابن سعد : كان كثير الحديث يستضعف.

قلت : وأحاديثه عن أبي سلمة خاصة متكلّم فيها، قال الحافظ في

«التهذيب» (٩/ ٣٣٤):

«قال ابن أبي خيثمة سئل ابن معين عن محمد بن عمرو فقال ما زال الناس يَتَّقون حديثه، قيل له، وما علّة ذلك؟ قال: كان يحدّث مرّة عن أبي سلمة بالشيء من روايته، ثم يحدّث به مرّة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة»اهـ.

(٤٨٨)

فتأملوا!!

فعلى الالباني أن ينقل هذين الحديثين الى «ضعيفته» المصونة!!

(٤٨٩) قلت: وطريق حكّام عن ابن عساكر (١٣/ ٢٥٢/ آ) فيها ضعفاء، وحكّام قال عنه الإمام أحمد كما في «لسان الميزان» (٤/ ٤١٥ الفكر): «ترك حديثه».

● وأما الحديث الذي أورده الالباني في «صحيحته» (٢/ ٢٥٦): حيث قال:

[عن ابن أبي مليكة قال: قال طلحة بن عبيدالله: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «عمرو بن العاص من صالحي قريش»]. اهـ

وعزاه للترمذي ولأحمد ثم قال:

[وقال الترمذي: «ليس إسناده بمتصل، ابن أبي مليكة لم يدرك طلحة».

قلت: رجال إسناده ثقات أثبات]اهـ.

(٤٩٠) قلت: كيف تقول (ثقات أثبات)! وقد ضعّفتَ ابن أبي مليكة بعد ذلك بـ (٥٣) صحيفة في نفس المجلّد حيث قلت هناك ص (٣١٠): «وهو ضعيف»؟!!!

أم عند تشييد مذهب النصب صار ثقة عندك؟!!

ثم قال الألباني في «صحيحته» (٢/ ٢٥٧):

«وقد رُوِيَ موصولاً من طريق سليمان بن أيوب بن سليمان بن عيسى بن موسى بن طلحة بن عبيدالله حدثني أبي عن جدّي عن موسى بن طلحة عن طلحة قال سمعت رسول الله ﷺ: فذكره»اهـ.

(٤٩١) قلت: وهل قولك (وقد روي موصولاً) مـمّا يقطع وشيجة كل خطيب!! فيفيد أنه لا علّة له؟!!

(٤٩٢) ومن العجائب والغرائب أن الألباني طعن في هذا السند في «ضعيفته» (٤/ ٤٩ ـ ٥٠) إذ قال في بعض رجال هذا السند ـ وهو سليمان بن أيوب ما نصه ـ:

[ذكره ابن عدي في ترجمة سليمان هذا مع أحاديث أخرى، وقال: «لا يتابع سليمان عليها أحد» وأورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال «له مناكير عدّة» وساق له في «الميزان» من منكراته أحاديث، هذا أحدها، وأبوه، وهو أيوب بن سليمان بن عيسى، وجَدّه عيسى لم أجد لهما ترجمة، إلا أنَّ الأول منهما قد أورده ابن أبي حاتم (١/ ١/ ٢٤٨) من رواية ابنه سليمان فقط! ولم يذكر توثيقاً ولا تجريحاً، فهو مجهول]اهـ.

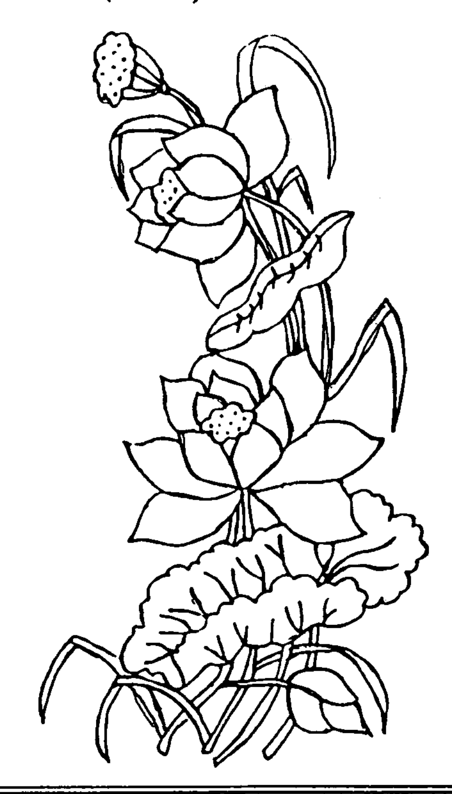
قلت: وأزيد بأنَّ ابن عَدِيٍّ ذكر في «الكامل في الضعفاء» (٣/ ١١٣٢) من مناكيره ـ أعني سليمان ـ هذا الحديث الذي استشهد به الألباني!! (٤٩٣)

فهل هذه الأسانيد المهلهلة التي يحاول ترقيعها الألباني في سبيل النصب مما تقوم لها قائمة؟!! لا سيما وأنّه يضعّف مثل حديث: «حياتي

خير لكم. . . . »؟!!

(٤٩٤) فتأملوا يا قوم!! ولِمَ لَمْ يصحح على هذه الطريقة مثل حديث «اتقوا فِراسة المؤمن. . . » وحديث الأبدال ونحوهما!! وعلى فضيلته!! أن ينقل هذه الأحاديث للسلسلة المنكرة الضعيفة أو الموضوعة والله تعالى المستعان، ومنه يتضح لك أيها القارىء المنصف مدى تلاعبه بالطرق والأسانيد وبالتالي بالأحاديث!!!

تنبّه أخي القارىء الكريم إلى أنَّ عدد المماسك وصل الى العدد (٤٩٤)





ومما يدل على نصبه من جانب آخر
أنه ضعّف أحاديث صحيحة في فضائل سيدنا علي
بل حكم على بعضها بالبطلان
(مثال ذلك)

أورد الالباني في «ضعيفته» (٣/٢٥٣) حديث سيدنا بريدة: «كان أحب النساء إلى رسول الله ﷺ فاطمة، ومن الرجال علي» وحكم عليه بالبطلان!! فقال:

[باطل، أخرجه الترمذي (٢/٣١٩) والحاكم (٣/١٥٥) من طريق جعفر بن زياد الأحمر عن عبدالله بن عطاء عن عبدالله بن بريدة عن أبيه قال: فذكره. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وقال الحاكم: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي!!

قلت: عبدالله بن عطاء، قال الذهبي نفسه في «الضعفاء»:

قال النسائي: «ليس بالقوي». وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطىء ويدلّس».

قلت: وقد عنعن إسناد هذا الحديث، فلا يحتج به لو كان ثقة، فكيف وهو صدوق يخطىء؟!

ثُمَّ إنَّ الراوي عنه جعفر بن زياد الأحمر، مختلف فيه، وقد أورده الذهبي أيضاً في «الضعفاء» وقال: «ثقة ينفرد، قال ابن حبان: في القلب منه!!».



وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يتشيّع». قلت: فمثله لا يطمئن القلب لحديثه، لا سيما وهو في فضل علي رضي الله عنه! فإن من المعلوم غلو الشيعة فيه، وإكثارهم الحديث في مناقبه مما لم يثبت! وإنما حكمت على الحديث بالبطلان من حيث المعنى لأنّه مخالف لما ثبت عن النبي ﷺ في أحب النساء والرجال إليه كما يأتي]اهـ كلام الالباني.

ولنناقش كلام الالباني هذا لنبينّ أنه باطل مهدوم وأنه متناقض في كل ما قاله تقريباً لأنّه قال عكس هذا أو خلافه في مواضع أخرى!!:

أمّا قوله عن عبدالله بن عطاء (أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال: «قال النسائي: ليس بالقويّ» وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطىء ويدلّس» وقد عنعن إسناد هذا الحديث، فلا يحتج به لو كان ثقة، فكيف وهو صدوق يخطىء؟!)اهـ.

(٤٩٥) **فجوابه**: أنَّ عبدالله بن عطاء من رجال مسلم في الصحيح (٤٩٦) والأربعة ووثّقه يحيى بن معين كما في تاريخ الدوري (٢/٣٢٠) وقال (٤٩٧) الترمذي في سننه (٣/٥٥): «ثقة عند أهل الحديث»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/٤١) وقال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق». (٤٩٨)

● ومن عجيب **تناقضات الالباني هذا!! أنه تناقض!!** حيث صحح إسناد (٤٩٩) حديثٍ فيه عبد الله بن عطاء عن عبدالله بن بريدة عن أبيه وذلك في كتابه «صحيح سنن ابن ماجه» (٢/٤٨ برقم ١٩٣٩) وفي «صحيح الترمذي» (١/٢٠٤ برقم ٥٣٥)!! أي نفس سند الحديث الذي ضعّفه هنا!!

(٥٠٠) قلت: وهذا السند صحيح ثابت في «صحيح مسلم» فانظره فيه (٢/٨٠٥ برقم ١٥٧) كتاب الصيام!! وأمّا قول الحافظ فيه: «يخطىء ويدلّس» فهو خطأ منه قلّده فيه الالباني المتعصب الذي حُرِمَ من الاجتهاد (٥٠١) في هذا الفن وإنما غايته التعويل على كلام المتأخرين!!

(٥٠٢) وأصل قول الحافظ والنسائي في تضعيفه إنما هو محصور حقيقة في حديثٍ واحدٍ ربما أخطأ فيه ابن عطاء يرويه عن عقبة بن عامر ذكره الحافظ ابن حبان في المجروحين[1] (١/٢٨ - ٣٠)، وأما التدليس الذي يذكره الحافظ في التقريب فهو في رواية عطاء عن عقبة بن عامر خاصة في حديث واحد وهو الذي ذكره ابن حبان في المجروحين (١/٢٨ - ٣٠) (٥٠٣) وقد صرح ابن عطاء بأنّه لم يسمعه من عُقْبة فالإرسال في حديثه الذي (٥٠٤) ذكره الحافظ في «التهذيب» (٥/٢٨١) عَقِبَ عُقْبة مختص بعقبة فقط كما وضح ذلك كلام الحافظ المِزّي في «تهذيب الكمال» (١٥/١٣٢) فقول (٥٠٥) الحافظ فيه كان يدلّس خطأ بلا شك ولو صح لكان في عقبة خاصة كما وضح ذلك أهل الفن المتقدّمين:

فاعــن به ولا تَخُضْ بالـظنِّ ولا «تـقـلّد» غيرَ أهْـلِ الـفَنِّ

ومنه ينهدم ما قاله الالباني في هذه النقطة وتتبين سخافة قوله: (وقد عنعن إسناد هذا الحديث، فلا يحتج به لو كان ثقة، فكيف وهو صدوق يخطىء) إذ قد صححه هو فيما ذكرنا من تناقضه بالعنعنة!! (٥٠٦)

فتأمل مبلغ تناقض الالباني وفداحة خطئه! لتحرص على العلم

(١) ولم يذكر ابن عطاء قطعاً في المجروحين فتنبّه.

الصحيح، وتنجو من تقليد الرجال[1]!

وأما قول الألباني في جعفر بن زياد الأحمر: (ثم إن الراوي عنه جعفر بن زياد الأحمر، مختلف فيه، وقد أورده الذهبي أيضاً في «الضعفاء» وقال: «ثقة ينفرد، قال ابن حبان: في القلب منه!!» وقال الحافظ في التقريب: «صدوق يتشيّع»)اهـ.

(٥٠٨) فجوابه: أنه قول باطل وكلام متهافت متناقض لأنّ الألباني وثّقه في «إرواء غليله» (٧/ ٢٧٠) وأطلق ولأنَّ جعفراً هذا:

قال عنه أحمد: صالح الحديث. (٥٠٩)

وقال ابن معين: ثقة. (٥١٠)

وقال أبوزرعة وأبوداود: صدوق. (٥١١)

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: ثقة. (٥١٢)

وقال الأزدي: حديثه مستقيم. (٥١٣)

وقال عثمان بن أبي شيبة: صدوق ثقة. (٥١٤)

وقال العجلي: ثقة. كما في «تهذيب التهذيب» و«تهذيب الكمال». (٥١٥)

وإنّما عابوا عليه التشيّع وليس ذلك بقادحٍ على التحقيق وقد اعترف بذلك الألباني نفسه كما سيأتي بعد قليل إن شاء الله تعالى.

(٥١٦) وما لنا نرى الألباني هنا يعوّل على كلام ابن حبان (وفي القلب منه) مع أنه يهدر كلام ابن حبان ويصفه بالتناقض في مواضع لا تكاد تحصى كما مر نقل بعضها؟!

(١) انظر ضعيفته الرابعة ص ٤٤٢ السطر (١٠)!! حماك الله تعالى. (٥٠٧)

● ومن تناقضه الفاضح قوله فيه: (فمثله لا يطمئن القلب لحديثه، لا سيما وهو في فضل عليٍّ رضي الله عنه! فإنّ من المعلوم غلو الشيعة فيه، وإكثارهم الحديث في مناقبه مما لم يثبت!)اهـ.

(٥١٧) فقد ناقض نفسه في موضع آخر حيث قال في «صحيحته» (٥/٢٦٢) عن رجل مثل هذا بالضبط قال عنه الحافظ في التقريب أيضاً: «صدوق يتشيع» ما نصه:

[قلت: إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير الأجلح، وهو ابن عبدالله الكندي، مختلف فيه، وفي «التقريب»: «صدوق يتشيّع» فإن قال قائل: راوي هذا الشاهد شيعي، وكذلك في سند المشهود له شيعي آخر وهو جعفر بن سليمان، أفلا يعتبر ذلك طعناً في الحديث وعلّة فيه؟!

فأقول: كلا، لأنَّ العبرة في رواية الحديث إنما هو الصدق والحفظ، وأمّا المذهب فهو بينه وبين ربه، فهو حسيبه، ولذلك نجد صاحبي «الصحيحين»، وغيرهما، قد أخرجوا لكثيرٍ من الثقات المخالفين كالخوارج والشيعة وغيرهم...]اهـ!!

فتأملوا يا قوم في هذا التناقض والتخابط!!!

وبه يسقط كلام الالباني في تضعيفه لهذا الحديث وينهدم على رأسه!! كما جاء ﴿فخرَّ عليهم السقف من فوقهم﴾ والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وأما قول الالباني: (وإنما حكمت على الحديث بالبطلان من حيث المعنى لأنه مخالف لما ثبت عن النبي ﷺ في أحب النساء والرجال إليه كما

(٥١٨) يأتي) فلقصوره في علم الإصول وعدم معرفته بالجمع بين الأحاديث الصحيحة!!

وذلك لأنَّ النبي ﷺ كان أحب الناس إليه جماعة منهم سيدنا أبوبكر وسيدنا علي والسيدة فاطمة والسيدة عائشة وزيد وابنه اسامة الحِبُّ بن الحِبِّ وغيرهم رضي الله تعالى عنهم فكل إنسان منهم أو ممن روى الأحاديث في محبته ﷺ لواحد منهم كان يظن أنه ﷺ يحبّه أكثر من فلان، فالأحاديث صحيحة والجمع متعين، وقول الالباني باطل مردود عليه!! لا (٥١٩) سيما وهناك أحاديث صحيحة تشهد للحديث الذي زعم أنه باطل لم يذكرها الالباني هنا يأتي بعضها قريباً إن شاء الله تعالى.

ثم قال الالباني بعد ذلك في «ضعيفته» (٣/ ٢٥٤):

[وقد رُوِيَ الحديث عن عائشة رضي الله عنها، وهو باطل عنها أيضاً، يرويه جميع بن عمير التيمي قال:

«دخلت مع عمتي (وفي رواية: أُمي) على عائشة، فسئلت: أيُّ الناس كان أحب الى رسول الله ﷺ؟ قالت: فاطمة، فقيل: من الرجال؟ قالت: زوجها» أخرجه الترمذي (٢/ ٣٢٠) والحاكم (٣/ ١٥٤) من طريقين عن جميع به والسياق للترمذي وقال:

«حديث حسن غريب» وقال الحاكم ـ والرواية الأخرى له ـ: «صحيح الإسناد»! وردّه الذهبي فأحسن: «قلت: جميع متهم، ولم تقل عائشة هذا أصلاً]اهـ.

جوابه:

(٥٢٠) قلت: وما أدراك بالغيب؟! بل قد قالته لأدلّة أُخرى تشهد له،

واليكم تفنيد ما قاله أوّلاً :

(٥٢١) أمّا جميع : فأراك ههنا قد حِذْتَ عن قول الحافظ فيه في التقريب : «صـدوق يخطىء» وأتيت بقـول الذهبي من تلخيص المستدرك الذي (٥٢٢) أخطأ فيه مع أنك تُغَلِّطُهُ غالباً وترد عليه هنالك كما هو مشهور ولا يحتاج لدليل، وإنما حَمَلَ الذهبيُّ عليه لأنّه روى حديثاً توهم منه كما توهمتَ أنْتَ بأنَّ فيه تنقيصاً للصدِّيق الأكبر رضـي الله تعالى عنه وليس كذلك .

(٥٢٣) ولو رجع الالباني الى تحرّي القول في جميع بن عمير لوجد أنَّ مَنْ حمل عليه راجع لتشيُّعه المحمود في ذلك الزمان والذي لا يُؤَثِّرُ على الرواية كما اعترف بذلك الالباني ونقلناه من «صحيحته» الخامسة قبل قليل، ثم لقوله ـ أعني جميع ـ أن طيور الكراكي تفرّخ في السماء ولا يقع فراخها[1]، هذا سبب تضعيفهم له!!

ومقابل ذلك قال أبوحاتم كما في الجرح والتعديل (٢ / ٥٣٢) :

(٥٢٤) «من عتق الشيعة ومحلّه الصدق صالح الحديث كوفيٌ من التابعين» .

وابن حبان رجع فأورده في «الثقات» (٤ / ١١٥) وسكت عليه هناك (٥٢٥) فلم يغمزه بشيء. وحسَّن له الترمذي ، والساجي بعد أن غمز قال: وهو (٥٢٦) صدوق، وقال العجلي: «تابعي ثقة» كما في «التهذيب» (٢ / ٩٦)[2] .

---

(١) راجع المجروحين لابن حبان (١ / ٢١٨) تجد أنهم اتهموه بالوضع لأنه قال ذلك، ولا علاقة لذلك بالحديث مع أنهم لم يسوقوا له حديثاً واحداً وضعه، ومقابل ذلك توثيق أئمة كبار له .

(٥٢٧) (٢) ومن ذلك يتبين لكل منصف أن أمام الألباني مبادىء معروفة وهو مدفوع لتحقيقها وهي تشكـل مذهبـاً يقلّده ويتـظاهر بدعوى الاجتهاد تغطية وتعمية لمن يثق به =

ثم إنْ سلَّمنا لقول الحافظ «صدوق يخطىء» فإنَّ جميعاً لم يخطىء في هذا الحديث لكثرة شواهده منها: الحديث السابق الذي بينّا صحته وهو: (٥٢٨)
«كان أحب النساء الى رسول الله ﷺ فاطمة ومن الرجال علي».

وقد كتم الالباني شاهداً صحيحاً رواه الإمام أحمد في مسنده (٥٢٩) (٤/٢٧٥) عن النعمان بن بشير قال:

«استأذن أبوبكر على رسول الله ﷺ فسمع صوت عائشة عالياً وهي تقول: **والله لقد عرفتُ أن علياً أحبُّ إليك من أبي ومنّي** مرتين أو ثلاثاً فاستأذن أبوبكر فدخل فأهوى إليها، فقال: يا بنت فلانة لا أسمعك ترفعين صوتك على رسول الله ﷺ».

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٧/٢٧):
«أخرجه أحمد وأبوداود والنسائي بسند صحيح عن النعمان بن بشير».

وبما قدّمناه يجمع بين الأحاديث التي فيها أن أُحَبَّ الناس سيدنا أبوبكر وعائشة أو سيدنا علي والسيدة فاطمة رضي الله عنهم أجمعين، كما يجمع (٥٣٠) بين قوله ﷺ:

«أحب الأعمال الى الله أدومها وإن قلَّ».

وبين قوله ﷺ:

«أحب الأعمال الى الله الصلاة لوقتها ثم بر الوالدين ثم الجهاد في

= فينسف من الأحاديث ما يعارض هذه المبادىء ويصحح من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ما يؤيّد هذه المبادىء كما بيّنا ومثلنا في «باب النصب» وغيره وانظر مثلاً الى صحيحته (٣/٢٦٤ ـ ٢٦٥) حديث رقم ١٢٦٩ كيف صححه بالشاهد الذي فيه رجل اعترف الالباني بأنه لا يدري مَن هو!

سبيل الله».

وبين قوله ﷺ:

«أحب الأعمال الى الله أن تموت ولسانك رطب من ذكر الله».

وبين قوله ﷺ:

«أحب الأعمال الى الله إيمان بالله، ثم صلة الرحم، ثم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر...»

(٥٣١) وكلها أحاديث صحيحة لا يستطيع الالباني أنْ يُضعِّفها لأنه صححها في «صحيح الجامع وزيادته» (١/١٠٧ ـ ١٠٨).

(٥٣٢) ويجمع بينها أيضاً كما يجمع بين قوله ﷺ:

«أحب الكلام الى الله تعالى أربع: سبحان الله والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا يضرك بأيهن بدأت».

وبين قوله ﷺ:

«أحب الكلام الى الله أن يقول العبد: سبحان الله وبحمده».

وبين قوله ﷺ:

«أحب الكلام إلى الله ما اصطفاه الله تعالى لملائكته: سبحان ربي وبحمده، سبحان ربي وبحمده، سبحان ربي وبحمده»[1].

(٥٣٣) وبين قراءة القرآن الكريم الذي هو كلام رب العالمين، فليتأمل المنصف.

---

(٥٣٤) (١) ولا يستطيع الالباني أيضاً تضعيف هذه الأحاديث لأنه صححها أيضاً في «صحيح الجامع وزيادته» (١/١٠٩ ـ ١١٠) ومثلها أمثلة كثيرة جداً.

فلماذا لم يحكم الألباني على بعضها بالبطلان كما فعل في الحديث الذي فيه فضل سيدنا علي وفاطمة رضوان الله تعالى عليهما؟!

الجواب: لا شك أنه النصب!! نسأل الله السلامة!!

فما على الألباني إلا أن ينقل هذه الأحاديث من «ضعيفته» إلى «صحيحته» ويعلن عن الرجوع عما قاله واقترفه!! والرجوع الى الحق فضيلة!!

وبذلك ظهر بطلان قوله بعد ذلك في «ضعيفته» (٣/ ٢٥٤):

«ويؤيد قوله شيئان. .» الخ ثم إن قوله بعد ذلك:

«وكون أبي بكر رضي الله عنه أحب الناس إليه ﷺ وهو الموافق لكونه أفضل الخلفاء الراشدين عند أهل السنة بل هو الذي شهد به عليٌّ نفسه رضي الله عنه. .» الخ.

(٥٣٥) باطل أيضاً: لأن الخصوصيّة لا تقتضي الأفضلية عند أهل السنة (٥٣٦) أيها الألمعي!! ألا ترى إلى سيدنا خزيمة بن ثابت رضي الله عنه الذي جعل رسول الله ﷺ شهادته بشهادة رجلين ولم يجعل سيدنا أبابكر كذلك مع تفضيلنا لسيدنا أبي بكر عليه فَتَنَبَّه واستيقظ عافاك الله!!

وأما قول سيدنا عليّ: «خير الناس بعد النبي أبوبكر» في الحديث الذي أورده الألباني، فمن التواضع الذي عرف به أجلّاء الصحابة رضي الله عنهم والذي تعلموه من سيدنا رسول الله ﷺ ألا ترى إلى قوله ﷺ لمّا (٥٣٧) جاءه رجلٌ فقال له: يا خيرَ البريّة قال: «ذاك إبراهيمُ عليه السلام» رواه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٣٩) وغيره. فاعتبروا يا أولي الأبصار!!

ثم أورد الألباني بعد ذلك خاتماً الكلام في هذا الموضوع مُجْهِزاً حسب

تخيّله على الحديث ص (٢٥٣ - ٢٥٤) حديث سيدنا عمر رضي الله عنه: «أنه دخل على فاطمة بنت رسول الله ﷺ فقال: يا فاطمة والله ما رأيت أحداً أحب الى رسول الله ﷺ منكِ، والله ما كان أحد من الناس بعد أبيك ﷺ أحب إليَّ منك» وضعّفه بعلتين:

الأولى: أنه ضعّف عبدالسلام بن حرب وهو من رجال البخاري ومسلم. بقول الحافظ فيه في «التقريب»: «ثقة حافظ له مناكير»!!

والثانية: عبدالمؤمن بن علي الزعفراني فقال: «لم أر مَنْ وثقه توثيقاً صريحاً».

وإليك الجواب عن هاتين العلّتين اللتين زعمهما الالباني تمويهاً:

الأوّل:

من عجيب تناقض الالباني أنه قال عن عبدالسلام بن حرب في نفس المجلد من «ضعيفته» (٣/١٢٩) عندما لم يعارض رأيه وهواه:

«ثقة حجة» ولم يقل إنَّ له مناكيرا! (٥٣٨)

وقد بيّن الحافظ في «التهذيب» (٦/٢٨٣) أنَّ ما يُنْكر عليه هو ما (٥٣٩) قال عبدالله بن أحمد عن أبيه:

«كنا ننكر من عبدالسلام شيئاً كان لا يقول حديثاً إلا في حديث واحد أو حديثين» وهذا معنى قول ابن سعد فيه: «وكان عسراً».

فالنكارة تتعلق من هذه الجهة لا غير ولذلك لم يسق له الذهبي في «الميزان» (٢/٦١٤) ولا حديثاً واحداً أُنكر عليه، وكذلك ابن عدي في

«الكامل» (٥/١٩٦٨).

(٥٤٠) فالألباني وقع في تقليد خطأ الحافظ في «التقريب» ومن المعلوم لأهل هذا الفن أنَّ عبارات التقريب غير دقيقة وفيها خطأ، وهذا أمر مشهور فلا يجوز التعويل عليها إلا بعد التأكد من دقتها، والألباني يعرف هذا ويخالف كلام التقريب متى عارض مزاجه وهواه، فالله تعالى يصلحه!!

الجواب على العلة الثانية وهي:

تضعيف الألباني لعبد المؤمن بن علي الزعفراني **وهي علة باطلة**:

قال الألباني: «لم أَرَ من وثقه توثيقاً صريحاً»!!

(٥٤١) **قلت**: لو نظرت في ثقات ابن حبان (٨/٤١٧) لوجدته ولعرفتَ أنَّ ابن حبان وثّقه، **فخذ هذه الفائدة فربما لا تجدها في كتاب آخر!! وكم ترك الأوّل للآخر!!**

واعلموا أن ابن أبي حاتم قال في «الجرح والتعديل» (٦/٦٦):

«روى عنه أبي وعلي بن الحسين بن الجنيد، والفضل بن العباس المعروف بالصائغ» ثم قال ابن أبي حاتم:

(٥٤٢) «أخبرنا عبدالرحمن أخبرنا مسلم بن الحجاج النيسابوري قال سألت أبا كريب عن عبدالمؤمن بن علي الرازي فأثنى عليه».

قلت: رواية ثلاثة عنه منهم أبوحاتم الرازي مع ثناء أبي كريب عليه وتوثيق ابن حبان كافٍ بلا شك أن يجعل حديثه حسناً في أقلِّ الأحوال، وكم حَسَّن وصحح الألباني لمن كان دون هذا بكثير! لكن التعصب يعمي ويصم!!

وبه يبطل إعلال الألباني لحديث سيدنا عمر رضي الله عنه حسب

القواعد العلمية البعيدة عن التعصب والتقليد والحمد لله رب العالمين.

ولم لا يُقرُّ الألباني بهذا وقد روى البخاري (١١/ ٨٠ فتح) ومسلم (٤/ ١٩٠٥) من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها قالت:

قال رسول الله ﷺ لفاطمة في عام وفاته:

٥٤٣ «يا فاطمة ألا تَرْضَيْنَ أن تكوني سيدة نساء المؤمنين؟! أو سيدة نساء هذه الأمة؟»(١).

٥٤٥ وصح حديث: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة وفاطمة سيدة نساء أهل الجنة» المستدرك (٣/ ١٥١).

٥٤٦ ولَم لم يحكم هذا المتناقض!! الناصبي!! في «ضعيفته» (٤/ ٢٢٨) على حديث «أبوسفيان بن الحارث سيد فتيان أهل الجنة» بالبطلان مع كونه أعترف بأنّه ضعيف واعترف أن هناك حديثاً ثابتاً خرّجه في صحيحته (٧٩٦) يخالفه وهو: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة» واعترف بتواتره!!

فليتأمل أهل الحديث وطلّابه هذا التحقيق ليعرفوا كيف يصحح الألباني ويضعّف وبهذا نختم هذا الفصل، والله الموفق والحمد لله.

---

٥٤٤ (١) وهذا الحديث الذي رواه الشيخان يقابل ذاك الحديث الذي روياه أيضاً والذي ذكره الألباني ص (٢٥٥) مما يجعل الجمع الذي قدّمناه في حب السادة الأربعة واجباً والله تعالى أعلم.

بيانُ أنَّ تخريجاتِ الألبانيِ وكلامَهْ في «صِفَةِ صلاتهِ» ضعيفٌ جداً بل واهٍ بمَرَّة وفيه من الخطأ الفاحش ما لا يُحْصىٰ

فكتابه المذكور لا يُعَوَّلُ على مثله لأنّه مبنٍّي على ضعف التحقيق والتقليد المحض

(ضْربُ مثالٍ واضحٍ على ذلك)

واعلموا أنَّ من أشد كتب الالباني وهاءً بعد سلسلتيه الصحيحة والضعيفة وإروائه هو كتابه «صفة الصلاة» فإنّه مبني على عدم التحقيق والشذوذ والادّعاءات الفارغة وعدم الالتزام بطريقة معينة فضلاً عن فقدان غربلة الأحاديث ودراسة أسانيدها وقد بَيَّنْتُ بعض الأمثلة على ذلك في كتابي «تحذير العبد الأوّاه من تحريك الإصبع في الصلاة» ولا أترك ههنا ضرب ولو مثل واحد على ذلك مما لم أذكره في كتابي الآنف الذكر، فأقول مستعيناً بالله تعالى وحده:

أورَدَ الالباني في «صفة صلاته» ص (٧٨) من الطبعة الجديدة ـ دار المعارف العبارة التالية:

[«مَنْ صلّى قائماً فهو أفضل، ومَنْ صلى قاعداً فله نصف أجر القائم، ومَنْ صلّى نائماً (وفي رواية: مضجعاً) فله نصف أجر القاعد)».

والمراد به المريض، فقد قال أنس رضي الله عنه:

«خرج رسول الله ﷺ على ناس وهم يصلّون قعوداً من مرض فقال : (إن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم)]اهـ.

ثم قال ـ الألباني ـ في الحاشية أسفل عن حديث سيدنا أنس رضـي الله تعالى عنه هذا :

[ـ رواه ـ أحمد وابن ماجه بسند صحيح]اهـ!!

قلت : كلا! ليس كذلك!! وقد أخطأ خطأً فاحشاً جداً في شيئين :

الأوّل : أنَّ حديث سيدنا أنس هذا لم يروه ابن ماجه باثبات لفظة «من مرض» التي زعمْتَها وعقدتَ الباب لأجلها!! وأما الإمام أحمد فقد رواه لكن بسند ضعيف!! وإليك ذلك : (٥٤٧)

● أمّا ابن ماجه فقد أورد الحديث في «سننه» (١/٣٨٨ برقم ١٢٣٠) وليس فيه ذكـر المـرض البتـة، ولـو تركتَ أيها الألباني التقليدَ!! والنَّقْلَ المكشـوفَ مِنْ كُتُبِ بَعْضِهِمْ!! وكَلَّفْتَ نَفْسَـكَ الرجوعَ الى «سنن ابن ماجه» لتبيّـن لك فساد كلامِكَ!! (٥٤٨)

●● وأما وجود الحديث كما ذكرتَهُ في مسند أحمد؛ فنعم! ولكن بإسناد ضعيف وليس صحيحاً كما زعمتَ مع اختلافٍ في اللفظ وإليك ذلك : (٥٤٩)

قال ابن الإمام أحمد في «المسند» (٣/١٣٦) :

(حدّثني أبي ثنا محمد بن بكر قال <u>ثنا ابن جريج قال قال ابن شهاب</u> أخبرني أنس بن مالك قال قدم النبي ﷺ المدينة **وهي محمة فحم الناس** فدخل النبي ﷺ المسجد والناس قعود يصلّون فقال النبي ﷺ : «صلاة القاعد نصف صلاة القائم فتجشم الناس الصلاة قياماً»)اهـ.

قلت : وهـذا حديث ضعيف بإثبـات حم الناس ـ أي مرضوا ـ

لأسباب أذكر الآن واحداً منها وهو:

* ضعف إسناده من جهة تدليس ابن جريج : **فإنّه قال فيه :**

قال ابن شهاب . . ». الخ

وابن جريج إذا قال: قال فلان لم يعتد بروايته .

قال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٣٠) ما نصه :

«قال جعفر بن عبدالواحد، عن يحيى بن سعيد قال: كان ابن جريح صدوقاً . فإذا قال: حدّثني فهو سماع ، وإذا قال: أنبأنا أو أخبرني ، فهو قراءة، **وإذا قال: قال ، فهو شِبْهُ الريح** »اهـ فتأمل!!

الثاني: أن تفسير الالباني لقول النبي ﷺ : «**ومَنْ صلّى قاعداً فله نصف أجر القائم**» بقوله :

«والمراد به المريض»اهـ.

هو غلط واضح ! وخطأ فاحش لائح ! وهو من باب الرأي المذموم المصادم للأحاديث الصحيحة البعيدة عن الشذوذ والمعارضة القويّة ، وأبسط دليل على نسف هذا أنْ أقول : (٥٥٠)

لو درس الالباني الشريعة وتفقّه في الدين على أهل العلم لعرف أنّ هذا الحديث يراد به الصحيح لا المريض، لأنّ المريض الذي صلى قاعداً وعجز أو شق عليه القيام يكتب الله تعالى له أجر القائم كاملاً بصريح أحاديث كثيرة صحيحة لا بأس هنا أن أورد طرفاً يسيراً منها وأشير لمواضع بعضها : (٥٥١)

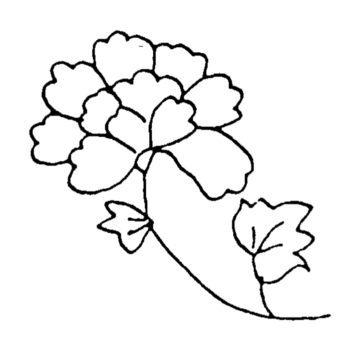
(فمنها): ما رواه الإمام أحمد في مسنده (٢/ ١٩٤) والحاكم في «مستدركه» (١/ ٣٤٨) وغيرهما عن عبدالله بن عمرو قال: (٥٥٢)

قال رسول الله ﷺ:

«ما من أحدٍ من المسلمين يُبْتلى ببلاءٍ في جسده إلا أَمَرَ الله عز وجل الحَفَظَةَ الذين يحفظونَهُ: **اكتبوا لعبدي مثل ما كان يعمل وهو صحيح ما** دام محبوساً في وثاقي».

قلت: وهـو حديث صحيح، وانظر «مجمع الزوائد» (٢/ ٣٠٠ ـ ٣٠٣) «بـاب كفـارة سيئـات المـريض ومـا له من الأجر» و «الترغيب والترهيب» للحافظ المنذري (٤/ ٢٨٩ ـ ٢٩٢) وتأمّل لتدرك فداحة خطأ الألباني وابتعاده عن السُنَّة التي يزعمها!! وقوله بالرأي!!

تنبّـه أخي القـارىء الكريم إلى أَنَّ عدد المماسك وصل الى العدد (٥٥٢)



جهله برجال الصحيحين وأحاديثهما

(فرع)
رجال الصحيحين

اعلم يرحمني الله وإياك أنَّ المحدّث لا بُدَّ أن تكون معرفته بالرجال واسعة وأن تكون له حافظة قويّة حتى يتأهل لأن يخوض في هذا الفن، والألباني يفقد ذلك، فتراه لا يعرف رجال الصحيحين فضلاً عن رجال غيرهما، بل هو على التحقيق يجهل أحاديث الصحيحين فتراه يعزو الحديث إلى «الحِلْية» لأبي نُعيم مثلاً مع كون الحديث في الصحيحين أو أحدهما! وهذا مما يقضي على قوله هو وبعض مَنْ فتن به بأنه محدّث الديار الشامية!! أو حافظ الوقت!! أو الإمام المجتهد!!

ورحم الله تعالى مَنْ قال في مقالاته ص (٢٥٩):

«ولا يغترنَّ القارىء الكريم بتلقيب بعض المهملين إيّاه بالإمام.. فإننا في زمنٍ نرى فيه من لا يصلح أن يكون إماماً في مسجد حارته يُلَقَّب بالإمام الحُجَّة»!!

ومن جعل كلام مثل هذا ـ المُلَقَّب عند غلمانه بالمحدّث ـ أصلاً يرجع إليه فيقول: صححه وضعّفه! فإنه لا يكون قاصداً إلا استئصال الشرع، ولا حول ولا قوّة إلا بالله.

وإنني لن أُطيل الكلام أكثر في توضيح هذا وتقريره وإنّما أشْرَعُ بسردِ

أمثلة في الرجال تدل على هذا العنوان، ثم أسرد أحاديث في العنوان التالي إن شاء الله تعالى تدل على ذلك أيضاً، فأقول:

(٥٥٣) ١ - **المثال الأوّل**: سليمان بن شرحبيل: خ ٤

قال الألباني في «ضعيفته» (٤ / ٢٠٠):

«وسليمان بن شرحبيل... ولم أجد في هذه الطبقة مَنْ اسمه سليمان بن شرحبيل أو شراحيل»اهـ.

قلت: كذا قال هذا الجهبذ!! ولو نَظَرَ في «التقريب» ص (٢٥٣ طبعة عوّامه) برقم (٢٥٨٨) لوجده هناك ولَعَلِمَ أنه من رجال «صحيح البخاري» فاسْتَيْقَظَ!!

وأزيد على ذلك فأقول:

هو من رجال هذه الطبقة كما في «سير أعلام النبلاء» (١١ / ١٣٦) تجده روى عن اسماعيل بن عياش، وانظر «تهذيب التهذيب» (٤ / ١٨١) والتاريخ الكبير (٤ / ٢٤) وتاريخ يعقوب بن سفيان الفسوي (١ / ٢٠٩) والجرح والتعديل (٤ / ١٢٩) وتذكرة الحفاظ (٢ / ٤٣٨) والميزان للذهبي (٢ / ٢١٢) والعبر (١ / ٤١٣) والبداية والنهاية (١٠ / ٣١٢) وشذرات الذهب (٢ / ٧٨) و....

واسم سليمان هذاعلى التفصيل هو:

سليمان بن عبدالرحمن بن عيسى التميمي ابن بنت شُرَحْبيل.

(٥٥٤) **وأقول له**: أكتب أنَّ رجلاً تسمّيه ناشئاً عَلَّمَكَ هذا!! بعد أن لم

تكن تعرفه ولو في المنام!!(١)

(٥٥٦) ٢ ـ المثال الثاني : سعيد بن أشوع : خ م

قال الالباني في «إرواء غليله» (٣/ ١٢١) عن أثرٍ هناك:

«وسنده حسن لولا الرجل الذي لم يُسَمَّ، وقد سماه الدارقطني (١٧٩) في روايته: سعيد بن أشوع، ولم أجد له ترجمة»اهـ!!

قلت : كذا قال!! ولا بُدَّ ـ للناشىء!! ـ أن يعرّفه به!!!

فأقول : بل له ترجمة ! لأن سعيداً هذا هو ابن عمرو بن أشوع من رجال البخاري ومسلم وهو الذي يروي عن حنش كما تجد ذلك في «الجرح والتعديل» (٤/ ٥٠) و«تهذيب الكمال» (١١/ ١٥) إلا أنَّ اسمه تصحّف على محققه في كتاب المزّي فأثبته: حبيش بن المعتمر الكناني!!، والصحيح حنش بن المعتمر كما هو مشهور ومعلوم عند أهل الفن!! وانظر ترجمته أيضاً في «تقريب التهذيب» برقم (٢٣٦٨) وطبقات ابن سعد (٦/ ٣٢٧) وتاريخ يحيى بن معين برواية الدوري (٢/ ٢٠٥) وميزان الاعتدال (١/ ١٢٦) و. . . فاستيقظ وتنبّه!!

(٥٥٧) ٣ ـ المثال الثالث : روح بن الفرج أبوالزنباع المصري :

ومن تخليطات الالباني وما أكثرها أنَّه قال عن روح بن الفرج هذا في «إرواء غليله» (٥/ ٣١) أنه:

«من رجال البخاري»اهـ.

كذا قال!! وهو مخطىء في ذلك لعدم التمرّس في هذا الفن دون

(٥٥٥) (١) انظر لزاماً «صفة صلاة الالباني» الطبعة الجديدة: المقدمة ص (٢١) السطر الأول!!

أستاذ ولا شيخ ! !وذلك لأنَّ أبا الزنباع هذا ليس من رجال البخاري كما في «تهـذيب التهـذيب» (٣/٢٥٦ دار الفكـر) وكـذلك التقريب ص (٢١١) وإنما هو مذكور هناك للتمييز.

فياحبذا لو أصاب صاحبنا!!

فليعتبر بذلك أولئك المفتونون!! الذين يعوّلون على كتبه!!

(٥٥٨) ٤ ـ المثال الرابـع : أُسامة العدوي :

قال الألباني في «صحيحته» (١/٧٣٩) عن إسنادٍ هناك:

«فالإسناد صحيح على شرط مسلم إن كان العدوي قد حفظ»اهـ

قلت: كذا قال!! ولو كان بصيراً في هذا الشأن لعرف أن العدوي هذا ليس من رجال مسلم كما يجد ـ ذلك إن قَبِلَ إرْشَادَنا ـ في «التقريب» ص (٩٨) و«تهذيب التهذيب» (١/١٨١)، وإنما هو من رجال ابن ماجه عافاه الله!!

(٥٥٩) ٥ ـ المثال الخامـس : عمرو بن أبي عمرو العبدي : خ م

قلت: العبدي نسبة للمطلب بن عبدالله بن حنطب المخزومي، فإنه مولاه كما في «الجرح والتعديل» (٦/٢٥٢) للرازي.

قال الألباني في «ضعيفته» (٤/٤٠٤):

«وعمرو بن أبي عمرو العبدي لم أعرفه»اهـ!!

قلت : بل هو معروف وهو من رجال البخاري ومسلم مترجم في «التقريب» ص (٤٢٥) وغيره فارجع إليه!! وإياك من الإنكار فقد وقفت عليه تماماً!

٦ - **المثال السادس** : إسماعيل بن أمية : خ م (٥٦٠)

قال الألباني في «إرواء غليله» (١١٢/٦) :

«ثقة من رجال مسلم»اهـ.

كذا قال!! وهو من رجال البخاري ومسلم كما في «التهذيب» (٢٤٧/١).

٧ - **المثال السابع** : مسكين بن بكير الحذاء : خ م (٥٦١)

قال الألباني في «صحيحته» (٤٢/١) :

«إنه من رجال البخاري».

قلت : كلا بل هو من رجال الشيخين معاً كما يجد ذلك في «التقريب» ص (٥٢٩) «والجمع بين رجال الصحيحين» للكلاباذي (٦٥/٢) وغيرهما.

فتأملوا!!

٨ - **المثال الثامن** : محمد بن الفضل أبوالنعمان عارم : خ م (٥٦٢)

قال الألباني في «صحيحته» (٢٤٥/٤) **مُضَعِّفاً لإسناده!!** :

«كان اختلط ولا أدري أحدّث به قبل الاختلاط أم بعده»اهـ

قلت: كذا قال!! ولو كان من أرباب هذا الفن لعرف أن الذهبي أبطل هذا التضعيف في «ميزان الاعتدال» (٨/٤) حيث قال نقلاً عن الحافظ الدارقطني رحمه الله تعالى:

«تغيَّر بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر. وهو ثقة».

فتأملوا!!

٩ ـ المثال التاسـع : أحمد بن المقدام : خ

قال الألباني في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة» (١/١١٩ برقم ٢٣٨) عن سند فيه أحمد بن مقدام :

«إسناده صحيح على شرط الشيخين . ناصر»اهـ.

قلت : كذا قال ! ! ولو كان جهبذاً أو محدّثاً لعرف أن أحمد بن المقدام من رجال البخاري فقط ! ! فقوله على شرط الشيخين خطأ منشؤه القصور ! ! فليرجع إلى «التقريب» ص (٨٥) وإلى «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/١٢) وغير ذلك ليتحقق غلطه ! !

وهذا غيض من فيض وفي الجزء الآتي إن شاء الله تعالى مزيد منها ! ! والله الموفق .



ص (١٢) من مقدمة «غاية المرام» ما نصه:

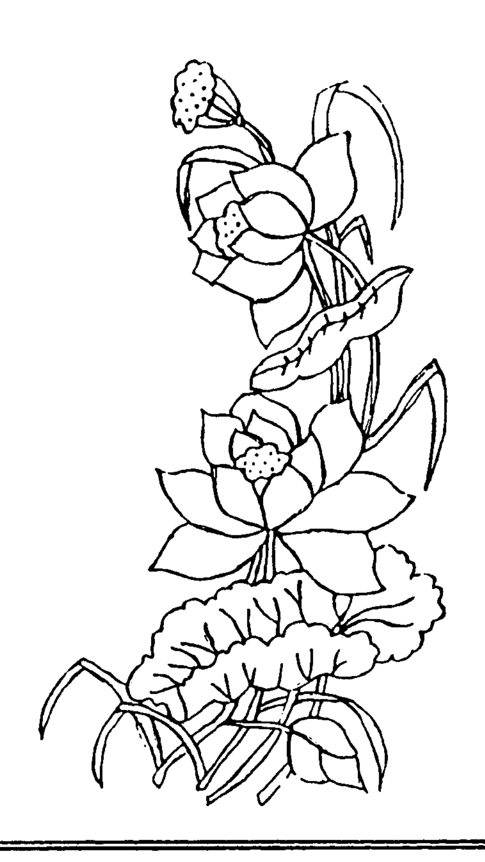
«... وبيَّنْتُ له الفرقَ بينهما وأنَّ لازم المذهب ليس بمذهب»اهـ.

فانظروا أيها العقلاء في هذا التخبط الواضح!!

وسبحان الله!!

فتأملوا كيف يدّعي في مواضع بأن لازم المذهب يكون مذهباً وفي مواضع أخرى يجزم بأن لازم المذهب غير مذهب!!

وما تفسير ذلك؟!



من تحفظ!! الصحيحين وقد اختصرتهما أيضاً!! بالله عليك كُفَّ عن هذه الدعاوى الفارغة: واعلمي أن هذا ليس عُشَّكِ فادرجي!!

وقال الألباني أيضاً مؤآخذاً من لم يَعْزُ الحديث للصحيحين أو واحدٍ منهما في «صحيحته» (٢/٥٧) ما نصه:

«وفي هذا الكلام على قلته ثلاث مؤاخذات:

الأولى: لم يعزه لمسلم وهو عنده بهذا التمام كما رأيت»اهـ. (٥٦٩)

وإذا تأمّلتم أيها المنصفون قوله في حق مَنْ عزا أحاديث الصحيحين الى غيرهما أنه:

«**تقصير فاحش**» وكذلك هو: «**من أفحش الخطأ**».

وقوله:

«**وإنما ينشأ ذلك من قلّة حفظه، أو عدم استحضاره أن الحديث في الصحيحين**».

ولديَّ بين يدي نحو مائتي حديثٍ في الصحيحين أو أحدهما عزاها الألباني لغير الصحيحين أوردت واحداً منها في «الجزء الأول» من هذه «التناقضات الواضحات» ولا بأس هنا أن أضرب ستة أمثلة على ذلك فأقول وبالله تعالى التوفيق:

[١] **حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً**: (٥٧٠)

«لا تصوموا يوم الجمعة إلا وقبله يوم، أو بعده يوم».

عزاه الألباني في «سلسلته الصحيحة» (٢/٧١٣ برقم ٩٨١) للترمذي وابن ماجه وأحمد و«شرح معاني الآثار» للطحاوي والحاكم!! وهذا قصور واضح!! وذلك لأنَّ الحديث ثابت ومرويٌّ

في صحيح البخاري (٤/٢٣٢ فتح) ومسلم (٢/٨٠١ برقم ١٤٧)!!

فتأمّلوا يا قوم في هذا المحدّث!! الذي لا يعرف أحاديث الصحيحين!!

وسبحان الله تعالى وبحمده!!!

٥٧١

[٢] حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً :

«إنَّ الله خلق آدم على صورته، وطوله ستون ذراعاً».

عزاه الألباني الجهبذ!! في «صحيحته» (٣/٦٤ برقم ١٠٧٧) لأحمد في مسنده، ولكتاب السنة لابنه!! وهذا تكاسل لائح!! وجهل فاضح!! لأنّه لم يبيّن أنه مروي برقم (٤٥٠) عند البخاري ومسلم!!

والحق أنَّ الحديث في «صحيح البخاري» (١١/٣ فتح) بهذا اللفظ بعينه وهو قطعة من حديثٍ هناك، وكذلك هو في «صحيح مسلم» (٤/٢١٨٣ برقم ٢٨٤١).

فتدبّروا يا قوم في أمرِ هذا الرجل!!

٥٧٢

[٣] حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً :

«إنَّ الدنيا خضرة حلوة، وإنَّ الله عز وجل مستخلفكم فيها، لينظر كيف تعملون فاتقوا الدنيا واتقوا النساء، فإنَّ أوّل فتنة بني إسرائيل كانت في النساء».

قال الألباني في «سلسلته الصحيحة» (٢/٦١٣):

«أخرجه أحمد في المسند ٣/٢٢ من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ: فذكره، قلت: «واسناده صحيح على شرط مسلم»اهـ.

قلت: كذا قال!! مع أن حديث أبي سعيد هذا من طريق أبي نضرة ثابت في صحيح مسلم (٤/٢٠٩٨ برقم ٢٧٤٢)!

فتأمّلوا يا قوم!!

[٤] **حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً** : (٥٧٣)

«من رآني في المنام، فسيراني في اليقظة أو لكأنما رآني في اليقظة لا يتمثل الشيطان بي».

عزاه الألباني في «صحيحته» (٣/٥ برقم ١٠٠٤) لابن ماجه! وابن حبان! والطبراني! والحق أنَّ حديث أبي هريرة هذا في صحيح البخاري (١٢/٣٨٣ فتح) ومسلم (٤/١٧٧٥ برقم ١٠و ١١).

[٥] **حديث** : (٥٧٤)

«أيام التشريق أيّام أكل وشرب».

لم يعزه الألباني في «صحيحته» (٣/٢٧٧) للصحيح!! وكذلك لم يعزُ للصحيح أيَّ طريقٍ من طرقه! وقد ذكر طريق نبيشه الهذلي وعزاها للطحاوي واقتصر على ذلك مع أنَّ الحديث في صحيح مسلم (٢/٨٠٠ برقم ١٤٤) وما بعده.

فتأملوا!!

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊

[٦] حديث سيدنا أبي مسعود البدري رضي الله عنه قال :

(٥٧٥) «جاء رجل بناقة مخطومة . فقال: هذه في سبيل الله فقال رسول الله ﷺ :

«لك بها سبعمائة ناقة مخطومة في الجنة»اهـ

قلت: عزاه الألباني في «صحيحته» (٢/٢٢٧) لأبي نعيم في الحلية!! مع أن الحديث في صحيح مسلم (٣/١٥٠٥ برقم ١٨٩٢) وفي مسند أحمد (٤/١٢١) وفي صحيح ابن حبان (٧/٨٠) فليستيقظ مَن جمع أطراف الحديث وطرقه وتفرّد بذلك!! وعاب على أهل الفن بكل جراءة ما هو وصفه لا غير!!

قلت : وقد ذكر في تخريج هذا الحديث كلاماً عليه فيه مماسك ومؤاخذات عديدة وأخطاء شنيعة لا بأس من ذكرها بعد ذكر كلامه :

قال الألباني في «صحيحته» :

[أخرجه أبونعيم في «الحلية» (٨/١١٦) من طرق عن فضيل بن عياض عن سليمان بن مهران عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود قال: «جاء رجل بناقة مخطومة، فقال: يا رسول الله هذه الناقة في سبيل الله، قال. . .» فذكره. وقال:

«مشهور من حديث الأعمش، ثابت، حدث به عن الفضيل جماعة من المتقدمين».

قلت: والشيباني اسمه سعد بن إياس. وقد تابعه جرير عن الأعمش به. أخرجه الحاكم (٢/٩٠) وقال:

«صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا].
انتهى كلامه! بأخطائه!!

وعليه في هذا الكلام عدَّة مماسك منها :

٥٧٦ [المسك الأول]: أن راوي هذا الحديث هو «أبومسعود البدري» وليس «ابن مسعود» رضي الله تعالى عنهما، وقد وقع في ذلك تقليداً للتصحيف الذي وقع في الحلية المطبوعة!! لأنه صحفي ومقلب فهارس لا غير!! ولو راجع ذلك وكان من أهل التحقيق لعرف أنه مخطىء!!

[المسك الثاني]: قوله عن اسناد الحاكم: (إنه على شرط الشيخين) بإقراره واعترافه!! وهذا خطأ فادح! لأنَّ في السند:

٥٧٧ ١ - يحيى بن المغيرة: ليس من رجالهما مع قول ابن حبان فيه: «يُغْرب» وقول مسلمة في الصلة فيه: «ليس بالقوي له مناكير» كما في التهذيب (١١/٢٥٢).

٥٧٨ ٢ - ومحمد بن أيوب: وهو شيخ شيخ الحاكم ليس من رجال واحد منهما مع ضعفه فكيف يقول: «على شرطهما»؟!!
وما تفسيرك لهذا الأمر؟!!
أحسن الله عزاء أصحابه المفتونين فيه!!!

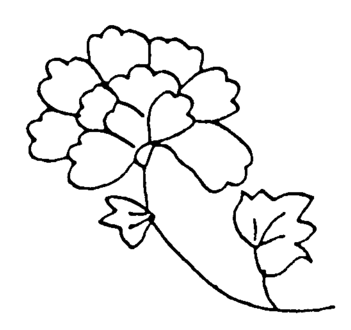
٥٧٩ [المسك الثالث]: قوله (قلت: والشيباني اسمه سعد بن إياس) هو نقل (وشف) عن مصحح المستدرك (٢/٩٠) راجع ذلك أيها القارىء وليس ذلك من تحقيقه ولا من تعبه!!
والمتشبع بما لم يعط الذي يقول (قلت) يقرؤك السلام!!

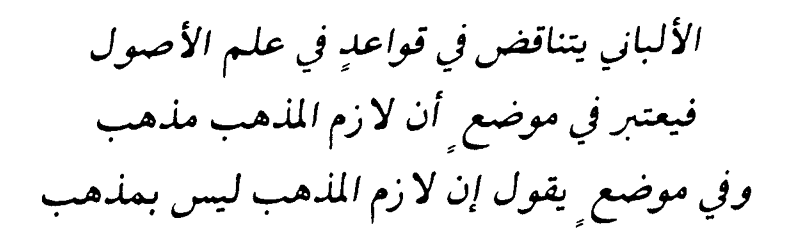
[تنبيـــه] :

وهنـاك كتابان يبحثان في بعض الأحاديث التي لم يعزها الألباني الى الصحيحـين أو أحـدهمـا مع كونها فيهـما أو في أحـدهما (**الأول**): هو «التنبيهـات المليحة على السلسلة الصحيحة» وفيه (٢٩) حديثاً وتَعَقُّباً (**والثاني**): هو «إتمام الحاجة الى صحيح ابن ماجه» وفيه (١٤٧) حديثاً لم يعزها الألباني للصحيح فليراجع الباحث هذين الكتابين وبين يديَّ نحو (٢٠٠) حديث زيادة على ما في الكتابين المذكورين كما ذكرت في مقدمة هذا الفصل لعلّي أن أُفردَ ذلك بجزءٍ خاص والله ولي التوفيق.

وبذلك يسقط تطاول الألباني وتبجّحه على من ذكرنا من أئمة الحديث وينتسف استهتاره بهم رحمهم الله تعالى!!

فما هو تفسـير احتقاره وتهكمه لمن لم يعزُ الحديث للصحيحين كما قدّمناه نقلاً عنه ثم وقوعه بهذا الأمر بل بأكثر منه؟!! وبماذا سيجيب؟!! وهل الأمر حرام على غيره جائز له؟!!





الألباني يتناقض في قواعدٍ في علم الأصول فيعتبر في موضعٍ أن لازم المذهب مذهب وفي موضعٍ يقول إن لازم المذهب ليس بمذهب

لقد وقفت على كثيرٍ من القواعد المعروفة عند أصغر الطلبة في علم الأصول، يثبتها الألباني في موضع ليؤيّد رأيه بها، وفي موضعٍ آخر نراه ينسفها ويهدمها لأنها تصادم بعض آرائه، وفي هذا ما لا يخفى من التعصب وإعمال الهوى، ولنضرب مثالاً واضحاً في تناقضه في هذا الباب، فنقول وبالله تعالى التوفيق ومنه الإعانة:

(٥٨٠)

قال الألباني في مقدمة «مختصر العلو» صفحة (١٧) ما نصه:

«فإنه يتضمن نسبة القعود على العرش لله عز وجل، وهذا **يستلزم** نسبة الاستقرار عليه لله تعالى وهذا مما لم يرد، فلا يجوز اعتقاده ونسبته إلى الله عز وجل» اهـ كلامه.

وقال الألباني أيضاً في مقدمة «غاية المرام» صفحة (٦) ما نصه:

«. . . ناسياً **أن لازم مذهبه** هذا أنه لا قيمة تُذْكر لهذا التخريج وأمثاله القائم على قواعد علم الحديث ما دام أن المرجع في رد الحديث وقبوله عنده إنما هو الرأي الشخصي وليس الميزان العلمي الحديثي الذي **يستلزم** التصديق بثبوت ما حكم بصحته. . . » اهـ.

فصرّح في هذين النصين أنَّ لازم المذهب يكون مذهباً!!

قلــت: وقد تناقض الألمعي!! حيث نسف هذا الذي أبرمه بقوله

ص (١٢) من مقدمة «غاية المرام» ما نصه:

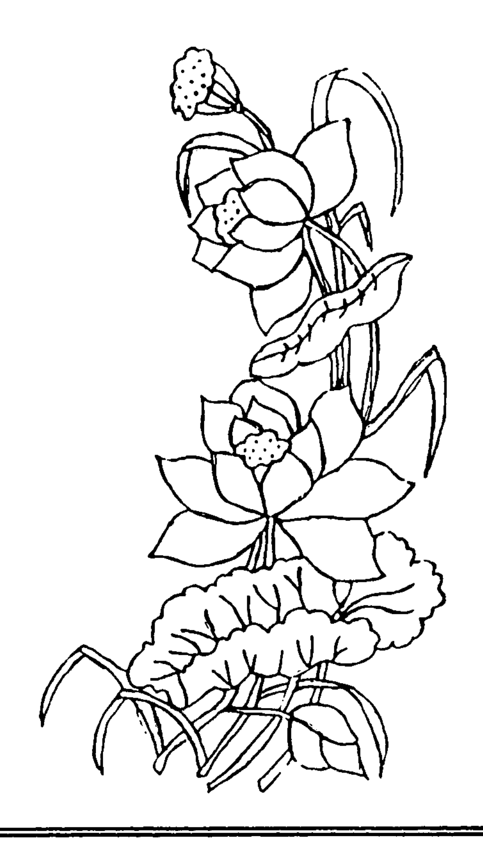
«. . . وبيَّنْتُ له الفرقَ بينهما وأنَّ لازم المذهب ليس بمذهب»اهـ.

فانظروا أيها العقلاء في هذا التخبط الواضح!!

وسبحان الله!!

فتأملوا كيف يدّعي في مواضع بأن لازم المذهب يكون مذهباً وفي مواضع أخرى يجزم بأن لازم المذهب غير مذهب!!

وما تفسير ذلك؟!



الألباني يتناقض حتى في أبسط الأشياء
فتارة يضع الخط تحت الكلمة المهمة في نظره
وتارة يضعه فوقها!!

(٥٨١) ومن التناقض الذي لم يسلم منه الألباني حتى في أبسط الأشياء! بل في الشكليات!! أنَّه يضع في بعض المواضع تحت العبارة أو الكلمة المهمة خطاً، ثم يتناقض في مواضع أخرى فيضع ذلك الخط الدال على أهمية الكلمة أو العبارة فوقها، وهذا مما يدل على عدمِ استقرارٍ في نفسيّته!

ومما أضحكني! ما قرأته في كتاب «حياة الألباني»!! ص (٤٦٢) تحت عنوان: «مسائل وقضايا تفرّد الشيخ في التنبيه عليها»[1] وهو ما نصه:

«وضعه الخط فوق الكلمات المراد لفت النظر إليها مخالفةً لكُتّاب

(١) ولا أريد أن أتعقبه في تلك الأمور التي ادّعى أنه تفرّد بها!! على زعمه! لأن بعضها دالٌ على الشذوذ ومخالفة السنة والإجماع وبعضها ليس صحيحاً إذ لم يتفرّد به وإنما سبقه إليه كثيرون من أئمة أهل العلم وهو عنهم يَنْقُل! ولهم يقلّد! ومن ذلك قوله هناك أنّه تفرّد بالتنبيه على أن:

(٥٨٢) «الخلاف شرٌ وحديث اختلاف أمتي رحمة»اهـ.

وأقول له ـ وهو الذي قرأ الكتاب قبل طبعة وأقرَّ ما فيه كما في مقدمته ـ:

ليس كذلك أيها الألمعي!! فقد سبقك إلى ذلك السيد الإمام الحافظ أحمد بن الصديق المتوفى قبل نحو (٣٢) سنة في كتابه «المغير» ص (١٦ ـ ١٧) وكذلك في كتابه «جؤنة العطار» فاستيقظ! ومادح نفسه يقرئك السلام!!

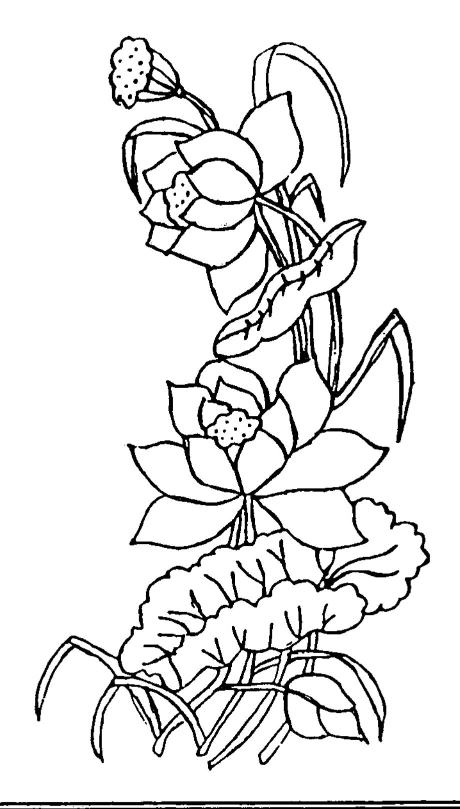
الغرب»اهـ.

قلــت: واليكم بيان التناقض في ذلك:

وضـع فضيلته!! تحت الكلمة خطأً في مواضع كثيرة جداً منها في «سلسلته الضعيفة» المجلد الأول في الصفحات التالية: (٢٤٦، ٢٨٧، ٢٩٩، ٣٣٦، ٣٤٩، ٣٦٦، ٤٦٧، ٤٧٠) فارجعوا إليها.

ثم خالف ذلك فوضع خطأً فوق الكلام في «السلسلة الضعيفة» المجلد الثالث في الصفحات التالية: (٦٦، ٨٠، ١٠٩، ٤٧٢، ٤٧٣، ٦٣٤، ٦٥٨)!!!

فياللعجب!!



قواعد منقوضة يبرمها الألباني ويقررها مستدلاً بها في مواضع وينقضها ناسفاً لها في مواضع أخرى!!

اعلم أنَّ الالباني لا يقول على التحقيق بقاعدة! ولا يرجع إلى أصْلٍ يحتكم إليه بل ربما نقضَ ما قَعَّدَهُ في مكان لينصر رأيه فيبطله في موضع آخر لا يواتيه ولا يوافقه! وهو يخترع القواعد على حسب ما يظهر له ويريد فهمه، ولهذا تجده في كلامه على الأحاديث يصحح ويُضَعّف ويُثْبت ويّبطل بما يخالفه هو نفسه إذا اقتضى نظره وجداله وخصامه ولدده ذلك! لأنَّ قواعده مبعثرة، فلا هي تابعة لأهل الحديث! ولا لأهل الأصول! ولا للفقهاء! وغرضه بذلك الهروب من الوقوع في يد خصمه إذا وقع في نزاعٍ فيما يختاره من الأقوال الشاذّة الواهية وهي كثيرة! في «صفة صلاته»، و«تجهيز جنازته»، و«حجاب امرأته»، و«حلية نسائه»، و«سلسلة أحاديثه»، بحيث لو تتبعها الإنسان لأخرج منها كتاباً مفيداً للفكاهة وقت الاستراحة من العمل الشاق! يصلح أن يكون ذيلاً لكتاب الإمام الحافظ ابن الجوزي رحمه الله تعالى المسمى «أخبار...» ولنسرد على ذلك أمثلة واضحة لتتزيّن هذه التناقضات التي وقع فيها بها فنقول:

(المثال الأوَّل):

قال في تعليقه على «سنة ابن أبي عاصم» ص (٢١١) عن حديثٍ هناك ما نصه:

«إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير محمد بن ثعلبة وهو

السدوسي البصري، روى عنه جمع من الحفاظ والثقات، **ومنهم أبوزرعة الرازي وهو لا يروي إلا عن ثقة**، ولذلك قال الحافظ: صدوق»اهـ.

قلـــت: وهذا كلام مضحك جداً، وقد اشتمل على تقرير قاعدتين في هذا الموضع نقضهما هذا المحدّث!! الجهبذ!! في مكانٍ آخر!

(أولاهما): **تقريره** أنّ مَنْ روى عنه ثقة أو ثقات كان حديثه مقبولاً وهو حسن أو صحيح لأنّه صحح ذلك الإسناد كما ترون.

(والثانية):

قولـــه: إن أبازرعة لا يروي إلا عن ثقة!

ولبيان تناقضه في هذا وإثبات ما قدّمناه من حكاية أسلوبه نقول:

(٥٨٣) *** أما القاعدة الأولى**:

وهي قوله في سبيل توثيق السدوسي[1] (روى عنه جمع من الحفاظ والثقات) **فقد نَقَضَهُ وهَدَمَهُ هو إذ قال في «ضعيفته» (٢ / ٢٨٣)**:

«من أجل ذلك قالوا في علم المصطلح: وإذا روى العدل عـمَّن سمّاه لم يكن تعديلاً عند الأكثرين، وهو الصحيح...»اهـ

فانظروا إلى هذا التناقض اللائح؟!!!

قلـــت: وقد روى كثير من الثقات عن رجالٍ ضعفاء كابن لهيعة

(١) ولا يفوتني ههنا أن أُنبِّه على أنَّ السدوسي هذا محمد بن ثعلبة الذي سعى في توثيقه (٥٨٤) جرحه أبوحاتم الرازي إذ قال عنه: «أدركته ولم أكتب عنه» كما في «الجرح والتعديل» (٢١٨/٧) و «تهذيب التهذيب» (٧٥/٩) فتأمّلوا!!

وغيره كثير معلوم ومشهور فلم يعتبر ذلك توثيقاً للمروي عنه، وهذا كافٍ لإبطال قاعدة الالباني الأولى التي خرّبهـــا بيده!

﴿يخربون بيوتهم بأيدهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولي الأبصار﴾ .

* وأما القاعدة الثانية :

وهي قوله (إن أبازرعة الرازي لا يروي إلا عن ثقة) فقد هدمها إذ قد ضعَّف في مواضع أُخرى رجالاً روى عنهم أبوزرعة وإليك ذلك :

١) عبدالعزيز بن عبدالله الأُويسي : (٥٨٥)

ممن روى عنهم أبوزُرْعة : عبدالعزيز بن عبدالله الأُويسي كما في ترجمة أبي زرعة في «سير أعلام النبلاء» (١٣ / ٦٦) وقد قال عنه الالباني المتناقض! في «ضعيفته» (٢ / ٨٧) بعدما أقَرَّ البيهقي على تضعيفه وتضعيف ابن لهيعة حيث قال :

«ضعيف. قلت : وشيخ الأويسي ابن لهيعة ضعيف أيضاً».

فتأملوا!!

٢) سنيد بن داود : (٥٨٦)

هو ممن روى عنهم أبو زرعة كما في ترجمته من «تهذيب التهذيب» (٧ / ٢٨) وقد ضعّفه الالباني في «سلسلته الضعيفة» (١ / ٣٣٧) فقال ناقلاً عن الذهبي مقلداً :

«ليس بذاك»اهـ!!

فتأملوا!!



٥٨٧

٣) الحسن بن بشر الهَمْداني البجلي :

هو أيضاً ممن روى عنه أبوزرعة الرازي كما في ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٨) وقد ضعفه الالباني في «ضعيفته» (٤/ ١٣) وأعَلَّ حديثاً به حيث قال:

«بل هو ضعيف الإسناد لأنَّ الهمداني هذا لم يخرج له مسلم وهو مختلف فيه قال الحافظ: صدوق يخطىء»اهـ.

فياللعجب!!

٥٨٨

٤) صفوان بن صالح :

وممن روى عنهم أبوزُرعة الرازي أيضاً صفوان بن صالح كما في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٦٦) وقد وصفه الالباني في «صحيحته» (٤/ ٥٠٢) بأنه:

«يدلّس»!!

فهذه أمثلة واضحة وبراهين ساطعة ناسفة تبطل قاعدة الالباني الثانية وبالله تعالى التوفيق!

(المثال الثاني) على تناقض قواعدهُ التي يذكرها :

قال في «صحيحته» المصونة! الخامسة التي خرجت من خدرها قريباً!! ص (١٢) وهو يريد توثيق عمرو بن يحيى ويسعى الى ذلك ما نصه:

[ولم يذكر فيه ـ ابن أبي حاتم ـ جرحاً ولا تعديلاً، ويكفي في تعديله رواية شعبة عنه، فإنه كان يَنْتَقي الرجال الذين كان يروي عنهم كما هو

مذكور في ترجمته]اهـ كلام الألباني.

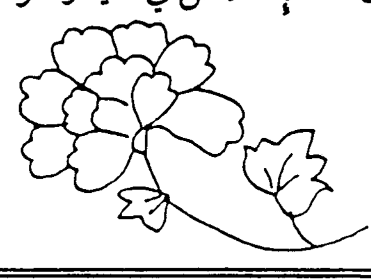
أقول: وبهذا يقرر أن رواية شعبة عن رجل هي توثيقٌ لهذا الرجل! وهذه قاعدةٌ مهزوزة مهدومة حتى عنده! ويكفي في نسفها أنَّه تطاول وسفَّه بل شتم وعاب وانتقص من قال بها في المجلد الثاني من «ضعيفته» راداً على أحد أكابر العلماء الذين يعتبرهم ـ حسب نظره السقيم ـ من أعداء السنة حيث قال ص (٢٨٢) ما نصه:

(٥٨٩) [إنّ كونَ شعبة معروفاً بالتشدد بالرواية لا يستلزم ان يكون كل شيخ من شيوخه ثقة بلْه عمن فوقه فقد وُجدَ من شيوخه جمعٌ من الضعفاء]اهـ كلامه.

قلت: ومن باب قولهم «والجنون فنون» أنه سرد هنالك أسماء ثمانية عشر رجلاً من شيوخ شعبة الذين اعتبرهم ضعفاء!!

فاعتبروا يا أولي الأبصار!!

وهذا غيض من فيض وسترون بأعينكم إن شاء الله تعالى في الجزء الثالث مزيداً من هذا التهافت!! ومنه يتبين بكل وضوح عدم إخلاصه في العلم حيث يعتمد القاعدة أو توثيق الرجل أو تصحيح الحديث متى يوافق هواه! ومخاصماته ـ التي يفجر فيها ـ ويعكس ذلك اذا تبدل الموقف معه!! فنسأل الله الإخلاص في النية والقول والعمل والعلم!!





كشف فساد وإبطال تضعيف وتجهيل الألباني للتابعي الجليل مالك الدار رحمه الله تعالى

قال الألباني في كتابه «التوسل أنواعه وأحكامه» ص (١٢٠) من الطبعة الثانية ـ مُضَعِّفاً مالك الدار ـ ما نصه:

[قلت: والجواب من وجوه: الأوّل: عدم التسليم بصحة هذه القصة، لأنَّ مالك الدار غير معروف العدالة والضبط، وهذان شرطان أساسيان في كل سند صحيح كما تَقَرَّرَ في علم المصطلح، وقد أورده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر راوياً عنه غير أبي صالح هذا، ففيه إشعار بأنه مجهول، ويؤيّده أن ابن أبي حاتم نفسه ـ مع سعة حفظه واطلاعه ـ لم يحك فيه توثيقاً فبقي على الجهالة، ولا ينافي هذا قول الحافظ «بإسناد صحيح من رواية أبي صالح السمان...» لأنَّنا نقول: إنه ليس نصاً في تصحيح جميع السند بل إلى أبي صالح فقط، ولولا ذلك لما ابتدأ هو الإسناد من عند أبي صالح، ولقال رأساً: «عن مالك الدار... وإسناده صحيح» ولكنه تعمد ذلك[1]، ليلفت النظر إلى أن هنا شيئاً ينبغي النظر فيه، والعلماء إنّما يفعلون ذلك لأسباب منها: أنهم قد لا يحضرهم ترجمة بعض الرواة، فلا يستجيزون لأنفسهم حذف السند كله، لما فيه من إيهام صحته لا سيما عند الاستدلال به، بل يوردون منه ما فيه موضع للنظر فيه، وهذا هو الذي صنعه الحافظ رحمه الله هنا،

(١) وهذه دعوى باطلة مبنيّة على عصبية ظاهرة واطلاع على المغيبات!!

وكأنه يشير إلى تفرّد أبي صالح السمان عن مالك الدار كما سبق نقله عن ابن أبي حاتم، وهو يحيل بذلك إلى وجوب التثبت من حال مالك هذا أو يشير الى جهالته. والله اعلم.

وهذا علم دقيق لا يعرفه إلا مَنْ مارس هذه الصناعة[1]، ويؤيد ما ذهبت إليه أن الحافظ المنذري أورد في الترغيب قصة أخرى من رواية مالك الدار عن عمر ثم قال: «رواه الطبراني في الكبير ورواته الى مالك الدار ثقات مشهورون ومالك الدار لا أعرفه» وكذا قال الهيثمي في مجمع الزوائد، وقد غفل عن هذا التحقيق صاحب كتاب «التوصل»[2] **فاغترّ بظاهر كلام الحافظ، وصرّح بأنَّ الحديث صحيح . . .**]اهـ كلام الألباني. (٥٩٠)

بيان فساد كلام الألباني هذا وبطلانه:

جوابه: كل ما ذكره الألباني هنا إما أنّه دالٌ على قصور الاطلاع أو التلاعب والتدليس والتعصب والتعمية وإخفاء الحقائق!! واليكم إبطال هذا الكلام وإفساده وبيان وهائه مع إثبات ثقة مالك الدار:

(٥٩١) ١ ـ مالك الدار روى عنه أربعة رجال وليس رجلاً واحداً كما زعم الألباني نقلاً عما اقتصر عليه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وابن أبي حاتم لم يشترط ذكر جميع من روى عن الرجل في التراجم التي يذكرها فما قعَّده الألباني باطل بلا مثنويّة.

● قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «كتابه الإصابة في تمييز الصحابة» (٣/٤٨٢) في القسم الثالث وهم الذين قال عنهم الحافظ

---

(١)!!!!!!! بل هذا جهل عريض لا يعرفه إلا من سبر أقوال أهل الشأن وتأكد من التلاعب المشين!!!

(٢) يعني به الشيخ محمد نسيب الرفاعي الحلبي.

ص (٤٨٢):

«مَنْ كان في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويمكنه أن يسمع منه ولم ينقل أنّه سمع منه سواء كان رجلًا أو مراهقاً أو مُميزاً».

ما نصه:

«روى عنه أبوصالح السمان وإبناه عون وعبدالله إبنا مالك».

فهؤلاء رواة ثلاثة عن مالك الدار.

ثم قال الحافظ:

«وروينا في فوائد داود بن عمرو الضبي جمع البغوي من طريق عبدالرحمن بن سعيد بن يربوع المخزومي عن مالك الدار قال دعاني عمر بن الخطاب...»اهـ.

فهذا رابع الرواة عن مالك الدار! فأين كلام الألباني (مِنْ تَفَرُّدِ أبي صالح السمان بالرواية عن مالك الدار)؟

٢ - وجزم الحافظ في «الإصابة» هناك بأن مالكاً له إدراك. (٥٩٢)

٣ - وقد أورد مالكاً هذا ابن حبان في كتابه «الثقات» (٥/٣٨٤) ولم يصفه بإغراب أو تفرّد أو نكارة رواية. (٥٩٣)

٤ - وقال ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/١٢): (٥٩٤)

«وكان معروفاً»اهـ.

٥ - وقال الحافظ الخليلي في كتابه «الإرشاد» (١/٣١٣): (٥٩٥)

«تابعي قديم. متفق عليه[١]. أثنى عليه التابعون»اهـ.

قلت: وهذا كافٍ في توثيقه.

---

(١) أي على توثيقه كما يدل عليه الكلام الذي بعده صراحة

(٥٩٦) ٦ ـ وقال الحافظ ابن حجر في ترجمته في «الإصابة» (٣/ ٤٨٤):

«وقال إسماعيل القاضي عن علي بن المديني كان مالك الدار خازناً لعمر» اهـ.

قلت: الأصل أن سيدنا عمر لا يضع خازناً على بيت المال إلا أن يكون عدلاً ضابطاً، حتى يتبين لنا خلاف ذلك وأنّه ليس كذلك.

(٥٩٧) ٧ ـ لم يطعن في مالك الدار ولم يجرحه أحد من أهل العلم البتة. والحمد لله تعالى.

(٥٩٨) ٨ ـ وقول الحافظ المنذري «لا أعرفه» وكذا متابعة الهيثمي له، ليس جرحاً باتفاق أهل العلم، **ومَنْ عَرَف فهو حجة على مَنْ لم يعرف! كما أنَّ مَنْ عَلِمَ حجة على من لم يعلم،** والالباني **يقول ذلك ويكرره كثيراً!!**

ولكن ليس القول كالفعل!!

وقد وثَّق الالباني عِدَّة رجال لم يوثقهم إلا ابن حبان وروى عن الرجل منهم إثنان أو أكثر منهم:

(٥٩٩) **محمد بن الأشعث** الذي قال فيه وفي حديثه في «صحيحته» (٢/ ٣١٣):

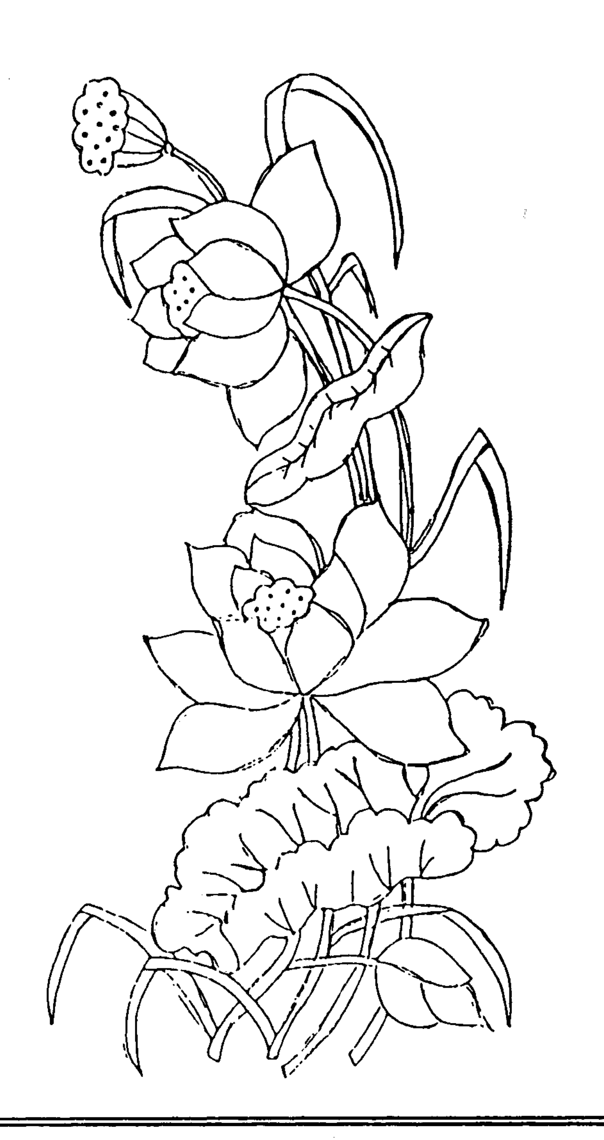
«إسناده جيد، رجاله ثقات رجال مسلم، غير محمد بن الأشعث وقد وثَّقه ابن حبان وروى عنه جماعة وهو تابعي كبير» اهـ!!

فَلِمَ لَمْ يوثِّق الالباني مالك الدار الذي يماثل ويشاكل هذا الرجل بهذا الوصف بل يزيد عليه؟!!

لا شك أنّه التعصب أعاذنا الله من أن نتعصب للباطل أو أن نفقد عقولنا في متابعة!! أهوائنا **﴿وأمّا مَن خاف مقام ربه ونهى النفس عن**

الهوى فإنَّ الجنة هي المأوى﴾.

وبعد هذا الإيضاح والبيان يمكن للقارىء المنصف صاحب العقل النيّر البعيد عن التعصب والهوى أن يقرر هل مالك الدار الذي ضعّفه الألباني ثقة أم لا؟!!



الألباني يُغَلِّط أهل الحديث وكبار العلماء
ويرد عليهم بالباطل ويتهمهم بالكذب
وهو غير محقٍ في ذلك وإنما غايته
التطاول عليهم وترويج بضاعته على البسطاء وخداعهم

ومن تطاول الألباني أنّه قال في «مختصر العلو» عن حديث: «الكرسي موضع القدمين وله أطيطٌ كأطيط الرحل» ص ١٢٤ ما نصه:

[قلت: وإسناده موقوفٌ صحيح. عبدالله في السنة (ص ٧١) وأبوالشيخ في العظمة (٢/٤٢) وأبوجعفر بن أبي شيبة[1] أيضاً في «العرش» (ق ١١٤/ ١ - ٢) ورجاله كلهم ثقات معروفون. وأعلَّه الكوثري المعروف بانحرافه عن أهل السنة في تعليقه على «الأسماء والصفات» ص (٤٠٤) بأن في إسناده عمارة بن عمير، قال: «ذكره البخاري في (الضعفاء)». قلت: كذا قال، وهو خطأ محض، ولست أدري إذا وقع ذلك منه سهواً، أم عمداً، فالرجل قد بلونا منه المغالطة التي تشبه الكذب، بل الكذب نفسه، كما بين ذلك العلامة اليماني في رده العظيم عليه المسمى بـ «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، أقول هذا لأن عمارة بن عمير تابعي ثقة اتفاقاً، وقد أخرج له الشيخان في «صحيحيهما»، وقال الحافظ: «ثقة ثبت» ومثله لا يمكن أنْ

(١) هو رجل كذَّاب، كذبه جماعة منهم عبدالله بن الإمام أحمد واعتمد ذلك الألباني في مواضع من كتبه انظر هذا الكتاب التناقض في الرجال رقم [٢٩]!

يخفى على مثل الكوثري، وليس هو في «ضعفاء البخاري» كما زعم وإنما فيه عمارة بن جوين وهذا متروك! فغفرانك اللهم]اهـ.

قلــت: كذا قال!! وليس هذا الكلام صحيحاً، بل فيه أخطاء ومغالطات عديدة أذكر بعضها:

(٦٠٠) الأول: أنَّ الالباني تناقض فأورد هذا الأثر الذي زعمه موقوفاً صحيحاً في ضعيفته (٢/٣٠٦).

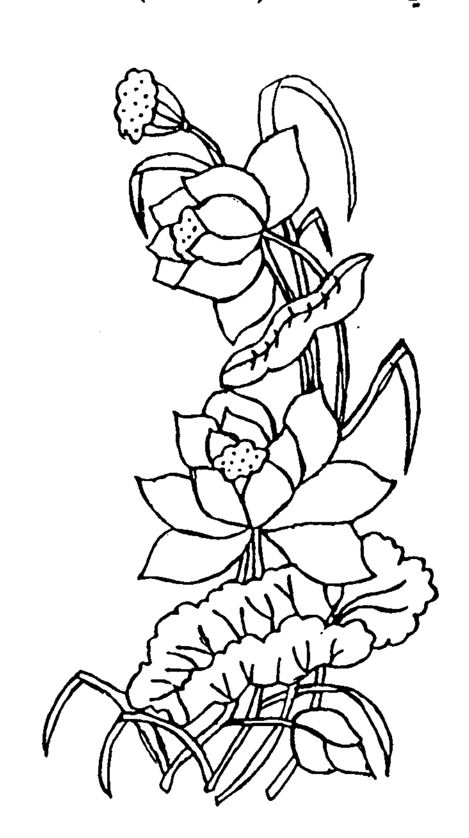
(٦٠١) الثانـي: قوله «إسناده صحيح» غير صحيح، لأن فيه انقطاعاً بين عمارة بن عمير وأبي موسى إنْ قلنا بأنَّ عمارة بن عمير هو التيمي المترجم في تهذيب التهذيب (٧/٣٦٩)، لأن عمارة بن عمير التيمي لم يدرك أباموسىٰ وانما يروي عن ابنه إبراهيم بن أبي موسىٰ كما نص على ذلك الحفاظ وأهل هذا الشأن.

(٦٠٢) الثالـث: كلام من افترىٰ عليه الالباني بأنه يكذب - وليس كذلك - صحيح جداً لأن عمارة بن عمير صاحب الحديث المنكر الموضوع الذي فيه ذكر القدمين والنعلين وأن الله تعالى عما يقولون «في صورة شاب ذي وفرة قدماه في الخضرة عليه نعلان» هو عمارة بن عمير المترجم في «لسان الميزان» (٤/٣٢٠ دار الفكر) وفي «الميزان» للذهبي، وهو الذي قال فيه الذهبي في الميزان (٣/١٧٧):

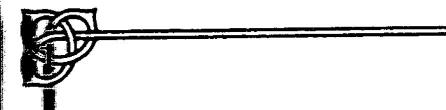
«ذكره البخاري في الضعفاء».

ولا يضير كلام من بَهَتَهُ الالباني بالكذب أنَّ الالباني لم يجد ترجمته في النسخة التي بين يديه من «الضعفاء» لأن الظاهر انه سقط منها كما يحدث

ذلك كثيراً! وبذلك ينتسف كلام الألباني من أساسه[1]، لا سيما وقد صنف الحافظ ابن عساكر جزءاً في هذه المسألة سماه «بيان وجوه التخليط في حديث الأطيط» فليستيقظ هذا الألباني!! ولا ندري لماذا تعامىٰ عمّا ذكره الذهبي في «الميزان» (٣/١٧٧) والحافظ ابن حجر في «اللسان» (٤/ ٣٢٠) وابن حبان في «الثقات» (٥/٢٤٥).



(١) ويؤكد ذلك أن أثر عمارة بن عمير هذا يرويه عنه سلمة بن كهيل، وسلمة بن كهيل هذا لا يروي عن عمارة بن عمير التيمي كما يجد ذلك من يراجع «تهذيب التهذيب» و «تهذيب الكمال» وغير ذلك. عافى الله الألباني من التطاول والسب والشتم.
وهذا ما يصلح أن يوضع تحت باب «اختلط عليه راوٍ بآخر».



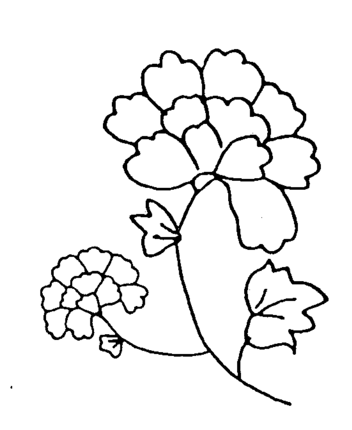
الألباني يتهم زوراً بعض أكابر أهل العلم بالكذب وتلاميذه ومريدوه! يبرهنون الآن بأن هذا وصفه هو لا غير

من المعروف المشهور في هذه الأيام ومن الأمور التي اطلع عليها كثير من العلماء وطلاب العلم أنَّ كتاب «آداب زفاف» الالباني كان يطبع في المكتب الإسلامي عند مريد الشيخ القديم!! ثم لـمّا وقع بينهما ما وقع مما اطلع عليه كثير من الناس، زعم الالباني في مقدمة الطبعة الجديدة من «آداب زفافه» ـ طبع المكتبة الاسلامية عمان ـ الأردن ـ أن حقوق طبع الكتاب المذكور كانت للشيخ!! المؤلف، لا للمريد! الناشر، كما تجد ذلك في الصورة التالية لصحيفة رقم (٤) من طبعة الشيخ الموقر!! في المكتبة الاسلامية، فإنه قال فيها كما ترون (**وبخاصة أن حقوق الطبع كانت للمؤلف لا للناشر**)، ثم بعد ذلك طبع المكتب الإسلامي وهو صديق! الشيخ ومريده! القديم!! هذه الطبعة الجديدة التي وصفها الشيخ بأنها ذات ثوب قشيب! وحرف جديد! وتنضيد جميل!! ـ ونسي أن يقول أيضاً: وسبابٍ مقذع منطوٍ وملفوفٍ بالفحش والتفاحش والنيل من أعراض المسلمين ـ وقد أحسن مريده القديم! جداً لـمّا حذف تلك المقدمة النابية التي تجعل مَنْ سيتزوج على طريقة الالباني أوّل ما يتعلم هذه الألوان البّراقة! القشيبة من السباب والشتم! وأثبت أن شيخه القديم غير صادق في ما قاله، فأورد صفحة (٨) من طبعته (المكتب الإسلامي) صورةً خطيةً لرسالةٍ موجهة من الشيخ الالباني الى صاحب المكتب

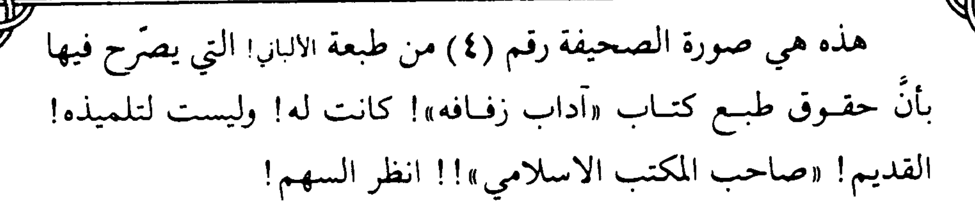
(٦٠٤) الاسلامي!! فيها تصريح الشيخ «الصادق»!! بأن حقوق الطبع كانت للمريد الناشر لا للشيخ المؤلف! ـ كما زعم في مقدمة طبعته ـ وهي بتوقيع سيادته[1]! كما تراه في الصورة التالية، وترى أيها القارىء في ثنايا كتبه نصوصاً يرمي بها أهل الفضل والعلم بالكذب منها في «مختصر العلو» ـ الطبعة الأولى (١٤٠١) المكتب الإسلامي ـ ص (١٢٤) السطر التاسع كما تقدّم قريباً حيث يقول عن العلاّمة محمد زاهد ما نصه:

(٦٠٥) [فالرجل قد بلونا منه المغالطة التي تشبه الكذب، بل الكذب نفسه]. اهـ

وقد أثبتنا في هذا الكتاب بطلان تلك الدعوة. والحمد لله، واليكم صورة كل من الصحيفتين المشار إليهما قبل قليل في كلٍ من الكتابين:



(١) يعني سيادته التي تمثل أنه نائب! ووكيل! الكتاب والسنة!! لأنّ كل من يعارض سيادته محكوم عليه بالإعدام لأنه عدو الكتاب والسنة والتوحيد وأهل الحديث. . . الخ!!! هرائه المعروف الممجوج!!



هذه هي صورة الصحيفة رقم (٤) من طبعة الالباني! التي يصرّح فيها بأنَّ حقوق طبع كتاب «آداب زفافه»! كانت له! وليست لتلميذه! القديم! «صاحب المكتب الاسلامي»!! انظر السهم!

أقول: تختلف هذه الطبعة عن تلك ليس فقط بثوبها القشيب، وحرفها الجديد، وتنضيدها الجميل، وإنما بما هو أهم من ذلك، ألا وهي غزارة مادتها، وكثرة فوائدها، وتنقيح بعض عباراتها، ونقل بحث «شبهات حول الأحاديث المتقدمة وجوابها» إلى متن الكتاب وصلبه، وقد كان في الطبعات المشار إليها في حاشيته، إلى غير ذلك من الفوائد التي سيراها القارىء.

من أجل ذلك؛ فتلك الطبعات تعتبر ملغاة، لا يجوز لأحد أن يعيد طباعتها، ولو كان مأذوناً له من قبل بطبعها؛ لأني استغنيت بهذه الطبعة عنها، وبخاصة أن حقوق الطبع كانت للمؤلف لا الناشر.

وإن مما تمتاز به هذه الطبعة: أنني أضفت إليها فهرسين في: الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة، فصارت بذلك ذات أربعة فهارس:

١ ـ مصادر الكتاب.

٢ ـ الفصول والأبحاث.

٣ ـ الأحاديث المرفوعة.

٤



وهذه هي صورة الصحيفة رقم (٨) من كتاب «آداب زفاف الألباني»! طبعة تلميذه! «صاحب المكتب الاسلامي»! والتي يثبت فيها صراحة كذب ادّعـاء شيخـه!! ببرهان قاطع! وذلك ضمن وثيقة يملكها هذا المـريد! بخط شيخـه! وعليهـا توقيعـه! ويصرح فيها بأنَّ حقوق طبع الكتاب ليست له وإنما «للمكتب الاسلامي»!! فتدبّروا يا أولي الألباب! وهل يجوز أن يكذب المحدّث؟!! فضلاً عن المسلم؟!! انظر السهم

الى الأخ الفاضل الأستاذ [illegible]

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وقد رغبتم مني أن أعطيكم حق طبع كتابي

آداب الزفاف. فقلت له لا مانع عندي من ذلك. ولكن حق

الطبع للأستاذ زهير فيمكنك أن تتفق معه على شروط مقبولة

من الطرفين، ولست بهذا إلا لك لتتعاونوا معه على الخير لما هو

ذلك [illegible] إلى اللقاء القريب إن شاء الله تعالى

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

[illegible]

[illegible]/١٢/١٣٩٢

ومن هـذا يظهـر أن حقـوق الـطبـع والنشر هي للمكتب الاسلامي لا لغيره ويؤكد ذلك ما ذكر في جميع الطبعات.



مقارنة بين حديثين لكلٍ منهما إسناد مرسل ومسند ضعّف أحدهما الألباني لمخالفته لمشربه وصحح الآخر لأنه يؤيد مشربه!!

ومن عجيب تناقضات الالباني أنه صحح حديث «مَنْ سب أصحابي، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» في «صحيحته» (٥/٤٤٦) مع وهاء إسناده!!

ومقابل ذلك ضعّف حديث «حياتي خير لكم ومماتي خير لكم تعرض عليَّ أعمالكم...» في «ضعيفته» (٢/٤٠٤) مع صحة إسناده!! مع أنَّ كل حديث منهما له إسناد صحيح مرسل وإسناد ضعيف مسند بنظره!!

● وإليكم ما قاله في الحديث الأوّل في «صحيحته» (٥/٤٤٦) مع تفنيد عباراته وكلامه الخفيف!:

قال عن حديث «مَنْ سَبَّ أصحابي، فعليه لعنةُ الله والملائكة والناس أجمعين» ما نصه:

[رواه الطبراني (٣/١٧٤/١) عن الحسن بن قزعة عن عبدالله بن خراش عن العوّام بن حوشب عن عبدالله بن هذيل عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، عبدالله بن خراش قال الحافظ: «ضعيف، وأطلق عليه ابن عمار الكذب] انتهى كلام الألباني.

قلــت: على الالباني في هذه الفقرة عدة مماسك لا يمكنه الإفلات منها





نذكر بعضها فنقول:

(٦٠٦) [**المسلك الأوّل**]: أنَّه حذف اسم شيخ الطبراني فلم يذكره لأنَّه مجهول فيعكِّرُ عليه! وبذكره يزداد الحديث وهاءً إلى وهائه!!

وذلك أنَّ الحافظ الطبراني قال في معجمه الكبير (١٢/ ١٤٢ برقم ١٢٧٠٩):

«حدثني **عيسى بن القاسم الصيدلاني البغدادي** حدثنا الحسن بن قزعة...» الخ.

فلِمَ لَمْ يذكر الألباني هذا الرجل المجهول؟!! الذي لم يوثِّقْهُ أحد بل لم يترجمه إلا الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ١٧٣) ولم يذكر فيه شيئاً!!

وما تفسير ذلك؟!!

(٦٠٧) [**المسلك الثاني**]: أنَّ عبدالله بن خراش الذي قال عن إسناده الألباني «ضعيف» بعدما أخفى المجهول الآخر! **تناقض فيه**!! إذ قال عن إسنادٍ هو فيه في «ضعيفته» (٤/ ٤١٦):

«ولكنه ضعيف جداً، عبدالله بن خراش، قال الحافظ: ضعيف، وأطلق عليه ابن عمار **الكذب**» اهـ.

وهناك فَرْق وبَوْن بين «ضعيف» و«ضعيف جداً»!!

فلماذا اقتصر الألباني هنا في هذا الحديث الذي يؤيد مشربه على أنَّه: «ضعيف» فقط؟!!!

وما تفسير ذلك؟!!

[**المسلك الثالث**]: إسناد حديث ابن خراش ليس «ضعيفاً جداً» كما قال الالباني في الموضع الذي نقلناه عنه ـ مع أنه الأقرب للصواب ـ بل هو «موضوع» على التحقيق! وذلك لأنَّ ابن خراش كما قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٥/١٧٣): نقلاً عن الساجي:

٦٠٨
- «ضعيف الحديث جداً ليس بشيء **كان يضع الحديث**».

٦٠٩
- وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/٤٦) نقلاً عن أبيه: «منكر الحديث، **ذاهب الحديث**، ضعيف الحديث»اهـ.

٦١٠
- وقال البخاري كما في «تهذيب التهذيب» (١٤/٤٥٤): «منكر الحديث»اهـ.

٦١١
[**المسلك الرابع**]: أنَّ رواية عبدالله بن خراش عن العوام بن حوشب خاصة متكلّم فيها، ففي كتاب (أبي زرعة ٤٤٨) قال البرذعي:

قلت: لأبي زرعة: عبدالله بن خراش؟ قال: «منكر الحديث، **يحدِّث عن العوّام بأحاديث مناكير**»اهـ.

فعلى هذه المهاسك يقال:

هل يكون سندٌ فيه مجهولٌ حاولَ الالباني أنْ يُخْفِيَهُ وآخرُ رموه بالكذب وبأنّه وضاع ومنكر الرواية عمّن روى عنه هذا الحديث حسناً أو صحيحاً؟!! ثم يذكر في كتابٍ زَعَمَ! مؤلّفه! أنه أقتصر فيه على الصحيح؟!!

أفلا يكون إسناد الحديث موضوعاً؟!! بدل أن يكون ضعيفاً منجبراً فقط؟!!

وما تفسير ذلك أيها العقلاء؟!!!

(٦١٢) ولو كان الحديث يصادم هوى الألباني أو مشربه لرأيتم كيف يتعامل معه!!

ولله في خلقه شؤون!!

ولنكمل ما قاله الألباني في الحديث حيث قال:

وله طريق آخر، رواه أبوالقاسم المهراني في «الفوائد المنتخبة» (٢/١٠/١) والسهمي (٢٣٤) والخطيب في التاريخ (٢٤١/١٤): عن علي بن يزيد الصدائي قال: نا أبوشيبة الجوهري عن أنس مرفوعاً به، وزاد: «لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً» قال: والعدل الفرائض، والصرف التطوّع. وقال المهراني:

«هذا حديث غريب من حديث أنس، تفرّد بروايته أبوشيبة، الجوهري عنه، ولا نعلم رواه عن أبي شيبة غير علي بن يزيد الصدائي».

قلت: وفيه لين كما في «التقريب» وأبوشيبة الجوهري اسمه يوسف بن ابراهيم التميمي، وهو ضعيف] انتهى كلام الألباني.

قلت: وعلى الألباني أيضاً في هذا الكلام عدّة مماسك لا يمكنه الإفلات منها أذكر بعضها فأقول:

(٦١٣) **[الممسك الأول]**: أن الألباني طوى كذلك أسانيد المهراني والسهمي والخطيب فلم يذكرها بتمامها: ! ولم يتكلم بالتمام على رجالها وفيهم الضعفاء والمجاهيل!! وعليه أن يراجع ذلك!!

(٦١٤) **[الممسك الثاني]**: هل يُقْبل في تقويةِ سندِ حديثٍ موضوعٍ طريقٌ آخر فيه **مجاهيل وضعفاء طوى** الألباني **ذكرهم! وضعيفان أيضاً اعترف بهما** الألباني؟!!!

[المسـك الثالـث]: قول الألباني في علي بن يزيد الصدائي (وفيه لين كما في التقريب) تهاونٌ محض! لأنه: أظهر خفة ضعف الصدائي هنا مع أنه صرّح بضعفه في مواضع أخرى كما سيأتي ان شاء الله تعالى! فقوله هنا (فيه لين) باطل! من وجوه:

(٦١٥) (أولاً): لأنه متناقض! إذ جزم بضعف يزيد الصدائي هذا في مواضع أخرى من كتبه الفذة!! منها: قوله في «صحيحته» (٢/٦٧٣) عن سندٍ هناك ما نصه:

«يرويه علي بن يزيد الصدائي، نا فضيل بن مرزوق عن عطية عنه - يعني أباسعيد الخدري - مرفوعاً به. . .

قلت: وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالضعفاء، عطية العوفي فمن دونه»اهـ.

فتأملوا يا قوم!!!

(٦١٦) (وثانياً): هو ضعيف جزماً فقد قال فيه أبوحاتم الرازي: «ليس بقوي منكر الحديث عن الثقات» وقال ابن عدي: «أحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات وعامة ما يرويه لا يتابع عليه» وهذا جَرْحٌ مُفَسَّرٌ.

(٦١٧) [المسـك الرابـع]: اعترافه بضعف أبي شيبة الجوهري وهذا مما يقضي على هذه الطريق قضاءً تاماً ولا يجعلها مما يقبل في الشواهد والمتابعات وخصوصاً لإسناد آخر فيه مجهول ووضاع كذاب!!

ثم أكمل الألباني كلامه فقال:

[وله شاهد مرسل، يرويه البغوي في «حديث علي بن الجعد» (٢/٩٢/٩) عن

فضيل بن مرزوق عن محمد بن أبي رباح مرفوعاً مرسلاً به، دون قوله: «والملائكة».

قلت: ورجاله ثقات، غير محمد بن أبي مرزوق فلم أجد له ترجمة...].

ثم ذكر الألباني طرقاً لهذا الشاهد المرسل كلها تدور على ضعفاء ثم قال:

«ثم رأيت الحديث في «كتاب السنة» لابن أبي عاصم (١٠٠١): ثنا أبوبكر بن أبي شيبة: ثنا أبومعاوية عن محمد بن خالد عن عطاء به..»

قلت: وعلى كلامه هنا أيضاً عدة مماسك لا يمكنه الإفلات منها نذكر بعضها(١) **فنقول:**

(٦١٨) **[الممسك الأوّل]: قوله في كلامه السابق (ورجاله ثقات، غير محمد بن أبي مرزوق فلم أجد له ترجمة) مع أن في السند فضيل بن مرزوق وقد تقدّم قبل قليل أنه قال عن إسناد هو فيه في «صحيحته» (٢ / ٦٧٣):**

«وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالضعفاء» اهـ ومنهم فضيل بن مرزوق!!

وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على عدم إخلاصه!! وشدّة غفلته!! وبالغ تناقضه!! وعدم أهليته!! وقوله بالهوى!! وكما قيل:

نَطَقَ الكتابُ وأنتَ تنطقُ بالهوى

فهوى الهوى بكَ في المهاوي المُتْلِفَهْ

---

(١) ولم أذكر تمام كلامه في طريق مرسل عطاء الذي صحح الحديث به لكثرة ما فيه من تخريف وتحريف!! فعلى مَنْ أراد الوقوف على ذلك أن يراجعه ليرى سقمه ووهاءه!! ولأنَّ الكل يدور على أنه مرسل عن عطاء وسترون ما قيمة مرسلات عطاء إن شاء الله تعالى!!

(٦١٩) [الممسك الثاني]: أنَّه لا فائدة من مرسل عطاء ولو كان كما ذكر بإسناد صحيح عنه! وذلك لأنَّ مرسلات عطاء لا قيمة لها عند المحققين من أهل هذا الفن!! والجهابذة من علماء الحديث والحفاظ!!

فقد قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى كما في «تهذيب التهذيب» (٧/١٨٢):

«وليس في المرسلاتِ **أضعَفُ** من مرسلاتِ الحسن **وعطاء**...»اهـ

فتلك الطرق التالفة مع هذا المرسل - والمرسل من أقسام الضعيف - ولو صح عن قائله لن ينفع الألباني شيئاً!! وعليه أن يتراجع عن تصحيح هذا الحديث!! أو أن يقلب اسم هذا الكتاب الى «الضعيفة» بدلاً من أن يسمّيه «الصحيحة»!!

(٦٢٠) [الممسك الثالث]: أنَّ علاقة هذا الحديث بعلي بن الجعد يدل على التوافق في وضعه لأنَّه يؤيد مشربه ومشرب الألباني (الناصبي) وأُشير الى ذلك إشارة فأقول:

قال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/٤٦٣):

«قال أبويحيى الناقد: سمعت أبا غسان الدوري يقول: كنت عند علي بن الجعد... فذكروا حديث «إن ابني هذا سيِّد» قال: ما جعله الله سيداً.

قلت: أبوغسان لا أعرف حاله، فإذا كان قد صدق، فلعلَّ ابن الجعد قد تاب من هذه الورطة، بل جعله سيِّداً على رغم أنف كلِّ

جاهل، فإنَّ مَنْ أصَرَّ على مثل هذا من الرد على سيد البشر، يكفر بلا مثنوية، وأيُّ سؤدد أعظم من أنّه بويع بالخلافة، ثم نزل عن الأمر لقرابته، وبايعه على أنه وليُّ عهد المؤمنين، وأنَّ الخلافة له من بعد معاوية حسمًا للفتنة، وحقناً للدماء، وإصلاحاً بين جيوش الأمة، ليتفرّغوا لجهاد الأعداء، ويخلصوا من قتال بعضهم بعضاً، فصح فيه تفرُّسُ جدّه ﷺ، وعُدَّ ذلك من المعجزات، ومن باب إخباره بالكوائن بعده، وظهر كمال سُؤددِ السَّيِّدِ الحسن بن عليٍّ ريحانة رسول الله ﷺ وحبيبه، ولله الحمد» اهـ. كلام الحافظ الذهبي.

فتأمّلوا!!

* * * * * * * * * * *

حديث: «حياتي خير لكم ومماتي خير لكم تعرض عليَّ أعمالكم...».

وبالمقابل فإنَّ هناك حديثاً آخر لا يوافق هوى الألباني ورأيه له إسناد صحيح مرسل (لم يقل فيه العلماء ولا أئمة الحفاظ إنَّه من أضعف المرسلات كما في الحديث السابق في مرسل عطاء) اعترف الألباني في «ضعيفته» (٢/٤٠٥) بأنَّه ـ أي هذا المرسل ـ:

«رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين». (٦٢١)

(٦٢٢) وله إسناد متصل رجاله رجال الصحيح ومنهم عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي روّاد وصحح الحديث جمع من الحفاظ وهو في نظر الألباني غير صحيح لأنّه يخالف مشربه كما قدّمنا!! فتحجج وتظاهر بتضعيف

ابن أبي رواد! وليس مُصيباً في ذلك!!

وعلى فرض ضعف ابن أبي روّاد فلِمَ لَمْ يسلك الالباني في حديثه ما سلكه في الحديث الأوّل الذي شرحنا وفصّلنا حال اسناده الضعيف المهلهل من جميع وجوهه؟!!

وما تفسير ذلك؟!!

أم هي العصبية وحب الشغب الفارغ؟!!

وعبدالمجيد هذا الذي اعتمد الالباني ههنا تضعيفه وتناقض! فيه في موضع آخر!! قال عنه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٩/٤٣٤):

«وكان من المرجئة، ومع هذا فوثّقه أحمد، ويحيى بن معين»اهـ. (٦٢٣)

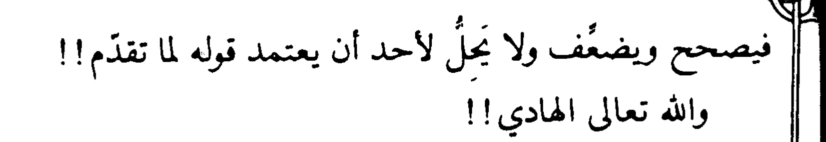
ثم ذكر الحافظ الذهبي عن ابن عدي أنه قال:

«عامة ما أُنكر عليه الإرجاء».

ثم دافع عنه فذكر أنَّ الإرجاء الذي عيب به كان عليه عدد كثير من علماء الأُمة وأنه ليس من الإرجاء المذموم، وإنما هو قولة خفيفة وهو قولهم: أنَا مؤمن حقاً عند الله الساعة، مع اعترافهم بأنَّهم لا يدرون بما يموت عليه المسلم من كفر أو إيمان. هكذا قال الذهبي.

فتأملوا كيف يسلك الالباني سبيل الهوى والمِزَاجية في التصحيح والتضعيف فيتلاعب بعلم الجرح والتعديل حسب ما يملي عليه رأيه!!

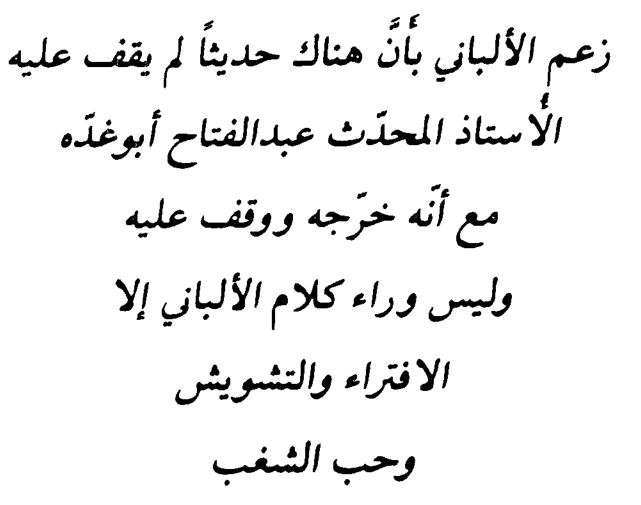
وكل ما قدّمناه يبرهن بأنّه ليس أهلاً لأنْ يشتغل بهذا العلم الشريف



فيصحح ويضعِّف ولا يَحِلُّ لأحد أن يعتمد قوله لما تقدّم!!

والله تعالى الهادي!!





زعم الألباني بأَنَّ هناك حديثاً لم يقف عليه الأستاذ المحدّث عبدالفتاح أبوغدّه مع أنّه خرّجه ووقف عليه وليس وراء كلام الألباني إلا الافتراء والتشويش وحب الشغب

ومما وقع فيه الألباني وهو يحاول أنْ يُظْهِرَ قصورَ بعض أهلِ العلم الذين يخالفهم في الرأي! وقد شغله نهمة التعقب[1] على الاستاذ المحدّث «عبدالفتاح أبوغدّة» أنه ـ أعني الألباني ـ أوْرَدَ في «صحيحته» (٦٠٦/٥) حديث:

«إنَّ من المؤمنين مَنْ يلين لي قلبه».

وعزاه لمسند الإمام أحمد رحمه الله تعالى (٢٦٧/٥) ثم قال الألباني أثناء الكلام عليه:

[تنبيه: انقلب هذا الحديث على الحارث المحاسبي، فأورده في كتابه «رسالة المسترشدين» (ص٦٦) بلفظ:

«له قلبي» وعلّق عليه محققه الشيخ عبدالفتاح أبوغدّة الحنفي الكوثري بقوله:

---

(١) انظر «ضعيفته» (١٨٢/٤ السطر الثالث).

«لم أقف عليه فيما رجعت إليه من المراجع الحديثية، فالله أعلم بثبوته»

قلت: لو رجع إلى «المسند» لوجده، بل لو أنه رجع الى ما هو أقرب منالاً منه لوقف عليه، فقد أورده الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٢٧٦)...] انتهى كلام الألباني.

وأقــول: وقع الألباني هنا وانزلقت رجله! كعادته!! وعليه في هذا الكلام الذي نقلناه عدّة **مماســـك** أذكر بعضها:

(٦٢٤) **[الممســك الأول]:** هذا افتراء على الأستاذ المحدّث عبدالفتاح!! وذلك لأنَّ الأستاذ عبدالفتاح سدّد الله تعالى على الحق خطاه لم يقل ما ذكره الألباني عنه في الحديث المذكور وإنما قال ذلك في الحديث الذي بعده وهو حديث:

«إن الحق يأتي وعليه نور فعليكم بسرائر القلوب»!!

أما الحديث الذي نحن بصدده والذي يتكلّم عليه الألباني فقد عزاه الاستاذ عبدالفتاح حفظه الله «لمسند أحمد» (٥/٢٦٧) وللطبراني نقلاً عن الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٢٧٦) فانظروه هناك صحيفة (١١٤) من الطبعة الرابعة من «رسالة المسترشدين» القاهرة سنة ١٤٠٢هـ أي قبل عشرة سنوات من كتابة هذه الأسطر!!

وكذلك قبل طبع الجزء الخامس من «صحيحة الألباني» بعشر سنين أيضاً لأنها طبعت كما هو مذكور خلف صفحة الغلاف الداخلي سنة ١٤١٢هـ فتدبّروا يا قوم!!

(٦٢٥) لا سيما قد كتبت ابنته! (أم عبدالله)!! في مقدّمته ص (٥) أنه:

«أشرف بنفسه على تصحيح تجاربه، واطلع على جميع مراحل صفه وتهذيبه» عند طباعته!!

ولا ندري ما هو تفسير الألباني لهذا الأمر!!

أم أنّه حب الشغب والاتهام الكاذب؟!!

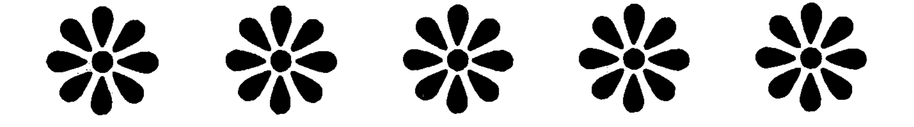
(٦٢٦) [المسلك الثاني]: قوله (انقلب الحديث على - الإمام - الحارث المحاسبي) اتّهام باطل! وقول عاطل! لأنَّ الحديث لم ينقلب عليه وإنما انقلب عقل الألباني وتفكيره في هذا الأمر! إذ قد أعماه حب اتهام أكابر أهل العلم والفضل بالانقلاب وليس ثمَّ!!

وقد اعترف الألباني - دون أن ينتبه الى فاحش خطئه - بأنَّ الطبراني رواه (٨/١٢٢ برقم ٧٤٩٩) باللفظ الذي ذكره الحارث المحاسبي فلِمَ لم يَقُلْ بأن الحديث انقلب على الطبراني أيضاً وإنما اقتصر انقلابه عنده في عقله على الحارث المحاسبي؟!!

وما تفسير ذلك؟!!

(٦٢٧) هل لأنّه إمام في التصوّف[1]؟!!

عافى الله الألباني من التهجم على أهل العلم والفضل والافتراء عليهم!!



(١) راجع ترجمته في «طبقات الشافعية الكبرى» للإمام السبكي (٢/٢٧٥).

الألباني يتطاول على الشيخ الصابوني
مع بيان فساد هذا التطاول وإظهار
بطلان شغبه ومراوغته
وكشف تناقضه وخطئه

(٦٢٨) ١ - أورد الشيخ الصابوني حفظه الله تعالى في «مختصره لابن كثير» (٢/٥٠٦) حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً:

«أفش السلام وأطعم الطعام، وصل الأرحام، وقم بالليل والناس نيام، ثم ادخل الجنة بسلام».

وصرّح بصحته في الحاشية فجزاه الله تعالى خيراً على خدمة كتاب الله تعالى.

فلم يعجب الالباني ذلك! فأراد أن يشاغب كعادته ويظهر تفوّقه الباطل الفارغ! على الشيخ الصابوني فقال متطاولاً عليه! في «ضعيفته» (٣/٤٩٣) ما نصه:

«والحديث ممّا صححه الرفاعي في مختصره فما أكثر تعدّيه، وظلمه لنفسه وقرّائه؟! وشاركه في ذلك بلديُّه الصابوني (٢/٥٠٦) وزاد عليه...» الخ هرائه.

قلت: وقد ذكرتُ أنَّ من عجيب تناقضاته وتخابطاته أنه صحح هذا الحديث بعينه! وبنفس إسناده!! في «إرواء غليله» (٣/٢٣٨) حيث قال هناك:

«قلت: وإسناده صحيح»اهـ

فما أَكْثَرَ تعدّي الألباني!! وظلمه لنفسه وقرّائه!!!!!!!

٢ - وأوقح من هذا أنّه ذكر في «ضعيفته» (٣/ ٣٦٠) حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لـمّا أُلقي إبراهيم في النَّار، قال: اللهم إنك في السماء واحدٌ، وأنا في الأرض واحدٌ أعبدك».

فضعّفه!!! وقال في أثناء كلامه السقيم عليه هناك:

[والحديث ذكره ابن كثير في «التفسير» بإسناد أبي يعلى ساكتاً عليه، فظنّ بعض الجهلة أن سكوته يعني أنه صحيح عنده وليس كذلك كما كنت بينته في مقدمة المجلد الرابع من «الصحيحة»، فقد أورده الشيخ نسيب الرفاعي في «مختصر تفسير ابن كثير» (٣/ ٥٠) **وتبعه بلديُّه الصابوني** فأورده في «مختصره» أيضاً (٢/ ٥١٤) وقد زعما كلاهما أنهما التزاما في كتابيهما أن لا يذكرا إلاّ الأحاديث الصحيحة، **وكذبا - والله - فإنهما لم يفعلا، ولا يستطيعان ذلك، لأنهما لم يدرسا هذا العلم مطلقاً،** بل وليس بإمكانهما أن يرجعا في ذلك إلى كتب أهل العلم وإلا لاعتمدا عليهم في ما ادعياه من التصحيح، **ولذلك ركبا رأسيهما، وجاءاببلايا وطامات لم يُسبقا إليها**. والله المستعان]اهـ.

قلت: وكلام الألباني هنا باطل من وجوه عديدة! وعليه فيه مماسك شنيعة!! والحديث صحيح فما علينا إلا أن نبين بعض تلك المماسك فنقول وبالله تعالى التوفيق:

[**الممسـك الأول**]: تضعيفه الحديث لوجود أبي هشام محمد بن يزيد الرفاعي في إسناده واعتماد قول من قال فيه: «ليس بالقوي» **تناقض فاحش! وتخابط متواحش!!** وذلك لأمرين:

(٦٢٩) أ ـ أنّه مع هذا الكلام في أبي هشام فقد حسَّن حديثه في موضع آخر حيث **لا نهمـة في المشاغبة والمراوغة** وذلك في «صحيحته» (٣/٤٨٧) حيث قال عن إسناد فيه أبوهشام هذا:

«وهـذا إسنـاد رجـاله ثقات رجال مسلم على ضعف في الرفاعي واسمه محمد بن يزيد بن محمد».

ثم قال:

«فالحديث به حسن» اهـ

فتأملوا.

(٦٣٠) ب ـ وأما تضعيفه الحديث بأبي جعفر الرازي!! **فتخابط غير مقبول** وذلك لأنَّ الأئمة صححوا حديث أبي جعفر كما بسطنا هذا في رسالتنا: «القول المبتوت في صحة حديث صلاة الصبح بالقنوت» وذكرنا هناك أنَّ أئمة أهل الجرح والتعديل نصوا صراحة على توثيق أبي جعفر الرازي وأنَّ تضعيف مَنْ ضعّفه مُنْصَبٌّ في روايته عن مغيرة، وهنا لم يروِ أبوجعفر عن مغيرة وإنما روى عن عاصم!

وإليك بعض أقوال أئمة الجرح والتعديل المفصّلة في حال أبي جعفر عيسى بن ماهـان كما ذكـرها الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٢/٥٩ ـ ٦٠):

● قال الإمام يحيى بن معين: «كان ثقة خراسانياً»، وقال مرّة أخرى: «ثقة وهو يغلط فيما يروي عن مغيرة». (٦٣١)

● وقال علي بن المديني: «يُخَلِّط فيما روى عن مغيرة، كان عندنا ثقة». (٦٣٢)

وقد بَتَّ القولَ في شأنه الحافظ ابن عدي في الكامل (٥/١٨٩٥) فلخَّص أقوال من وثقه وأقوال من جرحه فقال: (٦٣٣)

«ولأبي جعفر الرازي أحاديث صالحة مستقيمة يرويها، وقد روى عنه الناس وأحاديثه عامتها مستقيمة أرجو أنه لا بأس به»اهـ.

فتأملوا يا قوم!!(١).

---

(١) وكما وقع الألباني في هذه التناقضات والأخطاء الظاهرة وقع من يقلّده فيها ويعوّل على كلامه ويتخذه شيخاً له أيضاً!! من غلمانه!! ومن أولئك الغلمان اثنان أثنى عليهما في مقدّمة «آداب زفافه» طبع صهره!! في حاشية ص (٨ - ٩).

(أوّلهما): الذي يقول في كتابه الفذ!! (المنهل الرقراق) الذي أفرغ فيه طاقته الجبارة كشيخه!! ص (٢٤ - ٢٥) مُضعِّفاً ما ثبت عن سيدنا ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في تأويل لفظة الساق حيث قال المذكور في «رقراقه» هناك ما نصه:

[● خامساً: أخرج البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٣٧): أخبرنا أبوسعيد بن أبي عمر: نا أبوالعباس الأصم: نا محمد بن الجهم: نا يحيى بن زياد الفراء: حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قرأ: (يوم يكشف عن ساق) يريد يوم القيامة والساعة لشدتها: قال الفرّاء: أنشدني بعض العرب لجد طرفة:

كشفت لهم عن ساقها وبدا من الشر صراح]اهـ

قلت: وعليه في نقل هذا النص من «الأسماء والصفات» مؤآخذات في التحريف «لأنه صحفي لا غير» منها:

١ - قوله (أبوسعيد بن أبي عمر) والصحيح هو: «ابن أبي عمرو» بإثبات الواو في «عمرو». =

. . . .

فليصلح ذلك!!
٢ - قوله (حدثنا سفيان بن عيينة) والصحيح هو «حدّثني سفيان بن عيينة» فليستيقظ من يعتمد على غير نسخة العلامة الكوثري المحققة!!
٣ - قوله (يريد يوم القيامة والساعة لشدّتها) والصواب حذف لفظة «يوم» لأنها غير موجودة في الأصل.
٤ - قوله في بيت الشعر (وبدا من الشرِّ صراح) والصواب (الصراح) بإثبات الألف واللام كالأصل! وللوزن!
وليس هذا الذي يهمنا هنا إنما يهمنا حكمه على هذا الأثر مع عرائه عن مؤهلات ذلك!
إذ قال في كتابه المصون! «الرقراق»! ما نصه:
[قلت: محمد بن الجهم: هو ابن هارون السمري، له ترجمة في «لسان الميزان» (٥/١١١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وروى عنه جماعة، فهو مجهول الحال]اهـ
قلت: وقع هذا الرقراق الهلالي في أوابد فعليه فيها مماسك!!:
أ - لم ينقل عبارة الحافظ في «لسان الميزان» كما هي بل حرّف منها ما سيكون وبالاً عليه في النقطة الآتية [ب] إذ أن الحافظ قال في «لسان الميزان» (٥/١٢٥ دار الفكر و(٥/١١٠ الهندية):
«ما علمتُ فيه جرحاً»اهـ ولم يقل الحافظ «وما علمت فيه تعديلاً»!!
[ب] قوله (فهو مجهول الحال) ثم تضعيفه الأثر لأجله باطل مردود على وجهه! وذلك لأنَّ «محمد بن الجهم السمري» هذا وثقه الأئمة وإليك ذلك:
● ذكر الخطيب البغدادي في تاريخه (٢/١٦١) أنَّ الحافظ الدارقطني قال عنه:
«ثقة صدوق».
● وأنَّ عبدالله بن الإمام أحمد قال عنه:
«صدوق ما أعلم إلا خيراً»اهـ.
● وكذلك وثَّقَه الحافظ ابن حبان حيث أورده في كتابه «الثقات» (٩/١٤٩).
فنقول الآن:
(أولاً): لقد انهدم وبطل رقراق هذا الهلالي وفسد اعتراضه على الشيخ الصابوني حفظه الله تعالى لأنه زعم فيما بنى صلب كتابه عليه أن هذا الشيء لم يثبت عن ابن عباس رضي =

. . . .

الله عنهما.

(وثانياً): ما تفسير هذا القصور؟! والقول بأن محمد بن الجهم «مجهول» وهو ثقة؟!

وليس هناك إلا أمرين أحلاهما مُرٌّ أو حنظل معصور في حلق هذا الهلالي الرقراقي:

(أولهما): إما أن يكون قد اطّلع على ما نقلناه! لكنّه دلّس! فستره! ولم يُظْهره وهذا مما يجعله ممن لا يعوّل على مثله في نقل الدين والسنة وآثار السلف كشيخه!! الأمين علمياً!!

(وثانيهما): وإما أنه لا يزال بعد غُمْراً لا يعرف هذه الصناعة ومع ذلك يتطاول فيصنف كتاباً يبت فيه الأمور حسب هواه! ويفند حسب ما يتخيّل! كلام آلاف العلماء وفيما كتبناه على «دفع شبه التشبيه» للحافظ ابن الجوزي الحنبلي رحمه الله تعالى علاج له ولأمثاله.

وعليه أن يعين الآن هل هو مدلس أو غمر؟!!

وربما أتفرّغ قريباً لكتب هذا «الرقراق» لأُثبت تفاهتها! فعسى الله تعالى أن يوفقنا لذلك وهي وصاحبها «الرقراقي» كما قال القائل:

لقــد هزلت حتى بدا من هزالهــا كلاهــا وحتى سامهــا كل مُفْلس

وأزيد هذا السباب الشتّام (الذي يقول عن الشيخ شعيب ص (٢٠) من رقراقه: «هذا وهم فاحش أو تحريف طائش» وهـو مقلوب عليه هنا بقيد لا يستطيع أن يتفلت منه إطلاقاً) فائدة هنا لا يعرفها بل لم يرها ولو في المنام ـ على لغة شيخه المتناقض!! ـ وأقول له قبل ذلك: إنَّ هذه الكتب التجارية التي «يداك أوكتا وفوك نفخ» أنت وقرينك!! لن تنفعكما البتة لأنّها ولو أرضيتم بها سادتكم اليوم!! وقبضتم أجرة التضليل بها!! فستنفذ عما قريب هذه الدراهم! وستلقون الله تعالى لتجدون عقاب التغرير والمتاجرة بالدين والإسلام! ولا بد أن يأتي يوم يكشفكم به المسلمون كما كُشف شيخكم المتناقض!! فالتطاول والسباب الفارغ على الصابوني وغيره بالباطل لقاء دراهم معدودة من هنا وهناك لن ينفعكم أبداً عند الله والعمر قصير مهما توالت أسبابه!

فأزيد هذا الرقراقي وأقول: إن أثر ابن عباس هذا الذي هو ثابت كالطود العظيم وهو متواتر عنه رواه أيضاً الفرّاء المتوفى سنة ٢٠٧هـ شيخ محمد بن الجهم السمري في كتابه «معاني القرآن» (١٧٧/٣) عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس فاستيقظ عافاك الله أنت وقرينك! مع شيخك! وهل هذا منك وهم فاحش أم تحريف طائش؟!! = أجبْ..

= وأما قرينه الذي يهرف بها لا يعقل ولا يعرف! فيكفي أنه يقول في أحد تعليقاته النفيسة!! على الكتب الغالية القيمة!! وهو كتاب «نجاة الخلف باعتقاد السلف» ص (٣١) عن حديث «فيناديهم بصوت رفيع غير فظيع» في التعليقة رقم (٣) هناك ما نصه:

«تنبيه: قوله «رفيع غير فظيع» لعله من تفسير ابن بشر، فلم أره في شيء من طرق الحديث!!»اهـ

وأقول له: وهذا لقصورك وعدم أخذك هذا الفن إلا عن المتناقض! الصحفي! ولو أنك رجعت الى «مسند الشاميين» (١/ ١٠٤ ـ ١٠٥) لوجدته في متن الحديث في طريق هناك!

لكن زل.... في الطين!!

وهناك أيضاً مريد!! وهو ثالثة الأثافي!! يحكي انتفاخاً صولة الأسد!! ويدّعي الاطلاع والبحث! ولكن التجاري!! وقع في أوابد عظيمة في كل ما يكتبه وخصوصاً ما يعتمد به على شيخه! المتناقض! المفضال!! فمن ذلك قوله في رسالته المتماسكة بشدة!! في «الجمع بين الصلاتين في الحضر بعذر المطر» ص (٩٧) حيث يقول مُعْلِماً لنا عن واسع اطلاعه في «الرجال» و«التواريخ» و«الوفيات» ما نصه:

[وقال القاضي عبدالوهاب المالكي:

(ولا خلاف بين أصحابنا في هذا ووافق عليه الصيرفي وغيره من أصحاب الشافعي كما حكاه الآمدي)]اهـ كلامه بحروفه.

وأقول: إنَّ عبدالوهاب المالكي رحمه الله تعالى توفي سنة (٤٢٢هـ) والآمدي ولد سنة (٥٣٨هـ) أي بعد وفاته بـ (١١٦) سنة فكيف يحكي عنه وهو لم يولد بعد أيها «الألمعي»؟!!

أم أنّك لكونك صحفياً لم تستطع أن تنقل نقلاً صحيحاً مميِّزاً عن القاضي عياض رحمه الله تعالى؟!!

لأنك لست من أهل التمييز؟!!

وهذا غيض من فيض مما وقعت به في تلك «الرسالة» الفذة!!

وعلى كلٍ فرسالة هذا المريد!! المشغول بالتجارة بالعلم!! لردها وبيان ما فيها من =



تصحيح الألباني لبعض الأحاديث أو الأسانيد الضعيفة لعدم معرفته بها وبرجال أسانيدها

ولا بأس أن نختم هذا الجزء بعرض بعض نماذج واضحة تتعلق بتصحيح الألباني لأسانيد أحاديث ضعيفة غير ما ذكرناه في ثنايا هذا الكتاب وقد أحببت أن أنقل عشرة أمثلة واضحة في ذلك مذكورة في مقدّمة «النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح» فأقول وبالله تعالى التوفيق ومنه الإعانة:

لقد وجدنا الألباني يحاول أن يميز صحيح الأحاديث من سقيمها، وهي غاية حميدة لكن كان عليه مؤاخذات عديدة، فتراه يصحح أو يحسن ما هو بعيد عن الصحة والحسن تماماً، مما يجعل حكمه يسقط عن درجة الاعتبار.

وهذه أمثلة تبيِّن إجمال ما ذكرته:

(٦٣٤) ١ - حديث المهاجر بن قنفذ(١): أنه أتى النبي ﷺ وهو يبول، فسلَّم عليه، فلم يردَّ عليه حتى توضأ، ثم اعتذر إليه، وقال:

«إني كرهت أن أذكر الله إلا على طُهْر». رواه أبوداود، وروى النسائي إلى قوله: حتى توضأ، وقال: فلما توضأ ردَّ عليه.

= «الوهم والإيهام» مكان آخر!! والله يقول الحق وهو يهدي السبيل!!
فأين الشيخ الصابوني حفظه الله تعالى من هذا؟!! وأين الثرى من الثريّا؟!!

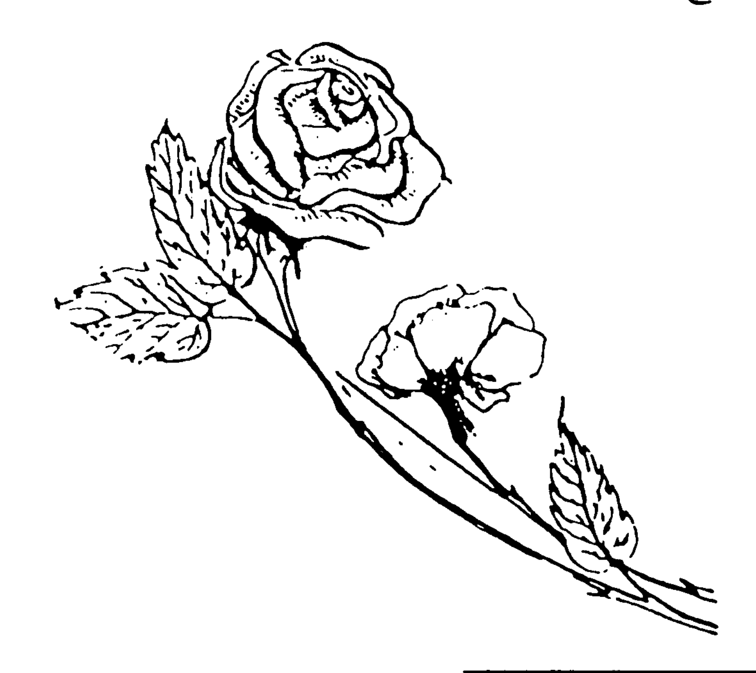
(١) «مشكاة المصابيح» (١/١٤٥).

قال الالباني: «وإسناده صحيح كما حققته في صحيح السنن». اهـ

قلـــت: أيّ تحقيق هذا؟! فالسند كما في سنن أبي داود (١ / ٣٣) والنسائي (١ / ٣٧) فيه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن حُضَين عن المهاجر به.

وقتادة مدلِّس معدود في الطبقة الثالثة منهم[١]، وقد عنعن. والالباني يرد عنـعـنـتــه حَتى ولــو كانت في صحيح مسلم كما في صحيحتــه (٢ / ١١٠)، فلماذا يقبلها هنا؟!! والحسن البصري عنعن أيضاً وإن كان معدوداً في الطبقة الثانية منهم[٢]، إلا أن الالباني لا يبالي بذلك ويرد عنعنته مطلقاً. وما أبلغ رد الالباني على نفسه!!

٦٣٥



(١) انظر «طبقات المدلسين» للحافظ ابن حجر (ص ٤٣).

(٢) المرجع نفسه (ص ٢٩).



٦٣٦ ٢ - حديث عبدالله بن مسعود[1] قال: قال رسول الله ﷺ:

«من سأل الناس وله ما يُغنيه جاء يوم القيامة ومسألته في وجهه خموش أو خدوش أو كدوح». قيل: يا رسول الله وما يغنيه؟ قال: «خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب». رواه أبوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي.

قال الألباني: «وإسناده صحيح»اهـ.

قلت: السند فيه كما في أبي داود (٢/١٥٦) والترمذي («تحفة الأحوذي»: ٣/٣١٣) والنسائي (٥/٩٧ وابن ماجه (١/٥٨٩) والدارمي (١/٣٨٦): حكيم بن جبير، ضعفه أحمد وابن معين وابن المديني ويعقوب بن شَيْبه وأبوحاتم الرازي وغيرهم، وقال الدارقطني، متروك. وأكثر من هذا أن شعبة تَرَكَهُ من أجل حديث الصدقة المذكور أعلاه والذي يدعي الألباني صحته!

وأخرجه ابن حبان في المجروحين (١/٢٤٦) وابن عديّ في الكامل (٢/٦٣٦) في ترجمته على أنه من منكراته.

ولم تصح متابعةٌ، لحكيم، ولذلك ضعّف هذا الحديث الأئمة منهم النسائي (٥/٩٧)، وأبوحاتم الرازي (الجرح والتعديل ١/٢/٢٠١)، والخطّابي في معالم السنن (٢/٢٢٦)، وأطال الحافظ المنذري في بيان ضعفه في اختصار السنن (٢/٢٢٦ - ٢٢٧).

٦٣٧ ٣ - حديث ابن عمر[2] رضي الله تعالى عنهما: أن رسول الله ﷺ قال:

---

(١) «مشكاة المصابيح» (١/٥٧٨).

(٢) المرجع نفسه (٢/١٠٦٥).

«إقامة حدٍّ من حدود الله خير من مطر أربعين ليلة في بلاد الله» رواه ابن ماجه.

قال الألباني: «وإسناده جيد» اهـ.

قلت: كيف يكون جيداً وفي سنده سعيد بن سنان الحمصي (سنن ابن ماجه ٢/٨٤٨)، قال عنه البخاري، منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال الجوزجاني: أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة، وقال الدارقطني: يضع الحديث، وحكم على الحديث بالوضع ابن طاهر المقدسي في تذكرته[1].

(٦٣٨) ٤ - **حديث علي بن أبي طالب[2] — رضي الله عنه وأرضاه — قال**:

«يجزىء عن الجماعة إذا مَرُّوا أن يسلم أحدهم، ويجزىء عن الجلوس أن يَرُدَّ أحدهم» رواه البيهقي في شعب الأيمان مرفوعاً، ورواه أبوداود وقال: «رفعه الحسن بن علي» وهو شيخ أبي داود.

قال الألباني: «وإسناده حسن» اهـ.

قلت: هذه خرافة! ليس بحسن ولا شيء، ففيه سعيد بن خالد الخزاعي اتفقوا على ضعفه، بل قال عنه البخاري: فيه نظر، والذهبي يقول في «الميزان»[3]: قلَّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم اهـ.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) «تذكرة الموضوعات» (ص ٤١).

(٢) «مشكاة المصابيح» (١٣١٨/٣).

(٣) «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» (٥٢/٣).

٦٣٩ ٥ - حديث ابن عباس[1]: أن رجلاً نازعته الريح رداءه، فلعنها، فقال رسول الله ﷺ:

«لا تلعنها فإنها مأمورة، وإنه من لعن شيئاً ليس له بأهل رجعت اللعنة عليه». رواه الترمذي وأبوداود.

قال الألباني: «إسناده صحيح»اهـ.

قلت: ليس كذلك فإنما يرويه الترمذي («تحفة الأحوذي»: ٦/١١٢) وأبوداود (٤/٣٨٢) من حديث قتادة عن أبي العالية، وقتادة مشهور بالتدليس ولم يصرح بالسماع، وأكثر من هذا إن قتادة لم يسمع من أبي العالية إلا بضعة أحاديث انظرها في التهذيب (٨/٣٥٦)، وجامع التحصيل (ص ٣١٢)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (ص ٤٩٦) وليس هذا الحديث منها.

٦٤٠ ٦ - حديث أبي هريرة[2] رضى الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين، وأقلهم من يجوز ذلك» رواه الترمذي وابن ماجه.

قال الألباني: «إسناده حسن»اهـ.

قلت: فيه عند الترمذي («تحفة الأحوذي»: ٩/٥٣٧) وابن ماجه (٢/١٤١٥) عبدالرحمن بن محمد المحاربي وهو وإن كان ثقة إلا أنه

---

(١) «مشكاة المصابيح» (٣/١٣٦٢).

(٢) المرجع نفسه (٣/١٤٥٢).

معدود في الطبقة الثالثة من المدلسين[1] ولم يصرح بالسماع أو ما يقوم مقامه، فكيف يحسّن هذا السند؟.

ثمّت إسناد آخر للحديث أخرجه الترمذي أيضاً («تحفة الأحوذي»: ٦/٦٢٣) من حديث محمد بن ربيعة الكلابي عن كامل أبي العلاء عن أبي صالح عن أبي هريرة به مرفوعاً.

قال عنه الألباني في صحيحته (٢/٣٩٧):

«هذا إسناد حسن أيضاً رجاله موثّقون رجال مسلم غير محمد بن ربيعة وهو الكلابي وهو صدوق كما في التقريب» اهـ.

قلت: كلامه احتوى على أخطاءٍ مسلسلة، خذ بيانها:

(٦٤١) أ - هذا الإسناد مما أُنكر على كامل أبي العلاء، أنكره عليه ابن عدي في الكامل (٦/٢١٠١)، وأقره الذهبي في الميزان (٣/٤٠٢).

ومن عادة ابن عديّ أن يخرج في كامله الأحاديث التي أُنكرت على الثقة أو غير الثقة كما صرح بذلك الحافظ في مقدمة الفتح[2].

(٦٤٢) ب - إن لم ينكر هذا على كامل أبي العلاء فإنه لم يصح من وجه آخر؛ وحاصل هذا الوجه أن أبا صالح هو مولى ضباعة بنت الزبير كما في تحفة الأشراف (١/٨٥) والتهذيب (١٢/١٣٢)، واسمه مِينا - لم يرو عنه إلا كامل أبو العلاء - سكت عنه ابن أبي حاتم (الجرح والتعديل

(١) انظر «طبقات المدلسين» للحافظ (ص ٤٠).

(٢) انظر مقدمة الفتح المسماة «هدي الساري» (ص ٤٢٩).

٤/١/٣٩٥)، وأورده ابن حبان في ثقاته على قاعدته (٥/٤٥٥).

فالرجل مجهول ولا يصل إلى درجة المستورين من التابعين فيقبل حديثه، فلم يرو عنه إلا واحد فقط وفي التقريب[1]: لين الحديث. نعم يرى بعضهم أن جهالة العين تُرفع برواية واحد فقط وهو رأي متين ورصين، ولكن هذا إذا كان هذا الراوي إمام ثقة كما يفهم من «شرح علل الترمذي» لابن رجب[2].

والحاصل أن تحسين هذا السند فيه نظر ظاهر.

(٦٤٣) جـ - ليس رجال هذا الإسناد رجال مسلم كما ادعى الألباني، فكامل أبوالعلاء لم يخرِّج له مسلم، وأيضاً أبو صالح مولى ضباعة - وقد علمت ما فيه - ليس له إلا هذا الحديث في الكتب الستة.

ومما سبق يُعلم أن دعوى الألباني أن رجال السند موثَّقون دعوى مخالفة للواقع يجب التحاشي عنها، والله أعلم.

(٦٤٤) ٧ - حديث أبي أمامة[3] رضي الله عنه: عن النبي ﷺ قال:

«أغبط أوليائي عندي لمؤمنٌ، خفيفُ الحاذ، ذو حظّ من الصلاة، أحْسَنَ عبادةَ ربّه وأطاعه في السّر، وكان غامضاً في الناس لا يُشار إليه بالأصابع، وكان رزقه كفافاً فصبر على ذلك»، ثم نقد بيده فقال: «عُجِّلت منيّتُه، قلّتْ بواكيه، قلّ تراثه» رواه أحمد والترمذي وابن ماجه.

---

(١) «تقريب التهذيب» للحافظ (ص ٦٤٩).

(٢) ص ١٠٦.

(٣) «مشكاة المصابيح» (٣/١٤٣٣).

قال الألباني: «وإسناده حسن»اهـ.

قلــت: تحسين سنده بعيد جداً، فقد أخرجه أحمد (٥/٢٥٢)[1] والترمذي («تحفة الأحوذي»: ٧/١٢) من طريق علي بن يزيد الألهاني عن القاسم عن أبي أمامة به مرفوعاً، وهو سند مشهور بالضعف عند أهل الحديث، وعلي بن يزيد اتفقوا على ضعفه، بل قال البخاري: منكر الحديث، وقال الأزدي والدارقطني والبرقي: متروك.

(٦٤٥) ** أما سند ابن ماجه (٢/١٣٧٩) ففيه صدقة السمين وضعفه مشهور أيضاً، وانظر تضعيف البوصيري لهذا السند في «مصباح الزجاجة»[2].

والحاصل أن كلا السندين غير حسن، بل تحسين الحديث بهما أيضاً نظر[3]، والله أعلم.

---

(١) وفي (٥/٢٥٥) وفيه ليث بن أبي سلم وضعفه مشهور، واختلط بأخرة.

(٢) ٤/٢١٥.

(٣) (٦٤٦) قلــت: ومن الغريب العجيب مما يقع في «تناقضات الألباني الواضحات» أنَّ الألباني ضعّف علي بن يزيد الألهاني في مواضع بل هذا السند (علي بن يزيد عن القاسم أبي عبدالرحمن عن أبي أمامة) بعينه!! من تلك المواضع في «ضعيفته» (٣/٤٥٠) وغيرها.

(٦٤٧) وكذلك وقع له في صدقة السمين! فقد تناقض الألباني!! فضعّفه في مواضع منها في «ضعيفته» (٤/٢٥٧) حيث قال:

«قلت: وهذا سند ضعيف جداً، وفيه علتان:

الأولى: هشام الكتاني، لم أجد له ترجمة...

والأخرى: صدقة بن عبدالله، وهو السمين. وقال الذهبي في الضعفاء: قال البخاري وأحمد: ضعيف جداً»اهـ.

فتأمّلوا!!

وقد بلغ تعصب الألباني على الحديث وأهله الى الذروة!! وألجمه الى شحمتي =

(٦٤٨) ٨ - حديث السيدة عائشة[٣] رضي الله تعالى عنها: قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«إن المؤمن ليدرك بحسن خُلُقه درجة قائم الليل وصائم النهار» رواه أبوداود.

قال الألباني: «إسناده صحيح» اهـ.

قلت: ليس بصحيح ولا حسن، بل هو ضعيف منقطع، فإن أباداود رواه في السنن (٤/٣٤٩) من حديث المطلب بن عبدالله بن حنطب عن عائشة رضى الله عنها به مرفوعاً.

قال أبوحاتم الرازي عن المطلب: روايته عن عائشة مرسلة ولم يدركها.

= أذنيه!! وذلك من جهات أذكر هنا اثنتين منها:

(٦٤٩) (الأولى): أنه حسَّن إسناده مع ما فيه من الضعف الظاهر!! ولم ينظر إلى الأحاديث التي فيها حث الشارع على النكاح والترغيب فيه!! وهي كثيرة مشهورة!!

(٦٥٠) (والأخرى): أنه عاب! على بعض أهل الحديث وهو السيد الإمام المفيد المحدث أبوالفضل ابن الصدّيق أعلى الله درجته إيراده في «كنزه الثمين» حديث: «بل ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر، حتى إذا رأيت شحاً مطاعاً، وهوىً متَّبعاً، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأي برأيه فعليك بنفسك ودع عنك العوام، فإن من ورائكم أيام الصبر الصبر فيهنَّ مثل قبض على الجمر للعامل فيهم مثل أجر خمسين رجلاً يعملون مثل عمله» مع أنَّ هذا الحديث حسنه الترمذي (٥/٢٥٧ برقم ٣٠٥٨) وصححه ابن حبان (١/٣٠٢) وللحديث شواهد ما أحببت أن أطيل هذا الهامش بذكرها فانظرها في التعليق على «شرح السنة للبغوي» (١٤/٣٤٨) و «صحيح ابن حبان» (٢/١٠٩) وبالله التوفيق.

(٣) «المشكاة» (٣/١٤٠٩).

٩ ـ حديث أبي هريرة[1] رضي الله تعالى عنه: قال: قال رسول الله ﷺ: (٦٥١)

«من أتى كاهناً فصدّقه بما يقول، أو أتى امرأته حائضاً، أو أتى امرأته في دبرها، فقد بريء مما أُنزل على محمد» رواه أحمد وأبوداود.

قال الألباني: «وإسناده صحيح» اهـ.

قلــت: ليس بصحيح، بل ضعيف منقطع، فإن أبا داود يرويه (٤/ ٢١) من طريق حكيم الأثرم عن أبي تميمة عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وحكيم الأثـرم ـ كما في التقريب[2]: فيه لين، وقد انفرد بهذا الحديث فأنكره عليه الأئمة. قال البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٢/ ١٧) بعد إخراجه هذا الحديث: «هذا حديث لم يُتابع عليه، ولا يُعرف لأبي تميمة سماع من أبي هريرة» اهـ.

وقال أيضاً في التاريخ الصغير: «لا نعلم له سماعاً من أبي هريرة» اهـ.

وانظر تضعيف المنذري له في مختصر السنن (٥/ ٣٧٠ ـ ٣٧١).

وهو في ترجمة حكيم الأثرم من الكامل لابن عدي (٢/ ٦٣٧) على أنه مما أُنكر عليه ووافقه الذهبي في الميزان (١/ ٥٨٧).

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) المرجع نفسه (٢/ ١٢٩٤).

(٢) «تقريب التهذيب» (ص ١٧٧).

١٠ - **حديث السيدة عائشة**[1] **رضي الله تعالى عنها** : قالت: صنعتُ (٦٥٢) للنبي ﷺ بُردة سوداء فلبسها، فلما عرق فيها وجد ريح الصوف فقذفها. رواه أبوداود.

قال الألباني: «وإسناده صحيح»اهـ.

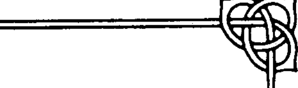
قلـت: كيف يكون إسناده صحيحاً وفيه قتادة مدلس ولم يصرح بالسماع. انظر سنن أبي داود (٤ / ٧٧). اهـ

وبهـذا يتم هذا الجـزء رقم (٢) من «تناقضات الألباني الواضحات» وقد ذكرت فيه (٦٥٢) خطأً ما بين تناقضٍ ووهم وخبط وغلط والله المستعان ونسأل الله لنا وله الهداية!!

*** نصيحة أقدمها إلى الشيخ الألباني ***

أوجه نصيحتي الواجبة إلى حضرتك! فأقول لك: ينبغي أن تقلب اسم «صحيحتـك» و«ضعيفتـك» فتبـدل الاسم!! لأنَّ الاسم لا يوافق المسمّى، فيجب أن تُسميَّ الصحيحـة: «ضعيفـة» و«الضعيفة»: «صحيحة» لأن هذا هو الأقرب إلى الصواب أو تلغي هذه التسمية لئلا تقع في الكذب!، وقد أوردنا لك في هذا الكتاب نماذج حيةً لا تستطيع الخلاص منها ولا الفكاك من قيودها، تثبت وتحث على تحقيق ما جاء في هذه النصيحة، فعسىٰ أن تنزل على فراش القبول منك وألّا تردها قبل إخراج الجزء الثالث من التناقضات الواضحات الذي آن أوانه! وجاء زمانه! وحق له بأن يلحق بأقرانه!

(١) «المشكاة» (٢ / ١٢٤٩).



** نداء حار إلى الألباني **

عليك أَنْ تَتَمَعَّنَ جيداً فيما كَتَبْتُـهُ وبَيَّنْتُهُ من تناقضاتك وأخطائك الظاهرة، فإذا فهمتَ هذا جيداً، وأدركتَ خطأك الذي لا مناصَ منه ولا مهرب! فما عليكَ إلّا أَنْ تُعْلِنَ على الملأ وعلى رؤوس الأشهاد أنَّ ما بَيَّنْتُهُ في هذا الجزء هو الصواب تحقيقاً للحديث الصحيح الذي تصححه: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس» وأن تقوم بإخراج كتابٍ تعلن فيه تصحيح هذه الأخطاء.

وكـذلك يلزمُكَ أن تعتذرَ عن شتم الأئمَّةِ الذين تطاولتَ عليهم ووجَّهْتَ إليهم عبارات الاستهزاءِ والاستخفاف والتحقير، فالرجوع إلى الحق فضيلة أيها الشيخ! المفضال!!

إلا إذا أخذتك العِزَّةُ وقيدك العناد الذي اشتهرتَ به، ولنْ ينفعكَ الإصرارُ لأنّه كما قال العلاّمة الإمام في «الترحيب» ص (٢٩٥):

«وللإنسانِ الخيرةُ فيما يختارهُ لنفسهِ لغدِهِ قَبْلَ أَنْ يُغَيَّبَ في رمسهِ، ويحاسب على ما اقترفه في أَمْسِهِ، لأنّنا نعلمُ جيداً أنَّ الباطلَ زاهقٌ في كل مكـان والحق لا يعـدم نصيراً في كل زمان، وأنَّ نصيرَ الباطلِ صريعٌ مخذولٌ، وعدو الحقِّ هالكٌ مرذول، فعلى المَرْءِ أنْ يقومَ بواجبه في كل وقتٍ والنجاحُ إلى الله سبحانه وليس بيد العبيد» اهـ.

والله الموفق.





* * * الخَــاتــمَة * * *

وأختم هذا (الجزء) من سلسلة «تناقضات الألباني الواضحات» وبعد أن وقف القارىء الكريم المنصف على مئات الأوهام والتخليطات والأخطاء والتناقضات والتخبّطات وكذلك الاتهامات التي يفتريها على السادة العلماء! والذين هم أبرياء منها كما أثبتنا وبرهنّا! وكذلك ما يتصل بذلك من تبجّحات! باردة ـ وقد هدمناها على رأسه ـ يفتخر بها هذا الألمعي!! عند من فُتِنَ به من سذج الطلاب والمنتفعين الحيارى! يتبين ويظهر ظهوراً جلياً واضحاً أن ما يقوله أولئك المفتونون به من شيعته «الفاقدين للتمييز» ما هو إلا هباءٌ منثور وخصوصاً أنهم ليسوا بمستوى من المعرفة يؤهلهم أن يكشفوا تلك الطامات! وإنما هم مقلّدون جامدون أُشربت قلوبهم الافتتان الخاطىء بهذا الرجل! الذي ما هو إلا (سراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً) حتى إذا جاءه بالعلم والعقل المستقيم الصحيح المجرد عن العصبية والجهل (لم يجده شيئاً . .)!!!

فمن أولئك ذلك المريد!! الذي حقق! وخرّج! بزعمه «منتقى ابن الجارود» حيث يقول في مقدّمة الكتاب:

«الإهـــداء»اهـ

ولا ندري هل هذا «الإهداء» سُنَّةٌ نبويّـةٌ مُتَّبَعَة كان عليها الصحابة والتابعين والإمام الشافعي والإمام أحمد والإمام البخاري رحمهم الله تعالى والشيخ ابن تيمية؟!!

أم أن هذا الأمر بدعة أوروبية غربيّـة يدخل فيها «إتّباع سَنَن من قبلنا شبراً بشبر. . . .»؟!!

ثم قال هذا المريد!!:

«إلى شيخنا! وأستاذنا! وقدوتنا! حافظ الوقت[1]! ونادرة العصر! ناصر الدين الألباني الذي لو حلفتُ بين الركن والمقام أنني ما رأيت مثله! ولا رأى هو مثل نفسه!! أرجو أن لا أكون حنثت».

ونقول للشيخ!! ناصر بعد اطّلاعه على هذا الغلو في المدح الفارغ المتهافت!!:

هل تُقِرُّ هذا الكلام وتقبله وترضاه؟! وهل تُحَبِّذ ذلك؟!! وخصوصاً بعد إطلاعك على ما أوردناه في هذا «المجلد» والذي قبله؟!

وهل لا تزال مُصِرّاً على أنك المثل الأعلى!! النموذجي لكل مسلم؟!!

وهل لا تزال تحض على تقليدكَ دون الأئمة الأربعة؟!!

ومن أولئـك المفتـونـين مريده!! المشهـور باستجـداء النـاس واستعـطافهم لدفـع الجزية له! صاحب الإنشائيات الفارغة التي هي كفارغ البندق خالية من المعنى ولكنها تفرقع حيث سطّر في بعض ترهاته التي يسوّدها والتي يزعم فيها أنه يسعى لإصلاح مجتمع عصره ما نصه:

(وانقطع طلاب العلم بوفرة حماستهم الى شيوخ السنة!!! وراجت في المكتبات كتب الحديث والأثر، وصار شيخ السنة!!! «وإمامها»!!!

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١) الذي لا يحفظ الأربعين النووية بأسانيدها فضلاً عن غيرها!!

«ومقدِّمها»(1) «وعلمها الأوحد»!!! «ومحدّثها الأكبر»!!! الشيخ محمد ناصر الدين الألباني . . . «قِبْلَةٌ» يقصدها الشباب من كل بقاع الأرض يأخذون عنه العلم(2)!!!

فساعة واحدة يجلس فيها الواحد منهم إليه خير من ألف ساعة

---

(1) المتناقض!!

(1) وهو يقفل الهاتف حتى في وجه أتباعه فضلاً عن غيرهم! ويبتدع طريقة عدم جواز الزيارة لأكثر من اثنين قبل موعد مسبق كما يكتب ذلك على باب بيته!! إحياءً للسنة الألبانية!! وخوفاً من أن يكشفه أحد! فهذا المحدّث الأكبر! لا يناقش إلا ضمن شروط خاصة خوفاً من أن يظهر عواره! أو أن يكتشف أحدٌ ضعفه ولا بأس أن يعلم هذه الشروط طلاب العلم وروّاد الحقائق وها أنا ذا أذكر بعضها:

١ ـ أن تكون المناقشة أو المناظرة في بيته أو بيت مَنْ يطمئن له من شيعته.

٢ ـ أن لا يحضر إلاّ المناقش أو المناظر وحده وقد يسمح بشخص آخر يحضر معه لا غير.

٣ ـ أن يحضر من أتباعه ما لا يقل عن عشرين مفتوناً!! جلّهم لا يفهم الموضوع وإنما المراد من استحضارهم القوّة والتهويش.

٤ ـ أن يتكلّم فضيلة! الشيخ!! عشرة دقائق مقابل أن يتكلّم مناقشه دقيقة واحدة ويمنع بالقوّة من أن يزيد على ذلك! وقد لا يسمح له إلا حسب أوامر فضيلته!!

٥ ـ أن يفرض عليه فضيلة!! الشيخ!! الجواب ويلزمه بكيفيته ولا يتركه يجيب ويسأل حسب ما يرى هذا المناقش!!

٦ ـ أن يدرس الشيخ شخصية مناقشه فإذا تيقن أنه مفلس أو ضعيف علمياً أو صاحب شخصية ضعيفة لا يستطيع أن يزدرد هذا الشيخ ازدراداً فساعتئذ يعتذر ويظهر أن لديه أشغالاً مهمة!! أهم عنده من هذه المناقشة!! مع أنه يدور ليلاً نهاراً على المفتونين به ويقضي أوقاته في مجالس الغيبة والطعن معهم في فلان وفلان ممن أنشب لهم شوكة في حلوقهم فلا يستطيعون بعدها الالتذاذ بطيب مأكل أو مشرب!!!!

يجلس فيها الى سواه . .)[1].

وإني لَنْ أُعلِّق على هذا المدح المزيّف! والغلو المُنَمَّق! الذي فاق غلو الروافض!! والذي لم يقع في محله للأسف زيادة على ما ذكرت لما تبين وسبق من البراهين العلمية المنشورة في هذا الكتاب وغيره الهادمة والناسفة له ولمثله! والذي لا يقوله مُفَرْقِعُهُ في سيد الخلق سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وآله وسلم!!

فلو كان الالباني محدثاً!! كما يزعمون!! لبادر الى قبضة من حصى أو حفنة من تراب فحثاها في وجه هذا المادح! المغالي المفتون!! المتهوّك! إتباعاً للسُنَّةِ! وتمسكاً بالخبر الصحيح الذي صححه في «صحيح الجامع وزيادته» (١ / ١١٣):

«احثوا التراب في وجوه المدّاحين»[1].

وخصوصاً أنَّ هذا المريد المفتون لـمّا شعر أنه لا يمكن لشيخه فضلاً عـمَّن دونـه أن يواجهني بالعلم وبالحجة والبرهان والدليل! وأنَّه عجز وانبجـز!! عمـد إلى التشـويش وتـأليب السذّج والعـوام ممن خدعوا بحشرجـات التـألبن! وتـرّهات التقليد والعصبية! بالإشاعات الفارغة والدعاوي الباطلة ونسي الخبر الصحيح المشهور: «وإن اجتمعوا على أن يضرّوك بشيءٍ لم يضروك إلا بشيء قد كتبـه الله عليك رفعت الأقـلام وجفّت الصحف» والحمد لله رب العالمين.

---

(١) وهذا مما يُذكرنا بقول المجنون في حبيبته ليلى:

لقـد فُضلتْ ليـلى على النـاس مثلما ... على ألف شهـر فُضلتْ ليلةُ القـدر

(٢) هذا على طريقـة الألبـاني المخطئة في عزو الحديث إلى كتبه دون عزوه الى مكانه الأصلي الحقيقي في «صحيح الإمام مسلم» (٤ / ٢٢٩٧ برقم ٦٩)!!

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾﴾

ويليه الجزء الثالث

في القريب العاجل

إن شاء الله



فهرس الموضوعات

فهرس الأحاديث الأبجدية

فهرس الأعلام الابجدي

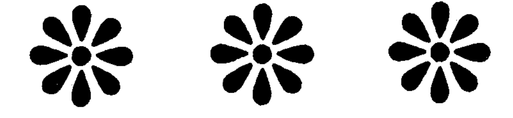
ثبت المراجع

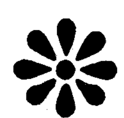
١ - مشكاة المصابيح/ تحقيق الالباني/ الطبعة الثالثة - ١٤٠٥ هـ/المكتب الاسلامي - بيروت
٢ - غاية المرام تخريج احاديث الحلال والحرام/ الطبعة الثالثة - ١٤٠٥ هـ/ المكتب الاسلامي - بيروت
٣ - صحيح الجامع الصغير وزيادته/ الطبعة الثالثة - ١٤٠٢ هـ/ المكتب الاسلامي - بيروت
٤ - إرواء الغليل في تخريج احاديث منار السبيل - للألباني/ الطبعة الثانية - ١٤٠٥ هـ/ المكتب االاسلامي - بيروت
٥ - سلسلة الاحاديث الصحيحة للألباني المجلد الأول والثاني/ الطبعة الرابعة - ١٤٠٥ - المكتب الاسلامي - بيروت
سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني/ المجلد الثالث/ الطبعة الثانية/ ١٤٠٧ هـ/ مكتبة المعارف - الرياض.
سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني/ المجلد الرابع/ الطبعة الثالثة/ ١٤٠٦ هـ/ المكتبة الاسلامية - عمان.
٦ - صحيح الترغيب والترهيب للالباني/ الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - المكتب الاسلامي - بيروت
٧ - صحيح ابن ماجه للألباني/ الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ/ المكتب الاسلامي - بيروت
٨ - شرح السنة للبغوي/ الطبعة الثانية - ١٤٠٣ هـ/ المكتب الاسلامي - بيروت
٩ - تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير بتعليق السيد عبدالله هاشم اليماني المدني - المدينة المنورة - ١٣٨٤ هـ
١٠ - سنن ابي داود - دار احياء السنة النبوية.
١١ - سنن ابن ماجه/ بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - دار احياء التراث العربي.

١٢ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني/ المجلد الأوّل/ الطبعة الخامسة/ ١٤٠٥ هـ/ المكتب الاسلامي ـ بيروت.
سلسلة الأحاديث الضعيفة/ المجلد الثاني/ الطبعة الثانية/ ١٤٠٤ هـ/ المكتبة الاسلامية ـ عمان.
سلسلة الأحاديث الضعيفة/ المجلد الثالث والرابع/ الطبعة الاولى/ ١٤٠٨ هـ/ مكتبة المعارف ـ الرياض
١٣ ـ مسند الامام احمد بن حنبل/ الطبعة الثانية ـ ١٣٩٨ هـ/ المكتب الاسلامي ـ بيروت.
١٤ ـ المستدرك للحاكم/ طبعة دار الفكر ـ بيروت/ سنة ١٣٩٨ هـ.
١٥ ـ تهذيب التهذيب/ الطبعة الاولى ـ ١٤٠٤ هـ/ دار الفكر للطباعة والنشر.
١٦ ـ شعب الايمان للبيهقي/ الطبعة الاولى ـ ١٤١٠ هـ/ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
١٧ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ـ للحافظ نور الدين الهيثمي/ الطبعة الثالثة ـ ١٤٠٢ هـ/ دار الكتاب العربي ـ بيروت.
١٨ ـ الايمان لإبن تيمية ـ بتخريج الالباني/ الطبعة الثالثة ـ ١٤٠٨ هـ/ المكتب الاسلامي ـ بيروت.
١٩ ـ الكاشف للإمام الذهبي/ الطبعة الاولى ـ ١٣٩٢ هـ/ دار الكتب الحديثة ـ القاهرة.
٢٠ ـ التاريخ الكبير للبخاري/ دار الفكر.
٢١ ـ صحيح مسلم/ الطبعة الثانية ـ ١٣٩٨ هـ/ دار الفكر ـ بيروت.
٢٢ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري/ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت.
٢٣ ـ ضعيف الجامع الصغير وزيادته/ الطبعة الثالثة/ المكتب الاسلامي ـ بيروت.
٢٤ ـ شرح العقيدة الطحاوية/ الطبعة الثامنة ـ ١٤٠٤ هـ/ المكتب الاسلامي ـ بيروت.
٢٥ ـ حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة ـ للألباني/ الطبعة الثامنة ـ ١٤٠٧ هـ/ المكتب الاسلامي ـ بيروت.

٢٠ ـ صحيح ابن خزيمة بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الاعظمي/ الطبعة الاولى ـ ١٣٩٥ هـ/ المكتب الاسلامي ـ بيروت.
٢٧ ـ سير اعلام النبلاء للذهبي/ الطبعة الثالثة ـ ١٤٠٥ هـ/ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
٢٨ ـ الجامع الصحيح (سنن الترمذي) دار احياء التراث العربي ـ بيروت.
٢٩ ـ المعجم الكبير للطبراني/ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٤ هـ/ بتحقيق وتخريج حمدي عبدالمجيد السلفي.
٣٠ ـ احكام الجنائز وبدعها للألباني/ الطبعة الرابعة ـ ١٤٠٦ هـ/المكتب الاسلامي ـ بيروت.
٣١ ـ صحيح الكلم الطيب لابن تيمية/ الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ/ المكتب الاسلامي.
٣٢ ـ الاسماء والصفات للبيهقي/ بتحقيق الإمام الكوثري ـ دار احياء التراث العربي ـ بيروت.
٣٣ ـ السنن الكبرى للبيهقي/ دار الفكر.
٣٤ ـ صحيح ابن حبّان/ الطبعة الاولى ـ ١٤٠٧ هـ/ دار الفكر.
٣٥ ـ ضعيف سنن ابن ماجه للألباني/ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٨ هـ/ المكتب الاسلامي ـ بيروت.
٣٦ ـ صحيح سنن ابي داود للألباني/ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٩ هـ/ المكتب الاسلامي ـ بيروت.
٣٧ ـ تخريج احاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام للألباني/ الطبعة الاولى ـ ١٣٠٥ هـ/ المكتب الاسلامي.
٣٨ ـ آداب الزفاف للالباني/ ١٤٠٩ هـ/ المكتب الاسلامي.
آداب الزفاف للألباني ١٤٠٩ هـ/ المكتبة الاسلامية ـ عمان
٣٩ ـ كتاب السنة لابن ابي عاصم/ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٥ هـ/ المكتب الاسلامي.
٤٠ ـ كتاب صفة صلاة النبي للألباني/ الطبعة السادسة/ المكتب الاسلامي.
٤١ ـ تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد للألباني/ الطبعة الرابعة ١٤٠٣ هـ/ المكتب الاسلامي.
٤٢ ـ صحيح سنن ابي داود للألباني/ الطبعة الاولى ـ ١٤٠٩ هـ/ المكتب الاسلامي ـ بيروت، الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٤٣ ـ صحيح سنن الترمذي للألباني/ الطبعة الاولى ـ ١٤٠٨ هـ/ المكتب الاسلامي ـ بيروت، الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
٤٤ ـ صحيح سنن النسائي للألباني/ الطبعة الاولى ـ ١٤٠٩ هـ/ المكتب الاسلامي، الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
٤٥ ـ سنن ابي داود/ الطبعة الاولى ـ ١٣٨٨ هـ/ نشر وتوزيع محمد علي السيد ـ حمص.
٤٦ ـ حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه/ الطبعة الاولى ١٤٠٧ هـ، الدار السلفية ـ الكويت، تأليف: محمد ابراهيم الشيباني.
٤٧ ـ تحذير العبد الأوّاه من تحريك الاصبع في الصلاة/ طبعة أولى ١٤١١ هـ دار الامام النووي. تأليف حسن السقاف.
٤٨ ـ صحيح البخاري (المتن) عمل الدكتور مصطفى البغا (دار ابن كثير).





آثار المؤلف

١ - شرح لعمدة السالك وعدة الناسك على طريقة المحدثين (٥) مجلدات لباب الحج (مخطوط).
٢ - إحتجاج الخائب بعبارة من ادّعى الإجماع فهو كاذب (طبع).
٣ - الإمتاع والاستقصاء لأدلة تحريم نقل الأعضاء (مطبوع).
٤ - عقيدة أهل السنة والجماعة. مع تعليقات على رسالة الإمام النووي في التصوف (مطبوع).
٥ - بهجة الناظر في التوسل بالنبي الطاهر (مطبوع).
٦ - تعليقات على كتاب المحدّث الغماري (إرغام المبتدع الغبي بجواز التوسل بالنبي) (مطبوع).
٧ - الإغاثة بأدلة الاستغاثة (مطبوع).
٨ - وهم سيء البخت الذي حَرُم صيام السبت (مخطوط).
٩ - حكم المصافحة والمس والرد على من به مس (مطبوع).
١٠ - إمتاع الألحاظ بتوثيق الحفاظ (مخطوط).
١١ - التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد (مطبوع) (مرتين).
١٢ - الجام المفتري العنود المتمسلف عمر محمود (مخطوط).
١٣ - القول العطر في نبوّة سيدنا الخضر (مخطوط).
١٤ - تحذير العبد الأوّاه من تحريك الإصبع في الصلاة (مطبوع).
١٥ - الأدلة الجلية لسنة الجمعة القبلية (مطبوع).
١٦ - إرشاد العاثر إلى وضع حديث أوّل ما خلق الله نور نبيّك يا جابر (مطبوع).
١٧ - التنديد بمن عدد التوحيد (مطبوع).
١٨ - رسالة في نجاسة الاسبيرتو والكحول واستعمالهما (مخطوط).
١٩ - الرد المنيف على إمام التزييف (مخطوط).
٢٠ - تعليقات على رسالة الإمام الكوثري (اللامذهبية قنطرة اللادينية) (مخطوط).
٢١ - تطهير الصديد النازف من فم الدكتور مروان المجازف (مخطوط).
٢٢ - التنكيت على التوضيح وبيان صحة صلاة التسابيح (مخطوط).

٢٣ ـ الباهر (مخطوط).

٢٤ ـ شرح سلم التوفيق إلى محبّة الله على التحقيق (شرح في التوحيد والفقه والتصوّف) يقع في مجلدين. (مخطوط).

٢٥ ـ شرح أبيات العزيزي في مسائل تخلّف المأموم عن الإمام (مخطوط).

٢٦ ـ إعمال المبارد في الحديد البارد (مخطوط).

٢٧ ـ حكم الإسلام في صرف العملة وبيان جوازها (مخطوط).

٢٨ ـ اللجيف الذعاف للمتلاعب بأحكام الاعتكاف (مخطوط).

٢٩ ـ كشف الهابط من ضبط الضابط (مخطوط) رسالة في ثلاث ورقات.

٣٠ ـ إبطال التصحيح الواهن لحديث العاجن (مخطوط).

٣١ ـ القام الحجر للمتطاول على الأشاعرة من البشر (مطبوع).

٣٢ ـ الأدلة المقوِّمة لاعوجاجات المجسمة (مخطوط).

٣٣ ـ الاتحاف بأسانيد وشيوخ حسن بن علي السقاف (مخطوط).

٣٤ ـ تعليقات وتكملة على كتاب المحدث الغماري (فتح المعين بنقد كتاب الأربعين للهروي المجسم) (مطبوع).

٣٥ ـ مقالة في رثاء العلّامة محمد عبدو هاشم رحمه الله تعالى.

٣٦ ـ مجموعة فتاوي ومسائل علمية وأبيات شعرية علمية في جزئين (مخطوط).

٣٧ ـ إعلام المبيح الحائض بتحريم مس القرآن وقراءته على الجنب والحائض (مطبوع).

٣٨ ـ القول المبتوت بصحة حديث صلاة الصبح بالقنوت (مطبوع).

٣٩ ـ تعليقات على رسالة المحدث الغماري بيني وبين الشيخ بكر (مطبوع).

٤٠ ـ برد الأكباد في الانتصار للعلامة الصابوني من إفتراء متعصبي العباد (مخطوط).

٤١ ـ الشهاب الناري المنقض على عدو المحدِّث الغماري (مطبوع).

٤٢ ـ إرشاد الحيران لفساد قولهم في المسألة قولان (مخطوط).

٤٣ ـ تناقضات الألباني الواضحات، الجزء الأول في مجلد (مطبوع) فيه ذكر (٣٠٠) تناقض وخطأ للألباني طبع ثلاث مرات.

٤٤ ـ إمعان النظر في مسألتي المسح على الخفين والجمع بين الصلاتين في المطر (مطبوع).

٤٥ - تعليقات على «دفع شبه التشبيه» (مجلّد) مطبوع.
٤٦ - قاموس شتائم الألباني (مطبوع).
٤٧ - البراهين الناسفة للأنوار الزائفة (مطبوع).
٤٨ - الشهاب الحارق المُنْقَض على إيقاف المتناقض!! المارق (مطبوع).
٤٩ - أقوال الحفاظ المنثورة في وضع حديث رايت ربي في أحسن صورة (مطبوع).
٥٠ - الجزء الثاني من «تناقضات الألباني الواضحات» (قيد الطبع) مجلد.
٥١ - شرح جوهرة التوحيد على طريقة المحدّثين المسمى (عقد الزبرجد النضيد في شرح جوهرة التوحيد) تحت الطبع.
٥٢ - رسالة في عدم جواز قول (عدد كمال الله) مخطوط.
٥٣ - البيان الكافي بعدم صحة نسبة كتاب الرؤية للدارقطني بالدليل الوافي (طبع).

وهناك مؤلفات ورسائل لم تكمل بعد نذكر أسماءها في المطبوعات الجديدة إنْ شاء الله تعالى.

هذا الكتاب

إنَّ هذا الكتاب يوضّح ويبرهن لكل من يهتم بحديث سيدنا رسول الله ﷺ بالدلائل العلمية والموازين الحديثيّة بأنّه لا يجوز في حال من الأحوال التعويل على ما يكتبه الألباني وما يحكم به على الأحاديث النبوية بما لا يدع مجالاً للشك!! وربما يُغضي الإنسان الطرف عنه لو كانت أخطاؤه! وتناقضاته! مقتصرة على العشرات لأنَّ الخطأ علامة من صفات البشر، والعصمة للأنبياء منهم عليهم الصلاة والسلام، والكمال لله عز شأنه، ولكن لا أكاد أنظر في صحيفة واحدة تقريباً من كتب هذا الرجل إلا وأجد فيها خطأً إن لم يكن أخطاء عديدة وتناقضات!! وقد تجاوزت أخطاؤه الحد المعروف في الدائرة العلمية، وقد بلغت مئات حتى عند أصحابه، بل بلغت عندي الآن آلافاً، فقد بلغ عددها للآن عندي ما يقارب (٧٠٠٠) خطأ ما بين تناقض وغلط فادح حسب موازين علم الحديث الشريف، وقد تم إخراج (١٠٠٠) تناقض تقريباً منها للآن بتمام هذا الجزء، كما تجد ذلك في المقدّمة الضافية التي وضعناها أول هذا الجزء! على أنني سأتابع إخراج أجزاء التناقضات وغيرها تترى إن شاء الله نصيحة أراها واجبة عليَّ امتثالاً لقوله ﷺ في الحديث الصحيح «الدِّين النصيحة» لا سيما وقد دخلت كتب هذا الشيخ!! إلى كثير من المكتبات وانتشرت في أيدي كثير من طلاب العلم الذين نرى بعضهم ينافح ويدافع عما فيها ويحاول إقناع جميع الناس بأنها هي الحق وحدها بكل ما أُوتي من طاقة وبكل تعصب! وهو لا يعلم ما فيها مما أوضحنا بعضه بل لا يملك الأدوات والموازين التي تؤهله ويمكنه بواسطتها اكتشاف ما فيها من أخطاء ثم تطوّر الأمر أكثر من ذلك إذ ظن بعض أولئك الذين عكفوا على كتب هذا الشيخ! ـ ينهلون منها ـ أنهم يستطيعون بتطاولهم على أستاذهم ومربيهم أن يغلطوه في بعض آرائه مع عرائهم عن مؤهلات ذلك لأنّنا لا نرتضي أيضاً تطاول أولئك الغلمان على شيخهم وأستاذهم ولسان الحال يقول لهم:

طالَ فكري في جهولٍ وفؤادي فيه حائِرْ
يستفيدُ القولَ منّي وهو في زِيِّ المُناظِرْ

● ويعتبر هذا الكتاب أيضاً مرجعاً هاماً جداً في مسألة تصحيح وتضعيف الأحاديث النبويّة وما يتعلق بها من أبحاث، بحيث لا يستغني عنه مركز أبحاث أو عالم أو طالب علم أو كلية جامعية متخصصة في هذا المجال؛ فنسأل الله تعالى النفع للجميع وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم.

والله الهادي الموفق.